

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARIES



32101 021670268

Princeton University Library

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or re-
new by this date.

--	--

وزارة المعارف العمومية

al-Ta'āwun al-zirā'ī

كِتَابُ
التَّعَاوُنِ فِي الزَّرْعِ

تأليف

إبراهيم رشاد

دكتور في الفلسفة من جامعة إرلندا
أستاذ في الآداب من جامعة كمبرج
بكلوريوس في العلوم من جامعة برستول
حائز لدبلوم الزراعة العليا من كليتي سيرنستر و واي
مفتش أول قسم التعاون بوزارة الزراعة
مدرس علم الاقتصاد الزراعي بمدرسة الزراعة العليا

(حقوق الطبع محفوظة للوزارة)

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٢٦

2274

· 35605

· 389

· 1926

v.1



the experience of
Irish workers upon
these problems bring,
through you, any good
to your people, all your
have met in this house
will rejoice with you.

Yours sincerely
Grace Plunkett

THE PLUNKETT HOUSE,
DUBLIN.

10th August 1922

Dear Dr Rashad

A line to bid for
adieu and to wish you
the success in your
public work which
your earnest study
of Irish problems
surely deserves. If

(صورة خطاب من السيد هوريس بلانكت)

ترجمة خطاب السير هوريس پلانكت

”زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا“

پلانكت هاوس

دبلن

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

عزيزى الدكتور رشاد

كلمة أودعك بها داعيا لك فى عملك بين قومك بالنجاح الذى يستوجبه حقا فرط جدك فى درس
المسائل الارلندية . واذا كانت تجاريب العاملين الارلنديين فى هذه المسائل تعود من طريقك بالخير
على بلادك فاعلم أن كل من عرفتهم فى هذه الدار سيفرحون معك ويغبطون ما

المخلص

هوريس پلانكت

مقدمة الكتاب

بقلم

السير هوريس پلانكت

عزى الدكتور رشاد

سألتنى أن أكتب ما يعنى لى لينشر فى بلادك مع كتابك الذى وضعته فى التعاون الزراعى ، وكل رجائك أن يستنير به كل من يعنىهم الرقى الزراعى فى مصر اليوم . وأنا لا أشك فى أنك قد وفقت الى وضع كتابك على النحو الذى أرتاح له . فقد تبين لى من كتابك السابق الذى وضعته بالانجليزية وسميته "مصرى فى إرلندا"^(١) أن المصرى الذى يعيش فى بلادنا لا بد أن يجد وجوه شبه حقيقية بين أحوال بلاده وبلادنا ، ولا بد أن يصل الى النتيجة التى وصلت اليها أنا منذ ثلاثين سنة وثبتت لى صحتها بالاختبار والممارسة ، تلك هى قولك : إن الفلاح الصغير الذى يعد فى مصر وإرلندا الشغل الشاغل للبلاد والركن الذى يعتمد عليه ، لا سبيل الى مساعدته المساعدة المثمرة الا بتمكينه من الاستعانة بنفسه على حاجاته ، وذلك لا يكون الا بالنظام التعاونى . ولا شك عندى أن كتابك الجديد فى التعاون يسرى فيه روح يسرع معه إيمان القارئ بما جاء فيه ، فقد تبين لى من تصفحه الذى اشترك فيه معا يوم زرتنا زيارتك الأخيرة ، ومن درسى على انفراد للملخص الذى تركته بين يدي ، ثم من تلاوتى ترجمة المذكرة^(٢) النفيسة التى وضعتها إجمالاً عن التعاون فى مصر وضمنتها المنهج الذى تقترح اتباعه فى بلادك لنشر هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى ، تبين لى من كل ذلك أن الخطة التى تراها كفيلة لتحقيق ما سميته "تجديد البناء القروى"^(٣) ، هى نفس الخطة التى لم أقتر يوماً عن ترويجها والدعوة اليها ، وهى التى أرجو أن أراها معمولاً بها على الوجه الأكمل فى البلاد التى ولدت فيها بعد أن ظهرت قيمتها فى كثير من البلاد والأقطار . وأن الأمل ليملاً قلبى بنجاح مشروعك فى مصر إذا صادف عناية بتحقيقه لما يلوح لى من إمكان تطبيق هذه الخطة فى أى قطر تنشأ فيه مسألة الحياة الريفية ويطلب معالجتها .

*
* *

مسألة الحياة الريفية^(٤)

يكاد لا يوجد اليوم قطر فى الدنيا لم تؤثر حالته الصناعية فى مسألة الحياة الريفية فتجعلها قاسية شديدة الوطأة . ولا يسعنى إلا أن أسألك نفسى هل قدر صديق قبل أن يقدم على عمله أن عليه أن يجاهد ويقاوم ما يرى فى أهل الريف من جهل لمراعى المشروع وشدة تأثرهم بجاذبية المدن لهم . فان كان الأمر كذلك فنصيحى لك أن تسير على القاعدة الثلاثية الأركان التى وضعناها لأنفسنا

طبع فى سنة ١٩٢٠ "An Egyptian in Ireland" (١)

(٢) مذكرة رفعت الى وزارة الزراعة فى سنة ١٩٢٢ عن الأحوال الراهنة لجماعات التعاون فى مصر ، مصحوبة باقتراحات عن تطوراتها المستقبلية .

(٣) Rural Reconstruction. (٤) The Problem of Rural Life.

فى إرلندا وشاهدت بعينك تأثيرها . وهذه القاعدة هى أن تمكن الزارع من تحسين زراعته ، وتيسير تعامله ، وترغيد معيشته^(١) . أما الركن الأول فتحقيقه من أعمال الحكومة لأن واجبها أن تعلم الفلاح صنعته كما تعلم غيره حرفته . ولا شك أن الأموال التى تنفقها الحكومة فى سبيل هذا التعليم عائدة بالخير والبركة على الشعب بأكمله . ونحصر معونة الحكومة فى أن تكون هناك مصلحة من عملها تهيئ للفلاح لاتقان الصنعة التى عليها مدار تغذية الشعب . أما الركن الثانى وهو "تيسير التعامل" فهو حقا من عمل الأفراد لا الحكومة ، غير أنه لما كان نجاح التعليم الزراعى الفنى الذى تقوم به الحكومة لا يتم إلا بجعل الفلاح قادرا على القيام بمعاملاته التجارية على قواعد اقتصادية متينة كى يتسنى له جنى ثمار أتعابه كاملة ، وجب أن تمد الحكومة يد المساعدة للجماعة التى تتطوع لتنظيم الفلاحين فى سبيل ذلك . وخير وسيلة للمعونة المالية هى منح إعانة للجماعة المنظمة تكون مقاديرها بنسبة ما يصل الى صندوقها من المبالغ التى تكتتب بها جماعات الفلاحين التى تنظمها هذه الجماعة الكبرى . حقا ان الحكومة لا تستطيع أن تعمل هذا العمل دون أن تثير عليها زواجر المعارضة فيرميها الناس بأنها تعنى بفئة خاصة هى صغار الفلاحين ، فتتفق من أموالها ما تؤثرها به على غيرها من جماعات الشعب وهم كثير ، فان منهم صنوفا كثيرة من الوسطاء الذين يشتغلون عادة بين المنتج والمستهلك . ولكن الشخص المعنى الذى نريد أن ننفعه هو فى الغالب من شدة الفقر وفقر الجهل بحيث لا يجد فى نفسه من القدرة أو من الرغبة ما يحمله على بذل شئ كثير فى سبيل تدريبه على وسائل القيام بمعاملاته التجارية .

عند هذا الحد — حد منح اعانات للجماعة المنظمة — يقف عمل الحكومة فى سبيل المعونة المالية ، لأن الهيئة المنظمة يجب أن تكون سائرة على خطة التعاون الحرة ، وبث هذا الروح لا يؤمن عليه فى أيدي موظفين رسميين بل يجب أن يتولاه أنصار مطلقون ذوو خبرة على عملهم .

أما فيما يختص بالركن الثالث وهو "ترغيد المعيشة" فليس للحكومة فى الأمر شأن مباشر . وفى اعتقادى أن هذا الركن أهم الثلاثة ، لأننا لا يكفينا أن نكون قد درّبنا الزارع تدريبا تاما حتى أصبحوا على علم تام بأرضهم وخبرة واسعة بأسواقهم وصاروا يتقنون فلاحتهم ويعملون يدا واحدة فى الإنتاج وفى البيع والشراء ، بل يجب أن نضمن بقاءهم فى تلك الأرض بقاء يدفعهم اليه حبهم لها وتعلقهم بترابها . أما اذا ترك الأمر كما هو الآن فالنتيجة المحتمة تعاقب الهجرة الى الحواضر^(٢) فيخلو الريف من أحسن أهله ، وفى هذا الشر كله . فالواجب إذن أن يعمل لبقائهم فى بلادهم بطريقة ناجعة . ولن يكون استعمال القوة معهم سبيلا الى ذلك ، فانما يقول بهذا من يعوزهم حسن السياسة فلم يقدروا عواقب الأمر قبل وقوعه ، حتى اذا فاجأتهم الشدائد على غير انتظار عمدوا الى أخذ الأمر بالقوة ، ونحن لا نريد أن نواجه الأمر العصيب والشدائد يوما ما فنلتجئ الى الشدة ، بل نود أن نعمل من اليوم على اتقاء المحذور ، والأمر فى يدنا منذ الان .

(١) "Better Farming, Better Business, Better Life"

(٢) Rural Exodus.

غير خاف أن الفلاحين لا يتركون قراهم إلا لأن البنادر تلوح في نظرهم أجمل وألطف وأجمع لمسرات الحياة وأدعى الى السعادة. ولا عبرة بما تتضمنه قصائد الشعر الريفي^(١) من التشبيب بالريف والتغنى بجماله وما في المزارع من سحر وقتنة ، فأنما ينظم هذه القصائد شعراء لم يعيشوا في الريف ولم يعرفوا رأى أهله ، ولا يقرأ أشعارهم ويفتتن بموضوعها الا صنف خاص من الزراع همه من الزراعة مجرد التسلية بها والتمتع بالطبيعة من آن لآن ، لا احترافها والارتزاق منها . أما الرجل الذى مهنته الدائمة هى الزراعة فيرى غير رأى هؤلاء الشعراء ، فهو على حق حينئذ اذا طلب أن تتوافر له في مكانه الملاهى والمسرات التى يستطيعها اذا أريد منه أن يبقى حيث هو^(٢) . وغرضى بل غرض كل تعاونى زراعى فكر فى الموضوع وبجته والتمس دواء للحالة ، ينحصر فى إيجاد مدنية غير المدنية السائدة الآن ، تلك هى المدنية الريفية^(٣) . وذلك لاعتقاده أن المدنية لن تكون آمنة ثابتة حتى يكون أساسها شاملا الريف وأهله . أما اذا هى بقيت محبوسة فى المدن يخالطها كثير من عناصر الضعف ويجهلها السواد الأعظم من الشعب فانها تبقى عرضة للزوال ، إذ لا سبب يدعو أولئك الذين لا ينالون منها الا القليل الى التضحية بأنفسهم فى سبيلها والبقاء بمعزل عنها فى الحقول والمزارع يزرعون لأهل المدن ويقلعون ويطعمونهم ويسقون ، وهم عالمون أنهم محرومون من الطيبات التى يرونها فى المدن . وقد رأينا كيف كان الفلاح الروسى ينظر الى ذلك . أما اذا أشركوا فى هذه المدنية وأخذوا من طيباتها ، فانهم يعملون من تلقاء أنفسهم لصونها من أسباب التداعى ، ويوسعون نطاقها ، ويخففون عنها عبء العيوب التى تتضمنها الديمقراطية الحديثة ، تلك العيوب المركزة فى المدن التى تشهد بأن خيرات البلاد العميمة يتمتع بها أقلية ممتازة من الشعب دون السواد الأعظم منه . وعندى أن فى جهل الناس بالمدنية الحقيقية خطرا محققا على المدنية الحاضرة سيؤدى حتما الى قلبها ، لأن تقدم الديمقراطية والمدنية تقدما مطردا مأمون العواقب يتطلب جمهورا زراعيا قويا فى عدده ونوعه . قال ارستطاليس "كلما غلب فى بلد من البلاد عدد صغار الزراع وأصحاب الثروة الضئيلة ، كان القانون هو الرائد للحكومة فى أعمالها" . وهذا القول يصدق علينا فى العصر الحالى كما صدق على غيرنا فى العصور الخوالى ٤

المخلص هوريس بلانكت

(١) Pastorals.

(٢) هذا الموضوع قد وفاه حقه السير هوريس بلانكت فى كتابه "مسألة الحياة الريفية فى الولايات المتحدة"

"The Rural Life Problem in The United States"

(٣) للفيلسوف جورج رسل كتاب اسمه "الكيان القومى" "The National Being" وهو خير ما كتب

فى موضوع "المدنية الريفية" "Rural Civilisation" . وأنا نوصى القراء بانعام النظر فى هذا الكتاب القيم .

فهرس كتاب التعاون الزراعى

تأليف الدكتور ابراهيم رشاد

صفحة	
(٥)	خطاب من السير هوريس پلانكت زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا
(ط)	مقدمة الكتاب بقلم السير هوريس پلانكت
(س)	محتويات الكتاب
١	تمهيد
٤١	الفصل الأول — الاشتراك الاختيارى فى إنجلترا
٥٨	» الثانى — التعاون الزراعى فى إرلندا — بواعث وتاريخه
٦٧	» الثالث — التعاون الزراعى فى إرلندا — أصوله ومبادئه
٧٤	» الرابع — جماعة التنظيم الزراعى الأيرلندية — تاريخها ونظامها وأعمالها
٨٤	» الخامس — جماعات الزبدة
٩١	» السادس — الجماعات الزراعية
٩٩	» السابع — الاقراض التعاونى فى ألمانيا
١٤٤	» الثامن — جماعات الاقراض التعاونية الأيرلندية
١٥١	» التاسع — جماعات البيض والدجاج — جماعات تربية النحل — جماعات السكّان
١٥٨	» العاشر — جماعات الخموم — جماعات صيد الأسماك
١٦٥	» الحادى عشر — مصارف الرهن العقارى التعاونية وجماعات الفلاحة التعاونية
١٧٥	» الثانى عشر — الجماعات التعاونية للتجارة بالجملة
١٨١	» الثالث عشر — دور المرأة الأيرلندية الريفية فى الحركة التعاونية
١٨٦	» الرابع عشر — النتائج الاقتصادية
١٩٢	» الخامس عشر — النتائج الاجتماعية
١٩٧	كلمة ختامية

بيان الصور

مقابل صفحة

- ١ — عمر بك لطفى "زعيم التعاون في مصر" ... ٤
 - ٢ — السلطان حسين كامل "أبو الفلاح" ... ٦
 - ٣ — روبرت أوين "أبو التعاون" ... ٥٠
 - ٤ — زعماء الاشتراكيين المسيحيين ... ٥٢
 - ٥ — جماعة من رواد روتشديل ... ٥٤
 - ٦ — السير هوريس بلانكت "زعيم التعاون الزراعى في إيرلندا" ... ٦٠
 - ٧ — جورج رسل "الفيلسوف الاقتصادى الاجتماعى الأيرلندى الملقب بـ"المدينة القروية" ... ٦٤
 - ٨ — شولز ... ١٠٠
 - ٩ — رافايزن ... ١٠٤
 - ١٠ — ناس ... ١١٠
-

محتويات الكتاب

تمهيد

(صفحات ١ - ٤٠)

المدينة العصرية ليست مدينة غربية بل هي مدينة عالمية - اشترك المدنيات السابقة في تكوين المدينة الحاضرة - قسط أسلافنا في ذلك وما يرجي أن يكون لنا ولأبنائنا في ترقيتها وتهذيبها - التعاون وتأثيره في حالة الشعوب الاقتصادية والاجتماعية - خطتنا في نشر هذا المبدأ - اتخاذ ايرلندا مثلاً أعلى للتعاون الزراعي - وضع الكتاب على أساس التعاون في ايرلندا ، وتضمينه التعاون في إنجلترا وألمانيا ومصر ، وأسباب ذلك - التعاون في مصر - تاريخه - عمر لطفى - الأمير حسين - اتفاقهما على المبادئ التعاونية وتسيير العمل - قيام عمر لطفى بنشر الدعوة وإنشاء الجماعات - اهتمام الأمير حسين بالتشريع التعاوني - استدعاؤه اختصاصياً فرنسياً للاستئناس برأيه - وضع الجمعية الزراعية الخديوية قانوناً للتعاون في سنة ١٩١٢ - اهمال الحكومة هذا القانون - قانون الخمسة أفدنة الصادر في سنة ١٩١٣ - افعال الحكومة بهذا القانون باب الاقتراض في وجه الفلاح الصغير دون أن تفتح له باباً غيره - اجماع الأمة على مطالبة الحكومة بسن قانون للتعاون الزراعي كوسيلة للحصول على ما يكونون في حاجة اليه من المال فضلاً عن مزاياء الأخرى - وضع الحكومة مشروعاً لذلك في سنة ١٩١٤ - الجمعية التشريعية وتعيين لجنة خاصة لفحصه - مناقشات الجمعية فيه - موقف سعد باشا زغلول حيال المشروع في الجمعية - رفض الجمعية اقرار اللجنة على أكثر تعديلاتها - أسباب ذلك - بعض العاملين في الحركة التعاونية : أحمد بك لطفى ، عبد الرحمن بك الرافعي ، صادق بك حنين - وقوف العمل بقانون التعاون بنشوب الحرب العظمى - الحرب العظمى وما أدخلت من روح جديدة في الشعوب - نصيب مصر من هذه الروح - العمل للاستقلال الاقتصادي يسير الى جانب العمل للاستقلال السياسي في الأمم الجادة في عملها - إنشاء المجلس الاقتصادي - وضعه قانوناً جديداً للتعاون الزراعي في سنة ١٩٢٣ - اتخاذ قانون سنة ١٩١٤ أساساً لذلك - تمشى القانون الجديد مع ذلك مع الروح الجديدة التي شملت الشعب وحكومته - نص القانون - نص المذكرة التفسيرية - نقد القانون - الانتشار الكاذب للجماعات التعاونية عقب وضع قانون سنة ١٩١٤ - زوالها وبقاء المنشآت المستقرة على القواعد الصحيحة - عيوب جماعاتنا التعاونية ومناقصها - انتفاء وجود جماعة تنظيمية رشيدة على رأس هذه الجماعات أدى الى ظهور هذه العيوب فيها - موقفنا الآن إزاء حركتنا التعاونية بعد صدور قانون التعاون الجديد - ضرورة تضافر الحكومة والشعب في العمل وانسحابها تدريجاً - كلمة شكر .

الفصل الأول

الاشتراك الاختياري في إنجلترا

(صفحات ٤١ - ٥٧)

التعاون ونشأته - فضل التضامن في العمل في تحرير التيتوتون من الامبراطورية الرومانية - الجماعات الاختيارية وأثرها في تكوين خلق الشعب الانجليزي منذ القرن السابع - طوائف الأمن - الطوائف الدينية الاجتماعية - الطوائف التجارية الصناعية - جماعات الاخاء - الجماعات التعاونية - نقابات العمال - أثر تقلبات الاشتراك الاختياري في الشعوب الأوروبية - انقلاب النظام الصناعي - شمول نظام الصناعة المنزلي أوروبا الى منتصف القرن الثامن عشر - ابتداء الانقلاب بتحسين آلات النسيج تحسيناً متوالياً - استكشاف قوى البخار وأثره في تعجيل هذا الانقلاب - الاهتمام بطرق المواصلات البرية والبحرية - اختراع السكك الحديدية - نظام المعامل - اشتراك الممولين في تنشيط الحركة الصناعية - إنشاء نظام المصارف -

انتشار التجارة - انقلاب النظام الزراعى - تأثير الانقلاب الصناعى فى المزارع والقرى - نتيجة ادخال حاصلات زراعية جديدة على انجلترا - استحداث الآلات الزراعية - استكشاف فوائد الأسمدة - استنباط دورات جديدة للزراعة تكثر من محاصيل الأراضى وتعددها - تقسيم المزارع والمراعى الى حقول محوطة بسياجات ، وأثر ذلك فى الفلاحة - تقدم الزراعة عموما - سوء تأثير الانقلابين الصناعى والزراعى فى العامل والفلاح - محاولة الحكومة سنّ قوانين خفيف آلامها وعجزها عن المداواة - عمل أولى الرأى من رجال الشعب على إنشاء نظم تعاونية عادت على الشعب بنعمة يرى - النهضة الأولى للحركة التعاونية - روبرت أوين ، تاريخه وأعماله ونجاحه - درس أوين لمعاصريه - جالياته الزراعية الصناعية - تلاميذه وأنصاره ، وانشاؤهم ما سموه "حوانيت الاتحاد" - اخفاق ذلك وسببه - قيام ثورة المطالب وانحادها - الاشتراكية المسيحية واخفاقها - مايق فى نفوس الشعب من وراء كل هذه المحجودات - النهضة الثانية للحركة التعاونية - أساس النهضة الأولى التعاون فى الانتاج وأساس الثانية فى الاستهلاك - رواد روتشديل ، مقاصدهم التعاونية وممر تقدمهم - اعتبارهم هم وجماعتهم الحجر الأساسى فى بناء النظام التعاونى بمعناه العلمى الحاضر - اقتداء الناس بهم داخل البلاد وخارجها وانتشار الجماعات التعاونية فى انحاء العالم أثر ذلك - إنشاء جماعات تعاونية للتجار بالجملة فى منشستر ومنها فى جلاشجو - أغراضها وأعمالها ونظام ادارتها وأثرها فى توطيد دعائم الحركة - الاتحاد التعاونى ، أغراضه وأعماله ونظامه - دور المرأة الانجليزية فى الحركة التعاونية - جماعات مشاطرة رأس المال ، غرضها ، ضيق نطاقها ، سبب قلة عددها - المشكلة العظمى بين التعاونيين بسبب اختلاف وجهة النظر بين انتاجية واستهلاكية - اشتغال قادة الرأى منهم فى إيجاد حل يوفق بين مصالح الفريقين - انتشار التعاون فى البلاد المتقدمة على الاساس الانجليزى وأخذة طريقا يناسب طبيعة كل بلد تزل به مع المحافظة على مبادئه الأساسية .

الفصل الثانى

التعاون الزراعى فى ايرلندا : بواعثه وتاريخه

(صفحات ٥٨ - ٦٦)

بلوغ التعاون الزراعى فى ايرلندا والدانمارك مالم يبلغه فى غيرها من الأقطار - وجه أفضلية درس هذا النظام فى ايرلندا - سوء الحالة التى كانت عليها ايرلندا من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية قبل دخول التعاون الزراعى فيها - شيوع الأراضى بين القبائل الارلندية فى العصور الماضية - احتلال الانجليز ايرلندا فى القرن الثالث عشر واغتصابهم أملاك الارلنديين - المصائب التى توالى على الفلاح الارلندى منذ ذلك العهد - تأثير ذلك فى عدد السكان وفى الزراعة - نزوح الأهالى الى الثورات واضطراب الأمن - عدم يأس الأهالى من رجوع أرض آبائهم الى حوزتهم واستمرار مطالبهم بذلك - محاولة الحكومة تسكين الحال بسن قانون ابتياع الأراضى فى سنة ١٩٠٣ وفتحها اعتيادا ماليا كبيرا لذلك - صيرورة معظم أراضى ايرلندا بذلك ملكا لأهلها - حالة الزراعة والزراع أثناء تلك المحن - عدم كفاية حيازة الأراضى لاصلاح الحال - أسباب ذلك - مقارنة حالة الزراعة فى ايرلندا والدانمارك عند بدء الحركة التعاونية الارلندية - السير هوريس پلانكت ودعوته الى التعاون - إشراكه الارستوقراطية والدين فى شخص اللورد متيبل والأب فنى فى العمل معه ، وذلك لاجتذاب العناصر الفعالة فى الأمة - اتحاد الدانمارك قذوة ومثالا - اكتسابه روبرت اندرسن وچورج رسل للحركة - الصعوبات التى لاقوها - دعمتا العمل السليتين : عدم التدخل فى السياسة وعدم التعرض للأديان - شروعاتهم فى العمل بتأسيس معمل للزبد - انتشار الجماعات التعاونية فى البلاد - إنشاء پلانكت جماعة التنظيم الزراعى الارلندية - إنشاء الحكومة لمصلحة التعليم الزراعى الفنى ومجلس الأراضى المكثفة وأعمال هذه الهيئات .

(ف)

الفصل الثالث

التعاون الزراعى فى إارلندا : أصوله ومراميه

(صفحات ٦٧ - ٧٣)

التعاون ونظرياته - سهولة تطبيق هذه النظريات - اعتماد الشعب على نفسه ونهوضه للعمل على المبدأ التعاونى - سبب تأخر الزراع الإارلنديين عن الأخذ بتعاليم رواد روثسديل حوالى نصف قرن - مقارنة حاجة الزراع والصناع للتعاون - وقوف الفلاح الإارلندى بين الطريق التجارى والطريق التعاونى - تعريف الجماعة التعاونية - اختلاف التعاون عن الاشتراكية والرأسمالية - مقارنة جماعته بالجماعات الخيرية ، وجماعات الأخاء ، ونقابات العمال - الفضائل الاقتصادية والاجتماعية للتعليم التعاونية - التعاون والتنافس - التعاون وتوزيع الثروة بين الأهالى توزيعا متناسبا .

الفصل الرابع

جماعة التنظيم الزراعى الإارلندية

(صفحات ٧٤ - ٨٣)

الاصول الأربعة التى بنيت عليها أول جماعة تعاونية فى إارلندا - اتساع نطاق الجماعات والشعور بضرورة وجود جماعة رئيسية عليها - تأليف هذه الجماعة - العراقيل التى صادفتها فى طريقها - مآلاتها - إدارتها - أعمالها : (١) التربية وبث الدعوة (٢) التنظيم والتعليم العملى (٣) مراجعة الحسابات والتفتيش (٤) تمثيل الزراع المنظمين تنظيميا تعاونيا أمام القضاء والمدافعة عن مصالحهم فى الميدان السياسى - بيت بلانكت مركز الجماعة التنظيمية - دار الكتب التعاونية - مجلة "الاقتصادى الإارلندى" الفصلية - مجلة "الدور الإارلندى" الأسبوعية - فضل بيت بلانكت فى بث روح حياة جديدة فى جسم إارلندا القروى - أثر ذلك فى إضعاف تيار المهاجرة الى أمريكا - إثناء جماعة تنظيمية أخرى فى شمال إارلندا بسبب انفصاله عن الجنوب فى الحكم السياسى مع بقاء تمام الصلة بين المتعاونين .

الفصل الخامس

جماعات الزبدة

(صفحات ٨٤ - ٩٠)

كساد تجارة الزبدة فى إارلندا قبل التعاون - العوامل الفنية والاقتصادية فى ذلك - محاولة الإصلاح بالانقضاء بالدايناميكين فى صناعة الزبدة وتجارتها - مجهودات هوريس بلانكت - إثناء أول معمل تعاونى - رأس المال المسهم - رأس المال المقترض بضمانة أعضاء بلجان الإدارة ، عبوب ذلك وطريقة تلافيا - نفقات إثناء المعامل المركزية والمساعدة - مقدار اللبن اللازم لنوعى المعامل - إدارة المعامل - الطريقة المثبتة فى دفع ثمن اللبن - كيفية توزيع "الربح" - رد "الفرز" لأصحاب اللبن - الإصلاحات التى لا تزال هذه الحركة فى حاجة إليها - تأليف جماعات لاختبار الأبقار من حيث مقدار حلبها وما فيه من المواد الدهنية - أسباب اضطراب سعر الزبدة الإارلندية وثبات الدايناميك فى السوق الانجليزية - تغيير نظام تغذية الأبقار كعلاج لذلك باتباع نظام زراعى جديد ذى دورة خاصة - إهتمام التعاونيين بالفكرة الجديدة وتسهيل تحقيقها بواسطة جماعاتهم - مواضع الضعف فى صناعة الزبدة الإارلندية وتجارتها - تعدد أصناف الزبدة واشتداد التنافس بين معاملها فى البيع - علاج هذين الضعفين - معاكسة التجار لمعامل التعاون - مقاومة ذلك بوضع قانون لالزام العضو ببيع اللبن الى المعمل التعاونى - الأعمال الثانوية التى تقوم بها بعض المعامل فى مصلحة الأعضاء والزراعة - إحصاء عن معامل الزبدة التعاونية من سنة ١٩١٠ - ١٩٢٠

الفصل السادس

الجماعات الزراعية

(صفحات ٩١ - ٩٨)

الغرض من إنشاء هذه الجماعات - الفلاح صانع بضائع زراعية - حرمانه من امتيازات يتمتع بها الصناع - تجار القرى الذين يلزمون الفلاح لاستغلاله - اضطراب الفلاح الى معاملة هؤلاء التجار وضرر ذلك - انقاذه من ذلك بواسطة التعاون - مزاي التعاون - تولى معامل الزبدة عمل الجماعات الزراعية في أول الأمر - اختصاص الجماعات الزراعية بعد ذلك بهذا العمل - تقارب نظامها ونظام معامل الزبدة - حالة الجماعات في أول أمرها وقيامها مقام الوسيط فقط في المواسم الزراعية - ترقيا وتناوفا أعمالا مختلفة طول السنة - دخولها في مضاربع حاصلات الأعضاء - وعورة هذا المسلك - الصعوبات القائمة في الطريق - العوامل الخلقية التي يتغلب بها عليها - فشل الجماعات التي أخذت بالبيع من أول وجودها - أوفقية الاكتفاء بموضوع التوريد أولا - توريد حاجات الأعضاء الزراعية والمنزلية - اقتصار الجماعات في أول الأمر على توريد الحاجات الزراعية - تناوفا توريد الحاجات المنزلية فيما بعد - العقبات التي صادفتها في تدرجها - وسائل البيوت التجارية في معاكسة الجماعات قصد فضاها - اشتراط الحكومة على الجماعة التنظيمية أن لا تنظم الا جماعات زراعية لا دخل لها في توريد الحاجات المنزلية - رفع هذا الشرط بانقلاب الحكومة - تأثيره في تكثير أعضاء الجماعات وزيادة تجارتها - قيامها بشراء العدد والآلات الزراعية لتأجيرها للأعضاء وأثر ذلك في جعل كثير من المراعى حقولا زراعية - أفضلية الجماعة المتعددة الأعمال وأسبابها - احصاء عن الجماعات الزراعية .

الفصل السابع

الأقراض التعاوني في المانيا

(صفحات ٩٩ - ١٤٣)

اقتباس النظام التعاوني الصناعي وتطبيقه على الزراعة - اختلاف ظروف الأنظار الزراعية ونوع كل منها في موضوع خاص بسبب ذلك - امتياز المانيا بموضوع الأقراض التعاوني وصورتهما مثلا أعلى فيه - غاية التعاون في الأقراض - مجهودات شولز ورايهايزن - مصارف شولز أي مصارف الشعب ، نظامها ، رأس مالها المادى والأدبى ، المسؤولية فيها - ارتفاع ثمن أهمها وسببه - شروط الإقراض وضمائنه - قيامها على أصول أدبية أكثر مما هى مادية - اشتراط الشرف وحسن الذكر في العضوية - مزاي هذه المصارف على المصارف العادية - المقارنة بين المصرف التعاوني وغيره من موارد الأقراض - أساسا المصارف التعاونية - نظام رايهايزن - حاجة الزراع الى النظم التعاونية في الأقراض أكثر منها لدى الصناع - أسباب ذلك - المصاعب التي يلاقها الفلاح اذا التجأ الى المصارف العادية - تلافيا على يد رايهايزن - غرضا هذه المصارف - وجهتها المادية والأدبية - نتائج هذا النظام - نبذة عن قرية انهاوسن في المانيا قبل المصرف التعاوني الذي أنشئ فيها وبعده - سر النجاح في نظام مصارف رايهايزن - قلة الرأس مال المادى - أسباب ذلك - المسؤولية المطلقة كرأس مال أدبى - الضوابط والقيود الواقية من خطر المسؤولية المطلقة - هاس ووجوه خلافه مع نظام رايهايزن - كيفية الحصول على المال اللازم لهذه المصارف - وظيفتها كصناديق توفير - الودائع كقياس حقيقى لعلوكمب الشعب في الاقتصاد - أسباب ذلك - وجوه تصرف الأموال التي في خزائن المصارف - نوعان لتقل ملكية الأرضى على يد هذه المصارف - العمل على إيجاد مال احتياطى - الاحتياطى غير قابل للتجزئة - اهتمام رايهايزن بتكوينه - تقسيم هذا المال الى احتياطى حقيقى ومال الأساس - تضيق منطقة العمل - مزايه - الاهتمام بانتقاء الأعضاء - للأقراض شروط يجب أن تراعى -

الضمان اللازم للاقراض - التحرر عن حالة العضو المقرض ومراقبته في تصرفه في القرض - تسهيل طرق التسديد مع التشديد في دفع الأقساط في مواعيدها - الديمقراطية في إدارة المصارف - الهيئات التي تتولى إدارة الأعمال - لجنة الإدارة - تمثيل مختلف العناصر الجوهرية فيها - عدم تعاطيهم أجرا والسبب في ذلك - أهم أعمالها - رئيس اللجنة ، واجباته - السكرتير ، واجباته - مجلس المراقبة ، واجباته - الجمعية العمومية ، اختصاصاتها - التفتيش ونظامه - وجه أفضلية التفتيش بواسطة الاتحادات - مهمة المفتشين الرسمية وغير الرسمية - الاتحادات وواجباتها - المرتبة العليا في نظم التعاون في الاقراض - تكوين هيئات عليا للتعاون - خلاف بين هاس ورايهايزن أدى الى انقسام التعاونيين الألمانين الى قسمين وانفراد كل فريق منهما باتحاد عام - أهم نقط الخلاف - المصارف التعاونية المركزية : مصرف رايهايزن ، مصرف الحكومة ، مصرف هاس ، نظامها وأعمالها - الحلقات الثلاث في سلسلة الأقرض التعاوني - ضرورة التحاق الجماعة التعاونية بثلاث هيئات مركزية - الاتحادات التعاونية المحلية والاتحادات التعاونية العامة - اختلاف رايهايزن وهاس حول المركزية واللامركزية في نظام هذه الاتحادات - الاتحادات المحلية واتحادا رايهايزن وهاس العامان ، أغراضها ونظامها وإدارتها وأعمالها .

الفصل الثامن

جماعات الأقرض التعاونية الارلندية

(صفحات ١٤٤ - ١٥٠)

اختلاف الرأي التعاوني في وجوب بدء التعاون في أي قطر على أساس المصارف التعاونية - عدم جعل المصارف أساسا للحركة في أيرلندا - تأسيس المصارف القروية الارلندية على مبدأ رايهايزن - موارد هذه المصارف - نقد هذه الموارد - احصاء عن المصارف وعدد أعضائها ومجموع رأس مالها وعدد القروض التي أعطتها ومقدارها في السنين العشر الأخيرة - عدم تقدم هذه المصارف وأسباب ذلك - الخلل في المصارف الارلندية وسببه - استمرار الحاجة الى المصارف بالرغم من تناقص حركتها - حالة قرية تمبلوكرون قبل دخول التعاون فيها وبعده - بارتريك جالاها ، نشاطه وعمله .

الفصل التاسع

جماعات البيض والدجاج - جماعات تربية النحل - جماعات الكتان

(صفحات ١٥١ - ١٥٧)

الأعمال الرئيسية للفلاح والغير الرئيسية .

جماعات البيض والدجاج :

حالة تربية الدجاج وانتاج البيض قبل دخول التعاون في البلاد - أسباب التأخر - دخول جماعة التنظيم الزراعي في تنظيم هذا العمل - أساليب الإصلاح .

جماعات تربية النحل :

إهمال تربية النحل - أسباب تأخر تجارة العسل مع الاحتياج اليها - تنظيم هذا العمل على القواعد التعاونية - الفوائد التي عادت من وراء ذلك - استنصاف فض جماعات تربية النحل وضم أعمالها الى الجماعات المتعددة الأعمال .

جماعات الكنان :

شهرة شمال ايرلندا بصناعة التيل - تأثر هذه الصناعة منذ ربع قرن بنقصان زراعة الكنان في البلاد - انخفاط أسعار الكنان وعوامل ذلك - اهتمام قادة التعاون ورجال الحكومة باصلاح الحال - نشأة جماعات الكنان التعاونية وأعمالها - تولى مصلحة الزراعة مهمة تحسين زراعة الكنان - ارسالها بعثة الى بلجيكا وهولندا للاستشارة ، أثر ذلك - نشر زراعة الكنان في أنحاء ايرلندا على يد التعاون - اقترح الجماعة التنظيمية ادماج جماعات الكنان في الجماعات ذات الأعمال المتعددة بسبب اضطرار تلك الجماعات الى الوقوف عن العمل جزءاً كبيراً من السنة .

الفصل العاشر

جماعات اللحوم - جماعات صيد الأسماك

(صفحات ١٥٨ - ١٦٤)

جماعات اللحوم :

أهمية تجارة اللحوم في ايرلندا الزراعية - سبب تأجيل تنظيمها على المبادئ التعاونية وتقديم سواها عليها - سوء حالة هذه التجارة قبل دخول التعاون عليها - الانحاف الذي كان يصيب الفلاحين وانفراد التجار والزراع الأجانب بالربح الوافر - حرمان ايرلندا بسبب تصديرها أحياء الماشية من وجود الصناعات المتصلة بذيخ الملايين منها في ايرلندا اتصالاً مباشراً أو غير مباشر - بدء تنظيم هذه التجارة على المبادئ التعاونية - ارسال مندوبين لدراسة نظام المذابح وتجارة اللحوم في أمريكا - فتح أول معمل تعاوني في سنة ١٩٠٩ - الصعوبات التي لاقوها في المبدأ - مقاومتها ونجاح المعمل - صيرورة هذا المعمل مثلاً يحتذى عليه فلاحو الأصقاع الأخرى من ايرلندا - ما يتوقع عمله في المستقبل القريب .

جماعات صيد الأسماك :

نبذة تاريخية عن أهل السواحل الغربية - اشتغالهم بصيد الأسماك - أسباب عدم تنظيم هذا المرتزق - تاريخ الحركة التعاونية في هذه التجارة - انشاء "جماعة التعاون لصيد السمك لجزراران" في سنة ١٩١٥ - أعمالها وسر تقدمها - صيرورتها مثلاً يقتدى به سائر أهل الساحل الغربي .

الفصل الحادى عشر

مصارف الرهن العقارى التعاونية وجماعات الفلاحة التعاونية

(صفحات ١٦٥ - ١٧٤)

الاقراض في الزراعة - نوعا الاقراض : الطويل الأجل والقصير الأجل - حاجة الزراعة الى رأس مال مبدئى ورأس مال شغال - محاسن الرهن العقارى أى الطويل الأجل ومساويه - الشروط الصالحة لهذا الرهن - أسباب اتجاه أنظار أصحاب الأملاك في ألمانيا الى ايجاد جماعات تعاونية خاصة بذلك - فضل الألمان في نشأة هذه الفكرة - تاريخ هذه الحركة - انشاء مصارف الرهن العقارى التعاونية المسماة "لاند شافتن" في ألمانيا - وصفها - عضويتها - اصدارها سندات مالية مضمونة برهن أملاك الأعضاء الزراعية للحصول على المال اللازم لها - مبلغ ثقة الناس بهذه السندات - أسباب ذلك - استهلاك القروض - تعامل المصارف بالسندات لا بالتقد - عدم انتشار هذه المصارف انتشار مصارف رايفازين وأسبابه - اقتباس ايرلندا نظام هذه المصارف وتطبيقها على حياتها الزراعية - بواعث ذلك - اعلان الحكم الجمهورى

في البلاد في سنة ١٩١٨ - انشاؤه "مصرف الأراضي الأهل" على نظام مصارف اللاند شافتن الألمانية - أغراض هذا المصرف - وجوه الاختلاف بينه وبين مصارف اللاند شافتن - التعاون في الفلاحة - تضامن جماعات الفلاحة التعاونية والمصرف ونظام التعامل بينهما - اشتراك الحكومة الجمهورية في رأس مال المصرف بشرائها أسهما فيه - اضطراب الأحوال السياسية في البلاد حال دون اصدار المصرف سندات مالية كما هو الحال في مثله في ألمانيا - استنباطه طريقا آخر للحصول على المال - طريقة انشاء جماعات الفلاحة وعلاقتها بالمصرف - المهمتان القوميتان اللتان قام المصرف بتحقيقهما .

الفصل الثاني عشر

الجماعات التعاونية للتجارة بالجملة

(صفحات ١٧٥ - ١٨٠)

بعد تعدد الجماعات التعاونية تبدو الحاجة الى وجود جماعة عامة للتجارة معها بالجملة - أسباب ذلك - الجماعة التعاونية الوكيله الارلندية - الجماعة الزراعية الارلندية للتجارة بالجملة ، تاريخها وتطوراتها - نظام ادارتها - وعورة أخذ هذه الجماعة في مبدأ عملها بالبيع التعاوني والصدمه التي لاقتها - انصرافها فيما بعد الى التوريد التعاوني خطوة خطوة - وقوفها على مطالب مختلف الجماعات ومقاديرها كان سببا في استنباب نجاحها - عودتها باطمئنان الى البيع التعاوني - التراحم بين الجماعتين وتفوق الجماعة "العامة" على "الوكيلة" تفوقا يندرها بالزوال - اتساع أعمال الجماعة "العامة" وجعلها أقساما اثني عشر تتناول الحاجات الزراعية والمنزلية جميعها - انضمام جماعات التعاون الصناعي في عضويتها - تأثير ذلك في تقريب وجهتي نظر المنتجين والمستهلكين داخل الحركة التعاونية .

الفصل الثالث عشر

دور المرأة الارلندية الريفية في الحركة التعاونية

(صفحات ١٨١ - ١٨٥)

اشتراك المرأة في العمل واختصاصها بتعهد الركن الثالث من مبدأ التعاون في ايرلندا الزراعية الا وهو "ترغيد المعيشة" - انشاؤها جماعة "نساء ايرلندا المتحدة" - مقصد هذه الجماعة أن توفظ في نفس المرأة الارلندية شعورها بالمسئولية في رفع المستوى القومي ، وتبني لها طريق العمل - المركز العام لهذه الجماعة في العاصمة وفروعه في الأقاليم - أعمال كل منهما وعلاقه هذه بتلك - المنظمات والمعلبات والمرضات - اقبال أنصار النهضة الاجتماعية اجمالا على تعضيد هذه الجماعة - تمويل هذه الحركة - تفصيل أعمالها وتقسيمها الى ثلاثة أقسام : عملها في الزراعة وما يتبعها من الصناعات الريفية ، عملها في المعيشة المنزلية ، عملها في الحياة الفكرية والاجتماعية - يد السيدات العاليات في هداية هذه الحركة - تأثير ذلك في حياتهن وحياة القرويات .

الفصل الرابع عشر

النتائج الاقتصادية

(صفحات ١٨٦ - ١٩١)

ديب الروح القومية في جسم ايرلندا - القوانين التي كان لها الأثر الفعال في تحسين الحالة الاقتصادية : (١) قوانين الأراضي (٢) قوانين العملة في المزارع (٣) قانون مجلس الجهات المكفلة (٤) قانون مصلحة الزراعة والتعليم الفني - عدم كفاية مجهود الحكومة لاستكمال الاصلاح اذا لم يتم الشعب بواجبه ويعمل مستقلا - الاستدلال باحصائيات الجماعات التعاونية المختلفة جملة على ما بحت ايرلندا من المزايا الاقتصادية على يد التعاون - عدم أقصاء ذلك على الأعضاء وتعديه الى

(ث)

الأهالى اجمالا وسببه - قصور الاحصاءات عن تمام اللامام بقدر الخدمات الاقتصادية للحركة - المزايا الاقتصادية التي جناها الفلاح من وراء التعاون بصفته متبعا ومستهلكا - تساوى الفلاح الصغير والكبير في الانتفاع بهذه المزايا - مسألة الأجير في المزارع والتعاون - استنارة التعاون للثوى الطبيعية الكامنة في نفوس الشعب وتوجيهها فيما أعدت له - سبق الرقى الاقتصادى الرقى الاجتماعى فى الشعوب الجادة فى نهضتها .

الفصل الخامس عشر

التأثير الاجتماعى

(صفحات ١٩٢ - ١٩٦)

لحركة التعاونية وجهة اجتماعية بجانب الوجهة الاقتصادية - قصور أى اصلاح عن الكمال اذا أهمل العنصر الانسانى وانما كامل خلقه - حلول التعاون محل الواسطة بين كل الهيئات العاملة لرقى الزراعة وبين الفلاح نفسه - الجماعات التعاونية من الفلاح بمثابة صاحب ومرشد ومدافع - تهيئة التعاون للفلاح لتنمية استعداده فيما يتعلق بعلاقاته بالأعمال التجارية والمالية - الفلاح كزارع وتاجر - التعاون وتعليم الفلاحين واجباتهم المدنية على أتمها - التعاون وازع نفسانى عن الرذيلة - التعاون مبعث روح الحياة الاجتماعية الحقة - جمع شمل المختلفين فى العقيدة والسياسة تحت لواء واحد بفضل التعاون - تجيبله الحياة القروية للفلاحين بوسائل الترويج وبواعث الاهتمام بها وأثر ذلك فى تقليل الهجرة - المأمول فى التعاون تحقيق المدنية الفاضلة التى لم يزل العلم والأدب يدعوان اليها .

كلمة ختامية

(صفحات ١٩٧ - ٢٢٠)

الوجوه الظاهرة فى الحركة التعاونية الارلندية وتطبيقها على حالتنا فى مصر : (١) "التعاون فى الاستهلاك" - مستقر الجماعات التعاونية فى مصر عند تعدد أعمالها ، سبب ذلك - (٢) "التعاون فى الانتاج" - تطبيق ذلك على القطن ، امكان السير فيه على ثلاث درجات : الدرجة الأولى ، اعداد القطن للسوق اعدادا تعاونيا ، الدرجة الثانية ، انشاء محالج تعاونية ، مزايا ذلك وما يعقبه من صناعة منتجات ثانوية ، الدرجة الثالثة ، امكان انشاء معامل غزل ونسيج تعاونية ، مغنم الزراعيين والصناع المتعاونين من وراء ذلك - امكان وجرد مراحل أخرى بعد ذلك فى ميدان البيع التعاونى - سهولة تطبيق مثل هذا العمل على زراعة الكتان وصناعة الثيل - خطر اتكالكنا على القطن وحده ووجوب تعدد موارد الثروة عندنا ، أسباب ذلك - زراعة الدخان وصناعة السجائر وتطبيقها على الخطط التعاونية - الرأسمالية ملة واحدة - وجوب الحرص ونحن على أبواب الاستقلال الاقتصادى على أن نجعل الثروة فى يد الشعب نفسه - كفالة التعاون بتحقيق هذه الغاية - مثل من شروا الرأسمالية فى أوروبا ومحاولة المذهب الحديثة تخفيفها أو تغييرها أو قتلها - هجنا المعارضين والقاتلين بينا حياتنا الاقتصادية من الآن على أساس التعاون - (٣) "التعاون فى الاقتراض" - الأسباب التى دعت الى تأخر منشآت الاقتراض فى إرلندا ومن أهمها عدم وجود مصرف تعاونى مركبى للجماعات - أهمية مسألة الاقتراض لدى جميع المنشآت التعاونية فى مصر - معونة الحكومة للتعاون - مذهب القائلين بمعونة الحكومة - مذهب القائلين بالمعونة الذاتية - المساعدة التشريعية - المساعدة المالية - المساعدة التنظيمية - مركزنا فى مصر حيال هذا الموضوع - تنظيم الحكومة للتعاون فى مصر - التوفيق بين مذهبى معونة الحكومة والمعونة الذاتية - اقتراض الحكومة للتعاون عن طريق مصرف مصرى - الاقتراض بفائدة معتدلة وبشروط مناسبة - إقراض الجماعات بنسبة معينة لمجموع مالىها من المال - التعامل تحت اشراف وزارة الزراعة - الضمان هو المسئولية - (٤) "التعاون فى بيع الحاصلات" - البيع التعاونى أصعب

اشكال المجهود التعاونى - البيع التعاونى لا يكون تاما حتى تتولى جماعة مركزية بيع منتجات الجماعات الفردية - قطع ايرلندا مع فرط مجهودها نصف الطريق - القطن المصرى والبيع التعاونى - استحالة هذا فى الوقت الحاضر ، سببه - التعاون من النظم التى لا تؤتى ثمرها المرجو الا بعد زمن طويل تشيع النفوس فيه بمبادئه العالية وهى تعمل بها - المبادئ التعاونية لم توضع لرفع اأمان الحاصلات الزراعية فحسب ولكن نشر روحها وتعاليمها فى مصر كقيل بانجاح ما يخطط لذلك من الوسائل المختلفة - نصيحة لدعاة التعاون فى مصر ألا يفكروا الآن فى دخول البيع التعاونى - صواب اتقان التوريد والتعاونى قبل كل شئ - (٥) "الاتجار التعاونى بالجملة" - اذا تعددت الجماعات التعاونية شعرت بالحاجة الى إيجاد هيئة تجارية عامة لها - فى مصر لم يحن الوقت لإنشائها - بآبان مفتوحان لسد الحاجة العاجلة - الجمعية الزراعية السلطانية ، محاسن اختيارها وعيوبه - وزارة الزراعة ، محاسن اختيارها وعيوبه - أفضلية الباب الثانى - (٦) "معمونة الحكومة والمعونة الذاتية" - التعاون حركة اقتصادية اجتماعية قائمة على المجهود الاختيارى المشترك للشعب - الحكومة تعين التعاون تبعا للظروف - مركزنا حبال ذلك فى مصر - صواب الاستعانة بالحكومة فى أول الأمر - معمونة الحكومة شكلان مادى ومعنوى - اقتراح انشاء الحكومة مصرفا أهليا كمصرف الأراضى الأهلى الالندى مهمته تدبير المال لجماعات فلاحية تعاونية لاستعمار الأراضى البور - يد الحكومة كوسيلة معنوية فى تنظيم الحركة التعاونية عندنا - (٧) "الوجهة الاجتماعية للحركة" - اهمال المتعاونين الوجهة الاجتماعى من الحركة التعاونية وسببه - اخفاق الجماعات التعاونية فى مهمتها اذا هى لم تجعل غرضها الاسمى خلق نمط راق من أعضائها - لن يغنى كمال الحياة الاقتصادية فى مصر من أمرها الاجتماعى شيئا - (٨) "مكان المرأة من الحركة" - ضرورة اشراك المرأة فى الأعمال القومية - المرأة المصرية فى النهضة الحاضرة واهتضام حقها الاجتماعى والسياسى - ضرورة ان يتاح للمرأة المصرية فرصة لاثبات قيمتها والاهتداء بنفسها الى العمل الذى يجب أن تقوم به فى الحياة العامة - كيان نهضتنا الحاضرة مستمد من أوروبا ، وعلى هذا الأساس سيكون قيام حياتنا القومية المقبلة - وجوب ادراك هذه الحقيقة من الآن ، واعداد العدة لذلك - المرأة عندنا وعندهم - لا يتوقف مستقبل الأمة على شئ توقفه على بيوت أفراد الشعب والمرأة ملكتها - ضرورة أن يكون للمرأة وجهة قومية فى أعمالها - رجاء أن لا يسد طريق العمل فى ميدان التعاون فى وجه المرأة المصرية - لا يكفل النظام التعاونى حتى يكون للمرأة دور فيه - الهيئات النسوية التعاونية فى أوروبا وأمريكا - الفلاحة المصرية وصلاحياتها للعمل فى هذا الميدان - خطة السير - نتيجة تعاونها فى حياتها وحياة الأمة - تشييد نظام اجتماعى سام فى مصر على أساس التعليم الإلزامى والتعاون الاختيارى .

تمهيد

إن اليوم الذى أستطيع فيه أن أضع عن التعاون فى مصر كتابا ، كما أضع الآن عنه فى أوروبا ، ليوم اغتباط وسعادة ، لأنه اليوم الذى تكون فيه بلادى قد أخذت فعلا فى انتاج الطريق الذى يؤدى بها الى رفاهية أهلها إقتصاديا واجتماعيا ، على أن ذلك اليوم لابد آت ولو بعد سنين يبذل الشعب فى أشائها من المجهودات ما ينتظر من أمة عريقة فى المدنية ، أثقلت أعباء العصور وأضعفتها متاعب الحياة ، ولكن روحها التى تستمدّها من روح الله ، وإيمانها بما أودع أهلها من حكمة وعظمة ، لا يزالان قوين ثابتين ، لم يزعزعهما مامر عليها من الشدائد ، ولم يضعفهما ما أصابها من المحن .

أجل إن هذه الروح وهذا الايمان من أسرار الحق ، ولا بد أن يظهرها يوما ما ، بعد ما يمهّد لها الطريق وتتاح الفرص . فهما أشبه بجذوة نار حية غمرها الرماد ، ثم سفت الريح عليها الرمال ، فإذا ما هبت الريح على أكوامها مرة أخرى ، فأزالت هذا وذاك ، وحملت اليها وقودا فيا حملت ، شبت النار وأضاءت ماحولها وانتفع الناس بها .

هذا هو موقفنا فى الوقت الحاضر . فقد أيقظت كيانا القومى ريح الحرية ، وأنعش شعورنا الشعبى نسيم الاستقلال ، وجاءت المدنية الغربية تعمل فينا ونعمل فيها مثل ما عملت جذوة النار فى الوقود وعمل فيها .

على أن هذه المدنية ليست فى الحقيقة مدنية غربية ، بل هى مدنية عالمية ، فكيفانها وكذا حياتها مبنيان على مدنيات عديدة شرقية وغربية ، ذابت فامتزج بعضها ببعض امتزاج الألوان وتماوجت نورا ، فهى والحالة هذه خلاصة ما وصل اليه النوع الانسانى من الحضارة . واذ كانت لبلادنا مدنيات باهرة بفضل ما أحدثه الفراعنة والعرب ، وما تركوه فى هذه المدنية الحاضرة من الأثر ، فإن لنا حقا فى الاقتباس منها كما لسوانا من أبناء الأمم ذوات المدنيات البارزة كالآشوريين والصينيين والهنود واليونان والرومان الذين وضعوا أوضاعا ثابتة الدعائم قوية الأركان ، بنت عليها أوروبا الحديثة المدنية العالمية ، مستحكمة بما أبدعته عقول رجالها من علوم وفنون وآداب .

بيد أن هذه المدنية ليست غاية ما قد يدركه النوع الانسانى من الرقى ، لأنه لا يزال يغير فيها ويضيف اليها ، ويخصها ، ويقرّبها من أوج الكمال .

وقد كان النوع الانسانى فى العصور الخالية يسير فى سبيل الرقى بفضل مجهودات لا اتصال بينها ، كان يقوم بها شعوب مختلفة فى أوقات متباعدة ، فترتفع بذلك أمة وتتخطى أخرى ، ويقوم جناس ويقعد آخر . أما الآن فيختلف الحال عنه فى تلك العصور ، لأن النوع الانسانى قد استطاع أن يتغلب على صعوبات جمّة من حسية ومعنوية تغلبا قزب الأجناس المختلفة بعضها من بعض ، وأحدث بينها تعارفا ومصالح مشتركة ، وأبدع نظما ديموقراطية فى الحكم يعمل الجميع اليوم على أساسها ، فكأن الوقت

قد حان ليدرك العالم أن النوع الانساني أسرة واحدة ، كلما ارتقى أعضاؤها ، ارتفع مستواها ، وكلما تعاونوا على ذلك وكان الكل يدا واحدة ، أسرع خطاها نحو الغرض الأسمى ألا وهو ” الكمال في الحياة “ .

نعم مضى الوقت الذى تظهر فيه مدنية وتختفى أخرى ، وصح أن قوام المدنية المقبلة هو المدنية الأوروبية الحاضرة . وكما أن كثيرا من الأمم الشرقية والغربية كَوْن هذه المدنية وجعلها عالمية ، فإن كثيرا منها سيهذبها ويلطفها ويعلى من قدرها ويرفع من شأنها . وكما أنه كان لآبائنا يد في وضع الأساس فسيكون كذلك للأبناء يد في تقوية البناء الذى شيد عليه وتوسيع نطاقه وزيادة بهائه وجماله .

وإني لألفت نظر القارئ الى انتشار هذه المدنية الأوروبية في أنحاء العالم ، والأخذ بها فيما يستعمر من البلاد الجديدة مثل أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وجنوب أفريقيا ، وكذا فيما ينهض من البلاد القديمة كالإبان والصين وتركيا ومصر . وأنه ليس في اتحال هذه المدنية ضياع لقومية الأمم ، فإن أماننا أمريكا واليابان خير مثال يبرهن لنا على أن هذه المدنية انما هى وضع ثابت يتقدم على خطته جميع الأمم ، وكل أمة وشأنها في اختيار الطرق التى تظهر فيها شخصيتها وتحقق بها غايتها . مثلهم في ذلك مثل فرقة موسيقية واحدة مكونة من أفراد يتناول كل منهم آلة مختلفة في النوع والتركيب والصوت ، والكل يوقعون دورا واحدا على نظام متقن ، متوافق الأصول ، متناسب النغمات ، فهو مطرب شجي .

كما أنى ألفت نظر القارئ الى الفائدة المزدوجة التى ينالها كل من الشرق والغرب ، وهما يعملان معا على رفعة المدنية العالمية . فالغرب مكتتب بعلومه ومادته والشرق بمذاهبه وفلسفته ، كلاهما مكمل للآخر .

قلت فيما سبق أن اليوم الذى أسطر فيه وصف ما يشيده الشعب المصرى من النظم التعاونية التى تعود على البلاد وأهلها بالخير والبركة ، لهو عندى يوم سعيد ، جدير بالكتاب أن يدخره قلمه . ولكن علينا قبل ذلك واجب أجل وأخطر ، علينا جميعا أن يعمل كل مافى وسعه لتقريب ذلك اليوم . لينهض رجال الشعب ، ولتجد الصحافة ، ولتشجع الحكومة ، وليعمل الاقتصاديون والاجتماعيون ، وليكتب الكتاب ، كل فى دائرته ، لتشييد هذا البناء التعاونى ، هذا النظام العلمى العملى الذى ما قام فى شعب ، وعمل أفراداه بتعاليمه ، إلا حسنت حالتهم الاقتصادية ، وارتفع مستواهم الاجتماعى ، ونحن فى بلادنا أحوج مانكون الى ذلك .

ولقد نظرت حولى فرأيت الصحافة تنشر التعاليم التعاونية ، وتبشر الطريق للناس للأخذ بها ، وتشجعهم على ذلك بضرب الأمثلة الأوروبية العديدة التى برهنت على صحة ما تعد به هذه التعاليم من التقدم الشعبى والرفعة القومية ، ورأيت الحكومة تسن القوانين التى تمهد الطريق لنشر التعاون وتحافظ على مصالح الآخذين بتعاليمه . رأيت خدام الشعب ورجال الحكومة يتباحثون ويتشاورون

فما هي أصح الطرق للعمل معا على جعل التعاون وضعاً من أوضاع البلاد الثابتة ليأخذوا بيد الشعب الى الأمام ، ورأيت الشعب بأكله يريد النهوض . فحركتني كما حركتهم هذه الروح الحديدية . هذه الروح الطاهرة التي دبت فينا عقب الانقلابات التي أحدثتها الحرب العالمية العظمى ، فقوت قوميتنا وألقت تبعة أنفسنا على كواهلنا وأصبح كل منا يشعر بواجبه في ترقية نفسه ، وتقدم بيته ، ورفعته قومه ، والعالم ينظر إلينا ويرقبنا قائلاً في نفسه ” ترى هل يقوم هذا الشعب بواجبه ويحقق آماله كشعب راق وأمة ناهضة ! “ وتساءلت ما الذي أقدر أن أقوم به من العمل على تشييد البناء التعاوني في بلادنا . فكرت طويلاً وبحث كثيراً عن طريقة لتبصير بلادى بحقيقة التعاون الذي كان ولا يزال منذ ظهوره بأوروبا في أواسط القرن الماضي عاملاً من أقوى عوامل النهوض بالشعوب التي أخذت به ، ووسيلة من أنجع الوسائل في ترقيتها اقتصادياً واجتماعياً ، فتبين لي أن الاكتفاء بالألمام بالحركة التعاونية في بلاد متعددة تختلف عنا اختلافاً كبيراً ، لن يكون له ما نرجو من الأثر المباشر في غايتنا ، ولذلك أتجه فكري الى اختيار شعب معين ، يكون بيننا وبينه وجوه شبه صحيحة ، ويكون التعاون فيه قد خطا خطوات واسعة ، ثم أذكر ما قام به ذلك الشعب ذكراً مفصلاً ، وأشرح ما صادفه في طريق نشر التعاون وتقريره شرحاً مسهباً ، حتى تتسنى المقارنة ويسهل الاقتباس ، ويكون ذلك مرجعاً في مصدر لكل عامل يتعظ به ويعتبر .

وانى وإن كنت قد اخترت إيرلندا من بين مختلف الأقطار لبيان مجهودات أبنائها في تحقيق هذا النظام التعاوني ، فما ذلك إلا لأنها أحد قطرين زراعيين (إيرلندا والدانمارك) أخذتا بتعاليمه وطبقاها على حياتهما القومية ، فأخرجتا نظاماً تعاونياً زراعياً ، صار مثلاً أعلى للبلاد الزراعية في العالم أجمع . زد على ذلك أن بيننا وبين إيرلندا وجوه شبه اجتماعية ، ذلك بأنها مثلنا بلاد ذات مدنية قديمة أخفى الدهر عليها ، واحتلها الانجليز ونصبوا أنفسهم فيها ، وإن لم يتمكنوا من قتل روح قوميتها ، بل استمر أبنائها يعملون مثلنا في السر والعلن لتحريرها ، والنهوض بها مستقلة راقية ، إلى أن حان الوقت الذي فيه تنسمت البلاد روح الحرية عقب الحرب العظمى .

وانى وإن كنت وضعت هذا الكتاب عن التعاون في إيرلندا ، فقد خصصت بابين — الأول والسابع — للتعاون في إنجلترا وفي ألمانيا . وذلك لأن منشأ فكرة التعاون كان في البلاد الانجليزية ، وعنها أخذتها بلاد كثيرة وعدلت في تعاليمها لتيسر تطبيق نظامها على حياتها القومية ، فأحببت أن أبين الأصل في هذه الفكرة ، وكيف ترقى خلق المعونة الذاتية في بلاد الانجليز ، حتى بلغ ما بلغه الآن .

أما ألمانيا فهي مبتدعة التعاون في الاقتراض . أخذ الألمان تعاليم النظام التعاوني الانجليزي ، وطبقوه على أمورهم المالية ، فأخرجوا نظاماً تعاونياً مالياً خاصاً . وإذا كان نظام جماعات الاقتراض التعاونية في إيرلندا وغيرها مبني على النظام الألماني ، فقد وجدت من الضروري تناول هذا بالأسباب قبل البحث في المصارف الارلندية ، مكتفياً في ذلك بإيضاح النقاط التي اختلفت فيها هذه عن المصارف الألمانية .

وقد رأيت أن أورد في هذا "التمهيد" نبذة تاريخية موجزة عن حركتنا التعاونية المصرية ، مبينا نشأتها وتقلبها والتشريع الخاص بها ، وكذا الحالة التي وصلت إليها جماعاتنا التعاونية ، حتى إذا وصل القارئ الى "الكلمة الختامية" من الكتاب ، أمكنه أن يشترك معنا في التفكير فيما يمكننا استفادته من التجارب الارلندية التي عرفناها من المتعاونين الارلنديين ، وفيما يصح لنا أن نقتبسه من نظمهم ، وفيما نأخذهم عنهم ونطبقه بعد التعديل على حياتنا الريفية ، وفيما توحى اليينا مجهوداتهم ومنشأتهم التعاونية من الأعمال التي يحسن أن نقوم بها في بلادنا .



التعاون في مصر

الغاية من جماعات التعاون هو تمكين الفرد من الانتفاع بمجهودات المجموع ، والمجموع بمجهودات الفرد . ولقد وجدت هذه الفكرة في أوروبا أرضا خصبة فنمت نمو عظيم ، وتعددت أنواع الجماعات التعاونية في الريف والحضر ، بفضل ما انبث في الناس من الشعور بمزاياها العظيمة . ولقد ساعد هذا النمو ما وضعته الحكومات من القوانين المسهلة لانتشارها ، وما قدّمته لها من المساعدات والمعونة .

حدث هذا في أوروبا ، ولاحت لنا أنواره ، ونحن على الشاطئ الجنوبي من البحر الذي يفصل بيننا وبين بلاد المدينة والحضارة ، فاستهوت منا رجالا أخذوا يتبنون الحال حتى اقتنعوا بسمو مرامى هذا النظام الحديث وآمنوا به ، فقام من بينهم رجلان أحدهما عصامي والآخر عظامى . فرحل الأول وهو عمر لطنى بك الى إيطاليا في سنة ١٩٠٩ ليقابل لويجي لوتسأتى (١) زعيم التعاون في تلك البلاد ليقبّس من نوره ويستمد من روحه . ودعا الثانى وهو يومئذ الأمير حسين كامل في سنة ١٩١٢ رجلا من رجال فرنسا التعاونيين ، هو المسيو جوزيف ريبه (٢) ليستنير برأيه في هذه الحركة الجليلة ، وليكون منه مرشد الى خير الطرق لنشر التعاون في البلاد .

تعاون الزعيم والأمير على التبشير بالدعوة التعاونية ، والعمل على نشرها ، فكان لمجهودات الأول وبلاغته ، وحكمة الثانى ومعونته مع وجوده على رأس الجمعية الزراعية ، أعظم الفضل وأكبر الأثر في الأخذ بالمبادئ التعاونية في بلادنا ، والعمل على تحقيق مرامها .

أخذ عمر بك في تمهيد الطريق منذ عاد من إيطاليا ، ووفق فعلا الى إنشاء بعض جماعات تعاونية في المدن والقرى ، ونجح الأمير حسين في حث الجمعية الزراعية على الدخول في الموضوع بشكل عملى جاد ، والاهتمام بوضع مشروع قانون ولائحة نظام عام لجماعات التعاون الزراعية .

كان الرجلان متفقين تمام الاتفاق على المبادئ التعاونية ، وكيفية تسيير العمل بمقتضاها في مصر ، على أن كلا منهما قد اختص في الواقع بجزء منه ، وبذل الجهد في تحقيق المهمة التي أخذها على

(١) Luigi Luzzati

(٢) Joseph Ribet



عمر لطفى بك
”زعيم التعاون في مصر“

عائقه . وقد كان قيام عمر بك بمهمته يدعو الى الإعجاب ، فانه مع عدم وجود قانون خاص لتأليف الجماعات التعاونية ^(١) ، لم يتردد في جهاده ، بل سار تحذوه روحه القوية العالية ، وأخذ يوفق بين قوانين البلاد والقواعد الأساسية للتعاون بقدر الامكان ، حتى تيسر له العمل في صعوبات قانونية ، ونفذ معظم قواعد هذا النظام في دائرة القوانين الموجودة . وبهذه الطريقة تمكن من غرس البذور ، ولكنه لسوء الحظ لم يعيش بعد ذلك طويلا ، وقضى تاركا التعاون في عهد الحدائنة . أما الأمير فكان جل اهتمامه موجها الى وضع قانون لتأليف الجماعات التعاونية الزراعية وتقديمه للحكومة ، وبذل الجهد لانفاذه . وقد شكلت لجنة لذلك في الجمعية الزراعية ، ووضعت القانون المطلوب ، ثم قدمته الى الميسوريه ، فأدخل عليه بعض التعديلات ، وبذلك استفادت البلاد من هذا المجهود قانونا تعاونيا جليلا ، أملتته المعرفة التامة بالنظام القضائي المصري ، وبأخلاق المصريين وعاداتهم ، وهذبته الخبرة بالقوانين في أهم البلاد الأوروبية . ثم جاءت سنة ١٩١٣ "بقانون خمسة الأفدنة" الذي يقضى بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية اذا كان صاحبها لا يملك من الأقطان إلا خمسة أفدنة أو أقل ، ورغبة في حماية الملكية الصغيرة . ولكن هذا القانون جعل استدانة هؤلاء الملاك صعبة لانتفاء ضمان الدائن إلا فيما يستغل الزارع من أرضه . وكذلك أقفل الشارع في وجوه صغار الملاك الزراعيين الباب الذي كانوا يلتجئون اليه عند ما تبدو لهم الحاجة الى اقتراض ما يلزمهم لتثمين ملكيتهم الصغيرة ، وهو مع هذا الاقفال لم يفتح لهم بابا آخر لاقتراض والانتفاع بأرضهم بأقصى ما يستطيعون ، فارتفعت أصوات الشكوى في كل مكان ، وواصل الصحفيون حملاتهم طالين إيجاد وسيلة لحل هذه المشكلة الاقتصادية . وخرجوا من ذلك الى الاجماع على مطالبة الحكومة بسن قانون للتعاون الزراعي يسهل على الفلاحين إنشاء جماعات تعاونية بواسطتها يحصلون على ما هم في حاجة اليه من المال وغيره من الوسائل لاستغلال أملاكهم استغلالا يعود عليهم بأكبر النفع .

وكان المأمول أن تبادر الحكومة الى إصدار القانون الذي أجهدت الجمعية الزراعية نفسها في وضعه وتقديمه اليها ، ولكن قامت دون ذلك عقبات ، فقد كان المفهوم أن هذا القانون يطلق الحرية للتعاونيين ولا يقيدهم ، وفي ذلك ما كان يخشاه بعض ذوى النفوذ الذين كانوا يرون أن تهيمن الحكومة على حركة التعاون . والواقع أن علاقة الحكومة بحركة التعاون كانت يومئذ علاقة المستريب ، فلا بدع أن تقوم العقبات والعراقيل في سبيل نشر ذلك القانون .

بيد أن المطالبة باصدار تشريع لمساعدة التعاون لم يتورها شئ من الضعف أو الكلال ، بل استمرت في الحاح وشدة حتى رأت الحكومة أخيرا في سنة ١٩١٤ أن تسن قانونا يؤدي بحسب رأيها الى هذه الغاية . فأعدت مشروع قانون أحالته على الجمعية التشريعية لتبدي رأيها فيه ، فأحالت هذه على لجنة الأشغال والزراعة فيها ، فقامت ببحثه وأدخلت عليه تعديلات هامة ، ثم أعادته للجمعية مع

(١) لا سبيل الى نجاح النظام التعاوني في بلدنا نجاحا مستديما ان لم يوضع لحياضته قانون خاص يكون الغرض منه :
(أولا) تحرير جماعات التعاون من قيود القانون العام التي تتناقض مع المبادئ التعاونية (ثانيا) ضمان العمل بهذه المبادئ وعدم الخروج عنها (ثالثا) الاعتراف للجماعات التعاونية بالشخصية المعنوية (رابعا) تسهيل اجراءات انشائها (خامسا) تقرير الضمانات الكفيلة بحسن سيرها (سادسا) حماية مصالحها (سابعا) منحها من الامتيازات ما يساعد على نشرها .

تقرير موضع أسباب هذه التعديلات ، وبعد الأخذ بالرد بين الحكومة والجمعية في هذا المشروع الخطير استقر الرأي على إحالة المشروع الى اللجنة مرة أخرى لاعادة النظر فيه بعد أن يضم الى اللجنة أعضاء من لجان الحقاية والمعارف والمالية والدخالية .

اجتمعت هذه اللجنة المختلطة وكان على رأسها معالي سعد باشا زغلول وكيل الجمعية ، فقررت فيما عقدته من الجلسات كثيرا من المبادئ العامة التي ينبغي ملاحظتها في تعديل المشروع ، ثم انتدبت من أعضائها لجنة فرعية لتعديله طبقا لهذه المبادئ . فعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات واستشارت الاخصائيين وراجعت القوانين الأجنبية . وفي النهاية تبين لها من مجموع الأبحاث التي جرت "أن مشروع الحكومة لا يتفق مع الغاية الشريفة التي وضع لها ، ولا يلائم روح العدالة التي تمشت في النظمات المصرية من عهد بعيد" (١) .

بناء على ذلك عنيت لجنة سعد باشا بإدخال التعديلات التي تجعل المشروع متفقا مع الغرض الذي وضع له ، وبإضافة الأحكام التي رأت من الضروري اشتماله عليها . وكذلك خرج مشروع اللجنة بريثا مما أخذ على مشروع الحكومة من النقائص والعيوب ، فرفعته مع تقريرها النهائي الى الجمعية التشريعية حيث استغرقت المناقشة فيه ثلاث جلسات متواليات ، (٢) دافع فيها أعضاء اللجنة عن تعديلاتهم خير دفاع . ولقد كان لسعد باشا في هذا المقام مواقف تدعو الى الإعجاب (٣) ، فكان ، بما هو معروف عنه من بعد النظر وسداد الرأي ، يبدى من حكم الملاحظات وحصيف الآراء ما يدل على أنه خير من يعرف حاجات البلاد الحقيقية ويعمل لوضع التشريع الوافي لهذه الحاجات . كانت الأمة كلها ترقب قبول هذه التعديلات جميعها على يد الجمعية ، ولكن شدة ما خاب رجاؤها على حين غرة ، بسبب ماسرى من الضعف الى نفوس بعض الأعضاء ، فلم تقر الجمعية إلا القليل من التعديلات التي أشارت بها اللجنة ، ووافقت الأكثرية على مشروع الحكومة بتعديلات طفيفة لا تكاد تغير شيئا من روحه الأصلية . وهكذا صار قانون سنة ١٩١٤ عبارة عن مجموعة من القواعد القائمة على عدم توفر حسن الظن بالشعب ، وخشية صيرورة الجماعات الزراعية مراكر سياسية تناهض حكومة ذلك العهد ، ولذا جعلت للحكومة سلطة كبيرة في تكوينها وحلها ، كما جعلت هيمنة الحكومة عليها بالتفتيش والمراقبة الشديدة أمرا لا مفر منه ، فأصبحت تلك القيود في الواقع معطلة الى حد كبير لما في القانون من منافع .

بيد أنه رغمًا من عدم مساعدة الحكومة لحركة التعاون والتشريع الخاص به مساعدة حقيقية ، لم تعدم الأمة رجالا يأخذون بناصره ويعملون على تذليل الصعاب القائمة في سبيله وبذل الجهود الكفيلة بتمهيد الطريق لتأسيس المنشآت التعاونية . ولقد سار هؤلاء الرجال على النهج الذي انتهجه

(١) "التقرير المرفوع للجمعية التشريعية من اللجنة المؤلفة لاعادة النظر في مشروع قانون شركات التعاون الزراعية" صفحة ٨٠١ من "مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ١٩١٣ — ١٩١٤" .

(٢) الجلسات الثانية والأربعين والثالثة والأربعين والرابعة والأربعين .

(٣) راجع مضابط هذه الجلسات الثلاثة في مجموعة المضابط المذكورة صفحات ٧٩٣ — ٨٧٩ .



السلطان حسين كامل
"أبو الفلاح"

لهم المرحوم عمر بك لطفى ، فحملوا لواء التعاون من بعده ، وكان في مقدمتهم أحمد بك لطفى الذى أسس "النقابة العامة للتعاون" ، تحقيقاً لأمنية الفقيد أخيه وتوحيداً للتعاون بالبلاد ، كما أنه أنشأ عدة منشآت تعاونية . ثم عبد الرحمن بك الرفاعى الذى عني باخراج أول كتاب فى التعاون فى بلادنا (١) ، جاء فيه بشرح الأنظمة التعاونية ومزايا جماعاتها فى مصر وفى أوروبا ، وبحث فيه بوجه خاص الحالة المالية للفلاح المصرى وإصلاح التسليف الزراعى التعاونى ، والذى عمل على تأسيس عدد من الجماعات التعاونية منزلية وزراعية . ثم صادق بك حنين الذى له فضل إدخال علم التعاون الزراعى فى برنامج التعليم الزراعى العالى ، والذى قام بتدريسه تدريسياً أصولياً لأول مرة فى مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ، ووضع مؤلفاً قيماً فى التعاون الزراعى (٢) خص بالاسهاب فيه بنوك التعاون ، كما أنه درس حالة الجماعات التعاونية فى مصر دراسة عملية ، ووضع عنها تقريراً وافياً نشرته مجلة مصر الحديثة (٣) فى حينه ، كذلك اهتم بإنشاء عدد من الجماعات التعاونية فى الريف .

ولما شبت الحرب العظمى وأوقفت الأعمال ، وقف معها قانون التعاون بخيره وشره ، ولكننا تلقينا دروساً فى الحياة لا يمكن أن ننساها . من هذه الدروس القاسية التى لا قينها أثناء الحرب وبعده ، أنه لو كان التعاون وضعاً من أوضاع البلاد الثابتة لنجا الفلاح وهو منتج ومستهلك من تحكم التجار وظلم المربين الذين يعشون به وبمصالحه ويجعلون منه طعمة لمطامعهم . من أجل هذا تيقظت النفوس ، وتبينت لها فوائد التعاون ، فودت أن تأخذ بأسبابه وتعمل به .

هذا ولما كانت الحرب العظمى قد أدخلت روحاً جديدة فى الشعوب ، هى الرغبة فى أن يكون كل منها سيداً فى بلاده ، مستقلاً فى عمله ، معتمداً على نفسه ، ولما كان لمصر من هذه الروح نصيب كبير ، عملت ما استطاعت لنيل حريتها واستقلالها فى شئونها . وإذا كان العمل للاستقلال الاقتصادى يسير إلى جانب العمل للاستقلال السياسى فى الأمم الجادة فى حياتها ، ان لم يكن يسبقه ، فقد اتجهت الأفكار إلى ضرورة وضع قانون جديد للتعاون الزراعى .

فى ذلك الوقت أنشأت الحكومة "المجلس الاقتصادى" ، وكان من أوائل ما اهتم به هذا المجلس وضع قانون للتعاون الزراعى ، فوكل أمر ذلك إلى "لجته الزراعية" وهذه بعد أن أتمته رفعته هيئة المجلس مشفوعاً بمذكرة تفسيرية لتسوية القواعد الواردة فيه ، وأقر المجلس هذا المشروع ، ثم قدمه إلى الحكومة ، فصادقت عليه ، وكان ذلك فى شهر يولييه سنة ١٩٢٣

وفى رأينا أن هذا القانون الجديد على علاقته (٤) موافق للزراع المصريين على وجه الاجمال ، وأنه وإن كان مبنيًا على أساس مشروع ١٩١٤ ، متمشٍ مع الروح الجديدة التى شملت الشعب وحكومته معا ووحدت وجهة نظرهما ، ولذلك انتفت منه الريبة وسوء الظن بالشعب ، وأصبح جديراً أن نعتده بداية صالحة .

(١) "نقابات التعاون الزراعية ، نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوروبا" سنة ١٩١٤

(٢) "التعاون فى الزراعة" سنة ١٩١٧

(٣) L'Egypte Contemporaine ٢٩٧ — ٣٢٣ من المجلد العاشر لسنة ١٩١٩

(٤) ان بهذا القانون أوجهاً مفتقراً للتعديل سنتناول أهمها بما يعنى لنا من أسباب الإصلاح ، وأملنا عظيم أن تصادف وجهة نظارنا قبولاً ، وأن يعدل القانون بما يلائم مصلحة البلاد على أتمها .

وهذا هو نص القانون مشفوعا بالمذكرة التفسيرية وبما عَن لنا من التعليق على النقط الجوهرية
المفتقرة الى التعديل فيه :

قانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣^(١)

بتقرير الأحكام الخاصة بشركات التعاون الزراعية المصرية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون المدنى الأهلى وقانون التجارة الأهلى وقانون المرافعات الأهلى وقانون
العقوبات الأهلى ؛

وبما أنه من الملائم تشجيع تأليف شركات تعاون زراعية مصرية ووضع الأحكام الخاصة
بتكوينها وبإدارتها ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزراء المالية والحقانية والزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول — أحكام عامة

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون تعدّ شركات تعاون زراعية مصرية الشركات
المؤلفة من زارعين مصريين والتي يقصد من تكوينها السهر على ماللشركاء من مصالح زراعية وتحقيقها
بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .

مادة ٢ — يجوز أن يكون الغرض من هذه الشركات القيام بجميع ما يتعلق بالزراعة من عمليات
البيع والشراء والانتاج والصناعة والتأمين والاقتراض والاستقراض .

ولها بنوع خاص :

- (١) أن تشتري لحساب الشركة الأسمدة والتقاوى والمواشى والحاصلات الزراعية وأن تشتري
الآلات والعدد الزراعية أو أن تستأجرها لى تبيعها بعد ذلك الى الشركاء أو تؤجرها لهم ؛
- (٢) أن تنظم استغلال حاصلات الأرض أو الصناعات الزراعية الأخرى بطريقة الاشتراك ؛
- (٣) أن تتكفل بأن تباع بالجملة أو بالقطاعى ما للشركاء من حاصلات نتجت من الاستغلال
أو من الصناعات الزراعية ؛
- (٤) أن تتكفل بأعمال الرى والصرف وتطهير الترع وتصليح الأراضى لمصلحة الشركاء ؛
- (٥) أن تقبل ودائع الأموال من الشركاء وأن تقرضهم ما يلزمهم من نقود لحاجاتهم
الزراعية المحضة .

(١) "الوقائع المصرية" العدد ٧٢ لسنة ١٩٢٣

مادة ٣ — لهذه الشركة كذلك أن تعنى بالدفاع عن المصالح الزراعية بصفة عامة وبرقيها .
ولكن لا يجوز لها أن تشتغل بالمسائل السياسية أو الدينية أو بتقديم المساعدة أو المعونة بأية وسيلة بالذات أو بالواسطة الى الأحزاب السياسية ، وإلا كان جزاؤها الحل .

مادة ٤ — لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الشركات مصالح أفراد غير الشركاء إلا اذا جاء ذلك عن طريق فرعى وفى الحدود التى يعينها نظام الشركة بغرض خدمة مصالح الشركاء على وجه أتم .

مادة ٥ — تشمل كلمة "الزارعين" الواردة فى المادة الأولى من يستغلون أرضا زراعية كمالك أو مستأجرين أو بأية صفة أخرى وكذلك الذين يشتغلون بزراعة الأرض بحكم مهنتهم أو صناعتهم أو يزاولون عملا له ارتباط بالزراعة أو صناعة ذات ارتباط بها كذلك .

مادة ٦ — شركات التعاون الزراعية المصرية المكونة طبقا لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المعنوية ويجوز لها قبول الهبة والوصية والانتفاع بالأوقاف المحبوسة لمنفعتها .
وهى خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٧ — لا يطلق اسم شركة تعاون زراعية مصرية إلا على الشركات التى يعترف بها هذا القانون .

مادة ٨ — يجب أن تكون لكل شركة تعاون زراعية مصرية تسمية خاصة تعبر عن هذه الصفة وتدل على ما يأتى :

(١) الغرض الأسمى من أعمالها ،

(٢) اسم المدينة أو القرية التى بها مركزها .

ويجب أن لا تتضمن تسمية الشركة اسم أى شخص .

مادة ٩ — يجب أن يذكر اسم الشركة كما هو موضح فى المادة السابقة فى دفاتر الشركة وعقودها ومراسلاتها مشفوعا برقم تسجيلها فى سجل شركات التعاون الزراعية المصرية .

مادة ١٠ — يكون مركز الشركة فى المدينة أو القرية التى تراول فيها أعمالها .

ولا يجوز أن يكون لها فروع فى أماكن أخرى إلا اذا كان ذلك لشراء ما تحتاج اليه أو لتصريف حاصلاتها وحاصلات الشركاء .

ولا يجوز أن تؤلف فى قرية واحدة يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نفس أكثر من شركة واحدة لغرض واحد إلا بأذن من وزير الزراعة .

مادة ١١ — تؤلف الشركة من شركاء يختلف عددهم بشرط أن لا يقل عن عشرة أعضاء .

رأس مال الشركة قابل للتغيير . ويجوز أن يتكون رأس مالها الأسمى من اشتراكات وأنصبة أو من حصص أو أسهم .

مادة ١٢ — مسئولية الشركاء محدودة فلا تتعدى قيمة الأنصبة والحصص أو الأسهم إلا إذا نص عقد التأسيس أو نظام الشركة على ما يخالف ذلك . وهى على النقيض من ذلك غير محدودة بالنسبة للشركات التى يكون غرضها الأصلى الاعتماد المالى الزراعى .
والشركات ذات المسئولية غير المحدودة يجوز تكوينها بغير رأس مال . ويجب على أية حال أن يزداد على اسمها أن "مسئوليتها غير محدودة" .

الباب الثانى — فى تأسيس الشركات وتسجيلها

مادة ١٣ — الأشخاص الذين يشتركون لأجل تأسيس الشركة تتألف منهم لجنة المؤسسين . ولا يجوز أن تتألف هذه اللجنة من أقل من عشرة أعضاء .

مادة ١٤ — يكون أعضاء لجنة المؤسسين مسئولين بطريق التضامن عما يستلزمه تأليف الشركة من نفقات وعما يتفرع عنه من تعهدات .

فاذا تعذر تكوين الشركة لسبب من الأسباب فليس لهم أى حق فى الرجوع على الذين اكتبوا باشتراكات أو حصص أو أسهم .

أما اذا تألفت الشركة فانها ترد اليهم ما أنفقوه من مصاريف لتأسيسها وتقيد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .

مادة ١٥ — أعضاء لجنة المؤسسين مسئولون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتاب الواردة فى عقد التأسيس الابتدائى وعن الأنصبة العينية وعن الهبات الموضحة بذلك العقد وعن القيمة التى قد قدروها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٦ — تتولى لجنة المؤسسين تحضير العقد الابتدائى للتأسيس ومشروع نظام الشركة وعمل المسامعى اللازمة للحصول على تسجيلها .

مادة ١٧ — يجب أن يشتمل العقد الابتدائى على ما يأتى :

(١) تاريخ ومكان تحريره ؛

(٢) أسماء أعضاء لجنة المؤسسين ومحل اقامتهم وكذلك أسماء المكتتبين الآخرين ومحل اقامتهم ان وجدوا ؛

(٣) اسم الشركة ؛

(٤) مركزها ؛

(٥) الغرض من أعمالها ؛

(٦) مدتها ؛

(٧) قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتب به أو دفع من الحصص أو الأسهم وكذلك قيمة الأنصبة والهبات ان وجدت .

ويحرر عقد التأسيس ومشروع نظام الشركة من نسختين ويجب أن يوقع عليهما بامضاءات أعضاء لجنة المؤسسين أو بأختامهم مع التصديق عليها .

مادة ١٨ — من الضروري لتأليف الشركة أن يدفع مبلغ أولى لا يقل عن خمسين جنيها . فإذا كانت الشركة من الشركات ذات رأس المال يجب أن لا يكون هذا المبلغ أقل من خمس مجموع رأس المال المكتتب به .

ويودع هذا المبلغ في خزانة المديرية أو في بنك توافق عليه وزارة الزراعة ويكون مرخصا له بقبول هذه الوديعة . ويجب أن يبقى المبلغ مودعا الى أن يتم تسجيل الشركة .

مادة ١٩ — ينشأ في وزارة الزراعة طبقا للقواعد التي تبين في قرار يصدر من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير المالية :

(١) قسم لتسجيل الشركات والتفتيش عليها ؛

(٢) لجنة استشارية تمد الوزير والقسم المذكور بكل رأى له مساس بتأليف الشركات وبإدارة عملها وكذلك بحركة التعاون بوجه عام . ويمكن إيجاد فروع لقسم التسجيل في الأقاليم اذا اقتضى ذلك انتشار حركة التعاون .

وينشأ في عاصمة كل مديرية أو محافظة طبقا للقواعد التي تبين في قرار وزارى مجلس من مندوبى الشركات الموجودة في المديرية أو المحافظة تكون مهمته الاشراف على المصالح المشتركة والدفاع عنها ومدد الشركات المثلة في المجلس بأرائه ونصائحه . وهذا المجلس يرأسه المدير أو المحافظ يعاونه مفتش من قسم التسجيل .

مادة ٢٠ — ترسل لجنة المؤسسين نسخة من عقد التأسيس الابتدائى ومن نظام الشركة الى قسم تسجيل الشركات .

ويقتصر عمل هذا القسم على التثبت من مطابقة هذه العقود لأحكام القانون .

فإذا كانت مطابقة لها ولم يتضح من عقد التأسيس وجود اكتتابات أخرى غير اكتتابات المؤسسين تولى القسم قيد الشركة في سجل الشركات وشرع في عملية النشر المنصوص عليها في المادة الثالثة والعشرين من هذا القانون .

ويبعث قسم التسجيل الى لجنة المؤسسين بشهادة دالة على تسجيل الشركة وعلى نشر العقود المتقدم ذكرها .

مادة ٢١ — يحصل تسجيل الشركة بأن يسجل في سجل الشركات وتحت رقم خاص فيه ملخص من نظام الشركة يشمل ما يأتي :

(١) اسم الشركة ومركزها ؛

(٢) غرضها ؛

(٣) مدتها ؛

(٤) رأس المال المكتتب به ورأس المال المدفوع أو إشارة الى أن الشركة ذات مسؤولية غير محدودة ؛

(٥) القيمة الاسمية للأسهم أو الحصص وقيمة الأنصبة والهبات ان وجدت ؛

(٦) أسماء الشركاء المؤسسين ومحل اقامتهم ؛

(٧) الشروط المقررة في نظام الشركة بشأن قبول الشركاء أو انحراجهم أو انسحابهم ؛

(٨) عدد أعضاء مجلس الادارة وسلطاتهم وأسماء الأعضاء الأول اذا كانت أسمائهم واردة في عقد تأليف الشركة وفي نظامها ؛

(٩) كل بيان آخر يرى قسم التسجيل فائدة من الاشارة اليه في السجل . وتحفظ نسخة عقد التأسيس ونسخة نظام الشركة في محفوظات القسم .

مادة ٢٢ — اذا كان رأى القسم أن عقد التأسيس أو نظام الشركة غير مطابقين للقانون فعليه إرسالهما للجنة المؤسسين لجعلهما مطابقين لأحكام القانون .

واذا اعتبرت هذه العقود مطابقة للقانون أو عدلت بحيث جعلت مطابقة له ولكن تبين من عقد التأسيس وجود مكتبتين آخرين في الشركة فعلى القسم أن يطلب من لجنة المؤسسين عقد اجتماع يحضره كل المكتبتين للتصديق على نظام الشركة .

وفي هذه الحالة لا تسجل الشركة إلا بعد هذا التصديق . ويرسل الى قسم التسجيل محضر عن ذلك ويشار الى هذا المحضر في عملية النشر المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ٢٣ — يحصل النشر المنصوص عليه في المادة العشرين في نشرة شركات التعاون التي تصدرها وزارة الزراعة ، أو في الجريدة الرسمية الى أن يتم اصدار هذه النشرة . ويقوم النشر على هذه الصورة مقام كل نشر آخر نص عليه القانون العادى بشأن تأليف الشركات .

ويكون هذا النشر بايراد الملخص المسجل في سجل الشركات مع بيان رقم قيد الشركة في السجل المذكور .

وتعد الشركة مؤلفة من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢٤ — كل ما يطرأ من التعديلات على نظام الشركة يجب تسجيله ونشره طبقاً للأحكام السابقة .

ولا يمكن التمسك بهذه التعديلات قبل الغير إلا من تاريخ نشرها .

مادة ٢٥ — تعفى شركات التعاون الزراعية المصرية من كل الرسوم النسبية أو غيرها عن كل عقد خاص بتأسيسها أو بتعديل نظامها .

ويكون التصديق على الامضاءات وكذلك النشر فيما يتعلق بهذه العقود بغير عوض .

الباب الثالث — حقوق الشركاء وواجباتهم

مادة ٢٦ — يجب أن تتوافر في الشريك الشروط الآتية :

(١) أن يكون عمره ثمانى عشرة سنة كاملة ميلادية على الأقل . أما القاصرون الذين يقل عمرهم عن ثمانى عشرة سنة فيجوز أن ينوب عنهم أوصياؤهم .

(٢) أن يكون زارعا تنطبق عليه أحكام المادة الخامسة ؛

(٣) أن يكون مصرى الجنس ؛

(٤) أن يكون مقيما في الجهة (المدينة أو القرية) التى تراول الشركة فيها عملها أو أن يكون في حيازته أرض واقعة فيها سواء كان ذلك بصفته مالكا أو بصفته مستأجرا أو بأية صفة أخرى ؛

(٥) أن يكون قد خضع للأحكام الموضوعية لنظام الشركة سواء فيما يتعلق بدفع الاشتراكات أو رسوم القبول أو الحصص أو الأسهم أو الاكتتاب بها .

وعلى كل حال لا يجوز تعليق القبول على الاكتتاب فى أكثر من سهم واحد .

مادة ٢٧ — لا يجوز أن يقبل كشريك :

(١) من أشهر أفلاسه ؛

(ب) المحجور عليه إلا أن يكون القيم عليه نائبا عنه .

مادة ٢٨ — تفقد صفة الشريك :

(١) باستقالة الشريك أو بوفاته ؛

(٢) باخراجه من عداد الشركاء .

ويكون هذا الانحراج فى الأحوال الآتية :

(١) اذا فقد الشريك شرطا من الشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة والعشرين أو اذا وقع فى حالة من حالات فقدان الأهلية المنصوص عليها فى المادة السابعة والعشرين ؛

(٢) اذا لم يسدد ما عليه من ديون للشركة ؛

(٣) اذا أتى أعمالا من طبيعتها أن تلحق بالشركة ضررا جسيما معنويا كان أو حسيا .

مادة ٢٩ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين يجب أن تصدق الجمعية على إخراج الشريك طبقا للشروط المقررة في المادة الخامسة والأربعين .

ليس للشريك المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء ولا لدائنيه أو ورثة دائنى الشريك المتوفى من حق إلا فى أن يستردوا قيمة ما للشريك من حصص أو أسهم بنسبة رأس المال المدفوع أو بنسبة ما للشركة الموجود فى ختام السنة المالية الجارية طبقا للحساب المصدق عليه من الجمعية وبعد استئزال كل ما عليه من دين للشركة .

وعند تقدير ما للشركة ينبغى أن لا يدخل فى حسابه المال الاحتياطى ولا الديون غير المضمونة ولا الديون التى حل أجلها ولم تدفع .

ولا يرد أى مبلغ اذا كان ما للشركة بعد تقديره طبقا للقواعد السابقة أقل من رأس المال عند تأسيس الشركة .

مادة ٣٠ — يبقى العضو المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء وكذلك ورثة العضو المتوفى مرتبطين بالتعهدات إزاء الغير مدة سنتين من تاريخ الخروج من الشركة أو الوفاة فيما يتعلق بما أبرمته الشركة من أعمال الى ذلك التاريخ وفى حدود المسؤولية المقررة فى نظام الشركة .

مادة ٣١ — لا يجوز لأى شريك أن يمتلك حصصا أو أسهما يزيد مجموع قيمتها على عشر رأس مال الشركة .

ولا يجوز بأية حالة أن يزيد هذا المجموع على مائتى جنيه مصرى .

ولا يجوز أن تكون قيمة الحصص أو الأسهم أقل من جنيه مصرى واحد أو أكثر من أربعة جنيهات مصرية .

وتكون الأسهم دائما اسمية وغير قابلة للتجزئة .

ولا يجوز الحجز عليها إلا بسبب ديون للشركة .

ولا يجوز التنازل عنها بغير موافقة مجلس الادارة .

مادة ٣٢ — لمجلس الادارة أن يفصل من عداد الشركاء كل شريك تأخر فى سداد قيمة حصصه أو أسهمه وذلك بعد مرور شهر على إنذاره بخطاب موصى عليه يرسل بالعنوان الوارد فى عقد الاكتاب .

ويجوز للشريك فى هذه الحالة أن يستأنف قرار إخراجه من الشركة أمام الجمعية العمومية للشركة .

مادة ٣٣ — اصدار الأسهم غير محدود بعدد فى حالة ما اذا كان نظام الشركة يعلق قبول الشركاء الجدد على الاكتاب فى الأسهم .

ولا يجوز للشركة أن تصدر أسهما تنقص قيمتها عن القيمة الاسمية للاسهم الأصلية أو تزيد عليها .

الباب الرابع — فى إدارة الشركة

مادة ٣٤ — يتولى إدارة الشركة مجلس تنتخبه الجمعية العمومية من الشركاء طبقاً لأحكام نظام الشركة .

ويختار المجلس من أعضائه رئيساً يمثل الشركة .

ولا يتقاضى عضو مجلس الإدارة أجراً على عمله .

مادة ٣٥ — ليس أعضاء مجلس الإدارة مسئولين شخصياً عن أعمال الشركة التى يجرىها فى حدود توكيلهم .

ولكنهم مسئولون عن القيام بهذا التوكيل وبصفة عامة عن التعهدات التى يفرضها عليهم القانون ونظام الشركة .

وهم مسئولون بصفة خاصة عما يأتى :

(١) وجود المبالغ التى دفعها الشركاء وجوداً فعلياً ؛

(٢) وجود الأرباح التى نص فى الحسابات على توزيعها بين الشركاء حقيقة ؛

(٣) وجود الدفاتر التى نص عليها القانون ومسكها بطريقة نظامية ؛

(٤) تنفيذ قرارات الجمعيات العمومية ؛

فاذا قاموا بأعمال لا تدخل فى عداد الأعمال التى أشار نظام الشركة بأنها من متناول عمل الشركة فعليهم شخصياً مسئوليتها سواء قبل الشركة أو قبل الغير .

مادة ٣٦ — مجلس الإدارة خاضع لرقابة الجمعية العمومية فى كل عمل خاص بإدارة الشركة .

مادة ٣٧ — يجب أن يكون لكل شركة مراقب واحد على الأقل مكلف بالإشراف على العمل بنظام الشركة وعلى إدارة الشركة إدارة نظامية .

والجمعية العمومية هى التى تختار المراقبين سواء من الأعضاء أو من غيرهم ولكن ينبغى أن توافق وزارة المالية على هذا الاختيار .

مادة ٣٨ — يجوز أن ينص نظام الشركة على أن تعين الجمعية العمومية لجنة مراقبة ينتخب أعضاؤها من الشركاء .

والغرض من هذه اللجنة الإشراف على أن تجرى أعمال الشركة بطريقة نظامية وحماية مصالح الأعضاء .

مادة ٣٩ — القضايا التى يراد إقامتها لمصلحة الشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد أحد أعضائه ينبغى أن تقررها الجمعية العمومية وأن يباشرها المراقبون أو لجنة المراقبة باسم الشركة .

يجوز لكل شريك أن يبلغ المراقبين أو لجنة المراقبة ما يبدو له من أعمال مجلس الإدارة أو من أعمال أحد أعضائه مخالفا للقانون أو لنظام الشركة أو ضارا بمصالح الشركة بوجه من الوجوه والمراقبين كما للجنة المراقبة الحق في دعوة جمعية عمومية غير عادية للبت في هذه الطلبات كلما بدا أنها خطيرة أو أنها تدعو إلى العجلة . وتكون دعوة الجمعية العمومية واجبة عليهم إذا طلب اليهم ذلك عدد من الشركاء يبلغ ثلث المجموع الكلي . فان أبو دعوتها كان لهذا الجمع من الشركاء الحق في رفع الخصومة إلى القضاء رأسا باسمه ولمصلحة الشركة .

مادة ٤ — يجب على كل شركة أن يكون لديها ، غير الدفاتر التجارية المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة والمواد التي تليها من قانون التجاره الأهلى ، الدفاتر المبينة بعد وهى :

(١) دفتر الشركاء وتبين فيه أسمائهم وصناعاتهم ومحل إقامتهم وتاريخ قبولهم واستقالتهم أو وفاتهم أو فصلهم من عداد الشركاء وكذلك حساب المبالغ التي دفعوها أو سحبوها ؛

(٢) دفتر الأسهم أو الحصص ويبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الشركاء وكل ما طرأ عليها من إلغاء أو نقل ؛

(٣) دفتر محاضر جلسات مجلس الإدارة ؛

(٤) دفتر محاضر جلسات الجمعيات العمومية .

مادة ١٤ — قبل بدء العمل في دفتر اليومية ودفتر الجرد والدفاتر الأخرى التي نص عليها في المادة السابقة يجب أن تمر وأن تعلم كل صحيفة منها بعلامة قسم تسجيل الشركات أو بعلامة موظف من موظفى المحافظة أو المديرية ينديه القسم المذكور خصيصا للقيام بهذا العمل .

لا يتقاضى أى رسم على اتمام هذه الاجراءات .

وفي نهاية كل سنة مالية للشركة يجب أن يؤشر على الدفاتر والسجلات المذكورة من ذلك القسم أو الموظف عقب آخر صحيفة مكتوبة .

ولكل انسان حق الاطلاع بغير مقابل على دفتر الشركاء ودفتر الأسهم والحصص كما يجوز له أن يأخذ صورة أو ملخصا منه بمصاريف على طرفه .

مادة ٢٤ — على الشركة أن ترسل سنويا في ختام السنة المالية إلى قسم التسجيل :

(١) صورة من الحساب الختامى السنوى ومن حساب الأرباح والخسائر مشفوعة بالتقارير المقدمة من أعضاء مجلس الإدارة ومن المراقبين وبمحضر الجمعية العمومية العادية التي اعتمدت الحسابات المذكورة ؛

(٢) كشفا بحركة الشركاء أثناء السنة مبينا به من انضم إلى الشركة ومن خرج منها من طريق الاستقالة أو الفصل من عداد الشركاء أو الوفاة .

ويجب على الشركة كذلك أن تبعث الى ذلك القسم بصورة من كل محضر من محاضر الجمعيات غير العادية في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها وأن تقدم له في أى وقت جميع البيانات التي يطلبها منها بشأن ادارة الشركة .

ولمفتشى القسم المذكور على الدوام الحق في أن يطلعوا على الدفاتر وأوراق الحسابات الخاصة بالشركة وفي أن يفتشوا على مكاتب الشركة ومخازنها وورشها ومصانعها .

وفوق ذلك يجب على الشركات ذات المسؤولية غير المحدودة أن ترسل الى القسم في ختام كل سنة مالية كشفا بأسماء الشركاء جميعا وعناوينهم وتواريخ قبولهم في الشركة أو خروجهم منها .
والصور والكشوفات والبيانات المشار اليها في هذه المادة ينبغي أن يكون مصدقا عليها من الرئيس والمراقب بمطابقتها للأصل .

الباب الخامس — في الجمعيات العمومية وفي حسابات الشركة

مادة ٣٤ — يجب أن تعقد الجمعية العمومية العادية للشركة مرة على الأقل في كل سنة في خلال الثلاثة الشهور التي تلي ختام السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات السنوية وعلى تقارير مجلس الادارة والمراقبين وعند الاقتضاء تعيين أعضاء مجلس الادارة والمراقبين واستبدالهم طبقا لأحكام نظام الشركة .

مادة ٤٤ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة الخامسة والأربعين التالية تكون الجمعية العمومية مكونة تكويننا صحيحا متى حضر اجتماعها نصف الشركاء بأنفسهم أو بطريق الانابة .

فاذا لم يبلغ المجتمعون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التي تعقد بدعوة ثانية في خلال الثلاثين يوما التالية مكونة تكويننا صحيحا مهما يكن عدد الشركاء الحاضرين أو الممثلين فيها .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وعند الانقسام يكون صوت من يرأس الاجتماع مرجحا .

وليس لكل شريك إلا صوت واحد مهما يكن عدد ما يملك من حصص أو أسهم .

ويحوز للشركاء الغائبين أن ينيبوا عنهم شركاء آخرين . على أنه لا يجوز لأحد أن ينوب عن أكثر من شريك واحد .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الادارة أن يعطوا أصواتهم في المفاوضات الخاصة باعتماد حسابات الشركة أو بالأموال المتعلقة بمسئوليتهم .

مادة ٤٥ — لأجل اصدار قرار في أمر من الأمور الميينة بعد لا بد في الاجتماع الأول من حضور ثلاثة أرباع الشركاء ومن الحصول على أصوات نصف الأعضاء الحاضرين أو الممثلين . وهذه الأمور هي :

- (١) حل الجمعية قبل الأجل المفروض لها في النظام أو اطالة الأجل المذكور ؛
- (٢) انضمام الشركة الى شركة أخرى ؛
- (٣) فصل أحد الشركاء ؛
- (٤) تعديل الغرض من الشركة أو ادخال أى تعديل آخر على نظام الشركة .

فإذا لم يتكامل هذا العدد في الجمعية أو لم يحصل القرار على عدد الأصوات المتقدم ذكره فيجوز للجمعية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أو بطريق الانابة أن تصدر قرارا مؤقتا وفي هذه الحالة تدعى الجمعية العمومية مرة أخرى الى الانعقاد ويذكر في الدعوة بيان القرارات المؤقتة الصادرة في الاجتماع الأول وهذه القرارات تصبح نهائية واجبة التنفيذ متى أيدتها الجمعية العمومية في انعقادها الجديد وحضر اجتماعها ثلث الشركاء على الأقل .

مادة ٤٦ — يجب على مجالس الادارة في نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الشركة ويختتمها بحيث تشمل :

- (١) الحساب الختامى للسنة المنتهية ؛
- (٢) حساب الأرباح والخسائر .

ويجب أن يعرض الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر مشفوعين بالمستندات المثبتة لها على المراقب لفحصهما قبل انعقاد الجمعية العمومية التي ستصدق عليهما بنجمة عشر يوما على الأقل . ويبقى الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر وتقرير المراقب متى تم وضعه في مركز الشركة مدة الثمانية الأيام على الأقل التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق . ولكل شريك حق فحصها .

مادة ٤٧ — اذا تبقى شئ بعد سد كل النفقات ووفاء كل الالتزامات كان هذا الباقي ربحا صافيا للشركة يوزع على الوجه الآتى :

يؤخذ من الصافي أولا مبلغ للاحتياطي لا يقل عن ٢٥ في المائة من صافي الأرباح فاذا كانت الشركة من الشركات التي لا رأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب أن لا يقل هذا المبلغ عن ٧٥ في المائة من صافي الأرباح .

ويحوز تخفيض المبلغ الذي يؤخذ لهذا الغرض الى النصف متى بلغ الاحتياطي نصف رأس مال الشركة المدفوع .

ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافي لأن يدفع للشركاء الذين يملكون حصصا أو أسهما الفائدة التي قررها نظام الشركة ويجب أن لا تزيد هذه الفائدة على ٦ في المائة .

وتحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للخصص أو الأسهم بعد استئزال المبالغ التي لم تدفع بعد والباقي بعد ذلك يوزع بين الشركاء بمثابة تجاوز لهم بنسبة الأعمال التي أبرمها كل منهم مع الشركة .
مادة ٤٨ — يتكوّن المال الاحتياطي للشركة فيما عدا المبلغ المأخوذ له طبقاً للمادة السابقة من الموارد الآتية :

- (١) ما ينتج مما قد يفرض من رسوم الانضمام الى الشركة ؛
 - (٢) الهبات التي لم تخصص لغرض معين ؛
 - (٣) الفوائد والأرباح ومبالغ التجاوز التي لم تطلب في خلال المدة التي يسقط بعدها حق المطالبة بها .
- مادة ٤٩ — اذا نقص مال الاحتياطي الى أقل من ٢٥ في المائة من رأس مال الشركة يجب أن يستد العجز في السنوات التي تلى السنة التي بلغ النقص فيها ٢٥ في المائة وذلك قبل كل خصم أو دفع فوائد أو تجاوز .
- أما اذا بلغ المال الاحتياطي ضعف رأس المال المدفوع فيجوز أن تستعمل الموارد التي كانت مخصصة له في تكوين مال احتياطي غير عادي يجب أن تسترى به سندات من سندات الدين العمومي المصري .

مادة ٥٠ — يصدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع وزير المالية قراراً يبين فيه القواعد التي يجب اتباعها في عمليات التسليف للشركاء أو قبول الودائع منهم وكذلك في عمليات الاستقراض التي تعقدها الشركة .

الباب السادس — في حل الشركة وتصفيتها

- مادة ٥١ — تنتهي الشركة في الأحوال الآتية :
- (١) اذا انقضت المدة المقررة لها وهذا إلا اذا أطيلت المدة المذكورة ؛
 - (٢) اذا تمت الأعمال المعينة التي أسست الشركة من أجلها أو حدث من العقبات أثناء العمل ما يجعل اتمامها من الأمور المتعذرة ؛
 - (٣) اذا ضاع كل أو بعض رأس مال الشركة بحيث يصبح الاستمرار في العمل مستحيلاً أو داعياً الى الخسارة الا اذا قررت الجمعية العمومية اصدار أسهم جديدة للاستعاضة عن المبلغ الضائع ؛
 - (٤) اذا نقص عدد الشركاء الى أقل من عشرة ؛
 - (٥) اذا انضمت الشركة الى شركة أخرى من شركات التعاون الزراعي ؛
 - (٦) اذا صدر قرار من الجمعية العمومية طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة والأربعين .

مادة ٥٢ — يمكن حل الشركة بحكم من المحاكم في الأحوال الآتية :

(أولاً) اذا خالفت حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة ؛

(ثانياً) اذا ثبت أنه من المتعذر أن تباير الشركة على عملها بالنظام سواء لاضطراب أعمالها اضطراباً مستمراً أو لتكرر إخلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون أو لخروجها عن القواعد التي قررها القانون أو نظام الشركة أو لحدوث منازعات بين الشركاء أو لأى سبب خطير آخر ؛

(ثالثاً) اذا ثبت أنها في حالة اعسار بسبب تكرر إخلالها بتعهداتها .

مادة ٥٣ — في الأحوال المنصوص عليها في المادة الحادية والخمسين يصدر قرار الحل من الجمعية العمومية . وللشركاء أن يلجأوا الى المحكمة اذا امتنعت الجمعية عن إصدار القرار الذى يفرضه القانون .

أما في الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية والخمسين فان المحاكم هى التى تصدر مباشرة الحكم بالحل .

مادة ٥٤ — يكون رفع الدعوى لطلب الحكم بأن الشركة منحلة أو لطلب الحكم بحلها من حق وزير الزراعة في جميع الأحوال . ويباشر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التسجيل والمراقبة .

وللشركاء كذلك هذا الحق في الحدود المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة والثلاثين وتملك النيابة العمومية هذا الحق في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين ويملكه دائو الشركة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية والخمسين .

مادة ٥٥ — القضايا الخاصة بحل الشركة تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التى يقع في دائرتها مركز الشركة إلا اذا كان مجموع ما للشركة المراد تصفيتها وما عليها أقل من ١٥٠ جنيتها فى هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضى المحكمة الجزئية التى يقع مركز الشركة في دائرتها .

مادة ٥٦ — في حالة حل الشركة حلاً اختيارياً تعين الجمعية العمومية مصفياً واحداً أو عدة مصفين وتحدد سلطاتهم وأجرهم عند الاقتضاء .

يجب أن يصدر هذا القرار على الوجه المبين في المادة الخامسة والأربعين وأن يبلغ الى قسم التسجيل والمراقبة لنشره في الجريدة المعينة لنشر نظام هذه الشركات .

وتتبع هذه الطريقة في جميع الأحوال التى تدعو فيها الضرورة الى استبدال أحد المصفين أو أكثر من واحد منهم .

مادة ٥٧ — على المصفين أن يشرعوا بلا إبطاء في تصفية ما للشركة وما عليها . ومتى نشر تعيين المصفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الإدارة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يعاونوا في التصفية اذا طلب اليهم ذلك .

ويجب أن يقصر المصفون عملهم على إنهاء أعمال الشركة التي بدئ بها من قبل وأن يمتنعوا عن الشروع في أعمال جديدة . وكذلك يجب أن يدونوا بانتظام في دفاتر الشركة حسابات التصفية .

مادة ٥٨ — متى انتهت التصفية يضع المصفون حسابها الختامي ويقدمونه للمراقبين لأجل التصديق عليه . ويباغ هذا الحساب ملحقاً به تقرير المراقبين الى قسم التسجيل والمراقبة لنشرهما في الجريدة المعدّة لنشر نظام هذه الشركات .

مادة ٥٩ — يجوز للشركاء في خلال الثلاثين يوماً التالية لنشر حساب التصفية أن يطعنوا في هذا الحساب أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

وتضم جميع الطعون معا ليصدر فيها حكم واحد يسرى على جميع الشركاء ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصفيين ابلاغه الى قسم التسجيل والمراقبة لنشر ملخصه في الجريدة المعدّة لنشر نظام الشركات .

مادة ٦٠ — اذا لم تقدّم طعون أو متى صدر حكم نهائي في الطعون المقدمة فعلى المصفيين أن يشرعوا في توزيع المال الناتج من التصفية .

ولا يجوز أن يوزع على الشركاء أكثر من القيمة الاسمية لأسهمهم أو حصصهم أو اشتراكاتهم . أما الباقي فيدفع لوزارة الزراعة لكي توزعه بين شركات التعاون الزراعية الموجودة في المديرية والتي تكون عينت في نظام الشركة أو في قرار الجمعية العمومية الصادر بحل الشركة فإذا لم يكن هناك نص وزع المبلغ على الهيئات التي تعمل لمصلحة الزراعة والتي تبين في قرار وزاري .

ومتى تم التوزيع يبعث المصفون بحساب التوزيع ودفاتر الشركة الى قسم التسجيل والمراقبة لحفظها به .

مادة ٦١ — يسقط الحق في مقاضاة أعضاء مجلس إدارة الشركة بسبب ادارتهم بانقضاء ثلاث سنوات من التاريخ الذي نشر فيه تعيين المصفيين .

ويسقط الحق في كل قضية ضد المصفيين بسبب التصفية وفي كل قضية ضد الشركاء بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائي الصادر بشأن هذه الحسابات .

مادة ٦٢ — في أحوال التصفية الاجبارية وهي الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية والخمسين تتولى المحكمة تعيين المصفيين ولها أن تعزلهم في أى وقت وتحدّد المحكمة سلطة أولئك المصفيين .

ويكون المصفون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضي الذي تندبه .

الباب السابع - أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ٦٣ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات :

المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون والمراقبون وأعضاء لجنة المراقبة والمصفون الذين تعمدوا فى أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم المبلغة سواء الى قسم التسجيل والمراقبة أو الى الجمعيات العمومية أو الى المحكمة إيراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الشركة أو تعمدوا إخفاء أو ستر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة ؛

أعضاء مجلس الإدارة والمديرون الذين تعمدوا توزيع فوائد أو مبالغ تتجاوز على الشركاء لم تؤخذ من الأرباح الحقيقية للشركة عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ما ورد فى الحساب الختامى أو طبقا لحساب ختامى وضع بطريق التدليس ؛

أعضاء مجلس الإدارة الذين أصدروا حصصا أو أسهما بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية أو تزيد عليها ؛

أعضاء مجلس الإدارة والمديرون الذين أقرضوا أو سلفوا مالا أو أجروا عمليات ايداع نقود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المبين فى القرارات الوزارية المنصوص عليها فى المادة الخمسين .
المصفون الذين وزعوا على الشركاء كل موجودات الشركة على خلاف ما يقضى به حكم المادة الستين .

مادة ٦٤ - فى حالة تصفية الشركة تصفية إجبارية بسبب الاعسار يحازى أعضاء مجلس الإدارة والمديرون بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات الأهلى اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور .

وكذلك يعاقبون فى الحالة عينها بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٩١ من ذلك القانون اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادة ٢٨٧ (الفقرتين ثانيا وثالثا) وفى المادة ٢٨٨ (الفقرات أولا وثانيا وثالثا ورابعا) وفى المادة ٢٩٠ .

مادة ٦٥ - أعضاء مجالس الإدارة والمديرون فى شركة أو مشروع ما يعاقبون بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية اذا أطلقوا اسم شركة تعاون زراعية مصرية على الشركة أو المشروع الذى يتولون إدارته أو استغلاله سواء فى مكابتهم التجارية أو يقطاتهم أو فى أى اعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور .

الباب الأخير — أحكام ختامية ومؤقتة

مادة ٦٦ — اذا أرادت شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن أن يسرى عليها هذا القانون يجب عليها في بحر ستة شهور من تاريخ صدوره أن تنقح نظامها لجعله مطابقا لأحكامه وأن تقوم بإجراءات التسجيل التي نص عليها فيه .

مادة ٦٧ — على وزراء المالية والحقانية والزراعة كل منهم فيما يخصه أن يقوموا بتنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص اصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات واللوائح

صدر برأى المنتزه في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٥ يولييه سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

يحيى ابراهيم

وزير المالية

محب

وزير الحقانية

أحمد ذو الفقار

وزير الزراعة

فوزى المطيعي

مذكرة تفسيرية رسمية

بأسباب مشروع القانون الخاص بتنظيم شركات تعاون زراعية في مصر

صادقت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ على مشروع هذا القانون ومن المعروف أن الحكومة أعدت نصه الأول اجابة لما كان يبيده لورد كتشنر من عظيم العطف على المزارعين وهذا ما حدا لأن تضع النص مختصرا وعلى وجه السرعة . كان المشروع موضع مناقشات طويلة في الجمعية التشريعية نشأ عنها أن أدخل عليه كثير من التعديل المهم وكانت مهمة اللجنة مقصورة على :

- (أ) مراجعة شكل أحكام المشروع لتجعله أكثر ترتيبا ودقة ووضوحا .
- (ب) اقتراح بعض تعديلات لاتمس المبادئ الأساسية التي قررتها الجمعية التشريعية .
- (ج) اضافة بعض القواعد الجديدة الخاصة ببعض نقط لم تتناول الجمعية التشريعية مناقشتها .

وأهم تعديل تقترحه اللجنة نقل قسم تسجيل الشركات والنشر عنها من المحاكم الى مكتب فى
ينشأ فى وزارة الزراعة .

وكان مشروع الحكومة يجعل الشركات خاضعة لتصريح وزارة المالية .
فرفضت الجمعية التشريعية هذا النظام واكتفت بأن قررت أن تسجل الشركات فى المحاكم
الجزئية التابعة لها .

الا أن التشريع الحديث كله قد أغفل هذا النوع من التسجيل بحسب ما ينجم عنه من مضار
عديدة عملية لأنه من الصعب جدا على المحاكم أن تشرع فى اجراء ما يقتضيه هذا العمل من تحقيقات
دقيقة لها صفة فنية وأن تعنى بمسك سجل الشركات .

فى بلد كمصر ليس له تشريع خاص بالشركات ولا خبرة واسعة بهذه الأمور ولا تزال فيه حركة
التعاون فى طور التكوين بحيث أنها لا تستطيع الرقى الا بمعونة الحكومة من المحتم أن يلحق قسم
التسجيل بالادارة لأن هذه ضرورة .

ترى اللجنة أن وزارة الزراعة وحدها تستطيع وسط هذه الظروف أن تقوم بالمهمة الملقاة عليها
من حيث ارشاد الشركات وبذل النصيحة لها فى العمليات الأولية الخاصة بتكوينها والتصديق على
نظامها وهى العمليات التى يتوقف عليها النصيب الأكبر من نجاحها ومراقبتها ومعاونتها فى سبيل
الرقى والانتشار وهى التى يمكنها بصفة أعم أن تدير بحركة التعاون فى طريق صالحة مشمرة نافعة لمصالح
البلاد الاقتصادية .

لم يخف على اللجنة أن توحيد التسجيل فى وزارة الزراعة قد ينشأ عنه ابطاء فى تكوين الشركات
ولكن يرد على هذا الاعتراض بالمثل الايطالى الذى يقول : « من مشى على مهل عاش سليما وعمرا
طويلا » والذى يهتم بنوع خاص أن تكون الشركات الأولى منظمة تنظيما قويا معتنى به . اذ سيدفع
ما تلاقيه من نجاح الى أن تؤسس بسرعة شركات أخرى كما أن فشلها قد يكون سببا فى القضاء على
فكرة التعاون . ومع ذلك فقد نص القانون فى مادة ١٩ على نقل قسم التسجيل الى المديرية عند
ما تقوى حركة التعاون .

من المفهوم جيدا أن إلحاق قسم التسجيل ليس معناه الرجوع الى نظام التصريح القديم وعلى
ذلك فقد نص صراحة (مادة ٢٠) على أن مهمة قسم التسجيل مقصورة على النظر فيما اذا كان عقد
التأسيس الابتدائى ونظام الشركة مطابقين للقانون ورأت اللجنة كذلك أن من الضرورى ادخال بعض
التصحيح والتدقيق فيما يختص بالشركات التى لم تحدد مسئوليتها .

يؤخذ من المشروع أن جميع الشركات التى تؤلف بلا رأس مال تكون أبدا مسئوليتها غير محددة
(مادة ٤ فقرة ٢) ووضع لهذه الشركات نظام قاس بنوع خاص . تضاف رسوم القبول جميعها الى
أموال الاحتياطى (مادة ٨ فقرة ١) وتخصص جميع الأرباح للاحتياطى ماعدا ١٠٪ . يمكن أن تستعمل
فى عمل منه منفعة عامة للمنطقة .

ومن البديهي أن نظام القواعد هذا أساسه سوء تفاهم بشأن ما لشركات التعاون من طبيعة خاصة اقتصادية وقضائية لأن الأصل فيها أن يكون رأس مالها قابلا للتغير ومعنى هذا أنه ليس لهذه الشركات من غرض الا خدمة ما للشركاء من مصالح زراعية بطريق الاشتراك وعلى ذلك فهي لا تحتاج الا الى رأس مال يتناسب والمصالح المذكورة أى أنه من الممكن على ذلك أن يكون رأس المال زهيدا عند البدء في العمل ثم يتغير باستمرار وفقا لعدد الشركاء .

ومن البديهي أن لن تستطيع شركة تعاون لها صفة جدية أن تتألف بدون أن يتوفر لديها من المال ما يكفي على الأقل لسد نفقات التأسيس الأولى مهما تكن هذه النفقات ضئيلة .

فاذا صح اعتبار هذا المال الأول كرأس مال فيترتب على ذلك أن القاعدة الواردة في الفقرة ٢ من المادة ٤ من مشروع القانون تصبح خلوا من المعنى . وإذا لم يكن الأمر كذلك ، أى اذا فرض على الشركة ، تفاديا من تعريض مسؤولية أعضائها غير المحدودة ، أن يتوافر لديها من المال ما لا يفي بالنفقات الأولى وحدها بل يتناول رقى الشركة واتساع أعمالها جميعها ، فقد تكون هذه ضربة على حركة التعاون واقتلاعا لجذورها ، اذ قد دلت التجارب العديدة في الواقع أن الشركاء في التعاون يتفادون من أن يرتبطوا بطريقة غير محدودة أى أن يعرضوا مالهم اليوم وما سيكون لهم غدا من ثروة اللهم الا في ظروف خاصة وشكل خاص من أشكال التعاون .

وعلى ذلك فاللجنة تقترح :

(١) يجب أن لا تتألف أى شركة للتعاون الا اذا كان لديها مال أولى لا يقل عن ٥٠ جنيها (مادة ١٦) .

(٢) يجب أن لا تفرض المسؤولية غير المحددة على الشركاء بل يجب أن يكون الأمر على النقيض من ذلك بحيث تصبح الشركة المحدودة المسؤولة هى مثال الشركات (راجع مادة ١٢) وزيادة على ذلك فان مشروع الجمعية التشريعية ولو أنه بحث في امكان انشاء شركات تعاون مالية قوامها مسؤولية الشركاء بطريق التضامن مسؤولية غير محدودة الا أنه لم ير الوقت مناسبا لأن يضع نظاما خاصا لهذه الشركات .

(٣) يجب أن لا يحتم على أعضاء الشركات المحدودة المسؤولية أن يكونوا مسئولين بطريق التضامن عن التعهدات التي ارتبطت بها الشركة كما قضت بذلك أحكام الفقرة ٤ من المادة ٤ من المشروع لأن تحديد المسؤولية يعبد المسؤولية بطريق التضامن .

(٤) يجب أن ينص صراحة على أن ما يلزم لتأسيس الشركة من رأس المال بأطلاق معانى الكلمة لايجوز أن يكون مقصورا على الحصص أو الاسهم بل تدخل فيه كذلك الاشتراكات والأنصبة (مادة ١١) .

(٥) يجب أن لا يحرم كلية الشركاء في شركات غير محدودة المسؤولية من كل اشتراك في الارباح ذلك مع تحتم أن يخصص ٧٥ في المائة من تلك الارباح للاحتياطي (مادة ٤٥) .

ومن التعديلات التي ليست لها أهمية عامة يمكن الإشارة الى :

(١) تحريم انشاء أكثر من شركة واحدة ترمى الى غرض واحد في نفس القرية الا بتصریح من وزارة الزراعة (مادة ١٠ فقرة ٣) .

(٢) نقص الميعاد الذي تبقى فيه مسئولية العضو القديم أو مسئولية ورثة العضو المتوفى معلقة بسبب أعمال الشركة التي تمت قبل خروج هذا العضو أو وفاته من خمس سنوات الى سنتين ونقصه الى ٣ سنوات في حالة تصفية الشركة .

(٣) رفع الحد الأدنى لقيمة الحصص والاسهم الى جنيته أما الحد الأدنى للاشتراكات فيبقى بلا قيد (مادة ٣١) .

(٤) تحديد مقدار الاسهم التي يملكها كل عضو بمعنى أن هذا المقدار لا يجب أن يزيد على عشر رأس المال بل يكون حده الأقصى مبلغ ٢٠٠ جنيته (مادة ٣١) .

(٥) نقص الحد الأدنى للنصيب من الأرباح الذي يضاف الى الاحتياطي من ٥٠ الى ٢٥ في المائة (مادة ٤٥) مع نقص الحد الأدنى الى ٥٠ في المائة من رأس المال (المادة نفسها) ولكن مع تختم الاستمرار على دفع نصيب قدره $1\frac{1}{2}$ في المائة للاحتياطي ومن المحتم كذلك وجوب تكوين الاحتياطي قبل توزيع أى فوائد أو أرباح أو جوائز اذا اتضح أنه هبط تدريجيا الى أقل من ٢٥ في المائة من رأس مال الشركة (مادة ٤٧) .

(٦) تخصيص الأموال المتوفرة بعد تصفية الشركة لمصلحة حركة التعاون بدلا من الأعمال التي لها صفة النفع العام والنص على أن يدفع الشركاء مبالغ حدها الأقصى يعدل ضعف ما لخصصهم وأسهمهم من قيمة (مادة ٥٨)

(٧) حذف النص المفيد للحرية الذي كان يقضى بان تحل شركة التعاون بقرار من مجلس الوزراء وذلك بتفويض أمر الحل كسائر الامور الأخرى الى عدالة الحاكم (مادة ٥٠ رقم ١) .

الأمر مفوض للمجلس الاقتصادي ليبدى رأيه في هذه التعديلات التي لاتمس ما في المشروع من قواعد ومبادئ أساسية والتي أدخلت احتذاء لمثال التشريع الأجنبي واخذاً بما لاعضاء اللجنة من الخبرة بهذا الأمر .

الا أن اللجنة اعتقدت واجبا عليها أن تضيف الى المشروع بضع قواعد أخرى تعتبرها ضرورية لكي يكون للشركات أساس مستكمل من النظام .

فهى ترى بنوع خاص أن مصر بخلاف البلاد الأخرى ليس لها تشريع عام في مسألة الشركات لان القانون المدنى الأهلى لا يتضمن الا بعض مبادئ عامة عن الشركات المدنية ويقتصر القانون التجارى على تنظيم بعض الاجراءات الخاصة بتأليف الشركات التجارية .

فاذا أهمل سد هذا النقص الأخير فيما يتعلق بشركات التعاون فقد تنشأ عن ذلك حتما مناقشات ومنازعات وأغلاط أو إفراط في الادارة يكون من أثرها المساس بحسن رقي شركات التعاون بل وبوجودها نفسه كما أن مساعدة الحكومة ومعونتها ستصدهمها مصاعب لا يمكن تذليلها .

أخذت هذه القواعد التكميلية إما من التشريع الأجنبي وإما من الأحكام التي تجرى عليها الشركات المساهمة في مصر على أثر قرارات مجلس الوزراء وآراء قسم قضايا الحكومة ثم عدلت بحيث أصبحت بطبيعتها ملائمة لما يحيط بشركات التعاون من ظروف خاصة تشير الى ما يأتي :

(١) القواعد الخاصة بمجلس المراقبة (مواد ١٢ الى ١٦) .

(٢) تفصيل ما يتضمنه عقد التأسيس (مادة ١٧) وما يشمل نظام الشركة الذي سينشر

(مادة ٣١) .

(٣) الشروط التي تتوافر في الشريك .

(٤) القواعد الخاصة بمسؤولية أعضاء مجلس الادارة ومراقبة جمعية الشركاء العمومية

(مادة ٣٥ ومادة ٣٦) .

(٥) إيجاد المراقبين (مادة ٣٧) .

(٦) نظام العدد القانوني الأدنى في الجمعيات العمومية العادية وغير العادية (المواد من ٤١ الى ٤٤) .

(٧) تنظيم الأحوال التي تنتهي فيها الشركة أو يجب فيها حلها من طريق القضاء (المواد

٤٩ الى ٣٥) .

(٨) تنظيم عمليات التصفية (المواد من ٥٣ الى ٦٠) .

(٩) أحكام تأديبية أوسع وأدق (المواد من ٦١ الى ٦٣) .

ونعيد القول بأن هذه القواعد لا تقضى بأى تعديل في المبادئ التي صادقت عليها الجمعية

التشريعية التي ربما قبلتها لو أن الحكومة عنيت بعرضها عليها .

نلح مرة أخرى في الإشارة الى ما لحركة التعاون في مصر من مستقبل معلق على التجارب الأولى

كما أن الشركات التي لا يوضع لها نظام كامل أو واف يقضى عليها بالفشل رغم ما يظهره الشركاء

من حسن الادارة والرغبة في التضحية .

فنحن على ثقة تامة بأن المجلس الاقتصادي حين يتعمق في مناقشة النصوص التي نشرف برفعها

اليه سيخرج قانونا يكون فيه الأساس المتين لتعاون زراعى يليق بمصر الحديثة .

نقد القانون

حول تسمية المنشآت التعاونية

أطلق على المنشآت التعاونية الزراعية التي أنشئت في أوائل الحركة التعاونية في مصر اسم "نقابات". وهذه التسمية تعريب عن اللفظ الفرنسي ^(١) . على أن كلمة "نقابة" إنما يعني بها اتحاد أفراد ذوى حرفة واحدة وتكوين هيئة منهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة والعمل على تقدم حرفتهم ، فهى والحالة هذه مجرد اتحاد حرفى ^(٢) ، كما فى نقابة المحامين والأطباء والصحفيين وغيرهم . وقد أخطأ الفرنسيون فى تسمية منشآتهم التعاونية باسم نقابات وكان ذلك لأسباب تاريخية ^(٣) .

تنبه كتاب المصيرين لخطأ هذه التسمية فعملوا على محوها وأخذوا يستخدمون بدلا منها "شركات تعاونية" وجاء القانون الذى نحن بصدد مؤيدا ذلك والحال ان هذا الاسم خطأ أيضا ، لأن المنشآت التعاونية تختلف عن الشركات ^(٤) من حيث أن عماد الأولى تضامن الأشخاص وتساندهم ، وغايتها البلوغ بالعضد الى الكمال المادى والأدبى كلما استطيع الى ذلك سبيل . أما الثانية فمادها المال وغرضها الكسب . ومن ذا يتبين أن فى إطلاق اسم شركات على المنشآت التعاونية تشويها لسمعتها الأدبية واصطباغها بروح تنافر والمبادئ التعاونية .

من أجل ذلك يحسن تسميتها تسمية صحيحة تتناسب مع طبيعة أعمالها ، وإنى أقترح اسم "جماعة تعاونية" ^(٥) وقد ذكرت "جماعة" بدل "جمعية" لأن الأخيرة تطلق على جملة هيئات متنوعة من دينية وعلمية وأدبية واجتماعية وخيرية وغيرها ، هذا فضلا عن عدم تمام صحتها لغويا .

على أن هناك اعتبارات أخرى تبرر رأينا فى عدم الأخذ باسم نقابة أو شركة أهمها :

(١) فى أغلب البلاد الراقية التى أخذت بالنظام التعاونى تسمى المنشآت التعاونية جماعات وحيث أنه ينتظر أن يكون لمصر فى المستقبل علاقات دولية فى ميدان التعاون ، فيحسن والحالة هذه أن تتبع مصر هذا الاسم المتفق عليه ، سيما وأنه اسم صحيح من الوجهة العلمية ولا يستبعد أن تغير فرانساً التى تأخذ مصر عنها كثيرا تسميتها يوما ما .

(١) Syndicates Agricoles.

(٢) يسمونه الانجليز Trade Union.

(٣) حدث سنة ١٨٨٤ انه بينما كان البرلمان الفرنسى منعقدا يبحث قانونا يبيع انشاء "نقابات للعمال" تحمى مصالحهم الصناعة والتجارية ، اذ دخل أحد الأعضاء حينما كان مقدم المشروع يلفظ عبارة "Industriels et commerciaux" فتند سماعه هذه العبارة صاح مضيفا اليها "et agricoles" فلم يردد مقدم المشروع فى قبولها ، بل أكد للمجلس عدم تعده حرمان الزراع من مزايا ذلك التشريع .

انه لم يكن يدور بخلد مقدم المشروع ولا معدله ما سترتب على هذه الاضافة من قيام الزراع بانشاء نقابات زراعية يدخل عليها من التغير والتبديل ما يحولها عن قصدها ويجعلها فى الواقع جماعات تعاونية . وهذا هو ما حصل فعلا ، وبذا أصبح اسم هذه المنشآت لا يطبق على نوع عملها .

(٤) Companies.

(٥) Co-operative Society ، ويتبع ذلك تسمية الشريك "عضوا" .

(٢) ينتظر أن تتعدد الشركات الرأسمالية في مصر في العهد الجديد كما ينتظر لحركة العمال في هذا القطر شأن يذكر مما يستتبع انتشار نقابات العمال ، فلتلافي تعارض التسمية يحسن أن يكون للنشآت التعاونية اسم خاص يختلف عن الشركات الرأسمالية وعن نقابات العمال .

المادة الأولى

تقول هذه المادة إن القصد من تكوين جماعات التعاون هو السهر على ما للأعضاء من مصالح زراعية ، وتحقيقها بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .

قبل أن نتقد هذا القول ، يجمل بنا أن نذكر تعريفا عاما لجماعات التعاون الزراعية فنقول :
”إنها هيئات يتكوّن كل منها من فلاحي ناحية ما صغارا أم كبارا يشتركون باختيارهم قصد توحيد مجهودهم لتنظيم أمورهم التعاملية تنظيما أساسه الاخاء والمساواة والعدالة ونتيجته عائدة عليهم وعلى قريتهم بالمنفعة المادية والرقى الأدبي“ .

فالغرض من تكوين هذه الجماعات اذن هو تحسين حالة الفلاحين الاقتصادية ورفع مستواهم الاجتماعي . فيجب والحالة هذه عدم تقييد عملها بقيود تعرقل تحقيق هذا الغرض المزدوج على أكمل وجه . نعم ان حياة الفلاح حياة زراعية على أتم معناها ، ولكن لحياته أيضا بصفته انسانا وجهة عائلية ذات مطالب اقتصادية واجتماعية تستلزم رعاية وعناية ولا يصح إغفالها . فاذا اقتصر مجهود التعاون على السهر على مصالح أعضائه الزراعية دون سواها كما تشير اليه هذه المادة ، فكأننا فضلا عن إهمالنا الجانب الاجتماعي للتعاون الذي هو أجل جوانبه وأسمائها ، قد سمحنا للوسطاء بالتقرب من الفلاح لامتداده بما هو في حاجة اليه من لوازم منزلية من أقمشة وبن وسكروصابون وشمع وغيرها ، حتى يصبحوا يشاركونه في رزقه الذي أجهد نفسه في الحقول والمزارع للحصول عليه مشاركة غير مقيدة .

ففي ابقائنا المادة على أصلها رضاء منا بأن يكون مجهود فلاحنا التعاوني مجهودا ناقصا لا يمس حياته الاجتماعية ، كما لا يمس شطرا ليس بصغير من حياته الاقتصادية . فلتكامل هذا النقص نرى أن تستبدل عبارة ”مصالح زراعية“ بـ ”مصالح اقتصادية اجتماعية“ .

المادة الثانية

في هذه المادة التباس بين ”غرض“ جماعات التعاون و”عملها“ وقد بينا فيما سبق أن غرض هذه الجماعات على اختلاف أنواعها واحد، وما هو الا تحسين حالة أعضائها اقتصاديا ورفع مستواهم اجتماعيا . أما أعمالها فتباين ، اذ بعضها يقوم بعمل مفرد قصد تحقيق مهمة خاصة ، كأن تقوم بانشاء معمل ألبان لتوريد الألبان التي تنتجها مواشى الأعضاء الى الأسواق رأسا ، وما يزيد منها تحولها بواسطة عددها وآلاتها الى زبدة وجبنة تباع في المدن . وكأن تقوم بإيجاد مصرف تعاوني يستمد منه الفلاح ما يحتاج اليه من المال قرضا ويودع فيه ما يوفره من المال ، الى غير ذلك من الأعمال التي تقوم بها

الجماعات المختصة بأمر واحد . وبعضها يقوم بأعمال متعددة تتطلبها مصالح الأعضاء مثل توريد ما يلزمهم من الحاجات الزراعية والمزلية ، وبيعها حاصلاتهم جملة وغير ذلك مما يطلبه الأعضاء ويحيزه القانون .

لذلك نرى وجوب ابدال ما جاء في أول هذه المادة :

”يجوز أن يكون الغرض من هذه الشركات القيام بجميع“ بـ ”تحقيقا للغرض المذكور في المادة الأولى تقوم هذه الجماعات بجميع“

كذلك نقترح تعديل الفقرة الخامسة كما يأتي :

”أن تقبل ودائع الأموال ، وأن تقرض الأعضاء ما يلزمهم من نقود لحاجاتهم ، على أن تكون هذه الحاجات على قدر الامكان زراعية ووجهتها انتاجية“ .

لا نرى مانعا من قبول الجماعة ودائع من غير الأعضاء ، لأن في ذلك فائدة لها من جهة (١) وتشجيعا هؤلاء على معاملة الجماعة من جهة أخرى ، حتى اذا تبينوا بذلك ما في الانضمام لعضويتها من فوائد مؤكدة ، لم يلبثوا أن ينضموا اليها مرتاحين فيكسبوا وتكسب الجماعة .

ليس من الحكمة إلزام الجماعة ألا تقرض الأعضاء الا لحاجاتهم الزراعية فقط ، فقد تحدث ظروف يضطر بعض الأعضاء فيها الى مال ، لو لم تسعفهم جماعتهم به لالتجأوا الى اقتراضه من الغير ، وفي ذلك خسارة عليهم من جهة ، لأنهم لن يجدوا من يعاملهم بمثل المعاملة الطيبة التي تعاملهم بها جماعتهم ، ومن جهة أخرى خسارة على الجماعة نفسها لما قد يترتب على التجاء هؤلاء الأعضاء الى الغير من إضعاف في مقدرتهم على القيام بتعهداتهم نحوها .

فيحسن والحالة هذه أن نوصي بأن تكون الحاجات على قدر الامكان زراعية ، لأنها هي المقصودة بالذات ، ووجهتها انتاجية ، رغبة في زيادة ضمان مقدرة الفلاح على الدفع تبعا لزيادة قوة انتاجه .

المادة الثامنة

تنص هذه المادة على وجوب ذكر الغرض الأصلي من أعمال الجماعات في اسمها . وقد بينا فيما سبق أن المقصود بالذکر هنا هو ”العمل“ لا ”الغرض“ ولذلك نقترح ابدال ”الغرض الأصلي من أعمالها“ بـ ”نوع عملها اذا كانت من الجماعات ذات العمل المفرد . أما اذا كانت من الجماعات المتعددة الأعمال فيكتفى بوصفها زراعية“ . وفي الاكتفاء بوصف الجماعة المتعددة الأعمال بأنها زراعية اختصار وتعميم .

المادة الحادية عشر

في النظام التعاوني يتكون رأس مال الجماعات الأصلي من ثمن الحصص فقط ، واذا كان هناك اشتراكات دورية ، كما هو الحال في الجماعات التنظيمية أو أنصبة تحصل من الأعضاء بنسبة مخصوصة ،

(١) على كل حال الجماعة تقرض من مصادر خارجية ما يعينها على قضاء أعمالها .

كما يحصل في جماعات التأمين على حياة الماشية عند ما تنفق ماشية أحد الأعضاء ، فهذه تعتبر ايرادا للجماعة يصرف منه في الأبواب التي جمعت من أجلها وما يتبقى يضاف الى مالها الاحتياطي . وهذا المال ليس للأعضاء ملكية له فلا يعتبر والحالة هذه رأس مال بالمعنى الحقيقي . لذلك نرى تعديل الفقرة الثانية من هذه المادة بما يتفق مع هذا التفسير .

المادة الثانية عشر

بمقتضى هذه المادة تكون الجماعات التي عملها الأصلي الاعتماد المالى ملزمة باتباع المسؤولية غير المحدودة . ونحن نرى أن يترك للجماعات نفسها انتماء نوع المسؤولية التي تناسب عملها لأنه قد تؤسس جماعة عملها الأساسى الاعتماد المالى ، ثم تأتى عليها ظروف تقلل من هذا العمل وتكثر من الانحجار . ونحن نعلم أن النوع الأول يستوجب تضيق دائرة العمل والنوع الثانى توسيعها . فاذا تم القانون اتباع المسؤولية غير المحدودة كان هناك غبن على الأعضاء البعيدين عن مركز الجماعة وغير القادرين بطبيعة الحال على الاشراف الدقيق على أعمالها وتصرفات أعضائها ذلك الاشراف الذى يتطلبه نظام المسؤولية غير المحدودة .

أضف الى ذلك أنه قد يكون من أهل الريف من لهم في البلاد القريبة من مزارعهم أملاك غير زراعية لا يرضون أن تكون تحت رحمة المسؤولية المطلقة لجماعة زراعية ينتمون اليها . فاذا كان أعضاء مثل هذه الجماعة يرغبون في كسب عضوية هؤلاء ويفضلون لذلك الأخذ بنظام المسؤولية المحدودة لما في ذلك من المصلحة لهم ، فلا معنى إذن من إلزامهم باتباع غيرها .

أما القول بأن المصرف التعاونى لا يكسب الثقة أو لا يتسنى له الحصول على المال الكافى لتدوير دولاب أعماله الا اذا كانت مسؤوليته غير محدودة ، فهو قول ضعيف لا يقره الاختبار والتجربة .

على أنه لا يفوتنا أن نظام المسؤولية المحدودة يميز أن يكون العضو مسئولا عن أضعاف معينة لمقدار ما يكتسب به من الحصص ، ينص عليها في اللائحة الداخلية (*) للجماعة . وفى ذلك ما يزيد الطمأنينة في قلوب من يعاملون الجماعة ، ويجعلهم يثقون بمقدرتها على القيام بتعهداتها .

(*) وضعت قوانين التعاون لتقرير المبادئ العامة لجماعته وفق أصوله أما التفصيلات والتعليمات التى يتطلبها تسير العمل المنظم فتضعها الجماعات نفسها حسب ما يتفق مع ظروفها المحلية ويتناسب مع مصلحتها الخاصة ، على شرط عدم الاختلال بالمبادئ الأساسية للتعاون وعدم الخروج عن القواعد التى قررتها تلك القوانين وهذه التفصيلات هى ما يسمى باللائحة الداخلية أو النظام الداخلى ، وتعتبر متممة للقانون وتكون أحكامها واجبة الاحترام كاحكام القانون سواء بسواء .

رأت اتحادات التعاون فى أوروبا أن تضع نماذج للوائح الجماعات المختلفة المنتمية اليها اذا شاءت كما هى ، أو بعد أن تدخل عليها من التعديلات ما تراه أكثر ملاءمة لها . والغرض من ذلك ، أولا توفير نفقات الاستفتاء القانونى على الجماعات لوضع لوائحها التى تسير عليها ، ثانيا ارشاد الجماعات الى أحسن وضع لهذه اللوائح ، ثالثا انه فى وضع الاتحادات هذه اللوائح توحيدا لنظام العمل حتى تكون جميع الجماعات التعاونية التى من نوع واحد سائرة على نظام متين موحد ، يحسن اتباعه وسهل مراقبته .

إزاء كل ما ذكر نرى من سداد الرأي عدم تقييد الجماعات بنوع خاص من المسؤولية ، بل يترك الخيار لها على اختلاف أنواعها وتباين أعمالها في انتقاء نوع المسؤولية التي ترى أنها أنسب لظروفها وأوفق لمصلحتها .

المادة التاسعة عشر

نصت هذه المادة على أن تكون تسمية القسم الخاص بالتعاون "قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية" . وبما أن مهمة هذا القسم ، الذي وجد ليقوم مقام اتحاد تعاوني عام ، لا تقتصر على التسجيل والتفتيش بل تتعداه الى بث الدعوة التعاونية في أنحاء الريف ، وكذا مساعدة الزراع على انشاء جماعات التعاون بينهم وتنظيم أعمالها وارشادهم الى طرق تسييرها وبخاصة في العهد الأول من حياتها ، وكذلك يعمل على نشر التربية التعاونية الصحيحة وتعليم الأهالي أصول التعاون وأنظمتها ، فيحسن أن تكون تسمية هذا القسم أعم مما نصت عليه المادة ، وليس أخصر وأعم من أن يسمى "قسم التعاون" . ولا حاجة لاضافة "الزراعي" لأن في وجوده بوزارة الزراعة دليلا كافيا على وصفه .

كما أننا نشير بتعديل الفقرة الأخيرة من هذه المادة كما يأتي :

"وينشأ في عاصمة كل مديرية أو محافظة مجلس يتكون أعضاؤه من مندوبين تنتخبهم الجماعات الموجودة في المديرية أو المحافظة من بين أعضائها ، بحيث يكون لكل جماعة مندوب واحد على الأقل ، وإذا زاد عدد الأعضاء عن مائة ، يكون لكل مائة مندوب وتكون مهمة هذا المجلس الاشراف على المصالح المشتركة والدفاع عنها ، وإيجاد رابطة بين بعض الجماعات وبعضها الآخر ومدتها بآرائه ونصائحه . وهذا المجلس يرأسه مفتش من قسم التعاون" .

نرى ضرورة النص صراحة على أن أعضاء مجلس المندوبين تنتخبهم الجماعات نفسها ، سواء أكان ذلك بمعرفة جمعياتها العمومية أم لجان إدارتها ، حتى يكون التمثيل حقيقيا . وبديهي أن عدد ممثلي كل جماعة يجب أن يتناسب مع عدد أعضائها .

كما أننا نرى من الحكمة أسناد رئاسة هذا المجلس الى مفتش من قسم التعاون ، لأنه أدرى بطبيعة العمل من رجال الإدارة ، وأقدر على توجيه نظر التعاونيين الى ما يهمهم أمره ، وكذا على تسيير أعمال المجلس وإنجاز مهمته على الوجه المرضي .

المادة العشرون

نرى أنه من مصلحة التعاون والتعاونيين أن تترك حرية التصرف لقسم التعاون في تسجيل ما يراه من الجماعات مستوفيا الشروط الكفيلة بنجاحها ، فلا يكون ملزما بتسجيل كل جماعة تقدم اليه بمجرد استيفائها الشروط القانونية . لأنه قد تكون الجماعة مطابقة عقودها لأحكام القانون ولكنها في الحقيقة لم تستوف كل الصفات التي تتطلبها سنة التقدم التعاوني . فاذا تركنا تقرير تسجيل الجماعات

التعاونية في يد القسم الذى من شأنه الوقوف على كل كبيرة وصغيرة مما يضمن فلاح هذه الجماعات ، نكون قد سلكتنا خير السبل . وما دام هناك هيئة عليا يرفع اليها أمر رفض التسجيل ، فلا يخشى إذن من تحكم قسم التعاون في بعض الجماعات تحكما لا مبرر له .

يقول تعاونيو بلاد الهند إنه لولا هذه الخطة التى أشير بها هنا والتي يعملون بها هناك ، لقامت عندهم منشآت في ظاهرها تعاونية ولكنها في حقيقتها شركات رأسمالية غايتها الربح ، وهيئات عضويتها في الواقع قاصرة على عائلات معينة ، تخدم هذه العائلات باسم التعاون ، وجماعات لم توفق الى وضع الخطط الأساسية الكفيلة بتسيير أعمالها التعاونية على الوجهة المثلى ، كأن لم تحسن اختيار نوع المسؤولية التى تتفق مع مصلحتها .

ان غايتنا في إعطاء قسم التعاون حق رفض تسجيل أى جماعة لأسباب جوهرية بينها (١) ، هو إيجاد جماعات تعاونية بالمعنى الصحيح ، متين أساسها مضمون نجاحها . لأنه اذا قامت جماعة في جهة من الجهات على أساس غير وطيء ، أو في وقت لم تتشبع فيه نفوس الأهالى بالتعاليم التعاونية أو في وسط غير ناضج لقبول هذه التعاليم والعمل بمقتضاها ، ترتب على ذلك لا مجرد انهيار بنائها بل تشويه سمعة التعاون تشويها ربما كان سببا في اشراق نفوس القريب والبعيد بالشك في صلاحية هذا النظام ، وكان ذلك عقبة في نشر الدعوة اليه . نخير للتعاون وللقائمين بالعمل فيه أن يتحققوا عند انشاء الجماعات لا من مجرد استيفائها الشروط القانونية بل من استيفائها الشروط التعاونية كذلك . وبغير ذلك لا يرجى أن يكون للتعاون في بلادنا ما نرضاه له من التقدم والرقى .

المادة التاسعة والعشرون

تبيح هذه المادة للعضو المستقيل أو المفصول حق استرداد قيمة حصصه . ونحن نرى في ذلك موطن ضعف يهدد حياة الجماعات ، اذ قد يلجأ اليه بعض الأعضاء إما طلبا لاسترداد قيمة حصصهم وإما رغبة في إيقاع أذى بالجماعة لسبب من الأسباب يفضى الى حلها .

ونحن مع تمسكنا بكل ما من شأنه عدم انقاص رأس المال الأصلي لجماعات التعاون ، نرى أنه يحدث أحيانا ما يلزم الجماعة أن ترد لبعض الأعضاء قيمة حصصهم لخروجهم من عضويتها .

فتوفيقا بين هذين الموقفين نشير بأن يعطى للعضو الذى يرغب في الاستقالة من العضوية أو الذى يفصل منها حق التنازل عن حصصه لعضو آخر أو لعضو جديد ترضى به اللجنة الادارية للجماعة . وبذلك نكون قد أعطينا كل ذى حق حقه وفى نفس الوقت احتفظنا بمناعة مركز الجماعة المالى .

المادتان السابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون

تقوم هاتان المادتان حول مراقبة جماعات التعاون مراقبة تكفل حسن سيرها ، ولكن من دواعى الأسف أن القائمين بوضع القانون لم يوفقوا الى الخطة الحكيمة التى تتفق ومبادئ التعاون ومصالح جماعاته .

(١) من شأن قسم التعاون بذل الجهد في ارشاد الجماعة غير الموقفة الى الطريق السوى ، فان اهتدت بهداه كان بها ، والا فهو في حل من رفض تسجيلها مع تقديم تقرير وافر بأسباب هذا الرفض الى وزارة الزراعة .

تشير الأصول التعاونية المتبعة بأن يتولى إدارة الجماعات ثلاث هيئات داخلية هي "لجنة الإدارة" و"مجلس المراقبة" و"الجمعية العمومية". ولكل منها اختصاصات سردنا تفصيلها في الفصل السابع. وفوق هذه الهيئات رقابة خارجية تقوم بها هيئة أعضاؤها ليسوا من أعضاء الجماعة .

جاءت المادة الثامنة والثلاثون وجعلت تكوين "مجلس المراقبة" اختياريا لا إلزاميا كما تقضى التعاليم التعاونية . ونحن لا نرى حكمة في ذلك ، لأن هذا المجلس له مهمة أساسية لا يستهان بها .

يقول بعضهم إن قرى مصر لا تتحمل تكوين هيئتين إداريتين لجماعاتها التعاونية ونحن نرى أن الجهة التي تأنس في نفسها الاستعداد الكافي والكفاءة اللازمة لتدوير دولا ب أعمال جماعة تعاونية بها ، يتيسر لها تكوين هيئتين أعضاؤهما نحو ثمانية ، وهذا هو الحال في كثير من البلاد شرقية وغربية ، ومع ذلك فإن هاتين الهيئتين هما تحت إشراف الجمعية العمومية للجماعة ، وكذا الاتحاد التعاوني المتمية إليه ، أو ما يقوم مقامه من الهيئات الحكومية كما هو الحال في مصر والهند ، فلا خوف إذن من أن يضل أحدهما أو كلاهما .

زيادة على ذلك فإن لجنة الإدارة ليست دائمة بل يتغير بعض أعضائها كل سنة ، وهذا مما يزيد عدد ذوى الكفاءة والخبرة من الأعضاء الذين يصح الانتفاع بهم بوجودهم في هيئة "مجلس المراقبة".

هذا فضلا عن أن في وجود "مجلس مراقبة" ينعقد مرة كل ثلاثة أشهر لفحص أعمال لجنة الإدارة فحفا أصوليا من إدارية وتعاملية ما يدعو أعضاء هذه اللجنة إلى اتقان عملهم وضبط حساباتهم. كما أن هذه الخطة تسهل العمل على الجمعية العمومية عند ما تتعقد لبحث جميع أعمال الجماعة ، إذ تكون لجنة الإدارة قد قدمت أعمالها إليها بعد مراجعة مجلس المراقبة إياها . فيكون الطريق ممهدا لتسيير العمل على الوجه المرضي وفي مراقبة المجلس لأعمال لجنة الإدارة ما يدخل في نفوس الأعضاء كثيرا من الارتياح والطمأنينة ، ويوقف أعضاء اللجنة عند حددهم الذي قرره القانون . وعلى كل حال فإن وجود هيئتين مثل هاتين مما يعمل على ازدياد عدد العاملين من أعضاء الجماعة ويؤدي إلى اتقان العمل .

إزاء هذه الاعتبارات كلها نرى ضرورة النص على وجوب إيجاد مجلس مراقبة لكل جماعة تعاونية .

أما "المراقب" الذي تشير إليه المادة السابعة والثلاثون فمهمته هي مراجعة حسابات الجماعة مراجعة نظامية مرة في السنة على الأقل . ومراجعة حسابات جماعة تعاونية زراعية يتضمن في الواقع شيئا من التفتيش وليس فقط فحص الميزانية مع الدفاتر ورفع تقرير بها إذا كانت تدل على استقامة الشئون وتمشيها مع القانون . ذلك أن أعضاء مثل هذه الجماعة عرضة لطوء الظروف السيئة التي قد تمنعهم عن الوفاء بارتباطاتهم ، فإن لم يكن المراجع واقفا على تصرفاتهم ، فاهما ظروفهم ومقدرها قدرها ، وفي الوقت نفسه قادرا على فحص الأسباب التي حالت بينهم وبين دفع ديونهم في مواعيدها ، وعارفا ما إذا كانوا حقيقة أفرغوا قصاراهم في انجاز ارتباطاتهم حيال جماعتهم بروح تعاونية حقيقية ،

أم هم يلقون اللوم فقط على الأحوال المعاكسة ليؤجلوا الدفع — نقول إنه إذا لم يكن المراجع كل هذا ، فإنه يستخف بمراجعته ويحقق في مهمته .

من هذا يرى أنه لا بد من المراجعة المنطوية على معرفة أصول مراجعة الحسابات وكذا أصول التعاون الزراعى معا . وذلك يتطلب من المراجعين إلماما تاما بالامور الحسابية ومعرفة حقيقية للصيغة الخاصة المصبوغة بها الجماعات المكلفون بمراجعة حساباتها ، وعطفا صادقا على مبادئها . وكل من هذه الصفات ضرورى للمراجع التعاونى لاختلاف عمله عن عمل المراجع العادى للبيوتات الرأسمالية .

لهذا السبب رأينا جماعات التعاون فى أوروبا تفضل أن يكون مراجعو حساباتها مراجعين تعاونيين يعرفون طبيعة الجماعات وعملها كمعرفتهم التفاصيل المالية المختلفة التى تتطلبها مراجعة الحسابات الدقيقة . ولهذا السبب بعينه نشير على أولى الأمر أن يتولى مراجعة حسابات جماعات التعاون مراجعون تعاونيون . وحيث أن قسم التعاون منوط به مهمات بث الدعوة التعاونية وإنشاء الجماعات والإشراف عليها وتعليم الأعضاء واجباتهم وتنظيم أعمالهم ، فيصح اضافة مهمة مراجعة الحسابات اليه ليختص بها من يقوم بها خير قيام .

المادة الرابعة والأربعون

بينما تشدد هذه المادة فى ضرورة حضور نسبة عالية من عدد الأعضاء عند الدعوة الأولى للجمعية العمومية ، اذ هى تتهاون لدرجة لا حد لها عند الدعوة الثانية اذ يصح الاجتماع مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين . وهذا تطرف من الجهتين لا نقره . على أنا نرى من الحكمة التوسط بين الأمرين فنجعل حضور ثلث الأعضاء (بدل النصف) محتما سواء فى الدعوة الأولى أو الثانية ، وفى الدعوة الثالثة اذا لم يبلغ العدد النسبة المذكورة يعتبر ذلك سببا لحل الجماعة ، اذ لا رجاء ولا أمل فى جماعة لا يهتم بأمرها أكثر من ثلثي أعضائها . كما أنه يخشى أن ينفرد بمصالحها نفر قليل من الأعضاء يخشى مهما سلمت نياتهم ، أن يستغلوا لمصلحتهم الفردية اسمها التعاونى والامتيازات التى خولتها بصفتها التعاونية ، منتهزين فرصة جمود أكثر الأعضاء وتهاونهم فى أداء واجباتهم التى فرضها عليهم المبدأ الذى تعمل عليه جماعاتهم .

أما مبدأ الانابة فى التصويت فلا نقره مهما كانت الظروف . لأن العمل على هذا المبدأ ضار ، فهو يشجع الأعضاء على التغيب عن حضور الجلسات ، ولا يخفى ما تتيحه هذه الجلسات من الفرص لازدياد رابطة الأعضاء بعضهم ببعض ، وتدريبهم على المناقشة ، وتوقيفهم على أعمال الجماعة ، فليس من الحكمة أن يفوتهم حضور هذا الاجتماع خصوصا وأنه لا يعتقد الا مرة أو مرتين فى السنة . ويعين موعده عادة فى موسم تكون فيه أعمال المزارع قليلة . وتنتهز فرصة هذا الاجتماع لالقاء محاضرات تزيد من معلومات الأعضاء وتوسع مداركهم . كما أن العضو باعطائه صوته بطريق الانابة إنما يملى إرادته دون أن يستمع المناقشة التى قد تغير رأيه فى الموضوع .

ومع رغبتنا الشديدة في حضور النسوة من الأعضاء هذه الجلسات لمزايا اجتماعية عديدة ذكرناها في موضعها ، الا أنه نظرا لعوائدا القومية لا يتسنى ذلك في الوقت الحاضر على كل حال . لذلك نحن نستثنى من حكم عدم الانابة الأعضاء النسوة والقصر ونتيح لهم حق التصويت بالانابة على شرط ألا ينوب عضو عن أكثر من واحد .

المادة السابعة والأربعون

تشرح هذه المادة كيفية توزيع صافي أرباح الجماعات . وحيث انها لم تنص على وجوب تخصيص نسبة معينة من هذه الأرباح لتحسين الناحية القائمة فيها الجماعة عموما ولاصلاح التعليم خصوصا ، ولذا لأعمال البرونشر التعليم التعاونية وحيث أن وجوب تخصيص جزء من الأرباح لهذه الأعمال أصل أصيل في المبدأ التعاوني لدرجة أن الاتحادات العامة للتعاون في أوروبا تحتم على الجماعات المنتسبة اليها التزام هذا الأصل ، لذلك نرى وجوب تعديل هذه المادة بما ينطبق عليه .

*
* *

أما وقد سردنا هذه الخلاصة الوجيزة لحركتنا التعاونية من كل وجوها ، فلم يبق علينا الا أن نذكر شيئا عما أنشئ فعلا من الجماعات نفسها ، وعن الحالة التي وصلت اليها في الوقت الحاضر ، ولكن لا يفوتنا قبل المضي في ذلك أن نشير الى كيفية إنشاء هذه الجماعات فنقول : إنه لما اهتمت الحكومة في سنة ١٩١٤ بالتعاون الزراعي ووضعت قانونا لذلك ، أخذ الساعون الى الخطوة لديها سواء أكانوا داخلها أم خارجها ينشئون جماعات تعاونية في أقاليمهم . وانه لمن السخف تلك الفكرة التي كان يعيها عن التعاون ذلك الفريق الذي يراعى مصلحته الذاتية ، وأكثر سخفا منها تلك الطرق العقيمة التي اتبعها هذا الفريق في إنشاء هذه الجماعات الأسيفة . ولا حاجة بنا الى القول بأن تلك الجماعات التي أسست نفسها بالتعاون ، والتي نجحت كما ينبغي "عيش الغراب" ^(١) على أثرالهمة المفرطة التي بذلها أولئك "الساعون الى الخطوة" ممن كانوا يجهلون مبادئ التعاون وقواعده وأسلوب تسييره كل الجهل ، أقول لاحاجة بنا الى القول بأن تلك الجماعات العديدة انعدمت سريعا ، والواقع أنه لم يعش من الجماعات التعاونية التي ظهرت في مصر الا ما أنشأه عمر لطفى نفسه ، وما أسسه منذ ذلك العهد أنصاره وأتباعه على قاعدة صحيحة . ولدينا من هذه الجماعات نحو من ستة في الريف وثلاثة أمثال هذا العدد في المدن . فأما أولاها ، أي الزراعية ، فلا تكاد تشتغل الا بشراء البذور والعلف والأسمدة لأعضائها ، وأما الأخرى فتقوم بالتجار في الحاجات المنزلية لأعضائها من الحضريين . والجماعات التعاونية الزراعية الراهنة جماعات متعددة الأعمال تؤلف في القرى وبلدان الريف ، لتزويد أعضائها بجميع حاجاتهم زراعية ومنزلية ومالية ، وليبع حاصلاتهم . وأغلب هذه الجماعات تؤدي أعمالها على قاعدة الوساطة ، فهي لا تخزن بضائع ، ولا تتناول دائرة اتجارها غير الأسمدة والبذور والعلف ، التي هي حاجات الزارع الأولية ، وتتلقى الطلبات الزراعية من الأعضاء في فصول

(١) وهو عشب طفيل صغير سريع الظهور قصر العمر اسمه بالانجليزية Mushroom

معينة من السنة ، وتقوم بشرائها لهم ، وتجارتها في الحاجات المنزلية ضئيلة جدا ، وقد يرجع هذا الى عدم امتلاك أغلب هذه الجماعات للموانئ ، وأما عملها المالى فليس بالكثير ، والقروض التي تقرضها ليست بذات بال ، على أنها مقصورة على بضعة أعضاء يتناولونها بصورة غير متناسبة ، ولا يودع الأعضاء الجماعات مالا أبدا . وبذا أصبح التشجيع على التوفير مهما كل الاهمال في مصر . أما بيع الحاصلات فأمر غير معروف فيها مطلقا . على أنا سنلم هنا بعيوب هذه الجماعات التعاونية الزراعية ومناقصها بشئ من التفصيل تبصرة وذكري :

(١) ان أغلبها جماعات عمادها رجل واحد ، فاذا ذهب هذا الرجل الواحد فالجماعة مآلها الانحلال ، ولما كانت هذه هي حالها ، فان الأعضاء لا يعنون بها عناية اجتماعية ، ولا يقومون في ادارة أعمالها بدور فعلى . وكل ما يعملونه هو أنهم يستخدمونها لمصلحتهم حين يشترتون منها بالأجل . أما اجتماعاتها فانه لا يحضرها الا عدد قليل ، وليس للعضو صوت ما في أعمالها . وقد يقول هذا "الرجل الواحد" أو تقول لجنة الادارة أن لاحيلة في هذا . ولكن اللوم في اعتقادي واقع على عاتقهما معا . لأن المفروض فيهما أن يعمل على رفع شأن العضو ، وحمله بكل الوسائل الممكنة على أن يكون عضوا حيا في جماعته . ولقد جرى الأمر في هذه الجماعات على أن اللجنة تأمر والأعضاء يطيعون . والظاهر أن هؤلاء الأعضاء لا يستطيعون أن يفوهوا بكلمة في اجتماعاتهم ، اما لجهلهم أو لنقص في شجاعتهم ، أو لقلّة اكتراثهم بأمر الجماعة .

(٢) ليس رجال اللجنة أنفسهم على خبرة كافية بتعاليم الحركة أو عملها أو مبادئها . وفي أكثر الحالات لا يفوقهم الرئيس ذاته علما . فانهم ليجهلون بسائط أصول الاجتماعات العامة والخطابة ، فترى اجتماعاتهم مختلة النظام ، ليس لأعمالها برنامج ، ولا هي تؤدى من العمل الا قدرا ضئيلا .

(٣) يلوح على بعض الجماعات أنها تتوق الى توسيع المنطقة التي تخدمها ليكون لها غم الاتجار والى هذا بالتأكيد يرجع عدم ضبط الادارة من جراء اتساع دائرة بلانها .

(٤) كثير من الجماعات تتبع طريقة سقيمة هي رفع ثمن سبومها كلما زاد المال الاحتياطي من عام لآخر . وهذا لا يتفق ومبادئ التعاون ، لأنه بمثابة حائل يقوم في وجه الرجل الصغير .

(٥) هنالك ميل بين من جانب أغلب الجماعات الى رفع أسعار بضاعتها لتنفخ أعضاءها "بعائد" وفير في النهاية ، وفي هذا سبة للجماعة التعاونية ، اذ ينبغي أن لا يتجاوز الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع من العلو ما يكفى لسد النفقات ودفع الاعتمادات المختلفة . ثم يوزع ما بق بعد ذلك على سبيل "العائد" . ولا يعزب على بالنا أن الجماعة ليست شركة مقصدها المكسب ، بل لا يصح أن يتغلب فيها روح الرأسمالية بأى حال من الأحوال .

(٦) يصعب على الأعضاء أن يدركوا أن القيمة الحقيقية للجماعة التعاونية ليست في عظم رأس مالها بل في الخدمات الفعلية التي تؤديها لأعضائها — خدمات اقتصادية واجتماعية — ولذلك يتباهى بعض الجماعات بأنها تملك رأس مال كبير ، وهذا خطأ بحت ، فان الجماعة المتواضعة ذات رأس المال الصغير قد تفعل لأعضائها خيرا مما تفعله جماعة كبيرة ذات رأس مال جسيم .

(٧) من أعضاء الجماعات من يأخذ بظاهر القول من الأحكام الدينية دون حكمتها ، فهم لا يتبعون سنة الدنيا الاقتصادية ، بدعوى أن الدين ينهى عن التعامل بالربا ، مع أن الربا شئ والفائدة شئ آخر ، كما أن منهم من يدخل السياسة في عمل كهذا وجهته اقتصادية اجتماعية .

(٨) دائرة العمل في الجماعات الراهنة محدودة جدا ، فينبغى توسيعها وزيادة حركتها حتى لا تقتصر تجارتها على شراء الأسمدة والعلف والبزور ولا مآليتها على أن تدور مرة واحدة في السنة ، بل يجب أن تكثر من الأصناف التي 'تجرب فيها لمصلحة الفلاح ، وأن تتبع خطة حكيمة وتسير على نظام محكم في تثير أموالها الى الحد الأقصى ، فبدل أن تقتصر دورتها المالية على مرة في السنة تصير ثلاث أو أربع مرات . وبذا تزداد الفائدة وتعم المنفعة .

(٩) أكثر الجماعات تهمل تشجيع الأعضاء على التعامل بالنقد ، ومع ذلك فانها لا تشدد في مطالبة تسديد الديون في مواعيدها .

(١٠) من الجماعات ما لا تراعى النظرية التعاونية الحكيمة القائمة بعدم الأقراض الا لاللا غراض الانتاجية ما أمكن ، ولا تجتهد بالتأثير الودى في تخفيض المبلغ المقرض لغير تلك الأغراض الى أدنى حد .

(١١) يرجع السبب في تسرب الفساد الى الجماعات والتعجيل بخاتمة كثير منها ، الى انتفاء المراجعة القوية المنتظمة للحسابات ، وعدم التفتيش الدقيق على الأعمال .

(١٢) وأخيرا — وان لم يكن في التأخير تقليل للأهمية — ان أغلب الجماعات أهمل الجانب التعليمى والاجتماعى للحركة إهمالا سيئا جدا ، والواقع أنه لم يعد يعتبر بعض الاعتبار الا فى جماعة واحدة فقط ، وفى هاته يرجع الفضل الى شخص واحد ذى نفوذ اجتماعى كبير فى قومه .

ولا شك أن خير مقياس لأية جماعة تعمل للتعمير الاجتماعى ، انما هو ما تصنعه للتعليم ، فاذا لم يكن للجماعة ما يحسب لها أكثر من تحسين الحالة المادية لأعضائها ، ولم تكن تعمل على ترقية كفاءتهم وتكوين أخلاقهم ، ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية ، فليس لها من الأهمية الحقيقية الا التزرايسير .

*
* *

هذا هو مركز الحركة التعاونية فى مصر ، وواضح منه أنه لو كانت لها هيئة عامة تقيم مبادئ الحركة ، وتعمل لأغراض تتناول التعليم والتفتيش ، وصيانة المصالح التعاونية ، ووثاقه الصلات بين الجماعات المختلفة ، وتحقيق الرقى ، وتكون معها على العموم بمثابة الحارس للروح الحقيقية لحركة التعاون فى مصر ، لانتفى أكثر هذه العيوب . ولقد وجدت مثل هذه الهيئة عام ١٩١٢ ، وكانت القاهرة مركزها العام ، ولكنها مع تأديتها لبعض العمل النافع بادية الأمر ، كفت عن العمل ، وأصبح لا يعلم من أمرها الا اسمها وهو "النقابة العامة للتعاون" . وقد كانت النية معقودة فى الأصل على أن تعمل هذه "النقابة" بصفة اتحاد عام وجماعة للتجار بالجملة ومصرف رئيسى فى وقت واحد للجماعات التعاونية

زراعية ومنزلية . وكان أكثر المتبرعين برأس مال هذه "النقابة العامة" ممن يريدون الخير للتعاون في مصر ، ومن بعض جماعات التعاون الى درجة صغيرة ، وكان دستورها نفسه يجعلها جماعة رأسمالية . وحيلة سهومها الذين كانوا وطيدي السلطة والنفوذ في الادارة ، كانوا يتوقعون من مالهم الذي ثمره ربحا جزيلًا ، على الرغم من غيرتهم على مبادئ التعاون . فكانت النتيجة أن أثر هذا في تسير خطة العمل بأكمله ، وجعل "النقابة العامة" هيئة رأسمالية تقريبا . وهذا هو السبب الحقيقي لفشلها ، وعدم استطاعتها أن تكون هيئة منظمة أو هيئة تعاملية . إنها أرادت أن تعمل غير ما كان ينبغي لها ، فعملت على أساس غير صالح ، وحاولت أن تنشئ على قاعدة رأسمالية مُركبة ، اتحادا تعاونيا عاما ، وجماعة تعاونية للاتجار بالجملة ، ومصرفا تعاونيا رئيسيا ، فلا عجب أن ينوء الأساس بذلك البناء المتناقض الذي أقيم عليه .



موقفنا الان إزاء حركتنا التعاونية بعد صدور قانون التعاون الجديد موقف صاحب مزرعة جديدة ، نهض فأحاطها بسياج ليحميها من إعتداء المعتدين ، وجعل لها مداخل يأتي منها من لهم شأن بها . فاذا وقف عند ذلك مكتفيا بهذا السياج ، صارت مزرعته بورا يبابا ، لا زرع فيها ولا ثمر ، اللهم إلا الحشائش والأعشاب . أما اذا كان هذا السياج بدء نهضة للعمل ، وانبرى صاحب المزرعة يضع نظاما يسير عليه هو ورجاله ، وأخذ يعمل على تنفيذ بهمة وعزيمة ، فقد صارت المزرعة كلها خيرا وثمرا .

لست من القائلين بأن على الحكومة التي سنت القوانين أن تعمل الباقي ، بل انى أعتقد أن لكل من الحكومة والشعب في بلادنا قسطا في العمل التعاوني يجب البدء فيه بغير توان وبنظام يكفل السير الى الأمام في طمأنينة وثقة .

أنى لعل بيئة من أن الحركة التعاونية هي حركة شعبية ، أساسها الاشتراك الاختياري ومبدؤها المعونة الذاتية ، فلا يصح أن تتخللها مجهودات حكومية ، وانما أنا أيضا على علم من أن شعبنا المصرى حديث عهد بالأنظمة الاقتصادية الاجتماعية ، ولا يتسنى له السير في هذا الطريق دون أن يؤخذ بيده وان يساعد بالارشاد المنطوى على الحكمة والمقدرة وحسن القصد ، فان سمحت لنفسى بتدخل الحكومة في ميدان التعاون في مصر ، فما ذلك الا رغبة منى في التوفيق بين المبادئ التعاونية الصحيحة وبين الواجب المحتوم على حكومة رشيدة في شعب قام ليأخذ بأسباب التقدم والرقى ولكنه لا يدرى كيف يسير .

غير أنى أرى أن تكون مساعدة الحكومة في هذا الصدد مساعدة وفتية فقط ، سداها ولحمتها استنهاض الروح الاستقلالى في الحركة ، على أن تقل تدريجيا كلما كبر نصيب الشعب من العمل فيها ، حتى يأتى وقت تصبح فيه الحركة التعاونية في مصر حركة شعبية بحتة لا دخل للحكومة فيها وعلى ذلك يكون مبدؤنا من الآن هو "التدرج من القوامة الى الاكتفاء الذاتى" .

وإنه لمن الحقائق المرة أن نعترف بأن حركتنا التعاونية العملية لا تتقدم التقدم المتفق مع أمانينا بدون مساعدة الحكومة ومظاهرتها لها مهما وضع من القوانين النافعة وبث من مبادئ التعاون الصحيحة . فالذى يرجى إذن من حكومتنا أن تشمر عن ساعدها ، وتدخل الميدان التعاونى ، ولكن علينا أن نذكر أن لمعونة الحكومة شروطا يجب أن تراعيها ؛ وحدّا يجب ألا تتعداه ؛ والا انقلب حسن قصدها وبالا على الحركة ؛ انضغفت الهمم الشعبية ؛ واتكل الجميع على الحكومة وفى ذلك سوء العاقبة .

*
* *

ولا يسعنى قبل ختام هذا التمهيد الا أن أدون جزيل شكرى لزعم التعاون فى إرلندا « السير هوريس بلانكت » لما أولانى من العناية والعطف مدة السنتين المتين قضيتهما فى إرلندا وأنا على اتصال به ، ولما أسداه الى من الفضل فى تمهيد السبل لزيارة جميع المنشآت التعاونية فى إرلندا ، وتقديمه إياى الى رجالها ، ووقوفى بذلك على تفاصيل ذلك النظام الذى وضعه لبلاده هو وأنصاره من كبار رجال الاقتصاد الاجتماعى فى ذلك الشعب الناهض . والواقع أنه بفضل ما غمرنى به من آيات الرعاية قد جعل مدة إقامتى فى بلده الكريم من أسعد أيام حياتى وأجملها فائدة .

ولئن حق لى أن أنفخ بشئ فأجل ما أباهى به تلك الكلمة القيمة التى تفضل بها على ذلك المصلح الكبير فجعلها مقدمة لكتابى هذا بعد ما أطلعته على خطته وخلصه . وقد أثبت أيضا صورة عبارة وداع رقيقة من خطه الكريم دليلا على عطف هؤلاء السادة الارلنديين على حركتنا التعاونية المصرية .

وأنى لأنتهز هذه الفرصة فأسدى خالص الشكر لأولئك الأفاضل ، وتلك الهيئات الكريمة ، الذين أمدونى من إرلندا وإنجلترا وألمانيا ومصر بالمعلومات والأحصاءات والصور التى لم يكن لى من سبيل الى الحصول عليها لولا فضلهم ومعاونتهم .

ولا يفوتنى وقد أتممت هذا التمهيد وشعرت انى أستمد فيه من روح أستاذى الأعظم ، والفيلسوف الأكبر ، جورج رسل ، الذى كان له الأثر الحقيقى فى صوغ مبادئى على صورتها الاقتصادية الاجتماعية الراهنة ، أن أجعل ختام القول إقرارا له بالفضل العظيم .

أغسطس سنة ١٩٢٣

ابراهيم رشاد

الفصل الأول

الاشتراك الاختياري في إنجلترا

ينقسم البحث في هذا الموضوع الى أربعة أقسام :

القسم الأول

نشأة التعاون

التعاون أمر غريزي وجد في الانسان منذ نشأته ، فليس هو من مبتكرات المدنية والحضارة بل هو أمر طبيعي تدفع اليه الحاجة المشتركة اذ أنه موجود في كثير من أنواع الحيوان بل النبات ، ولكن الحضارة هي التي وضعت له النظم ، وقد دفع الانسان الى وضعها بدافع الحاجة اليها ، فاسترشد في ذلك بنور العرفان والتجارب التي أكسبه إياها مرّة الزمان وأعمال السالفين . وهذه المجهودات العظيمة التي بذلها في الأحقاب الطويلة ولدت له تلك الوسائل التي استخدمها وشيد عليها أساس النظم الحاضرة وكانت من أهم عوامل نجاحه في جني ثمار أعماله أضعاها مضاعفة ، وحركت فيه رغبة الاشتراك لتقوية نفسه بانضمامه الى من حوله واقسام العمل معهم لتتميم مآربه وأورثته كذلك الحنان الطبيعي الذي يجذبه الى الأُنس بأهله وعشيرته ، ومشاركتهم في المنافع الاجتماعية المختلفة .

ابتدأت هذه النظم تتكوّن في أوروبا حوالى القرن السابع بعد الميلاد ، فأُنشئت في بلاد شتى جماعات اختيارية^(١) عديدة ذات نظم اختلفت باختلاف الأزمنة والأمكنة التي وجدت فيها لتقوم بسد الحاجات المعيشية وتسهيل وسائل السعادة . وكان الشعب الانجليزي في مقدّمة الشعوب التي انتشرت فيها هذه الجماعات انتشارا أحدث أكبر الأثر في نهضة الشعب ماديا وأدبيا . وهاك ما قاله تشمبرلين^(٢) عن ذلك الشعب في كتابه القيم "أسس القرن التاسع عشر"^(٣) "من المؤكد أن التيتون لم يسترجعوا حريتهم التي سلبهم إياها احتكاكهم بالامبراطورية الرومانية إلا باتحاد الأفراد اتحادا متينا وتكوينهم جماعات محكمة . ولولا أن هذه الفضيلة الغريزية في هذا العنصر دفعته الى التعاون لأصبح مثله مثل المصريين والقرطاجنيين والبيزنطيين أو رعية الخليفة يرسف في قيود الذل والاستعباد .

• إن الفرد وحده كالذرة الكيماوية ليس لها الا القليل من القوة اللاصقة فاذا بقيت وحدها امتصت واستهلكت . ولكنه بخضوعه لقانون وضعه لنفسه باختياره تحققت له عيشة آمنة راضية وأصبح في كثير من الأحوال قادرا على تحقيق الأمر الجليل وهو تحرير نفسه تحريرا أدبيا

(١) Voluntary Associations. (٢) H.S. Chamberlain. (٣) Foundations of The Nineteenth Century.

وقال روبنسن^(١) صاحب كتاب "روح المشاركة"^(٢) « لا نبالغ اذا نحن عزونا الفضل الأكبر في سعادة الأمة الى ما قامت به الجماعات الاختيارية التي انتشرت في إنجلترا منذ عهد الانجلىز السكسونيين » .

بدأت هذه الجماعات حياتها في تلك البلاد بما يسمونه الطوائف^(٣) وهى جماعات ظهرت في إنجلترا في القرن السابع ثم انتشرت في أوروبا وكان غرضها تبادل المعونة بين الناس فيما يعود عليهم بالخير والسعادة وقد تطورت هذه الجماعات تطورات عديدة في مدى سبعة قرون تنوعت أشكالها في غضوننا فأشرق نجم بعضها وأفل نجم البعض تبعاً للظروف والحاجة والروح الذى استمدت منه قوتها . أما هذه الأشكال فتتخسر في ثلاثة رئيسية :

١ — طوائف الأمن^(٤) — نشأت هذه الجماعات في عصر لم يكن الأمن فيه مستتباً بل كانت الأنفس والأموال عرضة للعبث إذ لم تكن القوانين والقضاء قد بلغت مبلغاً يفي بالحاجة لجاءت هذه الجماعات ووجهت همها الى إقرار الأمن العام بين الشعب والمحافظة على أموال الناس وأرواحهم فاستولت على السلطة التنفيذية وسنت من القوانين ما رآته رادعاً عن العيث والفساد . فكانت تعاقب الجاني وترغمه على دفع الدية أو الغرامة التي يحكم بها عليه . ويمكن اعتبار هذه الجماعات بمثابة الحلقة الأولى من سلسلة تكوين الشرطة المحافظة على الأمن في الأمم أى البوليس .

٢ — الطوائف الدينية الاجتماعية^(٥) — كانت مهمة هذه الجماعات أن يساعد أعضاؤها بعضهم بعضاً في وقت الشدائد . ومن أعمالها القيام بمداواة مرضاهم ومواساة فقرائهم وتعليم أبنائهم ومساعدة حجاجهم على السفر والحفاوة بهم في غدوهم ورواحهم وإقامة الحفلات الدينية لآجار القديسين وتشيد الكنائس وإصلاح الطرق والجسور والتحكيم فيما يقع بينهم في الخصومات دون اللجوء الى القضاء وإقامة الشعائر الدينية لدفن الموتى ، الى غير ذلك من الأعمال الخيرية كانشاء الملاجىء للعجزة وذوى العاهات .

٣ — الطوائف الحرفية^(٦) وهى نوعان : طوائف التجار وطوائف الصناع .

(١) طوائف التجار^(٧) — بعد أن استتب الأمن في البلاد وتحسنت الأحوال الاجتماعية جاء عصر الاتجار وأخذت التجارة تسير في طريق التقدم فاتجهت أنظار التجار الى أن يوحدوا قواهم ويشد بعضهم أزر بعض ليحافظوا على ثمار أعمالهم التجارية . وكان من ذلك أن منعوا الأجانب والغرباء من مزاحمتهم في أسواقهم إما بمنع نزول البضائع الأجنبية في الأسواق بتاتا أو بالتضييق على هؤلاء الأجانب بوسائل شتى .

(١) M. F. Robinson.

(٢) "The Spirit of Association"

(٣) Gilds.

(٤) Peace Gilds.

(٥) Religious and Social Gilds.

(٦) Trade Gilds.

(٧) Merchant Gilds.

وكان من أعمالها التشديد على أعضائها في أن يصدقوا في المعاملة وأن يتحلوا بحسن الخلق والنظام في العمل والوفاء بالوعد واختيار أجود الأصناف ومنع المضاربة في الأسواق منعاً باتاً حتى لا تؤدي إلى الربح الفاحش برفع الأسعار في السوق وخفضها . كذلك كان الحث على النظافة من مطالبهم الأساسية . ومن ثبتت عليه مخالفة هذه الأصول التي مبنها شرف التاجر وعزة نفسه وحسن معاشه عوقب بما تراه الجماعة .

وعملت هذه الجماعات كثيراً لمساعدة الفقراء وأصحاب العاهات وقامت بالمحافظة على صحة الناس بوضع قوانين تمنع المصابين بالأمراض المعدية من دخول الأسواق وتحظر إلقاء القاذورات والبقايا في الطرق إلى غير ذلك مما تقوم به المجالس البلدية الآن .

(ب) طوائف الصناع ^(١) — كانت الصناعة في القرون الوسطى على حالة البساطة وكثيراً ما كان الشخص الواحد صانعاً وتاجراً معاً . فلما سارت الصناعة في طريق التقدم انفصل الأمران واختصت بكل منهما طائفة فقامت هناك جماعات للتجار وأخرى للصناع . وعملت جماعات الصناع على ترقية الصناعات المختلفة وقامت بأعمال شبيهة بما قامت به جماعات التجار السابقة الذكر فكانت تفتش على المصنوعات حتى لا يدخلها غش في نوعها أو إهمال في صنعها . ولا تبيح لصانع أن يحترف عملاً قبل أن يتم تعلمه وإجادته كما أنها كانت تبث روح الصدق والاخاء وحسن المعاملة وتنشر مبادئ الفضيلة .

مما تقدم يرى أن أعمال هذه الجماعات الثلاث متداخل بعضها في بعض فإنا رأينا أن من أعمال جماعات التجار والصناع بث روح الصدق وحسن المعاملة ونشر الفضيلة . وهذه من أغراض الجماعات الدينية الاجتماعية كما رأينا من أعمال الجماعات الدينية الاجتماعية الفصل في الخصومات وهذه توجب استنباب الأمن العام الذي كانت ترمى إليه جماعات الأمن إلى غير ذلك من الأعمال المتشابهة ولكن المبادئ الرئيسية لكل منها ووجهة النظر فيها كانت متميزة قضت بها الظروف العصرية التي وجدت فيها . وقد كان لهذه الجماعات السلطان الأكبر على الشعب الإنجليزي في القرون الوسطى وكان عملها من أجل الأعمال التي تركت أثراً محسوساً في نفس الشعب ، كما كانت من أكبر العوامل التي هيأتها للوصول إلى الدرجة التي هو فيها الآن من المدنية والرقى المادى والأدبى والثبات على الأخلاق التي امتاز بها عن بقية الشعوب فأولته المركز الأسمى بينها . هذه الأخلاق التي أساسها الاعتماد على النفس والقيام بالواجب والاتحاد والعمل قد غرست في هذا الشعب من تلك القرون وتوارثها الأبناء عن الآباء فكانت سر تقدم الانجليز السكسونيين وعندى أنهم تسيطروا على هذا العالم بقوة أخلاقهم أكثر من سيطرتهم بقطنة عقولهم وإذا كانت هناك قوة واحدة تكونت بفضلها هذه الأخلاق الانجليزية فهي قوة الاشتراك الاختيارى التي بعثت منذ أمد بعيد في قلوب الشعب روح التعاون في العمل لاعلاء شأن نفسه بنفسه بعزيمة تزيل العقبات وتسهل الصعاب من غير أن تتدخل سلطة ما

(١) Craft Gilds.

في شؤونه . ولما جاء القرن الثامن عشر شعر الناس بتقدم في الحياة من كل وجوها وما زال الأمر مطردا حتى جاء القرن التاسع عشر فتغير العالم تغيرات عظيمة سيأتى بيانها في الكلام على الانقلاب الصناعى والزراعى الذى كان من نتائجه قلب كيان الحياة الاجتماعية وترك السواد الأعظم من الشعب سبيء الحالة مهضوم الحقوق .

قبل أن يأتى هذا الانقلاب العظيم بقرون قلائل كانت الجماعات المتقدمة قد أخذت في الاضمحلال لتغير الظروف واختلاف الحاجات وما دخل في روحها من الضعف . وبعد أن أتى القرن التاسع عشر بتغييراته التى أدهشت العالم استيقظ الشعب وتنبه الى أن الوقت قد حان لتجديد قواه بعزيمة صادقة وللعمل ثانية بنفسه للدفاع عن حقوقه والمحافظة على مصالحه وصيانة كرامته وعزة نفسه . فقد كان التيار الجارف قويا جدا وأدرك الشعب أنه اذا لم يهب من رقاده ويقبض على زمام أموره ويضعف المجهودات التى عملها أسلافه من قبل صار مآله مآل الشعوب الشرقية في الضعف والفقر والعبودية والاستسلام .

هـب هذا الشعب مضاعفا جهوده على أساس الاشتراك الاختيارى الذى أكسبه كثيرا من المزايا المادية والأدبية في القرون الماضية والذى لولاه ما رفع الشعب الانجليزى رأسه عاليا . وقد أخذت مجهوداته تنبج الى ثلاث وجهات لكل منها غاية معينة ووسيلة لتحقيق هذه الغاية والجميع يسعى وراء غرض سام هو تحسين حالة الطبقتين السفلى والوسطى وهما الأغلبية العظمى من الشعب حتى يتسنى لهما أن يعيشا عيشة مرضية من كل الوجوه .

وهذه الوجهات أسفرت عن ظهور ثلاثة أنواع من المنشآت هى :

١ — جماعات الاخاء ^(١) — لهذه الجماعات تاريخ قديم وغرضها الأساسى مقاومة المصائب التى تنزل بالانسان كالأعراض والنكبات والشيخوخة والموت ولكنها لم تنظم خططها ولم تعمل بنشاط الا بعد الانقلاب الصناعى الذى سيأتى الكلام عليه في مكان آخر . فمن ذلك الحين أخذت تعمل بنظام وضعته للتأمين لأعضائها حتى اذا ما احتاج عضو الى المساعدة بسبب مرض أو طارئ فجائى أو نكبة أصابته أعانتها الجماعة فأمدته بما يحتاج اليه من المال الذى اجتمع في خزانها مما دفعه الأعضاء حسب نظام التأمين الذى اتفقوا عليه وفي ذلك نجاة للأعضاء من البؤس وملافة لآثار الرزايا . ولا يخفى ما في هذه الطريقة من بث روح المساعدة المتبادلة بين الأعضاء وقت المحن والشدائد وغرس خلة حب الانسانية في قلوبهم كما أنها فتحت لهم بابا اقتصاديا لادخارهم من أيام الرخاء ما يحتاجون اليه أيام الشدة وبذلك كان لهذه الجماعات صبغة مخالفة لصبغات جماعات الطوائف السابقة فهى لا تعطى صدقة بل تعطى حقا لأعضائها يطالبونها به وقت الحاجة بمقتضى نظام خاص .

(١) Friendly Societies.

٢ — الجماعات التعاونية ^(١) — هذه جماعات ابتدعت وفاق نظام خاص للقيام بضروريات المعاش اليومي بطريقة اقتصادية حديثة تساعد على انتشار الطبقات العاملة من حضيض البؤس والفاقة التي وقعت فيه عقب الانقلاب الصناعي والنهوض بها الى مستوى اقتصادى واجتماعى أرقى من سابقه . وعماد هذا النظام هو الديمقراطية فى الإنتاج وفى الاستهلاك ليتسنى للشعب أن يحنى ثمار تعب وجهده بطريق المساعدة المتبادلة بين الفرد والمجموع فشعارهم ”الفرد للمجموع والمجموع للفرد“ الفرد يسعى بغيره وإخلاص لمصلحة المجموع والمجموع يسعى بنفس هذا الروح لمصلحة الفرد . هذا النظام استحدث على أساس الاشتراك الاختيارى الذى بنى على الاعتماد على النفس وأوجب للعامل حقا لا يقل عما لصاحب رأس المال ، لأن كليهما يستخدم بنظام عادل وباجتماعهما متضاعف الثمرات العائدة على كل منهما . وهذا النظام مع احتفاظه بحرية الأفراد يحتفظ بمبلغ همتهم ونشاطهم وقوة ابتكارهم وكل الثمار المادية والأدبية الناتجة توزع على المجموع بالانصاف التام . ”على هذه القاعدة البسيطة“ قال أحد أنصار التعاون ”انتشرت مبادئ التعاون وطبقت على كل شئ فبعد أن كان المقصود منها تبادل المساعدة والمعونة المادية بين الفرد والجماعة استعملت فى وقاية اليد العاملة من تأثير رؤوس الأموال . وكذلك استعملت فى دفع أضرار المربين وحماية الناس من غش البضائع ومن تواطئ التجار على رفع أثمان الماء كولات واستعملت أيضا فى انماء ثروة الأفراد فأصبحوا يحصلون بفضلها على ثمرة مجهوداتهم الاقتصادية وأصبح التعاون علاجا نافعا لدفع أخطار الفاقة والاحرام ووسيلة لرفع لواء الحرية فى العمل ولم يقتصر على ذلك بل مكن الأمم من انماء ثروتها . فليس التعاون علاجا لحالة سيئة فحسب بل أصبح مرقيا لحالة الناس مبلغا إياهم أسمى درجات الرقى الاقتصادى والاجتماعى“ .

٣ — نقابات العمال ^(٢) — النقابة هى اتحاد أشخاص يحتفون حرفة واحدة ويراد بهذا الاتحاد ضم قواهم وتعزيز مركزهم والمدافعة عن مصالحهم أمام كل معتد من فرد أو جماعة أو حكومة ، والعمل على تنمية هذه المصالح وقد اتخذت النقابات الاضراب عن العمل سلاحا سلميا تلجأ اليه عندما ينجب مسعاها فى نيل طلبات ترى من العدل أن تجاب اليها حتى لا تهتضم حقوق العمال الذين هم السواد الأعظم من الشعب كزيادة أجورهم وانقاص ساعات عملهم الى غير ذلك من المسائل الهامة ذات التأثير الكبير فى حياتهم المادية والأدبية فاذا اتفقوا على الاضراب لأمر ما يصرف لكل عامل ما يكفيه هو وأسرته لمعاشه مدة ذلك الاضراب من خزانة تلك النقابة التى اشتركوا فى تكوينها .

ولا شك أن لهذا النظام مزايا عظيمة فهو قوة تمثل العمال وتدافع عن مصالحهم فضلا عما فيه من بث روح الاتحاد ومد يد المساعدة وقت الحاجة .

(١) Co-operative Societies. (٢) Trade Unions.

كل ما قدمنا هو تقلبات الأشتراك الاختيارى من القرن السابع الى وقتنا هذا وقد أدت هذه التقلبات الى خروج الشعب البريطانى وكثير من الشعوب الأور وبية الأخرى من ظلمات حياتها الأولى الى حياة زالت فيها الفوارق بين العامة والخاصة من الأمة ، وهذا عكس الحال فى الشعوب الشرقية عموما . ومن أثر هذا النظام فى الشعب الانجليزى تحرره من القيود الاجتماعية والاقتصادية التى كان يرسف فيها وتدر به على العمل بنفسه لنفسه كما أنه هداه الى خير سبل للدفاع عن حقوقه الأدبية والمادية بقوة يستمدّها من المجموع . وما زال يسير سيرا حثيثا حينما بعد آخر معتمدا على نفسه حتى وصل الى إدارة شؤونه بنفسه فتغير النظام السياسى الذى كان سائدا فى تلك العصور وهو النظام الملكى الاستبدادى وتحول الى النظام الشورى فى الحكم ثم الى تكون الأحزاب من محافظين وأحرار وعمال . فان مرافق الحياة فى كل أمة مشتبك بعضها ببعض فاذا ما تقدم طرف منها أحدث تقدمه تأثيرا بينا فى المرافق الأخرى ولذلك نرى المرافق الرئيسية وهى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يتأثر بعضها ببعض الآخر ومن أجل ذلك تدرج الاشتراك الاختيارى من اجتماعى الى اقتصادى الى سياسى تبعا للحاجة وللظروف .

القسم الثانى

انقلاب النظامين الصناعى والزراعى (١)

ظل نظام الصناعة المنزلى (٢) سائدا فى أوروبا الى منتصف القرن الثامن عشر ، فقد كان عماد الصناعة فى كل حرفة فى ذلك الحين معلم أو رئيس (٣) له صبية (٤) يأخذون الصناعة عنه ، وإلى جانبهم عرفاء (٥) يساعدونه . وكل أولئك يشتغلون فى القرى فى دار ذلك "المعلم" وهى قائمة فى محيط من الأرض تكفى لتغذيتهم ، فكأنهم أسرة واحدة تعمل العمل المشترك لمصلحة الجميع ، فان كانوا غزاليين مثلا اشتروا الصوف وصبغوه وغزلوه ونسجوه ثم حملوا بضاعتهم الى الاسواق القريبة المعروفة مطالبا لديهم وباعوها هناك .

وهكذا كانت حياة الصناع تجمع بين الهدوء والصحة والقناعة بتلك المعيشة الساذجة فى بيت ذلك المعلم الذى يحنو عليهم حنو الأب الرحيم ، ويخلص لهم تعليمه ويشاركهم فى معاشه وأرباحه حتى إذا تم تعليم تلاميذه انفضوا من حوله ليستقلوا بأعمالهم الصناعية ويقتفوا أثر معلمهم فى تلك الصناعة .

لا شك أن مثل هذه المعيشة لا يكون فيها كبير فرق بين المعلم و"صبيانته" كما أن رأس المال الذى يحتاج اليه فى إدارتها لا يكون كبيرا . وليس بخاف ما لهذه الحياة الساذجة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية .

(١) The Industrial & Agrarian Revolutions. (٢) Domestic System. (٣) Small master-manufacturer. (٤) Apprentices. (٥) Journeymen.

دخل النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومعهم دور الاختراعات فاخترعت في لانكشير^(١) عدة مخترعات كانت سببا في قلب كيان هذا النظام الصناعي . بدأت هذه الحركة في إنجلترا في المقاطعة المذكورة ثم امتدت منها بسرعة مدهشة حتى عمت العالم المتقدم ، فتغيرت معيشة الصناع وانقلب ذلك الهدوء الى الحركة السريعة التي تدرجت حتى وصلت الى ما نراه الآن .

وكان من أقوى العوامل في تغيير هذا النظام ما بذله أولئك الصناع من الجهد في تحسين آلات النسيج تحسينا متواليا قام به واحد أثر آخر حتى وصلوا به الى درجة عالية تقرب من أوج الكمال . على أن الآلات كانت مع كل هذا تدار بالأيدى وفي ذلك من المشقة والبطء ما فيه . حتى قبض الله للصناعة ما تتم نقصها وهو استكشاف "وات"^(٢) مزايا البخار ، فسلمت على تلك الآلات قوى البخار فكان ذلك المكمل النهائي لذلك التحسين .

عندئذ اشتغلت العدد والآلات بسرعة دهش لها الصناع أنفسهم وكثرت البضائع فأحتج الى استنباط الحيلة لتوزيعها ، وترتب على ذلك اصلاح الطرق البرية وحفر القنوات البحرية ، ولكن ذلك لم يكن كافيا لنقلها بالسرعة المطلوبة . حتى جاء "استيفنسن"^(٣) فاخترع السكك الحديدية فكانت من أهم ما ساعد على نقل المصنوعات بسهولة وسرعة .

كل ذلك حصل في مدى نصف قرن تبدلت في غضون حياه لانكشير الصناعية والاجتماعية ، وتبدلت السكينة وبطء الحركة والمعيشة الساذجة والثروة القليلة التي كانت موزعة في أيدي أولئك القرويين المنتشرين في أنحاء تلك المقاطعة توزيعا لا يكاد يفتقر فيه بعضهم عن بعض اقترافا كبيرا . تبدلت الى الضد مما كانت عليه فاحتشد الصناع في مراكز قليلة حوالى المعامل المشيدة التي يشتغلون فيها ، واتسعت ثروات أصحاب المعامل فأصبح البون بين العامل وصاحب المصنع شاسعا في جميع مرافق الحياة ، وتغيرت أنظمتهم من حياة قروية بسيطة الى حياة مدنية ذات مظاهر شتى .

هذا التغير العظيم الذي حدث بسرعة فائقة هو ما يسمونه "الانقلاب الصناعي"^(٤) الذي محأ أثر النظام المنزلي ، وأحل محله نظام المعامل الكبرى^(٥) ذات العدد والآلات القيمة التي تديرها قوى عظيمة من البخار منحصرة في قليل من البلدان ذات المراكز الممتازة ، فأصبح لرؤوس الأموال المحل الاسمى في الحياة الصناعية ، واتسعت السوق التي تباع فيها الصادرات من المصنوعات اتساعا لم يكن في الحسبان .

ولم يكن هذا خاصا بصناعة دون أخرى بل شمل جميع المصنوعات من صوفية وقطنية ومعدينية وجلدية ونخارية وغير ذلك وتعداه الى الصناعات الكثيرة التابعة لها مباشرة أو بالواسطة فتبع رقي صناعة النسيج مثلا تقدم الكيمياء في اختراع الأصباغ ذات الألوان الثابتة وكذلك لزم عنه العمل على إيجاد

(١) Lancashire. (٢) Watt. (٣) Stephenson. (٤) The Industrial Revolution. (٥) The Factory System.

الأقطان والأصواف الجيدة التي تليق بالأشكال المختلفة من المنسوجات واجتهد الصناع في التنقيب عن الرسوم التي تحلى بها مصنوعاتهم فاستعاروا من أرباب الفنون الجميلة رسوماً طبيعية أو مبتدعة تستملحها الأذواق .

ومما ساعد في رقي الصناعة اشتراك المولين والصناع في تنشيط الحركة الصناعية فقد أمد الممولون أولئك الصناع برءوس أموالهم الكبيرة وأصبح بين رب المصنع وصاحب المال تعامل مستديم ذو نظام خاص مبناه الفائدة المتبادلة بين الطرفين فاقترض الأول من الثاني ما يحتاج إليه في نظير فائدة يقدمها إليه فسهل ذلك طريق التعامل وكان واسطة في إيجاد النظام المصرفي البديع الذي استخدمت الأموال بواسطته في طرق شتى وفتح به الباب لكل مجد مؤتمن ما هرفى العمل . فتيسر له أن يستفيد من تلك الأموال ويضعها في المشروعات ذات الفائدة الهامة وأمكن التعامل بسهولة بين ذوى المصالح مع تنأى المسافات واستخدمت الأموال حيث ينبغي أن تستخدم .

الى هذا الحد بلغ تشجيع المصارف للصناعة وتبع ذلك انتشار التجارة في جميع أنحاء العالم واستلزم ذلك تقدم طرق المواصلات الداخلية والخارجية فتعددت شركات السكك الحديدية والأساطيل التجارية ذوات الأموال الطائلة والنظم الدقيقة :

مما تقدم يرى أن هذا الانقلاب في النظم الصناعية أخذ أدواراً ثلاثة :

(١) اختراع الآلات .

(٢) استخدام قوة البخار في تلك الآلات وفي النقل البرى والبحرى .

(٣) استخدام رءوس الأموال العظيمة عن طريق النظام المصرفي في الصناعة وفي المواصلات .

ذلك هو مجمل تاريخ الانقلاب الصناعى الذى أنتج هذا النظام السائد الآن في أنحاء العالم الصناعى المتمدين .

بينما كان انقلاب النظام الصناعى يعمل عمله في بلاد الانجليز خصوصاً وفي أوربا عموماً اذ بدأ انقلاب يماثله في النظم الزراعية اسمه "الانقلاب الزراعى" (١) وكان من تأثير الأول في القرى هجرة سكان الأرياف الى المدن اذ أن انتشار الصناعة والتجارة وما وراء ذلك من الأرباح ومزايا الحياة المدنية جرالى المدن كثيراً من صغار المزارعين والاكارين وجاء ذلك في وقت راجت فيه المصنوعات الصوفية لدرجة حملت الزارعين على الاهتمام بتربية الأغنام طلباً لصوفها فحول كثير من المزارع الى مراعى ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الاستغناء عن عدد كبير من الاكارين والتجأهم بالضرورة الى المدن .

كان تأثير كل ذلك بيع كثير من صغار الملاك أملاكهم لبحار الزراع حتى أصبح عدد الملاك عشر ما كان وانفض عدد كبير من القرويين عن الأراضى .

(١) The Agrarian Revolution.

بعد ذلك جاء وقت كسدت فيه صناعة الأصواف لاهتمام المصانع بصناعة القطن وكان قد أخذ يحل محل الصوف في الأهمية وفي نفس الوقت وجد كبار الملاك باباً جديداً ثروة لم تكن في الحسبان وذلك في تحويلهم المراعى المشتركة التى كان ينتفع بها من بقى من صغار الملاك الى مزروعات ذات نظام دورى جديد ينتج أنواعاً شتى من حاصلات أدخلت على انجلترا في ذلك الوقت فتقدم نظام الزراعة وتحسنت الأراضي وكثر نتاجها وكانت من لوازم هذا النظام الحديد تقسيم الفضاء الواسع من الأراضي الى غيطان تحاط بسيياج ليسهل استخدام الآلات التى ابتكرت في ذلك الوقت كالمحراث البخارى والمبذرة الحديثة وغيرها مما أغنى عن عدد كبير من الأكارين لسرعتها في العمل ولتسنى استعمال الطرق العلمية الحديثة كالتسميد بالأسمدة الكيماوية ووضع الأنايب في بطن الأرض لصرف المياه واتقان تربية وتسمين قطعان الغنم والأبقار التى اشتدت الحاجة الى لحومها لتغذية الملايين من النفوس المكبة على العمل في المدن العظيمة الكثيرة. وقد نتج عن ذلك تنظيف الأراضي وتقويتها وتكثير غلتها .

كل هذا مما نبه الزراع الى امتلاك أكثر ما يمكن امتلاكه من الأراضي كي يستطيعوا استخدام الآلات بقليل من النفقات وجلب الأسمدة الكثيرة بالجملة بالائتمان الرخيصة وبيع المحصولات من غلال ومواش بالجملة بأسعار مرتفعة. وكما ساعدت المصارف أصحاب المعامل في ترقية شئون الصناعة فانها ساعدت هنا في ترقية الزراعة حتى وصلت الى درجة عالية في شؤونها العلمية وأمورها العملية .

تأثير الانقلابين الصناعى والزراعى فى العامل والفلاح

لا تشكر الفوائد التى جناها العالم من هذين النظامين الجديدين فى الثروة الناتجة من تلك المجهودات العظيمة إذ الواقع أن الثروات كثرت وتوافرت سبل المعاش الا أن هذا الانقلاب كان سبباً فى غبن طائفة كبيرة من الشعب هم جماعة الأجراء فى المعامل والمزارع فقد كان من أكبر الأضرار التى حدثت عقب هذا الانقلاب أن صار كل من العامل والفلاح يكد مع الآلاف مثله ليكسب القليل التزم مع أنهم هم الذين ينتجون الثروة العظيمة لأصحاب المعامل وكبار الفلاحين. كما أن طمع أصحاب المعامل وكبار الملاك وحرصهم على ازدياد مكاسبهم جرأهم على أن يشغلوا مأجورهم الساعات الطويلة مع انقاص أجورهم بقدر المستطاع .

ومن حيلهم فى ذلك أنهم استخدموا النساء والأطفال لقله أجورهم ولم يعبأوا بالقواعد الصحية والاجتماعية حتى ضعف النسل وقل تعليم الأطفال لأنهم لم يكونوا يجدون فراغاً فى أوقاتهم. وقد زالت الأنفة والعزة من نفوس المأجورين لأنهم أصبحوا لا يشعرون بالطمأنينة على أنفسهم إذ أصبح الملاك وأصحاب المصانع قادرين على أن يفصلوهم عن عملهم فى أى وقت شاؤوا كما أن استخدام النساء والأطفال أدى الى بنحس قيمة الرجال وإثثار العاطلين منهم .

كل ذلك جعل نفوس طبقة العمال قلقة مضطربة غير راضية بالحالة السيئة التي وصلوا إليها وأصبحوا ينظرون الى أصحاب الأموال نظرة الحقد والكراهية لأنهم وجدوا الهوة بينهم وبين هؤلاء سحيقة ولا عجب فان هذا النظام الجديد جعل العامل يشعر بأن حقوقه مهضومة وأنه أصبح في بؤس مع جده وكذته في حين ينجي أصحاب الأموال ثمرة هذا التعب والعناء فترداد ثروتهم على توالى الايام .

ولما رأت الحكومة وأهل الرأى بواذر تلك الحالة السيئة فكروا في الدواء الذى يخفف آلام هذا الداء العضال فأخذت الحكومة فى سنّ قوانين أتى بعضها بفائدة الا أنها كانت قليلة ومنها ما لم يقد شيئاً . أما المجهودات التى قام بها الشعب ورجاله فقد كانت أكثر فائدة وأوفى بالغرض والواقع أن خير المساعدة ما جاء من طريق ذى الحاجة "وما حك جلدك مثل ظفرك" فما ابتدعه أفكار هؤلاء لتحقيق بعض الآمال انشاء نظم تعاونية عادت بنعمة كبرى على الطبقة الدنيا وصغار أهل الطبقة الوسطى .

القسم الثالث

النهضة الأولى للحركة التعاونية

نشأت هذه النهضة فى إنجلترا فى الصناعة وكان من أهم البواعث عليها ما وقعت فيه طائفة العمال من الشقاء والبؤس الذى ترتب على تغيير النظام الصناعى السابق الذكر من المتزلى الى المعمل فبذلت تلك الطائفة مجهودات تقى بها أنفسهم من هذا السيل الجارف الذى أوشك أن يمتصها ، وتحمى مصالحها من اعتداء المعتدين وهم أرباب رؤوس الأموال (١) .

لفت ذلك نظر رجل من كبار المصلحين الاجتماعيين فى عصره هو "روبرت أوين" (٢) الذى كان مثلاً أعلى فى الأعمال الادارية ونموذجاً أسمى فى الأمور الاجتماعية .

نشأ هذا الرجل عصامياً لم يتعلم فى صغره ما يؤهله لعظام الأمور ولكن رجاحة عقله وذكاؤه الفطرى بعثا فى نفسه الميل الى قراءة بعض الكتب الاجتماعية الاقتصادية وانتقل فى حداثة سنه من مسقط رأسه فى بلاد "الغال" (٣) الى العمل فى إنجلترا غلاماً بحانوت فى إحدى المدن هناك ولما ناهز التاسعة عشرة كان قد جمع يسيراً من المال أمكنه به أن يبدأ عملاً مستقلاً ففتح مغزل قطن صغير فى مدينة "مانشستر" (٤) ولم يمض عليه إلا زمن قصير حتى جاش بخاطره أن هذا عمل يحتاج الى رأس مال كبير وهو غير ميسور له وقتئذ ، فنفض يديه من هذا العمل وتولى إدارة مغزل كبير ، وقد أمكنه بجدده ومقدرته بعد قليل أن ينتقل منه ويكون شريكاً فى مغزل مثله وما زال يعمل بجد حتى أصبح مستقلاً بمغزل كبير فى إحدى بلاد اسكوتلندا اسمها "نيولانارك" (٥) ومن ذلك الحين بدأ تجار به الأولى فى الاقتصاد المعمل وكان مما عمله لذلك أن رفع أجور عماله وقلل ساعات العمل ومنع بتاتا

(١) Capitalists. (٢) Robert Owen. (٣) Wales. (٤) Manchester. (٥) New Lanark.



روبرت أوين
"أبو التعاون"

(Robert Owen)

تشغيل الصبية — ذكورا وأنانا — الذين لم يبلغوا العاشرة وكان يعلم هؤلاء ومن دونهم من أولاد عماله تعليما مجانيا ، وهيا لعماله أسباب الرياضة الأدبية بلا أجر ، وسهل لهم سبل المعيشة وغذاهم بأغذية صحية رخيصة وأسكنهم منازل جامعة للشرائط الصحية مع رخص الأجور .

ولم تقتصر هذه الإصلاحات على العمال بل تعدتهم الى سكان القرية التي كان فيها فعمل لاصلاح أحوال أهلها ماديا وأديبا .

ان كل جديد في مبدأ أمره غريب فلا عجب اذا رأينا معاصريه من أصحاب المغازل ومديريها ينظرون اليه نظرة سخرية واستهزاء ويعدون له قليل التجربة حديث العهد بإدارة الأعمال العظيمة فلا يلبث أن تنتهى أعماله بالخيبة والفشل في القريب العاجل ولكنه كان أبعد منهم نظرا وأشد حزمًا وأدري بعواقب ما يعمل وما أعظم فرحه حينما أطلع خصومه على نتائج أرباحه في السنين الأربع الأولى فقد كسب في هذه المدة ما يزيد على ١٦٠,٠٠٠ جنيه عدا الفوائد التي دفعها لرأس المال وما عاد على معمله من الشهرة وبعد الصيت الى غير ذلك مما برهن على نجاحه الباهر في تطبيق آرائه تطبيقا عمليا وأظهر لمعاصريه أن خير الوسائل لانماء الثروة هي العناية بالعمال عناية تسهل لهم أسباب المعاش داخل المعمل وخارجه وتقوى صحتهم وترقى عقولهم وتقوم أخلاقهم فان سعادة صاحب المعمل في الحقيقة مرتبطة بسعادة العمال فاذا عمل الفريقان متعاونين في مجهوداتهم عادت نتيجة ذلك عليهم بعظيم الفوائد المشتركة .

لم يقتصر "أوين" في مجهوداته على من حوله بل فكر في وضع نظام عام يعود بالخير على المجتمع الانساني ورأى أن البيئة التي يعيش فيها الانسان من أهم المؤثرات في تكوين مواهبه فاذا عمل المصلحون وأرباب الأموال والحكومة على تحسينها ومنع ذلك الضرب من التنافس الذي ينجس الناس أشياءهم وإحلال حسن المعونة والمساعدة مكانه ، عاش الجميع عيشة هنيئة .

وللوصول الى تحقيق هذا النظام أخذ هذا المفكر العمراني والرجل العملي يعمل على انشاء جاليات (١) زراعية صناعية تكون مصادر الثروة فيها من مزارعات ومعامل وغيرها ملكا شائعا بين أفرادها وهذه الجاليات تقوم بجميع حاجات أفرادها فتكفيهم جميع أمورهم المعاشية والتهدئية — تلك هي نظرة "أوين" التي مات عنها وهي في المهد فاحتضنها مريدوه وعشاق مذهبه وأخذوا يعملون لنورها وانتشارها فأنشأوا جماعات تعاونية صغيرة في بلاد متعددة تتباع الحاجات بالجملة ثم توزعها على أعضائها بالمفرق وما ينتج من الأرباح يوضع في صناديق الادخار حتى تتكون منها رؤوس أموال يصح أن تستخدم في انشاء معامل تسد النقص من حاجاتهم وهكذا كلما اجتمع لديهم مقدار من المال استعملوه على هذا المنوال وبمضى الزمن يكون لديهم من المزدروعات والمعامل والمدارس وغيرها ما يكفيهم مآربهم المادية والأدبية . وبهذه الطريقة نجح تلاميذ "أوين" وأنصاره بعض النجاح أولا فأسسوا مايزيد على ٤٠٠ جماعة تعاونية سموها "حوانيت الاتحاد" (٢) ولكن لم تكن النفوس إذ ذاك مستعدة

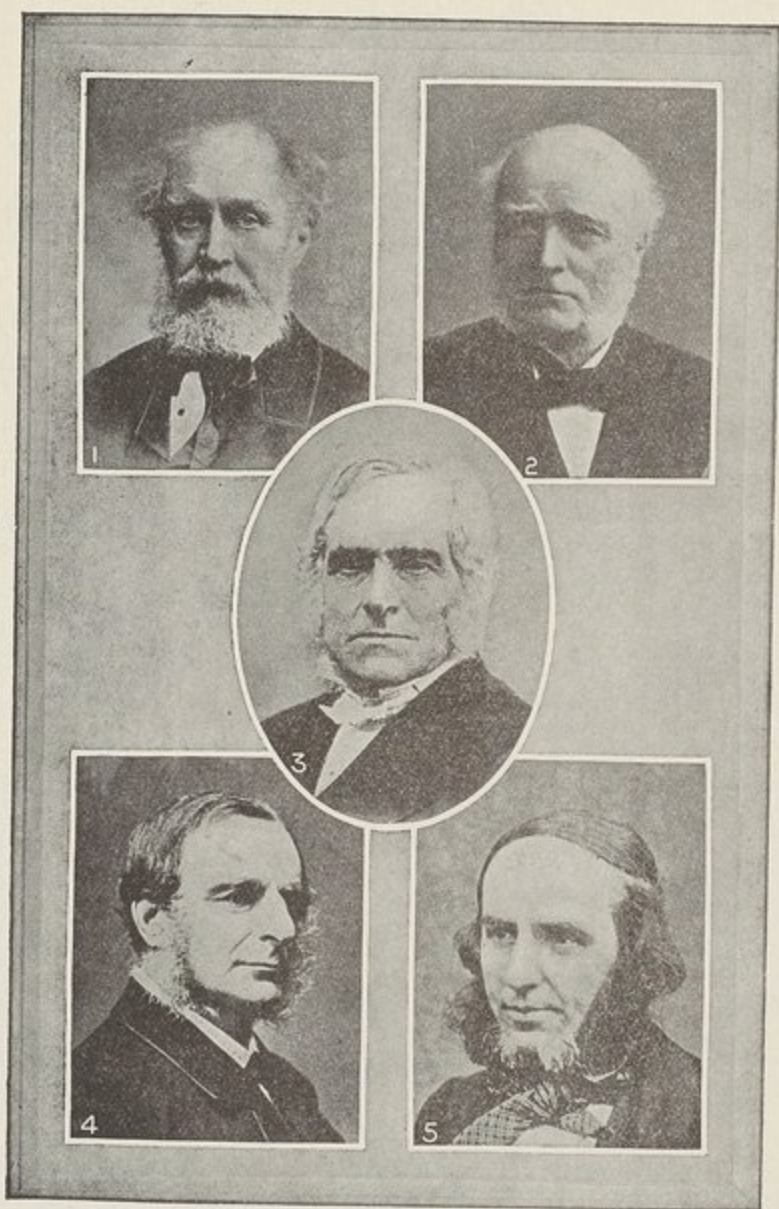
(١) Communities. (٢) Union Shops.

لأمثال هذه الإصلاحات على الرغم من المجهودات العظيمة التي بذلها رجال التعاون في ذلك الوقت مثل الدكتور "وليم كنج" (١) الرائد التعاوني لمدينة "برايتون" (٢) فإنه هو وغيره نشروا أساليب هذا النظام القويم وحثوا الأهالي على اتباعها. ولقد ضاعفت جهود هؤلاء القوم لأن الناس لم يكونوا على علم وتجربة بإدارة مثل هذه الأعمال فاتهت الأمر بفشل هذه الجماعات. مضى على ذلك ربح من الزمن رقدت فيه هذه التعاليم حتى قامت ثورة في إنجلترا هي "ثورة المطالب" (٣) التي كان المحرك لها ما وصلت إليه حالة العمال من البؤس والشقاء في أوائل القرن التاسع عشر إذ ارتفعت أثمان حاجات المعيشة وهبطت الأجور فقدم هؤلاء البائسون شكاوى وتقريرا إلى الحكومة ضمنوها طلباتهم فرفضت هذه أن تنظر فيها بتاتا وصممت على أن تستعمل القوة لاتخاذ ذلك الهياج وقامت بينها وبين العمال معارك كادت تؤدي إلى سفك الدماء ، وقد أحمدت الحكومة تلك الثورة ولكن اللهب كان يشتعل في قلوب طبقة العمال المهضومي الحقوق وزاد الطين بلة ما علمتهم الحكومة به من القسوة بدلا من الانصاف .

لا شك أن حالة كهذه لا يرضاها المصلحون من الأمة والباحثون في أخلاق الشعوب . فانهم يعلمون أن ذلك البركان المشتعل في قلوب طائفة عظيمة من الشعب لا بد أن يأتي عليه يوم ينفجر فيه ، ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من الأضرار بمجموع الأمة ولهذا اجتمع أفراد قلائل من القادة ، أدباء وعلماء واجتماعيين ، اشتهروا فيما بعد باسم "الاشتراكيين المسيحيين" (٤) وفكروا في الوسائل التي يمكن عملها لارضاء هذا الفريق الكبير الخائق وتوفيقهم إلى ما يهدئ روعهم ويكفل سعادتهم فاستقر رأيهم على أن يفتح العمال براءوس أموالهم معامل يديرونها بأنفسهم وفيها يصنعون حاجات المعيشة من ملابس وأحذية وغيرها وما ينتج من الأرباح يكون خاصا بهم وبذلك يستقلون بأعمالهم ويزول عنهم استعباد أصحاب الأموال ، وتفك القيود التي كانوا يرسفون فيها ولكن قدر لهذه الفكرة الخيبة والفشل كفش أصحاب "أوين" من قبل والسبب في الفشلين واحد فان الوقت لم يكن قد حان لتطبيق هذه الأفكار التعاونية تطبيقا عمليا فان نفس الشعب وقدرته في العمل لم تكونا قد استعدتا بعد لأمثال هذا النظم وتنفيذها فعلا في أمور المعيشة لأن كل إصلاح لا يمكن أن يغرس في النفوس أو يعمل به حتى تكون النفوس قد أعدت له من قبل وأصبح ممتزا باللحم والدم وصار عقيدة راسخة واقتنعت النفوس بمراميه وقدرت على تنفيذه ، فكيف يتيسر النهوض بالشعب وهو لم يزل في حاجة إلى تربية اجتماعية أساسها إدراك سر الاتحاد في العمل وقوة العزيمة والقدرة والمثابرة على اتباع النظم التي تعود على المجموع بالسعادة .

على أن "أوين" وأنصاره "الاشتراكيين المسيحيين" ومن تبعهم ان كانوا قد فشلوا في تحقيق رغائبهم فانهم نجحوا في اعداد الشعب وتهيئته لتلقى تعاليم من أتى بعدهم واستن سنتهم من المصلحين الذين كانت إصلاحاتهم هي الأسس التي بنى عليها النظام التعاوني الحالي .

(١) Dr. William King. (٢) Brighton. (٣) "Chartist Agitation" (٤) Christian Socialists.



زعماء الاشتراكيين المسيحيين
(Christian Socialists)

فانسارت نيل
(Vansittart Neale)

توماس هيوز
(Thomas Hughes)

ف . د . موريس
(F. D. Maurice)

تشارلز كينجسلي
(Charles Kingsley)

ج . م . لادلو
(J. M. Ludlow)

القسم الرابع

النهضة الثانية للحركة التعاونية

كان أساس المجهودات التي بذلت في النهضة الأولى هو التعاون في الانتاج وقد انتهى ذلك كما علمنا بالفشل ، ولأجل هذا قرع العمال بابا آخر وهو التعاون في الاستهلاك ففي سنة ١٨٤٤ (وهي سنة ذات أهمية تاريخية في حياة التعاون) ابتدأت حركة تعاونية في بلدة صغيرة تسمى "روتشديل" لا تبعد كثيرا عن مانشستر كانت هي الحجر الأول في الأساس الذي شيد عليه هذا البناء العظيم للتعاون الحديث .

بدأت هذه الحركة صغيرة على أسلوب غاية في البساطة إذ اجتمع في تلك البلدة الصغيرة عدد من النساكين لا يزيد على ثمانية وعشرين شخصا أطلق عليهم فيما بعد اسم "رؤاد روتشديل"^(١) وتفاوضوا فيما بينهم في طريقة العمل على تحقيق هذه الفكرة ثم قرروا عليهم على تأسيس جماعة تعاونية صغيرة غرضها أن تضمن لأعضائها شراء ما يلزم لهم من حاجات المعيشة التي كانت أثمانها في ذلك الحين غالية وأنواعها رديئة .

لم يكن هذا كل ما يرمون اليه بل كانت مقاصدهم أسمى من ذلك كثيرا ففكروا في إنشاء معامل تكفيهم ما يحتاجون اليه من اللوازم المستهلكة وبناء بيوت يسكنون فيها وإنشاء مدارس لتعليم أبنائهم وتربيتهم وشراء الأراضي التي تنتج ما يحتاجون اليه من المواد الغذائية .

اتفقوا على أن يدفع كل عضو من أعضاء الجماعة المذكورة ربع شلن (أكثر بقليل من القرش المصري) في الأسبوع حتى اذا ما اكتمل لكل عضو جنيته وأصبح لديهم ثمانية وعشرون جنيها فتحو حانوتا لهم في تلك المدينة فكان نواة التعاون فيما بعد في إنجلترا بل العالم أجمع .

هذه الجماعة حققت بعض آمال القائمين بها وان لم تصل الى الغاية القصوى وهي إنشاء الجاليات المستقلة التي سبق الكلام فيها فقد قامت بسد حاجات الأعضاء الغذائية بثمن رخيص ونوع جيد .

ظلت أعمال هذه الجماعة آخذة في النمو فلم تقف عند الاتجار بالمفرق بل تعدته الى صناعة كثير مما يحتاج اليه الأعضاء وبنيت البيوت والأندية وعملت لتربية أبنائهم اجتماعيا واقتصاديا ، وجعلت لهم من أعمالها في داخل الحانوت وخارجه مثلا أعلى للكمال العلمي والعمل وما زالت تنمو حتى أصبح حانوتها الأول البسيط بناء فخما عظيم الحركة تباع فيه أصناف شتى من الحاجات وتضاعف عدد أعضائها ونمت تجارتها الى درجة عالية وهالك بيانها عن حركتها في سنة ١٩٢٠

عدد الأعضاء	رأس المال المسهم	ثمن ما بيع أثناء السنة	الربح الصافي	الاحتياطي (٢)
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٥,١٦٢	٤٥٥,١٠٠	١٠,١١,١٩٧	١١١,٤٤٧	٢٤,١١٣

Rochdale Pioneers. (١)

(٢) نقلا عن التقرير السنوي للتوتمر التعاوني عن سنة ١٩٢١ صفحات ٦١٢-٦١٣

"Annual Co-operative Congress Report for the year 1921"

ان سر هذا التقدم العظيم كان في الأساس الديمقراطي المتين الذي بنت عليه الجماعة نظامها ، والخطة التي اتبعتها في معاملاتها . فانها لم تكن تباع لأعضائها الا نقدا ولا تتجر في المسكرات ولا تتدخل في أمور الدين ولا السياسة . وكان من أكبر البواعث على نشر مبادئها الغيرة التي كانت في نفوس أعضائها المؤسسين ، والحماسة التي ملأت قلوبهم ، والايمان الراسخ والعقيدة الثابتة بأن هذا النظام هو من أهم أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبث تعاليمه القويمة في نفوس الشعب . وفوق هذا وذاك الأمل الكبير والثقة التامة بنجاح مجهوداتهم .

وقد يلخص ذلك الأساس الديمقراطي في النقاط الأربع الآتية :

- (١) عدم حصر أعضاء الجماعة ورأس مالها في مقدار معين .
 - (٢) كل عضوله صوت واحد فقط في الجمعية العمومية يحضر بنفسه لابدائه .
 - (٣) لا يجوز لأى عضو أن تكون في حيازته أسهم يزيد ثمنها على ٢٠٠ جنيه^(١) ولا يوزع على رأس المال من الأرباح ما يزيد على ٥ ٪ .
 - (٤) توزيع الأرباح الباقية على الأعضاء بعد اخراج النفقات يكون بنسبة ما يشتره كل منهم من الجماعة . وهذه فكرة غاية في الانصاف وحسن النظام لم يفكر فيها أحد من قبل وكانت من أهم الأسباب التي ساعدت على نمو الحركة التعاونية .
- لم يمض على تأسيس هذه الجماعة زمن طويل حتى برهنت على مزايا هذا المبدأ الأعلى برهانا عمليا وأصبح نجاحها مثالا سائرا فسارت في أعمالها برقي مدهش وبعد أن حصلت على اعتراف القانون لها بأنها جماعة ذات شخصية اتجهت أنظار الناس اليها وصارت نموذجا يقتدى به فتعددت الجماعات وكبرت حركتها وهاك جدولاً يدل على ما وصلت اليه لسنة ١٩٢٠ من الانتشار واتساع دائرة العمل .

عدد الجماعات	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم والمقرض	ثمن ما بيع أثناء السنة	ربح السنة	المال الاحتياطي
١٥٠١ (٢)	٢,٥٥٩,٣١١ (٣)	١١٤,٥٦٨,٤٧٥	٤٠٤,١٤٤,١٥٠	٢٦,٩٩٣,٣٩٦	١٢,٢٥٧,٠٧٣
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه

(١) هذا التقييد وضع حتى لا تسنح فرصة لأصحاب الأموال الذين قد يرون في الجماعات التعاونية وسيلة لتصيد الربح يستعملونها فيها ثروتهم ونفوذهم للسيطرة على أعمال تلك الجماعات ، ولهذا التقييد سبب آخريهم الحكومة وهو أن لأموال الجماعات التعاونية قانوناً يعفيها من ضريبة الدخل (Income Tax) قد يخفى وراءه أصحاب الأموال فيتمرون أموالهم فيها هرباً من الضريبة المذكورة ، ولهذا وضعت الحكومة حداً أقصى لما يمكن أن يشتري العضو من أسهم هذه الجماعات .

(٢) صفحات ٦٧٠ - ٦٧١ (Annual Co-operative Congress Report for the year 1921.)

(٣) هذا الرقم يشير الى عدد الأعضاء ولكننا اذا اعتبرنا أن كل عضواً يمثل أسرة واذا اعتبرنا أن الأسرة الإنجليزية في المتوسط تحتوى أربعة أفراد فحينئذ يربو عدد المتعاونين على ثمانية عشر مليون نفس أى ما يزيد على ثلث عدد الأهالي .



رؤاد روتشديل

— الأحياء منهم في سنة ١٨٦٥ —
(Rochdale Pioneers)

مصباحا لهم يهتدون بهديه في أعمالهم ويحول مجرى ذلك التيار الذى كاد يحرفهم نيار النظر الى المادة مجردة عن كل اعتبار أدبي مع أن هذا الاعتبار هو احدى الدعامين اللتين عليهما معا يشاد صرح التعاون . وكذلك يعمل الاتحاد لنشر الحركة التعاونية بكل الوسائل الحكيمة فليق محاضرات مهية بالصورة المتحركة المبينة مقدار الأعمال العظيمة لهذه الحركة كما أنه يقوم بتأليف الكتب أو ترجمتها أو طبع كل ما يهم الحركة التعاونية معرفته فقد أنشأ كلية بمشستر سماها "الكلية التعاونية" (١) يدرس فيها الاقتصاد السياسى والحالة التجارية والصناعية السائدة الآن في أنحاء العالم ثم تظهر عيوبها وما فيها من نقص ، وبيان كنه الحركة التعاونية لاحتلال النظام التعاونى محل النظام السائد الآن المبني على رءوس الأموال والمنافسة الضالة ويدرس فيها كذلك فن امساك الدفاتر واستعمال الآلة الكتبية وكيفية إدارة الجماعات التعاونية . ومن أعمال هذا الاتحاد أنه يعقد اجتماعا سنويا في مدينة كبيرة يختارها ويجهله بمثابة مؤتمر عام (٢) يستمر انعقاده أسبوعا كاملا ، وفيه يلقى رؤساء الحركة ومندوبو الجماعات بيانات عن المسائل التى تهم الحركة التعاونية ثم يقدمون تقريرا سنويا (٣) جامعا لكل صغيرة وكبيرة . وبمناسبة هذا المؤتمر التعاونى يعرض الاتحاد المصنوعات التعاونية المختلفة في معرض خاص يفتحه للناس مدة الأسبوع الذى يجتمع فيه المؤتمر حتى يتيسر للشعب الوقوف في بلدة واحدة على تقدم الحركة التعاونية من كل جهاتها . وكما عمل الاتحاد لايجاد كلية تعاونية كذلك نظم برنامجا لمدارس صيفية (٤) متنقلة تجمع بين وسائل السرور والصحة والرياضة البدنية وتعلم المبادئ التعاونية القويمة بقصد تعارف التعاونيين من الجهات المختلفة وتقوية الرابطة بينهم مع تسهيل الوسائل لهم للتمتع بسياحة تجمع بين الرياضة والفائدة العلمية والاقتصاد في النفقة .

ونفقات هذا الاتحاد العام يحصل عليها من اشتراكات سنوية تدفعها الجماعات التعاونية المشتمية اليه في أنحاء البلاد وطريقته في ذلك أن تدفع كل جماعة "بنسب" (ما يقرب من قرش) عن كل عضو من أعضائها . ويحصل فوق ذلك على ربح قليل مما يطبعه من الكتب والمجلات والرسائل ، وبهذه الطريقة وصل دخل هذا الاتحاد العام في سنة ١٩٢٠ الى نحو ٤٢,٧٦٠ جنيه أما نفقاته فكانت أقل من ذلك بمبلغ ٩٤٠ جنيه تقريبا (٥) وأهم أبواب نفقاته التعليم والقيام بالمؤتمر السنوى العام الذى سبق الكلام عليه وأجور المحال والطبع ومرتبات المستخدمين وأجور الدفاع عن حقوق التعاونيين ومصالحهم ونفقات المجالس المختلفة وبدل السفر وغير ذلك . ويجدر بنا ونحن في هذا الصدد أن نذكر أنه ليس للحكومة أية يد في مساعدة الاتحاد مساعدة مالية من أى الوجوه .

ولم تقف المرأة الانجليزية أمام هذه الحركة العظيمة مكتوفة اليدين بل قامت بدورها فيها وهى ترى أن هذا واجب مقدس يفرضه عليها حق الشركة بينها وبين الرجل في ميدان العمل فأنشأت هيئة عامة لها سمتها "طائفة التعاون النسوية" (٦) .

وهذه الطائفة مستقلة تمام الاستقلال في شؤونها وغايتها التى ترمى اليها فهى تعمل لنشر الدعوة التعاونية بين طبقات الشعب وخاصة بين النساء ليشاركن الرجال في القيام بواجب الحياة على المبدأ التعاونى ولا سيما أن تدير المنازل وشراء لوازمها موكل اليهن ففى استطاعتن تشجيع هذه الحركة بشراء

(١) Co-operative College (٢) Co-operative Congress. (٣) Annual Co-operative Congress Report. (٤) Co-operative Summer Schools.

(٥) التقرير السنوى للمؤتمر التعاونى عن سنة ١٩٢١ صفحات ١٠٩ — ١١٠

(٦) Women's Co-operative Guild.

كل ما يلزمهن من المحال التعاونية . كما أن لها غرضا أسمى وهو الأخذ بيد المرأة ورفع مستواها الأدبي في جميع أطوارها سواء أكان ذلك في البيت أم في الحانوت أم في المصنع أم لدى الحكومة إذ لا يخفى أن العمال في إنجلترا من الجندسين ، فالنساء هن أدرى بالاصلاحات اللازمة لحالة جنسهن وأعرف بما يعود عليهن بالسعادة من رفع الأجور ، ونقص ساعات العمل ، والدأب على ملاحظة صحتهن في العمل والاستراضة ، ولفت نظر أولى الأمر الى وضع القوانين التي تقى النساء كل ضرر قد يصيبهن ماديا وأدبيا وكذلك كان من غرض هذه النقابة الدعوة الى عدم حرمان الأطفال من التعليم الذي قد يحول دونهم العمل في المصانع . وقد بذلت جهدها كذلك في الأخذ ببعض النساء في الأمور العامة مثل حصولهن على حق التصويت للبرلمان . ولهذه الطائفة فروع كثيرة بلغ عددها في سنة ١٩٢٠ نحو ٩٣٠ فرعا وعدد أعضائها ٤٧٠٠٠ عضو^(١) وإدارة أعمالها موكولة الى ذوات الكفاءة منهم ، وهي لا تقل في النظام والأهمية عن جماعات الرجال . وهناك في اسكتلندا وفي إيرلندا طائفتان من نوع هذه الطائفة الانجليزية ولكنهما أصغر منها وأعمالها مشابهة لأعمال الطائفة الانجليزية التي تعد أما لها أو أختا كبرى .

بقى علينا قبل ختام هذا الفصل أن نشير الى حركة نشأت ضمن الحركة التعاونية سميت مذشأتها بـ "جماعات مشاطرة رأس المال"^(٢) وغرضها التضامن في الانتاج الصناعي قام بها فريق من زعماء الحركة التعاونية حينما رأوا هضم حقوق العمال حتى في المعامل التعاونية نفسها وترى هذه الحركة الى تمكين العمال من الاشتراك في تمويل المعامل التي يشتغلون فيها وكذا في إدارتها وفي أرباحها . من ذلك يرى أن هذه الجماعات ترى مصلحة العمال كمتجين أما الجماعات الأولى فترعاها باعتبارهم مستهلكين . هذا الانقسام الأخير انقسام التعاونيين الى متجين ومستهلكين عاق بعض أعمال الحركة التعاونية لاختلاف وجهة النظر بين الفريقين فالأولون يودون أن يحصلوا على أكثر ما يمكن من الأرباح ولكن جماعاتهم بطبيعة الحال ليست منتشرة لسبب أن المتجين من الشعب انما هم جزء قليل منه أما الآخرون وهم السواد الأعظم فيهمهم شراء لوازمهم بأرخص الأثمان . وهذا الاختلاف يشغل الآن بال زعماء الحركة فهم يفكرون في حل يوفق بين الغرضين جهد المستطاع .

مما سبق يعلم أن مهد الحركة التعاونية هو البلاد الانجليزية ومنها انشرت الى البلاد المتمدينة ولكنها تكيفت بكيفيات عديدة تبعا لطبيعة البلاد التي انتقلت اليها . ففي البلاد الزراعية كالدينمارك وإيرلندا كانت وجهتها زراعية وعلى الأخص في معامل الزبدة وفي الماشيا قضت عليهم الظروف أن تكون وجهة العمل في المصارف التعاونية صناعية وزراعية ومثلها إيطاليا ، وفي فرنسا اشتغلوا فيما سموه هناك بـ "النقابات الزراعية"^(٣) وكذا "جماعات الصناع"^(٤) أكثر من غيرها وهكذا كل أمة أخذت لها طريقا في التعاون يناسب طبيعة بلادها وصبغت الحركة صبغة تناسب حاجات أهلها المعيشية .

(٢) Copartnership Societies.
(٣) Agricultural Syndicates.

(١) التقرير السنوي للوئمة التعاوني عن سنة ١٩٢١ صفحة ١٨٤
(٤) Workers' Societies

الفصل الثانى

التعاون الزراعى فى إرلندا

بواعثه وتاريخه

من أراد درس التعاون الزراعى إجمالاً درساً علمياً وعملياً فعليه أن يولى وجهه شطر إحدى المملكتين الزراعيتين الدانمارك أو إرلندا فقد بلغ هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى فيهما ما لم يبلغه فى غيرهما من الأقطار وتفضل إرلندا الدانمارك من الوجهة اللغوية فإن اللغة السائدة فيها وهى الانجليزية منتشرة فى أنحاء العالم ومن أجل هذا صارت إرلندا قبلة الباحثين من أوروبيين وأمريكيين وشرقيين . وقبل أن نصل الى فهم روح النظام التعاونى فى إرلندا ونبحث فى سر نهضته ومقدار ما وصل اليه من الرقى هناك يجدر بنا أن نلم بالحالة التى كانت عليها تلك البلاد قبل ذلك .

إن الناظر فى تاريخ إرلندا يرى أن الاضطرابات السياسية بدأت فيها منذ زمن بعيد وكان من العوامل الأساسية فيها النزاع على ملكية الأراضى الزراعية فقد كانت هذه الأراضى فى العصور السالفة ملكاً شائعاً بين القبائل الارلندية يزرعونها وفاق أصول وقوانين متعارفة بينهم ولكن منذ عهد الاحتلال الانكليزى فى القرن الثالث عشر أخذت الملكية تنتقل تدريجياً الى أيدي كبار الملاك من المحتلين بصورة قهرية فى كثير من الأحيان وقد بقيت تلك الصورة فى صدور أبناء أولئك الارلنديين الأقدمين على تقادم العهد ومضى العصور ولم تتمتع من ذا كرتهم تلك الحقوق المقدسة التى كانت لأبائهم على تلك الأراضى . وهذا التمسك بالحق القديم كان عاملاً قوياً فى إحداث الاضطرابات الارلندية التى أفضت الى استرجاع حقوقهم المسلوبة وإن فى ذلك لعبرة للامم الضعيفة المهضومة الحقوق المغلوبة على أمرها تدفعها الى رفع صوتها طالبة رد حقوقها المغصوبة كاملة بكل ما فيها من قوة وما تستطيع من وسيلة . كما أن فيه مرشداً وناصحاً للامم القوية التى تعتمد على مالها من حول وطول يبصرها بأن الحق يعلم ما دام وراء مطالب معتصم بالصبر .

ومما زاد فى حنق الأيرلنديين وبث فىهم روح السخط أنهم وجدوا أولئك الملاك الكبار المغتصبين لم ينصفوهم فى المعاملة فقد كانوا يؤجرون لهم الأراضى بباطل الأجر لمدة غير معينة ولا يحفظون لهم حقاً فيما يصلحون منها بل بلغ بهم العسف والظلم الى مدى بعيد فقد كان الفلاح الأيرلندى يتوقع أن يطرد فى أى وقت شاء صاحب الأرض دون أن يعطى تعويضاً أو يحسد له قانوناً ينصفه أو يوقلوا ترجمه فى حين أنه يجد أولئك الملاك يعيشون عيشة الترف والنعيم فى بلادهم الانكليزية ولا يحضرون

منها الى ايرلندا الا في المواسم الزراعية لحنى ثمار تلك الأملاك وأخذ غلاتها ثم يعودون الى بلادهم وبقون بها طول العام ينفقون فيها المال الوفير من عرق جبين الفلاح الارلندي المسكين الذى كان يرى بعينه ثروة بلاده التى أجهد نفسه في إيجادها تنتقل الى بلاد الانكايز فيتمتعون بها هناك وهو يعانى البؤس والشقاء في معيشته محزون القواد يغلى مرجل غضبه في صدره ولا يجد من الحول والقوة ما ينتصف به من خصمه .

وهكذا ظلت حال الفلاح الارلندي الذى كان يعيش عيشة السذاجة حتى جاءت أيام القحط الذى عم ايرلندا في سنتي ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ففيهما أصيبت البلاد بالجذب في محصول البطاطس الذى هو عماد غذاء أهلها فساءت حالهم ولم يجدوا من يعينهم على دفع تلك المصائب التى توالى عليهم فلا الملاك بعادلين اذ هم يطردون من أرضهم كل من تأخر عن دفع ما عايشه من الايجار رغم المصائب التى عمت البلاد، ولا الطبيعة راحة، ولا الحكومة مبالية بالامهم ودام هذا الحال زمنا طويلا عانى الفلاح فيه أوجع الآلام وقاسى أشد العذاب من ظلم أصحاب الأملاك واجحاف الحكومة بحقه اذ كلاهما أجبنى ذو مصلحة تنافى مصالحهما وهناك وجد الارلنديون أن أيسر الوسائل للتخلص من هذا الضيم الذى هم فيه أن يرحلوا الى أمريكا تاركين وراءهم وطنهم ملؤه الشقاء والتعس وهاك جدولاً يبين ما آل اليه عدد السكان منذ ذلك الوقت العصيب مع الموازنة بينه وبين ما وصل اليه عدد سكان بريطانيا وزيادته المطردة .

السنة (١)	ايرلندا	بريطانيا
١٨٤١	٨,١٧٥,١٢٤	١٨,٥٣٤,٣٣٢
١٨٥١	٦,٥٥٢,٣٨٥	٢٠,٨١٦,٣٥١
١٨٧١	٥,٤١٢,٣٧٧	٢٦,٠٧٢,٢٨٤
١٨٩١	٤,٧٠٤,٧٥٠	٣٣,٠٢٨,١٧٢
١٩١٤ (٢)	٤,٣٨١,٣٩٨	٤١,٧٠٧,٨٥١

إن هذا القحط الذى حل بارلندا وسوء أعمال كبار الملاك وإهمال الحكومة اذ ذاك لم يفض الى تقليل عدد السكان قليلا عظيم فحسب بل أضر بزراعة الأراضي فحول كثيرا منها الى مراعى واسعة . زاد القحط حالة الاستياء لدى الفلاحين وصار العامل القوى في الاضطرابات السياسية الارلندية التى ثارت من أجل الأراضي الزراعية والعاملين فيها فطلبوا من الحكومة إصلاحات عامة في بلادهم ومن قوانين عادلة للايجار تراعى الانصاف في تقدير قيمته ومدته، كذلك طلبوا أن يعترف لهم بتقدير الاصلاحات التى يعملها الفلاحون في الأراضي التى يستأجرونها، الى غير ذلك من المطالب المشروعة . وبعد أن قامت الحكومة بعمل بعض الاصلاح في أزمنة مختلفة لم ير الارلنديون ذلك كافيا لهم

(١) نقلا عن كتاب "قضية الاستقلال الارلندي الاقتصادية" تأليف داريل فيجس ص ٢٥ "The Economic Case for Irish Independence" by Darrell Feggis.

(٢) كان آخر إحصاء لارلندا سنة ١٩١٤ لأن الاضطرابات الأخيرة التى تلت هذا التاريخ لم تسمح بأخذ إحصاءات بعد ذلك .

بل هو قليل من كثير مما يطلبون وأنه ما دام الداء لم يستأصل فلا ينجح العلاج ولا بد من إزالة السبب الأصلي لشكواهم وذلك باستخلاص تلك الأراضي من أيدي هؤلاء الملاك البكار الأجانب الذين لا يراعون مصلحة الزراعة ولا الزراع في إرلندا ما داموا يحصلون على غلات أرضهم .

إن حالا كهذه لا شك مؤخرة الفلاحة ومثبطة هم المشتغلين بها ومقللة الثروة الناتجة من الأراضي وحاطة من قيمة المزارع . فلا الفلاح في هذه الفوضى راض عن معيشته ولا صاحب الملك مطمئن على أملاكه ولا الحكومة نفسها بثابتة الدعائم بل هي أمام اضطرابات وقلق في مختلف الأوقات . لذلك أجمعت الحكومة أمرها على العمل لنقل ملكية الأراضي الأيرلندية من أيدي الملاك البكار من العنصرين الانجليزي والاسكتلندي الى الفلاحين الأيرلنديين فتدخلت في الأمر وتوسطت بين ممثلي الفريقين واتفقوا جميعا على طريقة مثلى توصل الى هذه الغاية وبها ينتهى النزاع الذى طال زمنه واستطار شره بينهما .

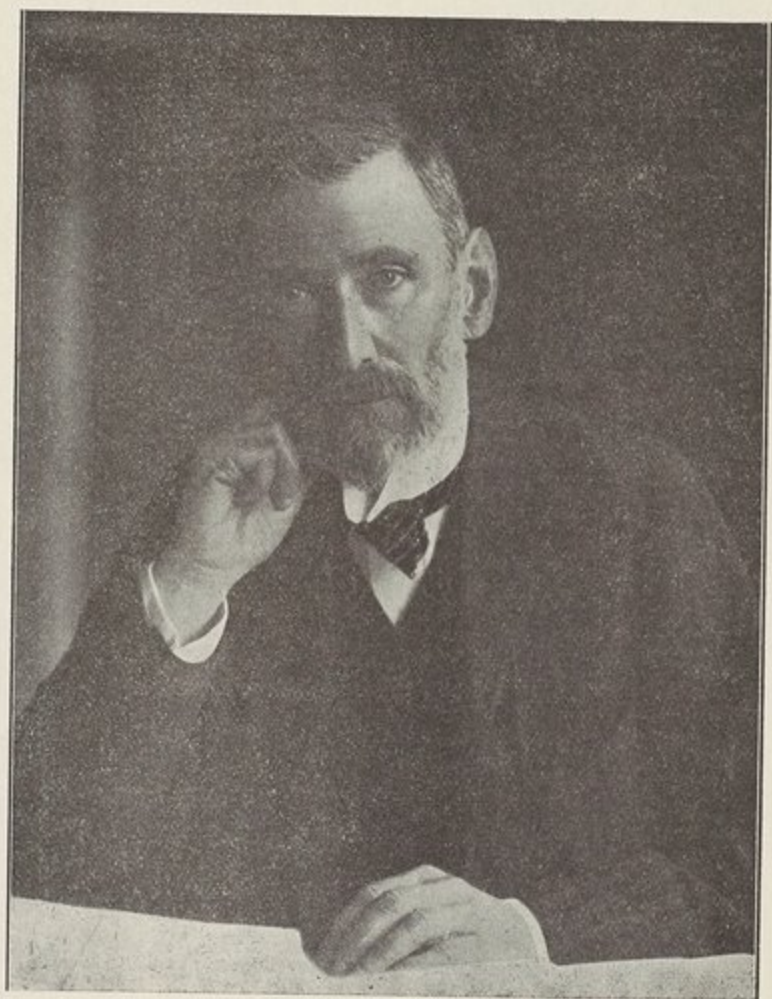
بعد ذلك أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٠٣ قانونها المعروف "بقانون ابتياع الأراضي" (١) وفجحت لذلك اعتمادا قدره ١١٢ مليون جنيه أمدت منه المستأجرين بالمال اللازم لابتياع ما يزرعون من الأراضي من أصحابها ويكون ذلك دينا عليهم يقومون بوفائه فى دائرة نظام خاص سنته لهم يكفل صيرورة تلك الأراضي فى حيازتهم بعد قليل من السنين ويسهل عليهم دفع الديون التى لها وبهذه الوسيلة صار معظم أراضي إرلندا الآن ملكا لأهلها من الزراع الصغار الذين يبلغ متوسط المساحة لضيقة كل منهم حوالى الخمسة والعشرين فدانا .

إن الناظر الى الأعمال المتباينة التى قامت بها الحكومة فى العصور المختلفة ليأخذ العجب ولا يملك نفسه من الدهشة فقد رأيناها فى وقت ما أمرت بطرد الفلاحين والاستيلاء على أملاكهم بلا شفقة ولا رحمة ثم هى فى وقت آخر رأت من مصلحتها أن تعيد هذه الأملاك اليهم وتحمل خزايتها دفع تلك القروض الباهظة التى أقرضتهم إياها الى مدد طويلة . ولكن الباحث فى شؤون العمران ونواميس الطبيعة ينتهى عجبه عند ما يعلم أن تلك السلالات من الأيرلنديين لم يهدأ لهم روع ولم يطمئن بال حتى استردوا ذلك التراث المغتصب وأرجعوا ذلك الحق المقدس وأنزلوا أولئك الغاصبين عن كبرياء مجدهم . ولم يكن ذلك بقوة سيف ولا مدفع بل بقوة الحق الراسخ رسوخ الراسيات من الجبال وتلك العزيمة التى لا تغفل فهى التى أنالتهم مقاصدهم باتحادهم وتمسكهم بحقهم على الرغم مما اعترضهم من العوائق وحال دينهم من الحوائل .

حقا إن ذلك لنعم الدرس لمن يطلب لنفسه مجدا ولأتمته حقا فطويل الأزمان قصير ومر العذاب حلو وشديد الكوارث رحيق لدى عظام العرائم بكار النفوس ، وما ضاع حق وراءه مطالب .

رب سائل يقول ما إذا كانت حالة الزراعة والزراع أثناء المحن التى سردنا تفصيلها من قبل ؟

(١) "Land Purchase Act"



السير هوريس پلانكت
”زعيم التعاون الزراعى فى ايرلندا“
(Sir Horace Plunkett)

وجوابنا على ذلك نقول إن الأراضي الجيدة الواسعة كانت ملكا لكبار الملاك من الانكليز ترعاها الماشية وما ينتج منها يكون مغنا لهم يتمتعون به في بلادهم . وكان الفلاحون الارلنديون مكسرين في أحقر الأراضي تربة وأصغر مساحة لا يخرجون منها بعد الجهد الجهد الا ما يستدون به رفقهم فكان الطبيعة أرادت عقاب هؤلاء المساكين لتخاذهم في العصور الماضية ، واستسلامهم لمشية هؤلاء المغتصبين . فبينما كنت ترى مواشي الأغنياء الأجانب ترعى في الوديان الحصبة العظيمة اذ بأولئك الأهالي المساكين محشودون بين سفوح الجبال في أحط البلاد تربة وأقلها محصولا وأكثرها تعرضا لأفاعيل الطبيعة المختلفة من برد قارس الى زوايع وأمطار . ولا تسئل عن حالة الزراعة في تلك الحقبة الطويلة فانها قد بلغت غاية التأخر والاضمحلال فلم تكن هناك زراعة تذكر ولا فلاحه تسر ولا تجارة في منتجات الزراعة رابحة ولا حياة قروية هنيئة . ولا عجب في ذلك فان السعادة لا ترفرف بأجنحتها على قلوب مضطربة واجمة حائقة ترى الحاكم المغتصب القاهر يسومها العسف ويأخذها بالعنف .

بعد أن تحولت الحال وأصبح الارلنديون ملاكا لأراضيهم آمنين من ظلم أصحاب الأملاك موقنين بأن كل ما يعملونه من الإصلاح فيها عائد عليهم نفعه ظن كثير من المصلحين أن هذا الانتقال سيكون سببا كافيا لنشاط الفلاح والفلاح في إرلندا وأن هزة الفرح والسرور بالملكية ستكون مشجعا قويا يدفعه الى رفع مستوى الزراعة ولكن خاب فألمهم ولم يصدقوا في نبوءتهم اذ مرت أعوام منذ تملك الفلاح الارلندي أرضه التي يعمل فيها وهو لا يزال في مؤخرة فلاحى البلاد المتمدينة لا قدرة له على مباراتهم في الأساليب الزراعية ولا على منافستهم في بيع محصولاته حتى في أقرب الأسواق منه وخيرها وهي سوق انكلترا .

والناظر في نواميس العمران لا يعجب لما يرى من تلك الحال لأن الأيرلنديين وإن كانوا قد صاروا ملاكا لم يزالوا خلوًا من المعلومات الفنية التي تلزم الزراعة الحديثة كما أنهم كانوا خلوًا من كثير من الفضائل الاجتماعية فان الضغط والاستبداد على مضي السنين الطويلة أفقدهم مزايا الاعتماد على النفس والنشاط والجد في العمل والتضامن والتعاون والابتكار والاختراع وحب الاستطلاع والبحث في كل جديد نافع . ولا تثريب عليهم فهم فقراء ماديا وأدبيا فمن العسير عليهم وتلك حالتهم من التأخر والانحطاط في أعمالهم ونفسياتهم أن يقدموا فيزاحموا الأمم الراقية التي عملت شعوبها وحكوماتها من زمن بعيد، ولا زالت تعمل لما يرق زراعتها ويعلى قدر فلاحها ومحاصيلهم في المعارض والأسواق الزراعية .

لم تغب تلك الأسباب ولا مسبباتها عن فكر بعض المصلحين الارلنديين وفي مقدمتهم "السير هوريس بلانكت" فقد رأى ببعد نظره وصادق فراسته قبل أن تصمم الحكومة على عملها الآنف الذ كر أن يوم الملكية أصبح قاب قوسين أو أدنى وأن سيضع الأيرلنديون أيديهم على زمام أراضيهم فان لم يكونوا على استعداد تام للعمل فيها حسب الأصول العالمية والنظم الاقتصادية التي تضمن لهم الانتفاع بخيراتها انتفاعا يعود على المجموع بالرفاهية والسعادة ظلوا في تدهور زراعى اقتصادى وعاشوا في انحطاط اجتماعى لا يجديهم نقل ملكية الأراضي شيئا مذكورا . من أجل هذا بدأ يعمل للأخذ بيد الفلاح الارلندي

وارشاده الى أحكم الوسائل التي تهىء له الخلاص من تلك المشكلة التي لابد أن تقف حجر عثرة في طريقه يومئذ . وقد وفق الى الغاية التي رجاها بعالي همته وكثرة اختباراتة وطول صبره وأناته وواسع صدره فقاد الزراع الى الطريق التي تصل بهم الى الاستقلال الاقتصادي .

بدأ "بلانكت" عمله في إرلندا في وقت كانت فيه البلاد متأخرة تأخرًا عظيمًا في شؤونها الزراعية في حين كانت الممالك الأخرى التي قامت إرلندا تنافسها في الأسواق قد بلغت الغاية في التقدم . وقد أقدم على عمله هذا مع علمه بما لبلاد الدانيمارك وهي أكبر منافس لإرلندا في محاصيلها الزراعية في الأسواق الانجليزية من التقدم في جميع المرافق الزراعية علما وعملا فانهم قد وصلوا في صناعة الزبدة وعمل اللبن وتمليح لحم الخنزير وتحضيره للأسواق غاية محمودة من الاتقان كما استعملوا أحكم الطرق في تقديم محصولاتهم الزراعية من زبدة وجبن وبيض ودجاج مذبوح محضر ولحم خنزير وغير ذلك الى الأسواق بنظام عام يشترك فيه الشعب كله ومداره الاتحاد في العمل اتحادا يضمن لهم أكبر الفوائد وعميم النفع .

فبينما الفلاح الدانيماركى يتعاون مع أخيه ويستغل معه على أحدث النظم وأحكم الأساليب فيصنع الزبدة في معامل أوجدها تعاونه مع من حوله من الفلاحين ويبيعها في أروج الأسواق الانجليزية بأعلى الأثمان كان الفلاح الارلندى يعمل منفردا على نظم بالية بائدة فكان كل في ضيعته يخرج زبدة رديئة النوع مختلفة الجنس واذا باعها تبين التاجر جهل الفلاح وقلة الخبرة منه فاشتراها منه بأبخس الأثمان وجنى من وراء ذلك أرباحا عظيمة استأثر بها دون ذلك الفلاح المسكين . ومما زاد الطين بلة أن التجار لم يقتصروا على ذلك المغنم بل كانوا يبيعون للفلاحين لوازمهم الزراعية من سماد وبزور وعلف وغيرها بأثمان فادحة فكان الفلاح الارلندى مغلوبا على أمره في الانتاج وفي البيع وفي الشراء فيشتري المواد الأولية اللازمة له بالمفرق وبمثن عال فلا يجد من التسهيل ما يبحده أخوه الصانع (*) في المدن وهو الذى يشتري بالجملة بمثن يلاحظ فيه أنه صانع . وعند ما يبيع محصولاتة يلحقه غبن شديده بذلك . أما الفلاح الدانيماركى الذى نظم حياته على مبدأ التعاون فكان له الربح الوفير في هذه الأبواب الثلاثة .

ولما رأى التجار أنهم يضاعفون أرباحهم اذا هم صنعوا الزبدة بأنفسهم في معامل كبيرة وعرضوها في الأسواق شرعوا في انشاء تلك المعامل وتحقق لهم ما كانوا يرجون فجنوا الأرباح الطائلة واحتالوا لذلك فاستهوا مشجى الألبان وشبطوا همم الأهالى عن عمل الزبدة في بيوتهم بأن أعطوهم أثمانا عالية لألبانهم جنى هؤلاء الأهالى من ورائها مكاسب مؤقتة لم تدم طويلا إذ أن التجار بعد قليل من الزمن أنزلوا سعر اللبن تدريجا حتى رجع الى أصله بعد أن اعتاد الفلاح بيع اللبن واستسهل ذلك عن عمل الزبدة ففسر هو وكسب التاجر والسبب في تضاعف الأرباح التي حصل عليها التجار من عمل الزبدة في المعامل أن الزبدة المصنوعة فيها تفضل زبدة الفلاحين كثيرا وتباع بأثمان أعلى للأسباب الآتية :

(*) كلا الاثنين الصانع والزراع منتج فلا معنى لتقديم التسهيلات للأول للحصول على المواد الأولية اللازمة له وجرمان الثانى

(١) ان التاجر الكبير في المدن يفضل أن يعامل محلا كبيرا يضمن أن يشتري منه كميات عظيمة من الزبدة في أوقات معينة ولا يكون ذلك الا في المعامل .

(٢) ان المعامل شديدة الأهتمام بصنع أحسن زبدة على يد أمهر الصناع بأحدث الطرق العلمية فان معملا ينفق أربابه على إنشائه آلاف الجنيهات لا يقصرون في انفاق ما يجعله جيد الصنع حسن السمعة .

(٣) ان الطرق العلمية لعمل الزبدة جعلت زبدة المعامل كلها من نوع واحد لا يتغير شكله وطعمه ما بين حين وآخر . وهذا الثبات على نظام واحد كان من أسباب رواج بضائعها في الأسواق لأن الجمهور كما هو معروف متى تعود شيئا أحب المداومة عليه .

(٤) أضف الى ذلك ما للمعامل من العناية بالنظافة وملاحظة الشرائط الصحية التي يجعل المشتري آمنا من تلوث الزبدة بالأوساخ والجراثيم مع حسن الوضع واتقان اللف ووجود الطابع الخاص وفي هذه ما يعطيها شكلا جذابا ذا رونق يسر الناظرين زد على ذلك قدرة المعامل وتفنها في الإعلان عن نفسها بشكل يذيع شهرتها وينشر اسمها بين الملاء .

تلك هي أعمال التجار وتلك مكاسبهم في عمل الزبدة وتجارتها التي بلغ قيمتها في سنة ١٩٢٠ حوالي الأحد عشر مليون جنيه وليست الزبدة كل ما يذكر في هذا الموضوع وانما ضربنا المثل بها لشهرة البلاد بصنعها وتصديرها . ونظير ذلك تجارة المواشي فان البلاد تصدر منها في السنة ما تزيد قيمته على اثنين وأربعين مليون جنيه وهكذا كان الحال في تجارة الدجاج والبيض اذ تزيد قيمة ما يصدر منها سنويا على ستة عشر مليون جنيه وتجارة لحم الخنزير المملح يبلغ قيمتها نحو عشرة ملايين جنيه^(١) (قيمة مجموع الصادرات سنة ١٩٢٠ بلغت ما يقرب من ٢٠٥ مليون جنيه منها تقريبا ١١٠ مليون ثمن حاصلات زراعية)^(٢) .

كل هذه التجارات وغيرها كان أغلبها بأيدي التجار الأجانب الذين يكسبون المكاسب الوفيرة في حين كان الأيرلنديون محرومين من التمتع بخيرات بلادهم لعدم وجود نظام اقتصادي في البلاد يعمل لابقاء الثروة في يد العاملين على إنتاجها .

ظلت الحال هكذا حتى قيص الله للبلاد من أيقظها من سباتها العميق وأخذ يعمل لخيرها ونادى في الشعب أن هبوا من غفلتكم واستيقظوا من رقدتكم فانكم في تأخر في شؤونكم الاقتصادية وانحطاط في حياتكم الاجتماعية . ذلك المصلح الكبير هو "السير هوريس بلانكت" السالف الذكر فانه أخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة الشاقة وانضم اليه رجلا من خيرة الرجال الذين يهمهم سعادة البلاد

(١) نقلا عن تقارير سنة ١٩٢٠ الصادرة من "مصلحة التعليم الزراعي والغني في ايرلندا" "Department of Agriculture & Technical Instruction for Ireland" عن "تجارة الصادرات والواردات في المواني الأيرلندية" "Trade in Imports & Exports at Irish Ports" .

(٢) لايفوت القاري أن التقدير المذكور في الاحصاء عا لملائمة ارتفاع الأثمان الآن . ولو اوزنا بين تقرير سنة ١٩٢٠ و ١٩١٠ لوجدنا النسبة ٣ الى ١

ورقيها وهما "اللورد منتيجل" (١) "والأب فني" (٢) وباجتماع هؤلاء الثلاثة تكونت العناصر الكفيلة بنجاح كل مشروع كبير لأنه اجتماع الفكر والجاه والدين على عمل قومي وبعد أن تداولوا فيما بينهم في أمثل الطرق للبدا هذه المهمة أجمعوا رأيهم على أن أفضل الوسائل لحفظ ثروة البلاد في أيدي أهلها والنهوض بهم من كبوتهم هي استعمال الطرق التي جربت في بلاد سبقتهم شوطا بعيدا وفازت في مضمار الحياة الزراعية بفضل اتباع النظم التعاونية (٣) وهي الدانيمارك . وقد عرضت لهم صعوبات جمة كان يخيل في مبدأ الأمر أنه يستحيل اجتيازها ، ولكن تلك النفوس الكبيرة وتلك القلوب المملوءة بالآمال والاخلاص لا يتطرق إليها ضعف ولا وهن ، فجمعوا قواهم وأشركوا في العمل معهم رجلين من صفوة الارلنديين أحدهما وهبه الله حسن الادارة ودقة النظام وهو "روبرت اندرسون" (٤) ، وثانيهما الفيلسوف الاقتصادي الاجتماعي "جورج رسل" ذو الخيال الواسع والأدب الجم والعلم الغزير . هؤلاء الرجال العظام ذللوا تلك الصعوبات العديدة التي منها :

(١) طباع الفلاح الارلندي النافرة من كل جديد ، الآلفة للبقاء على كل قديم ، المستعصية على كل فكرة في الاصلاح . وهذه حال يشترك فيها جميع فلاحي العالم على درجات متفاوتة بتفاوت رقي الشعوب . ولا عجب اذا نحن رأينا لهذه الأخلاق الشاذة السلطان على نفس الارلندي أكثر من سواه فان تلك الأجيال الطويلة التي رأى فيها الظلم مجسما أمامه من القابضين على زمام أموره صورت في مخيلته شبحا مخيفا وكانت عاملا قويا في تمكن تلك الطباع منه واستيلائها على نفسه .

(٢) ان الحالة السياسية المضطربة لا تشجع على العمل لرفع المستوى الاقتصادي في البلاد وكذلك الحال في الاختلافات الدينية .

(٣) أضف الى ذلك عاملا قويا وعائقا شديدا يخشى خطره هو مطامع التجار وأصحاب الأغراض السياسية والمصالح المالية .

كل هذه المصاعب استطاع بلانكت وأصحابه أن يذللوها ويحيوا الآمال الميتة ويخدموا البلاد خدمة سيحفظها لهم التاريخ .

(١) Lord Monteagle. (٢) Father Finlay.

(٣) ليس هذا أول عهد إرلندا بالمبادئ التعاونية ، فقد سبق أن أنشأ "روبرت أورين" في سنة ١٨٢٢ وبث مبادئه بين الارلنديين وقدم اليهم تعاليمه في وسط عاصمتهم ؛ وعقب ذلك انشاء "فاندالير" (J. S. Vandaleur) جالية تعاونية زراعية عظيمة في مزارعه الواسعة ببلدة "رالاين" في مديرية "كلير" (Clare) ؛ كانت لنجاحها رنة عظيمة (راجع كتاب An Irish Commune; The History of Ralahine. by E. T. Craig) وفي ذلك الوقت كان يعيش في مديرية "كورك" (Kork) بارلندا رائد من رواد التعاون اسمه "وليم تومسون" (William Thompson) وهذا أيضا لم يأل جهدا في نشر المبادئ التعاونية القويمة السائدة في وقته . أولئك ولا شك تركوا أثرا عظيما في نفوس الارلنديين فأصبحت أرضا خصبة لما بذره فيها "هوريس بلانكت" من البذور التعاونية بعد ذلك (راجع الفصل الثالث من كتاب W. P. Ryan The Irish Labour movement.)

(٤) Robert Anderson



جورج رسل

“الفيلسوف الاقتصادي الاجتماعي الأيرلندي الملقب بـ ‘بني المدينة القروية’”

(G. W. Russell — “A.E.”)

ان عمل پلانكت كان مؤسسا على دعامتين سلبيتين هما عدم التدخل فى السياسة وعدم التعرض للأديان وبهما ذلل صعوبتين عظيمتين هما الاختلافات السياسية والدينية وكأنتا عقبتين كبيرتين فى إرلندا أمام كل مصلح . وحينما بدأ يذلل تلك الصعاب جد يعمل فى كل أنحاء إرلندا فعقد ما ينيف على خمسين اجتماعا خطب فيها رجال ذوو مكانة وهمة ليحببوا إلى الأهالى تلك المبادئ التعاونية ويثبثوا فيهم ذلك الروح فنجحوا أولا بعض النجاح وأسس معمل للزبدة بعد جهاد مستمر وصبر طويل . وكان ذلك هو الحجر الأول فى أساس البناء التعاونى بارلندا . ولما رأى الفلاحون الفوائد التى لم يكونوا يصدقون بها من قبل أقدموا على إنشاء الجماعات التعاونية بأنواع متعددة سيأتى الكلام عليها، وأخذت هذه الجماعات تنتشر فى طول البلاد وعرضها . بعدئذ عمل پلانكت وجماعته سنة ١٨٩٣ لإنشاء جماعة رئيسية تجمع شمل المتعاونين وتشرف على جماعاتهم وتدافع عن مصالح نظامهم وتكون لهم كمجلس شورى فى حين تعمل لنشر الدعوة للحركة التعاونية وتساعد فى إنشاء جماعات تعاونية مختلفة فى أنحاء البلاد وستخصص فصلا للكلام على هذه الجماعة الرئيسية التى سميت ”جماعة التنظيم الزراعى الأيرلندية“^(١) لهذا ترك الكلام عليها الآن وتكلم بإيجاز عن حركتين أخريين تعملان لتقديم الزراعة فى إرلندا إحداها مدينة بوجودها لهورس پلانكت بطل التعاون .

أسلفنا الكلام على أن تأخر إرلندا فى الزراعة كان من الوجهتين الفنية والتنظيمية فلم تكن الزراعة متقدمة لا علما ولا عملا وكذلك لم تكن طريقة بيع المحصولات ولا شراء اللوازم الزراعية على نظام يضمن الربح الأوفر للفلاحين مع ما يعترض رقى الفلاح من ازدحامه حول الأراضى الرديئة التربة والمعيشة فيها معيشة لا ترضاها العدالة .

فلما قامت الحركة التعاونية تعمل لخير الفلاح الأيرلندى جعلت نصب عينها تقدم زراعته من الوجهة التنظيمية فوضعت نظمها وعملت فى طريقها . وعمل الزعيم پلانكت كذلك لحث الحكومة على القيام باصلاح الزراعة من الوجهة الفنية فأنشأت مصلحة سمتها ”مصلحة التعليم الزراعى والفنى بارلندا“^(٢) ونصبته على رأسها فعملت هذه المصلحة لترقية الزراعة من الوجهة الفنية فأخذت فى قبضتها التعليم الزراعى وعملت تجارب عديدة فى الجهات المختلفة لتحسين المحصولات الأيرلندية وأنشأت المعارض السنوية لتحسين تربية المواشى الى غير ذلك من الأمور التى تنهض بالزراعة الفنية^(٣) .

(١) Irish Agricultural Organisation Society. (٢) "State Department of Agriculture & Technical Instruction for Ireland"

(٣) راجع ما كتب عن هذه المصلحة فى "دائرة المعارف البريطانية". Encyclopædia Britannica. جزء ١٤

كذلك عمل المفكرون من الارلنديين لحض الحكومة على القيام بواجبها في تخفيف ضائقة احتشاد الفلاحين في اراض صغيرة المساحة ضعيفة التربة فأنشأت مجلسا أسمته "مجلس الأراضى المكتظة"^(١) وجعلت اختصاصه توزيع العائلات الريفية على الأراضى التى هى أوسع مساحة وأخصب تربة وكذا العمل لترقية حياة الفلاحين وتحسين أحوالهم المعاشية بنشر التعليم بينهم وملاحظة الأصول الصحية بالاعتناء بالمساكن ونظافتها ومكافحة الأوبئة ومداواة الأمراض ولفت نظرهم الى ترقية الزراعة وتشجيع الصناعات القروية وجملة القول أنها تعمل كل ما يعود على الفلاحين بالفائدة من كل وجه .

وسنفيض القول فى الفصول التالية حتى نصل الى ما آلت اليه حالة الفلاح الارلندى باستعمال النظم التعاونية إذ كان ذلك هو موضوع بحثنا .

(١) "Cong-sted District Board"

الفصل الثالث

”التعاون الزراعى فى إرلندا“

أصوله ومراميه

ذكرنا فيما مضى بواعث الحركة التعاونية الزراعية فى إرلندا وتاريخها . والآن نتكلم فى النظريات العلمية التى سارت الجماعات التعاونية عليها ، والأصول التى بنت عليها كيانها ، والنظم التى شيدت عليها هذا الكيان ، والآمال التى علقها عليها .

التعاون هو مذهب اقتصادى اجتماعى تكوّن فى أوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر شعاره ”الفرد للجماعة والجماعة للفرد“ فيه يعمل الفرد بكل غاية وإخلاص لمصلحة المجموع كما يعمل المجموع بنفس هذا الروح لمصلحة الفرد . وبذلك تستبدل منافسة الناس بعضهم بعضا فى معترك الحياة تلك المنافسة الضارة بالفرد والجماعة على حدّ سواء ، بتعاونهم تعاوناً اختيارياً فى شؤونهم المعاشية .

هذا المذهب ليس من المذاهب العلمية التى يصعب تطبيقها فى العمل . بل هو من المذاهب القليلة التى ليس بين الإيمان والعمل بها فترة ، وليست سيرة ”رؤاد روتشديل“ بعيدة عن أذهاننا . فان هذا المذهب مازال يترقى ترقياً محسوساً منذ عهد تلك الفئة القليلة العدد الكبيرة النفس الى هذا اليوم ، وينتشر فى أنحاء العالم . ولم يحصر هذا الترقى فى دائرة الصناعة التى نشأ المذهب فى وسطها بل تعداها الى الزراعة التى طبق على أعمالها .

كل ذلك كان يعلمه بطل التعاون فى إرلندا ”هوريس پلانكت“ علماً يقينا فقد كان على بينة من أمور هذا المذهب ونتائجه الباهرة بين صنّاع إنجلترا خصوصاً ، وكذلك كان دارساً طريقة تطبيقه ونتائج ذلك فى الأعمال الزراعية فى الدانيمارك ، وما عاد على فلاحى تلك البلاد من المزايا الجمّة . درس هوريس پلانكت هذه الحركة درساً علمياً وعملياً ولما اقتنع بمبادئها وأساسها وحسن مراميها ، وتحقق أن تطبيق نظمها على الحالة الزراعية فى بلاده لا بد أن يأتى بنتيجة لا تقل عن النتيجة الباهرة التى نالها الدانيماركيون فى أعمالهم الزراعية فى بلادهم شمر عن ساعد الجهد وقام بالعمل الجليل الذى حاز من أجله لقب ”زعيم التعاون الزراعى فى إرلندا“ وذاعت شهرته فى أنحاء المعمورة حيثما يعرف شئ عن التعاون الزراعى .

يذكر القراء سيرة "رواد روتشديل" وما استنبطته أفكارهم العملية مما بنى لهم أجل ذكر في تاريخ التعاون . انهم علموا علم اليقين بعد "ثورة المطالب" التي تكلمنا عنها في الفصل الأول أنه لا أمل في إصلاح الحالة الاقتصادية السائدة بواسطة انقلاب سياسي ، كما أيقنوا بعد مجهود "الاشتراكيين المسيحيين" أنه لا رجاء في إصلاح الحالة الراهنة الاقتصادية بما يعمل به رجال الخير والإصلاح . ولقد وقفوا مواجهين الحالة السائدة في وقتهم ولا شيء ينقذ الشعب من هذا الموقف السيئ غير مجهود نفسه . ولكن لا أمل في أي نتيجة إذا كان كل واحد يعمل بنفسه لأن الفرد مهما قوى فإنه ضعيف أمام تيار التنافس في معترك الوجود . ذلك التنافس المبني على رعوس الأموال . فلم يبق أمام الشعب من حيلة إلا أن يجمعوا قواهم ويوحدوا مجهودهم ويتعاونوا ليشد بعضهم أزر بعض وبذلك استمدوا قوة من مجموعهم لم تكن في حساباتهم ووضعوا أساس الحركة التعاونية التي ذكرنا تاريخها .

قد ذكرنا ذلك هنا لوجود وجه المشابهة بين حالة الفلاح الأيرلندي في سنة ١٨٨٨ وبين حالة نساجي لانكشير ببلدة "روتشديل" قبلهم بنصف قرن تقريبا . إن حالة الزراعة الاقتصادية في أيرلندا في ذاك الوقت كانت منحطة انحطاطا لا يكفل لمن يشتغل بها قضاء حاجات المعيشة الأساسية . أما المجهودات التي قامت بها الحكومة بسن قوانين تهتئ للفلاح سبل السعادة فلم تف بالغرض الذي كان ينتظر منها . وقد صار واضحا وضوح الشمس في رابعة النهار أنه لا ينجي الفلاح الأيرلندي من هذا المأزق إلا همته ومجهوده واعتماده على نفسه ونهوضه بها . وإن في ذلك لأمله الوحيد .

رب سائل يسأل ما السبب في تأخر الفلاح الأيرلندي في الوصول إلى هذه النتيجة عن الصانع الإنجليزي بما يقرب من نصف قرن والسبب في ذلك واضح لمن يعرف أيرلندا وتاريخها وهو اعتقاد الناس أن لاخير يلحق أيرلندا إلا إذا حصل انقلاب سياسي في حكومة البلاد . فقد كان هذا أساس كل تراخ وتقاعد في الأهالي عن كل عمل اقتصادي أو اجتماعي . إن غضب الأهالي على تلك الحكومة الأجنبية والاضطرابات السياسية الناتجة من وراء ذلك جعلهم يتخلون عن كل تبعة في إصلاح البلاد ويوجهون كل اللوم إلى الحكومة التي لم يرضها الشعب . هذه العلاقة المتوترة بين الحكومة والأهالي كانت السبب في تأخر الفلاح الأيرلندي نصف قرن عن العمل بعد الصانع الإنجليزي . ولولا الشهامة العظيمة ، والهمة العالية التي أظهرها زعيم التعاون الزراعي في أيرلندا لبقيت حركة التعاون مجهولة فيها إلى يومنا هذا تنتظر تسوية المسألة السياسية بين إنجلترا وأيرلندا أولا .

إن وقوف نساجي لانكشير على الحقيقة في أن قوة الجماعة المنظمة تأتي بما لا يأتي به الأفراد متفرقين ورسوخ يقينهم بذلك كان أمرا عظيم الفائدة لهم . ولما أتى الفلاحون الأيرلنديون بعدهم بنصف قرن ووقفوا على نفس هذه الحقيقة كان لهم أمرا أعظم فائدة لجملة أسباب . أولا لأن من طبيعة عمل الزراعة أن حياة الفلاح حياة أفراد ، فإن جزءا عظيما من نهاره يمضيه في الغيطان منفردا فليست لديه فرصة يتحدث فيها مع مجاوريه في شؤونه التجارية . ثانيا لأن عمل الزراعة لا يسمح بتخصية وقت طويل في المقابلة والمناقشة كما يسمح كثير من الصناعات الأخرى . زد على ذلك أن الفلاح الأيرلندي إجمالا لم يعد يعامل باليومية في المزارع كما كان من قبل . بل صار صاحب ملك

أو مستأجرا وإن كانت الأراضي التي يستغلها ليست واسعة. وقد كان التعاون في إنجلترا سببا في تحسين معاش المستهلك وفي إفادة العامل الذي يشتغل باليومية. ولكن في إيرلندا لزم تعديل بعض تعاليم التعاون حتى توافق مصالح أناس ليسوا بمستهلكين ولا بعمال باليومية. ومهما عدّ الفلاح مستهلكا، إذ أنه يشتري المواد الأولية اللازمة لحرفته وكذلك حاجاته المنزلية، فإنه قبل كل شيء منتج للأشياء الغذائية ولبعض مواد أولية يحتاج إليها الصناع كالصوف والكتان مثلا. ولكونه منتجا ومستهلكا وبائعا وشاريا صار دائما في تعامل مع الوسطاء والتجار. وهؤلاء إذا غبنوه في التعامل في إحدى الأبواب المذكورة لحذقهم وبساطته فإنه قلما يعوض هذا الغبن بأى ربح يربحه في الأبواب الأخرى.

وهؤلاء التجار قد حنكتهم التجارب فصاروا يمارسون شؤونهم بنظام ومقدرة. والفلاح في حياته الانفرادية ليس لديه ما يسمح له بالعلم بالأعياب التجارية ولا بتنظيم أعماله التجارية. من ذلك يرى أن الفلاح كان في مركز لا يحسد عليه فإنه مهما أتقن فلاحته وأحسن زراعته لا يمكنه أن يفوق التاجر في مهنته. ولذلك يعود إلى التاجر معظم الفائدة من هذا الاتقان والتحسين في الزراعة. ولقد رأينا أن التشريع الذي سنته الحكومة وانتهى بنقل ملكية الأراضي إلى الإيرلنديين أخرج إلى الوجود ملاكا صغارا، وإن المعاملة التجارية لكل من هؤلاء الزراع الصغار ليست بكبيرة، وإن كلا من هؤلاء يشتري ويبيع بمقادير صغيرة، وعلى قدر مهارته في المعاملة بهذه المقادير يتوقف رزقه، فهو إذن ليس في حالة تفضل كثيرا حالة العامل بالأجر.

هذه هي معيشته تحت النظام القديم، وهذا الضيق الذي كان فيه هو الذي دعاه إلى أن يشترك مع جاره وأصحاب مهنته للعمل معا في التجارة حتى يقوى ساعدتهم ويمكنهم أن يكسبوا معا من وراء مهنتهم أكثر مما كانوا يكسبون وكل منفرد في عمله.

إن اشتراكا كهذا في العمل يمكن أن يسير على أحد طريقين تجارى وطريق تعاونى. فالأول يؤدي إلى أن كل جماعة منهم يجتمعون ويؤسسون شركة تجارية لهم تعمل لمصلحتهم، وما يكسبونه يوزعونه على أنفسهم حسب النظام التجارى العادى لمثل هذه الشركات. وفعلا أنشئت عدة معامل للزبدة على هذا النظام ونجحت في عملها. ولكن على الرغم من الأرباح التي جناها القائمون بها، ومن الفائدة التي أفادوا بها صناعة الزبدة ومن المزايا التي اكتسبتها البلاد، لم تكن فكرتهم خير فكرة، ولم يكن نظرهم بعيد ولم تكن المزايا التي جنوها مثل المزايا التي جناها "هوريس بلانكت" واتباعه من اتباعهم الطريق الثانى وهو الطريق التعاونى كما سترى.

قد تعزف "الجماعة التعاونية" بأنها اشتراك اختياري يتحد فيه الأفراد على القيام بما يعود عليهم بتحسين حالهم الاقتصادية والاجتماعية بامتلاكهم المشترك "لأدوات الثروة" (١) وإدارتهم لها إدارة ديموقراطية.

(١) "Instruments of wealth"

هذا التعريف قد فرق جليا بين التعاون والاشتراكية الا أنه ربما يظهر منه أن التعاون لا يختلف عن نظام رأس المال من حيث أنه في كلتا الحالتين تكون عضوية الجماعة التعاونية وعضوية الشركات التجارية اختيارية بعكس الحال في "الاشتراكية" (١) "فإن العمل فيها قهري . ولا يخفى ما بين هذه وتلك من الفرق الشاسع ففي الاشتراك الاختيارى سواء أكان برأس المال أم تعاونا يطلق للفرد حرية العمل ويفسح المجال للتنافس ، ويشجع المجهود الذاتى ، ويكافأ الابتكار الشخصى ، وهذا قوام الأعمال العظيمة ، أما الاشتراك القهري ففيه يقدم الفرد نفسه مرغما للعمل للجموع . فهو اذن آلة تستعملها الجماعة ولا يخفى ما فى ذلك من تثبيط الهمم وإضعاف العزيمة وقتل روح التنافس والتقدم وقوة الابتكار والقضاء على الشعور بالتبعة .

وقبل أن ندخل فى البحث فى الفرق بين الجماعات التعاونية وشركات رأس المال يجدر بنا ونحن فى هذا المجال أن نذكر بعض الشيء عن الفرق بين هذه الجماعات وغيرها من الجماعات الداخلة فى دائرة الاشتراك الاختيارى واتى ليست شركات رأس مال بالمعنى المعروف .

من التعريف السابق نرى أن الجماعات التعاونية انما تعمل فى ميدان التعامل سواء أكان هذا التعامل تجاريا أم ماليا . وعلى هذا المحور يدور الخلاف بينها وبين "الجماعات الخيرية" (٢) و"جماعات الأخاء" و"نقابات العمال" فإن هذه ليس من شأنها ذلك . وتختلف كذلك عن الأولى أى الجماعات الخيرية بأن ليس للاحسنان فيها أثر ، وموقفها ازاء كل جماعة تعمل له موقف الوقاية من المعالجة ، لأنها تهىء السبل لفقراء الناس لأن يعيشوا عيشة مرضية بكدهم وتعبهم لا بمد يدهم الى سواهم طلبا للاحسنان ، ولا بالنظر الى فضلات الناس . ولهذا كان كلما انتشرت جماعات التعاون قلت جماعات الاحسان . أما اختلافها عن الثانية وهى جماعات الاخاء ففي كونها تعمل فى دائرة معاملة الفرد فى البيع والشراء بخلاف الأخرى فانها تختص فقط بنتيجة هذه المعاملة وما يمكن أن يوفره الفرد بمقتضى نظام خاص ليرجع اليه اذا اعترته نكبة أو أتته الشيخوخة . وأما اختلافها عن الثالثة أى عن نقابات العمال ففي عملها لازالة الفوارق بين اليد العاملة ورأس المال بتوحيدها مصالح الفريقين حتى يعيشا فى سلام ، أما الأخرى فانها توحد قوى العمال وتشدد أزرهم لمقاومة أرباب الأموال دفاعا عن مصالح العمال المشتركة . فتعمل على أساس مقابلة القوة بالقوة .

(١) "الاشتراكية" هى المذهب القائل بوجوب وضع نظام اجتماعى يقضى بأن جميع الأراضى ورأس المال والمشاريع العملية تكون ملكا للدولة تديرها بنفسها بدلا من أن تكون ملكا للأفراد يديرونها هم أنفسهم ويقول دعاة الاشتراكية بأن (١) النظام الحالى غير صالح اذ أن شطرا كبيرا من الثروة الناتجة يدفع للمالكى الأرض ولئن يؤول لهم رأس المال بالمرثا وبأن (٢) النظام الحالى يقضى بكثير من الخسارة نظرا لاتجاه المنافسة فى سبل ضالة وهلم جرا . ويقول أعداء الاشتراكية ، (١) انها تدعو الى إطفاء جذوة المجهود المنهجى فى المشاريع الفردية ومنع الأثر الناتج عما شحذ المنافسة من الهمم وفى هذا من الخسارة ما لا سبيل الى تعويضه (٢) انها تقضى على الدولة بأن تكون بيروقراطية وجامدة وغير قادرة على تقدير حاجات الهيئة العمرانية وهلم جرا .

أما الاشتراكيون الذين يدخلون العلم فى مذاهبهم فانهم لا يقولون بالموافقة على استعمال الوسائل القهرية لتحقيق أغراضهم وانما هم يلتمسون أن يكون التغيير غاية فى البطء والتدرج .

(٢) "Charity Organisations"

والآن نرجع الى موضوع الجماعات التعاونية وشركات رأس المال ، ونلخص الفروق الهامة بينهما في النقاط الآتية :

(١) العامل الأساسي في الجماعات التعاونية هو الفرد أما في شركات رأس المال فهو السهم ؛ ولذلك وضعت شروط أخلاقية لعضوية الجماعات فلا يقبل فيها الا طيب السيرة حسن المعاملة بخلاف الشركات فان أبوابها مفتوحة لكل ذى مال . وبقدر عدد أسهمه يكبر نفوذه . هذه الشروط الأخلاقية هي من أركان النظام التعاوني الأساسية لأن نجاح الجماعات يتوقف على نفوس أعضائها . وهذا التضامن المبني على الجِدِّ والنزاهة والوفاء بين الأعضاء قد مكن الفلاح من المعاملة مع جماعته بالأجل وبشروط هينة وبأسعار سهلة . ونحن نعلم ضرورة مثل هذه المعاملة للفلاح الذي لا يتيسر له في كثير من الأحيان الدفع نقدا الا بعد أن يبيع محصوله وإذا التجأ الى المرابي وجد شروطه قاسية ، وإذا ذهب الى التاجر وجد أثمانه باهظة .

(٢) الشركة هي اتحاد رهوس أموال لا حد لها قصد تمييزها . والمال هو المسيطر على شؤون هذا الاتحاد ، وله الكلمة الأخيرة ، ومصلحته فوق كل اعتبار . أما الجماعة التعاونية فهي اتحاد أشخاص ذوى مال قليل اجتمعوا للاستفادة بمواردهم الضئيلة ومجهوداتهم المتحدة قدر المستطاع لا لغرض الكسب بل لغرض المنفعة^(١) وفي هذا الاتحاد تكون مصلحة العضو هي المقدمة بدون تفريق بين كبير وصغير فالكل سواء في الحقوق والمصالح والواجبات .

(٣) يعظم الفرق بين النظامين عند ما تنقف على طريقة معاملة رأس المال فيهما . ففي الشركات لاقييد للفائدة التي يتقاضاها رأس المال ، أما في الجماعات فان هذه الفائدة محدودة بقانون العدالة بدون أن يغبن أصحاب الأموال ، وتبلغ على العموم ٥٪ وما زاد من الأرباح على ذلك بجزء منه يضاف الى المال الاحتياطي الذي هو ملك للجماعة يزيد مركزها مناعة ويقوى الثقة بها ويوسع دائرة أعمالها وجزء يقسم على الأعضاء بنسبة معاملتهم مع الجماعة وعلى العمال بنسبة ما يتعاطونه من الأجرة .

(٤) المحور الذي تدور حوله أعمال الجماعات هو العضو لا السهم . فوحدة التصويت اذن هي العضو يحضر بنفسه ليعطى صوته في انتخاب من يوكلمهم لادارة أعمال الجماعة ، ولكل عضو صوت واحد مهما تعددت أسهمه . فالأساس اذن أساس مساواة تامة لا يفرق بين رفيع ووضيع أو غنى وفقير . ولا يخفى ما لمثل هذا النظام في بلاد كارلندا حيث الهوة واسعة بين صغار الفلاحين وأصحاب الأملاك الكبيرة ، أو بمعنى آخر بين أهل العمل وأهل الثروة ، من كبير الأثري إلى جاري وسيله للتقريب بين هذين العنصرين من الأمة ، وضمهما الى جماعة واحدة يتساويان فيها . وهذا يعد من أعظم العوامل لاجداث رابطة قومية متينة العرى في البلاد .

كل ما ذكرنا من الفروق بين الجماعة التعاونية وشركة رأس المال يبين لنا المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها أعضاء هذه الجماعات بيانا جليا . وعند ما نعلم أن هؤلاء الأعضاء انما هم

(١) الجماعة التعاونية خير من ينفع أو يتاجر للمنفعة لأنها تعرف حاجات أعضائها ومطالبهم أكثر من أى هيئة أخرى فهي تقدم لهم النوع الذي يعوزهم والقدر الذي يكفيهم .

الشعب بأكمله أو أن عضوية هذه الجماعات مفتوحة للكبير والصغير منه بلا قيد ما دام حائزا الشروط الأخلاقية الكفيلة بقبوله ، نجد أن هذه المزايا انما تعود مباشرة على الشعب بما يحسن حالته المعاشية ويرفع مستواه الأدبي .

إن الحركة التعاونية تتيح لأعضائها على يد جماعاتها وبفضل نظمها ، كل فرصة لتحسين معلوماتهم الفنية . كذلك أدخل التعاون أعضائه في ميدان فسيح من الأعمال التجارية والمالية وكانوا لا يعلمون من أمرها الا النزر اليسير . كما أنه هيا لهم أن ينموا استعدادهم تنمية هي ألزم الأشياء لهم في عملهم . من ذلك يرى أن قيمة التعاون التعليمية عامل عظيم في ترقية القوى الفردية في إنتاج الثروة وفي التربية التعاملية .

ومن المعالم البينة في حركة التعاون إحداثها خلق التضامن في الشعب والعمل بأنفسهم على ما يحسن حالتهم الاقتصادية ويرفع مستواهم الاجتماعي . بدأ ذلك بقيام العضو بواجباته نحو جمعيته ، ثم تطور الى قيامه بواجبه نحو قريته قبله فأتمته ، وهكذا تمثلت الواجبات المدنية لعقول الناس بطريقة سهلة وهذا مما يؤدي الى بث روح القومية في نفوس الشعب فتستوعب مصالح الشعب أنظار الفرد مباشرة ويعنى الشعب من جهته بخير الفرد ، وهذا هو عين مبدأ التعاون ” الفرد للجماعة والجماعة للفرد ” ومتى تأصل هذا الروح جاء التقدم الاجتماعي على الأثر ، لأن الشعور بالقومية يتطلب من الأفراد والجماعات على السواء خدمة من شأنها رفع مستوى الهيئة الاجتماعية .

هذه هي الفضائل الاقتصادية والاجتماعية التي تمتاز بها الجماعات التعاونية . ومنها يرى أنها تعمل لرفعة الشعب ماديا وأدبيا ، وذلك بمقتضى نظام لا يغري بالهياج ولا يمس ثروة الأفراد بسوء ، بل بنظام قوامه الاعتماد على النفس ، وعماده تعاون الأفراد بعضهم مع بعض ، وتنظيم مجهودهم حتى يجنوا ثمار أتعابهم كاملة .

نظام هذا مبدؤه لا يقضى على التنافس إلا إذا كانت وجهة هذا التنافس بخس الناس أشياءهم . أما إذا كانت وجهته الإصلاح والتحسين فلا شك أنه يشجعه . فهو إذن قوة عادلة تقف التنافس عند حده وتمنعه من أن يتقادم فيضرب بمصالح العباد . وأى جماعة من الجماعات التعاونية لاتنافس غيرها للوصول الى الدرجة القصوى من الرفعة ؟ ومن ذا الذي ينكر أن الفائدة عائدة من ذلك على الفرد في النهاية ؟ وهل من المعقول أن يقضى ذلك على الجهد الذاتي والابتكار الشخصي ويقلل من انتاج ثروة البلاد كما يدعى أنصار شركات رأس المال ؟ وهل في ادعائهم شئ من الحق ونحن نرى بأعيننا النقيض من ذلك ؟ ألم يهيب التعاون السبيل لكثير من الرجال العاملين القادرين الذين لا ينقصهم إلا المال للعمل في مزارعهم منفردين أو للقيام بأنشاء معامل لهم مشتركين ؟ ألم يكن ذلك مما يزيد قوة انتاج الشعب ويوزع الثروة بين أفرادها توزيعا أقرب الى العدالة مما هو حاصل الآن ويعمم الانتفاع بها ؟ ثم أليس شعور الفرد عند ما يرى أن الفائدة عائدة عليه في نهاية الأمر أضعافا مضاعفة كافيا لأن يبث فيه روح اليقظة والعمل لاعلاء شأن الجماعة التي ينتمى اليها ؟

نعم إن هناك أفرادا فى الأمم خصهم الله بقوة كامنة فهم إذا عملوا بأنفسهم كسبوا مالا وفيرا .
فمثل هؤلاء لا يرضون بالنظام التعاونى ، ويفضلون أن يثروا الأموال على انفراد . ولكن هؤلاء
ينظرون لمصلحتهم الخاصة أو للدوائر الصغيرة التى هم فيها . ولكننا نحن ننظر إلى سعادة الشعوب
من حيث هى مجاميع . وأن الأمة السعيدة هى التى سعد شعبها وتمتع بالثروة التى ينتجها . قطر مثل
إرلندا ثروته فى أرضه ، وشعبه يكسب فى مزارعه لانحراج هذه الثروة ، لاغرابة أن يعتنق الشعب فيه
المبدأ التعاونى الكفيل بتوزيع هذه الثروة بين العاملين على إنتاجها توزيعا حقا ، والجدير بارشادهم
إلى خير الطرق المؤدية إلى السعادة والرفعة القومية .

الفصل الرابع

جماعة التنظيم الزراعى الارلندية

تاريخها ونظامها وأعمالها

أسلفنا الكلام عن أعمال السير "هورس پلانكت" وإدخاله النظام التعاونى فى حياة الزراع الارلنديين لينهض بهم الى أوج الفلاح بعد أن رأى نتائج الحسنة فى قرى الدانمارك . والآن نوجه النظر الى أن هذا النظام هو عين النظام الذى ابتدعه الصناع فى بلاد الانجليز بعد تغيير وتبديل فيه جعله يلائم الحياة الزراعية .

وبفضل هذا النظام توحدت قوى الزراع فى إرلندا وصاروا يتعاونون فيما بينهم سواء أكان ذلك فى الانتاج أم فى البيع والشراء . وبتلك الوسيلة حفظوا لأنفسهم الأرباح الطائلة التى كان يسلبهم إياها الوسطاء والتجار كما أنهم فهموا شؤون الأسواق الزراعية وتعرفوا مطالبها . وأصبح من عقائدهم الثابتة أنه كلما عظم تعاونهم تعزز مركزهم فى الأسواق ، فقد تبين لهم أن مجموعهم كالسلسلة التى تتكون من حلقات إذا وهنت واحدة فانفصم اتصالها لم يغن عنها قوة بقية الحلقات شيئاً ، فكان ذلك باعثاً لهم على إيجاد تلك الرابطة الاقتصادية الأخوية بينهم واتحادهم إتحاداً متيناً لا يداخله وهن .

قد بينا فيما سبق الصعوبات التى لاقاها قادة التعاون فى إرلندا والتى تغلبوا عليها أخيراً بقوة عزيمتهم وورباطة جأشهم فكان باكورة أعمالهم أن أنشأوا فى سنة ١٨٩٠ أول معمل للزبدة أسسوه على الأصول الأربعة الآتية التى أصبحت دستوراً وأساساً لهذه الجماعات حتى الآن :

- (١) كل عضو يشتري سهماً قيمته جنيه عن كل بقرة يمتلكها .
- (٢) لكل عضو صوت واحد فقط .
- (٣) لا تزيد فائدة رأس المال على ٥ ٪ .
- (٤) الأرباح توزع على الأعضاء بنسبة معاملتهم للجماعة .

وأما خصصنا هذه المبادئ بالذكر ليتبين لنا أن هذه الجماعات تأسست معاملاتها على العدالة فكانت عاملاً قوياً فى نشر الحركة التعاونية نشرًا سريعاً يسترعى النظر فبعد أن بدأت بطيئة للأسباب التى فصلناها آنفاً سارت بسرعة فانتشرت معامل الزبدة فى زمن وجيز حتى احتيج الى إيجاد جماعة مركزية تقوم ببيع زبدة المعامل التعاونية وبشراء لوازمها وسميت "الجماعة التعاونية الوكيلية الارلندية" (١) . وهكذا سارت النهضة التعاونية فى تقدم وتعددت أنواع جماعاتها فأصبح منها ، غير معامل الزبدة ، جماعات زراعية لبيع والشراء ومصارف قروية وجماعات لجمع البيض وشحنه ولذبح الدجاج وتنظيفه وتصديره الى الأسواق الى غير ذلك مما سياتى الكلام عنه فى موضعه .

(١) "Irish Co-operative Agency Society"

بعد أن اتسع نطاق عمل الجماعات الى هذا الحد صار من الضروري وجود جماعة رئيسية تشرف على تلك الجماعات التعاونية وتعمل لنشر دعوتها وتكون كالرأس المفكر لها فعرضت فكرة إنشائها على الأمة فلبت الطلب سريعا . ولم يمض الا قليل حتى أنشئت "جماعة التنظيم الزراعي الأيرلندية" (١) سنة ١٨٩٤ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه اشترك في الاكتاب لها ذوو الغيرة وأرباب الحماية ومحبو الاصلاح والراغبون في تقدم زراعة البلاد . ولم يمض الا القليل من الزمن حتى أصبحت للجماعات التعاونية اليد الطولى في إدارتها والقيام بجزء عظيم من نفقاتها ، فقامت بوظيفتها خير قيام وصارت تمثلهم تمثيلا صحيحا .

وقد تضاعف تقدم هذه النهضة في أنحاء البلاد بفضل تلك الجماعة الرئيسية فاسترعى ذلك أنظار التجار وذوى الأموال فأخذوا ينفثون سموم حسدهم ويضعون العقبات في طريق المتعاونين ويحاربونهم بكل الوسائل الممكنة ولكن ذلك لم يكن مشبعا لعزائمهم بل كان منه منشط لهمهم ومذيع لفضلهم . هذه العراقيل على اختلافها من امتناع التجار عن البيع لهم أو رفع الأثمان ومن تقديم الأصناف الرديئة لهم أو تأخير تسليم البضائع عن أوقات الحاجة اليها كانت منشطا للتعاونين على إنشاء جماعة تعاونية مركزية للتجار بالجملة في سنة ١٨٩٧ سموها "الجماعة الزراعية الأيرلندية للتجار بالجملة" (٢) وبواسطتها أمكنهم الحصول على ما يحتاجون اليه وبيع ما لديهم من المحصولات الزراعية وبذلك تخلصوا من تضيق التجار عليهم وكانوا هم الفائزين وسنفصل القول على هذه الجماعة ومزاياها فيما يلي . واستمرت تلك النهضة التعاونية في تقدم مسترشدة بنصائح الجماعة الرئيسية التي لا يزال رئيسها منذ نشأتها رائد التعاون الزراعي في أيرلندا "السير هوريس بلانكت" حتى صارت عاملا عظيما في حياة البلاد الاقتصادية الزراعية . واليك إحصاء سنة ١٩٢٠ حسب ما جاء في التقرير السنوى لها سنة ١٩٢٢ صفحة ١٣٨

عدد الجماعات المختلفة	عدد أعضائها	رأس المال المسهم المدفوع	رأس مالها المقرض	حركة المعاملة إنشاء السنة
١١٤	١٥٧,٧٦٦	٨٠٩,١٧٢ جنيه	١,٤٦٣,٨٩٩ جنيه	١٤,٦٠٤,٨٥٢ جنيه

وإذا لاحظنا أن أعضاء هذه الجماعات لهم عائلات يحنون ثمار هذا النظام التعاوني ولا يقل مجموع أفرادها عن ثلاثة أرباع المليون من الأنفس (٣) وأن مبلغ التجارة التي قامت بها الجماعات التعاونية على اختلاف أنواعها منذ نشأتها الى سنة ١٩٢٠ قرب من خمسة وثمانين مليونا من الجنيهات ، عند ذلك يمكننا أن نقدر عظم هذه الحركة ومبلغ خدماتها .

(١) "Irish Agricultural Organisation Society"

(٢) "Irish Agricultural Wholesale Society"

(٣) أى عائلة تعاونية في كل ستة عائلات أيرلندية .

مالية الجماعة :

ذكرنا أن الجماعة التنظيمية أنشئت في سنة ١٨٩٤ برأس مال قدره عشرة آلاف جنيه اشترك في الاكتاب لها مريدو تقدم إيرلندا الزراعى . ولكن لا يمكننا أن نقدر ما تحمله دعاة التعاون قبل ذلك من النفقات التي أنفقت في سبيل نشر الدعوة في أنحاء إيرلندا حتى اقتنع الشعب بمبادئ ومبادئ النظام التعاوني قبله عن طيب خاطر .

أما ما أنفق على تلك الجماعة منذ نشأتها الى سنة ١٩٢٠ فبلغ نحو من ٢٧٠,٠٠٠ جنيه منها ١٨٠,٠٠٠ من الأهالي مشتركين ومتبرعين والباقي وقدره ٩٠,٠٠٠ إعانة من الحكومة نظير عمل الجماعة لانهاض الفلاح والفلاحة في البلاد^(١) . فتكون نسبة ما تبرعت به الحكومة الى ما دفعه الأهالي كنسبة واحد الى اثنين .

مما تقدم نرى أن مالية هذه الجماعة تتكون من الاشتراكات والتبرعات التي تدفعها الجماعات المنتمة اليها . ومن تبرعات ذوى الأريحية من الأمة ، والمبلغ السنوي التي تدفعه الحكومة . ولا تزال الجماعة تحت المتعاونين على القيام بواجبهم الأدبي نحوها ، ودفع كل ما يلزمها من النفقات وتبين لهم أنه من العار عليهم أن تلجئ الى تبرعات المحسنين ومساعدة الحكومة في حين أنها تقوم بأجل الخدم لمصلحتهم ، مع أنه لو تسنى لكل جماعة تعاونية أن تدفع $\frac{1}{4}$ من الأموال التي تتجر فيها لكان ذلك موردا كافيا للقيام بنفقاتها ، ولصارت في حل من تلك القيود التي تقيد بها الحكومة مثل منعها من تنظيم جماعات تقوم بتوريد حاجات الأعضاء المنزلية مع حاجاتهم الزراعية ، ولاغتها عن مئة أولئك المحسنين عليها . ولكنها لم توفق بعد للوصول الى هذا الغرض الذي يجب أن تصل اليه حتى تقدر أن تؤدي الخدمة التي وقفت نفسها على أدائها حق الأداء . وهاك جدولاً يبين دخل هذه الجماعة وخرجها في سنة ١٩٢٠

الدخل		الخرج	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
رسوم دخول الجماعات ٣,٤١٤		مرتبات وأجر ١٢,٧٦٧	
اشتراكات خاصة ٥,٤١٤		مصاريف سفر المستخدمين ٧,٠٨٩	
اشتراكات الجماعات وتبرعاتها ١,٣٤٢		ثمن ورق وطبع ٩٩٠	
أجور التفنيش ومراجعة الحسابات ٦,٤٢٧		أجور بريد وتلغراف ٣٩٣	
أجور اعلانات في التقرير السنوي ٢٧٢		أجور اعلانات عن الحركة ٩٢	
إعانة الحكومة المالية ٧,١٠٠		أجور محلات كافر لها في الأقاليم ٥٢٢	
موارد أخرى ٧٠		نفقات أخرى :	
		للدفاع أمام القضاء عن مصالح تعاونية	
		للتأمين على المكاتب	
		لإصلاح بعض المباني	
		للتأثيث	
		للتليفونات	
		للضرائب والعوائد	
		دين من العام الماضي	
المجموع ٢٤,٠٣٩			
زيادة الخرج عن الدخل ١,١٦٧			
			٢٥,٢٠٦

(١) عن تقرير رفته الجماعة التنظيمية الى الحكومة الارلندية في سنة ١٩٢٢

إدارتها :

الادارة موكولة الى لجنة مؤلفة من أربعة وعشرين عضوا ينتخبون كما يأتي :

١٦ عضوا ، أربعة منهم من كل مقاطعة من المقاطعات الارلندية — ألستر ، لنستر ، منستر ،

كونوت (١) — وهؤلاء الأعضاء ترشحهم الجماعات التعاونية المحلية ، فينتخبهم مندوبوها (٢) .

٤ أعضاء ينتخبهم المتبرعون للجماعة (٣)

٤ أعضاء ينتخبهم المنتخبون (بالفتح) المتقدمون .

ويضاف الى هؤلاء ستة أعضاء تعيينهم الحكومة وينتخبون من مصالحها التي تعمل لرقى الزراعة في إيرلندا .

أما الرئيس ونائبه فينتخبهما الجماعات المحلية كل سنة ، ويصح إعادة انتخابهما . وكل أولئك يعملون بلا أجر . وأما سكرتير الجماعة وغيره من الموظفين فتعينهم اللجنة ويكونون مسئولين أمامها . وهناك لجنة صغيرة خاصة تعين كل سنة لتقوم بأعمال إدارية ومالية وفنية للعمل على ما فيه خير الجماعات التعاونية . هذا وتعد الجماعة اجتماعا عاما كل سنة في دبلن حاضرة إيرلندا تعلن فيه نتيجة الانتخابات ويتشاور مندوبو الجماعات فيما يعمل لرقى هذه الحركة ولتدبير ما يهيئ أسباب تقدمها . وتعرض الجماعة تقريرها السنوى حاويا كل صغيرة وكبيرة عن الحركة التعاونية الزراعية في إيرلندا وبعد تصديق الجمعية العمومية عليه يطبع ويوزع على الجماعات المختلفة .

بهذه الطريقة تمثل الجماعات العديدة حق التمثيل في هذه الجماعة الرئيسية ويسهل لها الاشراف عليها وضبط شؤونها .

أعمالها :

يمكن تلخيص عمل هذه الجماعة في أربعة أمور :

(١) التربية وبث الدعوة

إن قيام الجماعة بوظيفة الحارس للروح الحقيقية للتعاون يوجب عليها أن تقيم أصول التعاون بأن تعلم أعضائها هذه الأصول وتحرص على العمل بها . وبهذا تساعد في تكوين خلق ورأى تعاونيين يظهران في أعمال الأعضاء . ولا تنتهى واجبات الجماعة في هذه المنطقة التعليمية عند هذا فان للتعاون جانبا فنيا أيضا . ومن العبث ترقية الجانب الأخلاقى مع إهمال جانب الأعمال التجارية والمالية . وتنشر الجماعة تعاليمها السابقة بواسطة مجلات وبواسطة رسائل تصدرها من آن لآخر في موضوعات مختلفة . وبهذه الوسائل يستنير المتعاونون في شأن واجباتهم الأخلاقية وأشغالهم الفنية وأعمالهم التجارية والمالية . أما طرق نشرها للدعوة التعاونية فيكون أحيانا بتوزيع مطبوعات تنشر فيها الأصول التعاونية السامية وتثير الاهتمام بالتعاون بين الجمهور . وتعزز ذلك بواسطة الاجتماعات واللقاء المحاضرات ونشر المقالات في الصحف الدورية وغير ذلك من طرق الاعلان .

(١) "Ulster, Leinster, Munster, Connaught"

(٢) ينسحب نصفهم كل سنة بالأقدمية ، ويصح إعادة انتخابهم .

(٢) التنظيم والتعليم العملي

هذا العمل ليس في الحقيقة إلا نوعاً من التعليم بمقتضاه يتعلم الأهالي كيف ينشئون جماعات تعاونية لهم ويعرفون كيف يديرونها . كل ذلك بطرق عملية وبدون أن يبرحوا جهاتهم . ويقوم بهذه المهمة من يسمونهم المنظمين^(١) وهم موظفون في الجماعة الرئيسية ولكنهم يعيشون بين أهالي الأقاليم التي هم مسئولون عنها . ولذلك يتيسر لهم استقاء المعلومات المحلية . وإذا علمنا أن هؤلاء المنظمين يشغلون مركزاً أبويًا حيال الجماعات الموجودة في أقاليمهم ، وأن التعليم العام لأعضاء هذه الجماعات ضعيف وأن معلوماتهم في شؤون الأعمال التجارية والمالية محدودة ، ندرك عظم التبعية الواقعة عليهم . والحق أن التقدم الذي تصيبه هذه الحركة في إرلندا يتوقف إلى درجة كبيرة على مقدرة هؤلاء الرجال وهمتهم وأثرهم الفعال . وهذا هو السبب الذي يجعل الجماعة تهتم أشد الاهتمام بانتخابهم فختيارهم رجالاً متوافرة فيهم الأخلاق والمعارف الكفيلة بتقدم هذا العمل على أيديهم ، رجالاً أولى جد وهمة في نشر هذا النظام بين الشعب على الوجه الأكمل .

وعمل هؤلاء المنظمين على وجه الاجمال مزدوج فهم : (أولاً) يقوون الجماعات الموجودة ، (ثانياً) يساعدون في إنشاء جماعات جديدة . وهم باعتبارهم مندوبى الجماعة الرئيسية في الأقاليم يكونون بمثابة حلقة اتصال بينها وبين الجماعات يحيطونها علماً على الدوام بحالة الجماعات ومبلغ حركة أعمالها من الوجهتين التجارية المالية والاجتماعية .

تقوية الجماعات الموجودة :

هذه المهمة التي يقوم بها المنظمون يصح تقسيمها إلى قسمين :

(١) تأدية خدمات فنية عامة — وهذه تتناول بث الأصول العامة القائم عليها التعاون ، ونقد إدارة الجماعات ، واقتراح الآراء للتحسين والنصح فيما يتعلق بحاجات الجماعات ، وارتقاء مجهودات جديدة ، وتعليم أعضاء اللجان واجباتهم ، وتفهم الأعضاء مكانهم من جماعاتهم ، وتحذير الجماعات من العثرات . كل ذلك يقع في منطقة عمل هؤلاء المنظمين الذين ينتقلون دائماً بين الجماعات التي في إقليمتهم ، ويمكنون في كل قرية أو بلدة عدة أيام أو أسابيع تبعاً للضرورة يقومون فيها بواجباتهم لجماعاتهم كأب بين أولاده تظهر نتيجة عنايته ونصحه وتأثيره في سلوكهم وأعمالهم .

(٢) القيام بخدمات فنية خاصة — إذا لم يقدر المنظمون أنفسهم على القيام بما تتطلبه بعض الجماعات من الخدمات في أمور فنية معينة لعدم تخصصهم فيها ، فإنهم يفرغون قصارى جهدهم في الحصول لهذه الجماعات على المساعدة اللازمة التي تتطلب دراية فنية خاصة . مثال ذلك أن تعثر جماعة من الجماعات الاشتغال بالآلات الزراعية أو بانتاج البيض ، أو بتربية النحل ، أو ببيع صوف الأغنام ، أو بجلب أزواد معينة للأعضاء ، أو بانتاج بضائع ، أو صنع مواد خاصة إلى غير ذلك . وقد يحدث ألا يقدر المنظمون أنفسهم على تقديم الخدمة المطلوبة في هذه الأمور . ففي هذه الحالة يتوسطون لحصول هذه الجماعات عليها بأية طريقة .

(١) "Organisers"

انشاء جماعات جديدة :

من أهم واجبات المنظمين الوعظ في التعاون، فيطوفون في الأقاليم المختصين بها والمسؤولين عنها ويختلطون بالناس كأنهم منهم ، ويبحثون في كسب عطفهم فيوضحون لهم الأمثلة العليا للتعاون وإمكان تطبيقها كل التطبيق ، وذلك تارة بالمحادثات الودية في مجتمعاتهم وطورا بالخطب العامة في أسواقهم . ويقتصر واجبهم في هذه المرحلة على تقريب الموضوع من أفهام الناس بطريقة مشوقة تجعلهم يفكرون فيه ثم يتركونهم بضعة أسابيع للعودة اليهم ثانية والتحدث معهم فيه . ويتكرر ذلك حتى يتمكن الناس من فهم غرض التعاون ويتبينوا مزاياه فيستيقظ فيهم الاهتمام به ويبدأون من ذات أنفسهم بالعمل ويحاولون تشكيل جماعات تعاونية لهم . عند ذلك يتقدم المنظمون اليهم ويمدوهم بالمساعدة على الانشاء الفعلي لجماعاتهم ، فيرشدونهم الى طرق التسجيل وصوغ القواعد، وتشكيل اللجان ، وتسيير الأعمال الى غير ذلك من الأمور الأولية التي تجعل الجماعات تبدأ وهي واثقة أنها تسير في الطريق الموصل الى النجاح . ومتى سارت الجماعات الجديدة على هذه الصورة مضت في طريقها وأعضاؤها شاعروا بأنها من عمل أيديهم ، وانها ملك لهم ، وانهم يعرفون من أمورها كل شيء وأنهم هم القابضون على زمام أعمالها ، وعليهم جميعا تتوقف سعادتها أو تعسها ، لأنهم كلهم تربطهم رابطة واحدة هم عمادها فلا يرجع الأمر الى فرد واحد . فيهتم كل عضو بشأنها ، ويسهر على مصلحتها . بعد ذلك يقف المنظمون حيال هذه الجماعات الجديدة موقف المربي يراقبون نموها وتدرجها بالنباه ، وكلما عرضت فيها مشكلة من جراء طوارئ لم تكن في الحسبان ، أو من نقص في المعرفة ، أو من قلة في التجربة ، أو من تعطيل وسائل سير العمل أو غير ذلك فإن مكانهم حينئذ من أعضاء هذه الجماعات هو مكان الصديق والمرشد يساعدهم على الخروج من أزمتهم ويرشدهم الى أصلح الطرق . وبهذه الطريقة تتعدد الجماعات التعاونية في البلاد على قاعدة صحيحة ثابتة وتنمو وتزهر وتعمل لاصلاح الريف وأهله من وجهتي الاقتصاد والاجتماع .

(٣) مراجعة الحسابات والتفتيش

إن من الصعوبة الكبرى التي تعانيها الجماعات إمساك حساباتها ولم يغب ذلك عن الجماعة الرئيسية ولذا أنشأت لها "قلمًا" خاصا لتفقد إمساك الدفاتر في الجماعات التعاونية وخص حساباتها وضبط التفاصيل المالية الأخرى ستمته "قلم مراجعة الحسابات" (١) وهذا القلم قائم بنفسه وله ميزانية خاصة تجتمع من الأجور التي تدفعها الجماعات نظير مراجعة أعمالها الحسابية .

ولأهمية ضبط الحساب في الجماعات التعاونية فرض القانون عليها مراجعتها مرة في السنة على الأقل ، ولكنه لم يخصص هذه المراجعة بالجماعة الرئيسية بل تركها يقوم بها أي "مراجع" مصرح له بالمراجعة من الحكومة (٢) . ولكن الجماعات تفضل أن يقوم بذلك مراجعو الجماعة الرئيسية لأن هؤلاء فضلا عن أنهم ذوو علم ودراية بأعمالهم الحسابية وحائزون للشروط الرسمية في ذلك

(١) "Audit office"

(٢) "Qualified Public Auditor"

العمل ، لهم معرفة تامة بكنه الجماعات التي هم مكلفون بمراجعة حسابها ، ودراسة كبرى بالأصول القائم عليها التعاون ، واحترام لتلك الأصول . فهم إذن يفضلون المراجعين العاديين للبيوتات المالية والشركات التجارية .

ويجوز تأدية مراجعة الحسابات بأن ترسل الجماعات دفاترها الى " القلم " المذكور لفحصها وإجراء اللازم في شأنها ، إلا أن ذلك ليس بمستصوب ، لأن الجماعات تتطلب عناية شخصية وخير لها أن يزورها مراجعو " القلم " بأنفسهم وينفقوا معها ما يلزم من الوقت . فانه يتاح للجماعات حينئذ فرصة الحصول على النصيحة النافعة والمساعدة العملية ، كما يتيسر التحدث في مغزى المسلك التعاوني فيما يتعلق بدفع الديون في مواعيدها ، وضرورة العناية بالتوفير ، هذا فضلا عن أن المراجعة تكون فعلية معتنى بها تمام العناية .

وهذا النوع من المراجعة عظيم النفع لأنه يتضمن التفتيش ولا يقتصر على فحص " الميزانية " ودرس الدفاتر وتقديم التقارير عما اذا كانت شؤون الجماعة مستقيمة متمشية مع القانون بل يشمل العناية بفحص أعمال الجماعات ونقد طرق إدارتها . وبه يتاح للمراجعين فهم الظروف التي تصبح فيها الجماعات أحيانا عرضة لمواسم زراعية سيئة قد تمنع بعض أعضائها عن القيام بما تعاقدوا عليه . ففي هذه الحالة إذا لم يفهم المراجعون الظروف ويقدروها حق قدرها دون أن يتأثروا بمبالغة الأعضاء في تقدير الواقع صارت المراجعة غير قيمة . مما تقدم يرى أن خير المراجعة للجماعات التعاونية هي المراجعة المصحوبة بالتفتيش والمنطوية على العطف على التعاون والقائمة على المقدرة على تقدير الواقع وذلك على يد رجال يتقنون عملهم ويعرفون طبيعة الجماعات ويقتنعون بمرامها .

(٤) تمثيل الزراع المنظمين تنظيما تعاونيا أمام القضاء والمدافعة عن مصالحهم في الميدان السياسي

كثيرا ما حدثت مشاكل قضائية لولاهامة الجماعة الرئيسية فيها لضاعت حقوق كثيرة على الزراع المتعاونين . وليس ببعيد عهدنا بتدمير معامل الزبدة وتخريبها على يد الجيش الانجليزى المحتل للبلاد . وربما يحسن بنا ونحن في هذا المجال أن نسرد هذا الحادث لنقف على مبلغ أهمية الدفاع عن المصالح التعاونية على يد جماعتها التنظيمية .

نعلم من الفصل الثاني أن الارلنديين كانوا يعملون منذ دخل الانجليز بلادهم في العصور الماضية على إجلاء هذا العنصر عنها . وهذا العمل اختلف قوته وتباينت مظاهره في أزمنة مختلفة . ففي الفترة ما بين سنة ١٩١٦ و ١٩٢١ اشتدت مقاومة الارلنديين للانجليز فقابلوهم أحيانا في مواقع حربية مثل ثورة دبلن في سنة ١٩١٦^(١) حيث استعملت المدافع والنسافات وقتل عدد كبير من الفريقين ، وأحيانا كان الارلنديون يتربصون بجنار الرجال من الانجليز في مكامن في شوارع المدن وطرق

(١) راجع كتاب "An Egyptian in Ireland" صفحة ٢٠٦

الأرياف قصد اغتيالهم ، فأثار ذلك غضب الانجليز ، وزاد حنقهم لما رأوا أن الأهالي لا يقدمون لأولى الأمر أى مساعدة فى ضبط المعتدين . ولما تعددت هذه الحوادث وكثر عدد القتلى من الانجليز الى درجة أصبحت حياتهم معها مهددة فى كل وقت وفى كل مكان ، عملوا على مقابلة القتل بالقتل وتعمدوا تخريب البلاد . واستحضروا لذلك فرقة خاصة من انجلترا قالوا إنها أرسلت الى ايرلندا لمساعدة الشرطة الارلندية على حفظ النظام فى البلاد ولكن أعمالها دلت فيما بعد على أنها أرسلت للسبب الذى ذكرناه ولأرهاب الشعب الارلندى . قامت هذه الفرقة بمهمتها الحقيقية التى جاءت من أجلها فدمرت البيوت وقتلت الأبرياء وأحرقت الحوانيت ، وانتهكت حرمة الكنائس الكاثوليكية وأهان القسيسين الارلنديين الى غير ذلك . ومما عملوه أن دمروا وأحرقوا عددا كبيرا من معامل الزبدة التعاونية انتقاما من الشعب . وقد بلغ عدد المعامل التى خربت خمسين معملا قدرت خسائرها بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وعطلت تجارة سنوية تبلغ قيمتها نحو من مليون جنيه^(١) .

من الذى يقوم بالدفاع أمام هذه المصائب التى حلت بالفلاحين أصحاب هذه المعامل التعاونية ؟ ومن الذى يدفع لهم تعويض الخسائر التى خسروها من جراء أخذ الثأر من قوم عن أعمال لا يد لهم فيها ؟ هذه مهمة خطيرة وخدمة جليلة قامت بها الجماعة التنظيمية ، فأحدثت حركة كبيرة فى الدوائر السياسية والقضائية يطول شرحها . وطالبت الحكومة الانجليزية بعمل تحقيق فى مسألة كل جماعة تعاونية دمرت أو أحرقت حتى يأخذ القضاء مجراه والعدالة قسطها ، وإذ ذاك أثارت الجماعة على الحكومة حزب العمال وأتباع الحركة التعاونية فى انجلترا وهم يعدون بالملايين ، كما أنها أثارت فى الصحف حملة على سوء تصرف الحكومة الانجليزية فى ايرلندا على أيدى عمالها الحربيين ، وكذلك حركت كبار الرجال الانجليز ليقفوا موقف إنصاف فى هذا الحادث الفظيع . كل ذلك قامت به الجماعة التنظيمية وكانت نتيجته أن أوقفت حركة التدمير والانتقام وأخذ النظام والعدالة مجراها ولم يثبت على أعضاء أى معمل تعاونى تهمة قتل أو تخريب عليه ، وانتهى الأمر بأن أخذ الفلاحون تعويضا عن خسائهم .

واليك مثلا آخر على ما تقوم به الجماعة التنظيمية من المدافعة عن مصالح المتعاونين . كانت الحكومة الانجليزية تفكر فى فرض ضريبة على أرباح الجماعات التعاونية . ونحن نعلم أن هذه الجماعات لا تعمل لربح ، بل كل ما يأتىها من هذا الباب إنما هو مبالغ أخذت من الأعضاء زيادة على ما كان يجب دفعه ، ثم ترد اليهم فيما بعد حسب النظام التعاونى الذى سبق أن فسرناه . فمن ذا الذى يفهم الحكومة ذلك ويقنعها بهذه النظرية غير الجماعة التنظيمية التى تتكلم بلسان كل المتعاونين وتمثلهم تمثيلا حقيقيا ؟ كان مجهود هذه الجماعة فى هذا الموضوع مشتركا مع مجهود "الاتحاد التعاونى"^(٢) الانجليزى لجماعات التعاون الاستهلاكي ، وأدى الى عدول الحكومة عن مشروعها .

(١) راجع رسالة "استصراخ بالعدالة" بقلم "جورج رسل" وفيها يطلب إجراء تحقيق عام فيما جرى من التحدى على الجماعات التعاونية فى ايرلندا — Being a Demand for a Public Enquiry — "A Plea for Justice" into the Attacks on Co-operative Societies in Ireland. — by A.E.

(٢) "Co-operative Union"

ولو أردنا أن نعدد الأمثال في هذا الباب لظال بنا الموضوع . ولكنا نقول بالاختصار إن الجماعة الرئيسية تقوم بنصيحة الجماعات التعاونية في كل ماله علاقة بالقانون والمحاكم . كما أنها تراقب بدقة أعمال الحكومة فيما يتعلق بسن قوانين تمس مصالح الزراع المتعاونين . فهي المحامي عنهم أمام القضاء والممثل لهم أمام الحكومة ، والذائد عن مصالحهم أمام كل معتمد عليها .

هذه هي الأعمال الجلية التي قامت وتقوم بها الجماعة التنظيمية للحركة التعاونية في إيرلندا . وقد أراد أصحاب زعيم التعاون في إيرلندا والمعجبون بعمله القومي لرقى الفلاح والزراعة أن يقيموا برهانا محسوسا يدل على تقديرهم أعماله النافعة ، فأجمعوا أمرهم على أن يقدموا له هدية اعترافا منهم بتلك المنن الجزيلة ، فأهدوا إليه بيتا كبيرا سموه "بيت بلانكت" (١) في أنغهم ميدان في دبلن . ولكن بلانكت لم يشأ أن يكون هذا البيت خاصا به ، فقبله على أن يجعله مقرا للجماعة التنظيمية التي تدير دفة الحركة في البلاد .

في هذا البيت أيضا "دار كتب مراجعة الشؤون التعاونية" (٢) وهذه المكتبة أنشئت منذ عشر سنين ، والفضل في إنشائها عائد الى همة بلانكت والى أريحية المفوضين بالنظر في شؤون دور الكتب لوقف المثرى الشهير والمحسن الكبير الاسكتلندي أصلا والأمريكي موطنا "أندرو كرنيجي" (٣)

في هذه الدار عدد كبير من المجلدات الزراعية ، الاقتصادية عموما والتعاونية خصوصا ، عن الممالك المختلفة وهي المرجع لكل من أراد الاطلاع على الأبحاث والتعاليم التعاونية ، وأحدث الأخبار عن شؤون العالم التعاوني . وتعتبر كعبة للقاصدين من أطراف العالم للاطلاع على دقائق الحركة التعاونية في إيرلندا . وإليها توجه الأسئلة العديدة من البلاد المختلفة للاستفسار عن المسائل التعاونية الزراعية وتصدر مجلة كل ثلاثة أشهر اسمها "الاقتصادي الايرلندي" (٤) تكتب في الشؤون التعاونية سواء كانت إيرلندية أو غير إيرلندية .

كذلك في "بيت بلانكت" مكتب التحرير للمجلة أسبوعية تسمى "الدور الارلندي" (٥) أنشئت في سنة ١٨٩٥ والغرض منها العمل لتقدم الشؤون الصناعية والزراعية في إيرلندا لخدمة الشعب الارلندي . وقد اهتمت اهتماما كبيرا في الخمس عشرة سنة الأخيرة بنشر تعاليم الحركة التعاونية في إيرلندا بفضل محررها الفيلسوف الاقتصادي الاجتماعي "جورج رسل" الذي عضد هذا النظام بكل ما وهبه الله من القوة الفكرية والنفوذ الأدبي . فقد رأى أنه على أساس هذا النظام المتين يمكن أن تبني "المدينة القروية" التي يعمل لنشرها في قرى إيرلندا بثت تعاليمه بين فلاحيه .

ولا نبالغ اذا نحن قلنا إن التأثير الأدبي لهذه المجلة كان من أكبر العوامل في تقدم هذه الحركة التعاونية في إيرلندا . وانها وإن كانت تخدم المتعاونين والحركة التعاونية لاتعتبر رسميا لسان حال الجماعة

(١) "Plunkett House" (٢) Co-operative Reference Library. (٣) Andrew Carnegie.

(٤) The Irish Economist. (٥) The Irish Homestead.

التنظيمية . فهى ليست مقيدة بقوانين تسيير عليها ، ولحررها القدير الحرية التامة فى نقد أعمالهم وإرشادهم الى خير السبل ، ومن أجل هذا كانت لها مكانة عالية فى نفوس المهتمين بتقديم التعاون الزراعى لاسيما من المتكلمين باللغة الانجليزية .

وفى هذا البيت أيضا "قلم مراجعة الحسابات" للجماعات التعاونية وكذلك "معمل بكتيرولوجى" للجماعات الزبدية . وقد تكلمنا على كل منهما فى مكان آخر .

وقصارى القول أن هذه الجماعة التنظيمية والهيئات المشتركة معها فى العمل نفخت روحا جديدة فى جسم إرلندا القروى بعد أن اجتازت مصاعب دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية بفضل القابضين على زمام الحركة والمسيرين لدفة السفينة التعاونية حتى أخرجوها من بين الصخور الخطرة والأمواج المتلاطمة آمنة الى بر النجاة والسلامة . وقد كان المساعد الأكبر لهم حسن تنسيقهم العمل وتقسيمه فيما بينهم تقسيما يضمن القيام به خير قيام . فثمهم من كان يعمل فى المكتب الرئيسى ومنهم من كان يعيش وشتغل فى القرى بين الفلاحين . والجميع يعملون يدا واحدة لخير الزراعة والفلاح ، وقد كانت هذه الحركة نعمة من نعم الله على إرلندا بفضلها وقفت المهاجرة التى كان يتدفق سيلها الى خارج البلاد وبخاصة الى أمريكا . وجعلت الحياة القروية جديدة بأن تبقى أهل الوطن فيه يعيشون عيشة راضية مرضية . وبها تضاعفت ثروة البلاد وعادت الى أبنائها بعد أن كانت يستنزفها التجار الأجانب أو كانت تترك دون أن تثمر .

وسندكر فى الفصول التالية الأنواع المهمة للجماعات التعاونية ونفيض القول فى كل منها مفصلين نظمها وأعمالها ، والفائدة التى تعود منها على الفلاح الارلندى وعلى ثروة البلاد الزراعية .

وقبل أن نختم هذا الفصل نورد ما وصل الينا والكتاب تحت الطبع مما له ارتباط بموضوع هذا الباب ، وهو أنه أنشئ فى إرلندا جماعة تنظيمية جديدة تختص بالجزء الشمالى للجزيرة واسمها "جماعة التنظيم الزراعى لشمالى إرلندا" (١) مركزها بلفاست (٢) وقواعدها هى هى قواعد جماعة دبلن (٣)

والسبب فى انشاء جماعة أخرى هو أنه بعد ما تغير حكم البلاد سنة ١٩٢٢ وصار فى إرلندا حكومتان "حكومة ولاية إرلندا الحرة" ، "وحكومة شمالى إرلندا" أوقفت الاعانة المالية التى كانت تتقاضاها الجماعة التنظيمية بدبلن من الحكومة القديمة . ولما قدمت الجماعة طلبا للحكومة الجديدة باستمرار الاعانة ، وعدتها بدفع اعانة سنوية قدرها خمسة آلاف جنيه على شرط أن تقصر أعمالها على الجماعات التعاونية فى حدود "ولاية إرلندا الحرة" فقبلت . وكان ذلك سببا فى انشاء جماعة تنظيمية تختص بالجماعات الواقعة فى حدود "شمالى إرلندا" ، وهذه أيضا تتقاضى إعانة من حكومتها .

ولا يظن أن إنشاء هذه الجماعة التنظيمية الشمالية الجديدة معناه انقسام فى صفوف المتعاونين الارلنديين . فان الرجال القائمين بأعمالهم نفس الرجال الذين كانوا قادة التعاون فى شمالى إرلندا فى نظام جماعة دبلن ، ولا يزالون على وفاق تام معها . ولكن الأحوال السياسية التى أوجدت حكومتين فى البلاد هى التى أوجدت كذلك جماعتين تنظيميتين لحركتها التعاونية .

(١) The North of Ireland Agricultural Organisation Society.

(٢) Belfast. (٣) Dublin.

الفصل الخامس

جماعات الزبدة

أهم شئ في الحركة التعاونية بإرلندا معامل الزبدة ولا عجب فإن بلادا زراعية ذات مراعى واسعة كهذه البلاد لا بد أن يشتغل معظم أهلها بتجارة الماشية وتكون لها المتزلة الأولى ، وما ينتج منها هو الزبدة وله المتزلة الثانية . ومن وراء هذين العاملين عدد كبير من الفلاحين يعيشون عليهما .

كانت هذه التجارة قبل النهضة التعاونية تواجه صعوبات جمة من الوجهتين العلمية والاقتصادية فلم تكن الزبدة تصنع بطريقة متقنة ولا تباع بشكل منتظم يعود على الناس بالربح الوفير مع أن في البلاد ميزة الجو الصالح لوجود المراعى الكثيرة والأراضى الخصبة التى تجود بخيراتها ، والقرب من أحسن الأسواق التى تباع فيها الحاصلات الزراعية وهى السوق الانكليزية . من أجل هذا كانت هذه السوق محنكة للدانماركيين والفرنسيين ويضرب المثل بالزبدة الارلندية فى الرداءة وقلة العناية بالنظافة وسرعة التغير لأنها لا تصنع بالطرق العلمية الواجبة أضف الى ذلك سوء لفها ، وكذلك تعدد أصنافها .

كل هذه كانت عوامل تقضى على تلك التجارة الزراعية بالفناء وتضيع كل أمل فى جعل إرلندا ذات مركز زراعى سام فلا يكون منها غير مراعى للواشى كلك الأراضى البكر الواسعة الأرجاء فى بلاد جديدة مثل كندا وأستراليا .

ولكن النهضة التعاونية انتشرت بإرلندا من هذه الهوة السحيقة وبدأت عملها النافع فخطت بالبلاد خطوة عظيمة فى سبيل رقى هذه الصناعة والاتجار بها ففى سنة ١٨٩٠ زار "روبرت أندرسن" السكرتير العام للجمعية التعاونية التنظيمية بلاد الدانمارك والسويد لدرس أحوال معامل الزبدة وطريقة صنعها وبعد أن عاد وضع تقريراً وافياً عن ذلك ذكر فيه أن فلاحى الدانمارك انما وصلوا إلى ما وصلوا إليه من التقدم بواسطة استعمالهم العدد الحديث واتباع أحسن النظم والأساليب فى المعاملات التجارية فلما قرأه أهل البلاد رأوا أن لا وسيلة لهم للوصول إلى الغاية التى يرجونها من التحسين إلا باتباع النظم الحديثة التى درجت عليها تلك الأمم التى سارت شوطاً بعيداً فى شؤون الزراعة وتغيير تلك الطرق العقيمة فى صنع الزبدة واتحادهم اتحاداً يضمن لهم الاشتراك النافع فى جلب ما يلزمهم من الأموال والألبان .

لقد كان يخيل فى أول الأمر أن تحقيق تلك الرغبات يكاد يكون مستحيلاً لما يحول دون ذلك من العقبات فإن جمع شمل الارلنديين تحت لواء واحد ليس بالأمر الهين عملياً ولكن ذلك المصلح الكبير السير هوريس پلانكت تحمل ذلك العبء بصدر رحب وكله آمال فى التغلب على تلك المصاعب مع ما فى ذلك من المتاعب والمشاق فشرع عن ساعد الجهد وواصل الليل بالنهار فى العمل وطاف فى أنحاء

البلاد حاثا على اتباع هذا النظام وعقد ما يزيد على خمسين اجتماعا في طول البلاد وعرضها فتشبعت أفكار الأهالي بأرائه وعملوا لتنفيذ أفكاره فوجدت النواة التي غرست بها تلك النهضة التعاونية في البلاد وأنشئ معمل اقتبس نظامه من "روتشديل" كان باكورة ثمر هذا الغرس فكان ذلك فاتحة الخير والنجاح في تلك المهمة "إذ أول الغيث قطر ثم ينهمر" ومما يدل على بعد نظره ومثانة أساس بنائه أن النظام الذي بنى عليه أول معمل في البلاد هو نفس النظام الذي يعمل به الآن فلاحو البلاد وزارعوها . وفي ذلك دليل قاطع على إحكام تلك النظم التي شيدت عليها "روتشديل" بناءها وهي نواة النهضة التعاونية في مختلف القرى والبلدان .

رأس المال :

رأس مال هذه المعامل يتكون من أسهم يشتريها الأعضاء ؛ قيمة كل منها جنيه وعدد الأسهم بمقدار عدد الأبقار الحلوب التي عند كل عضو ويدفع العضو نقدا ما لا يقل عن خمس ثمن أسهمه وما بقي فهو دين يجب عليه دفعه إذا أفلس المعمل واحتيج إلى دفع ماعليه من الديون وهذا المبلغ الذي يدفعه الأعضاء ليس إلا مقدارا يسيرا مما يصرف لإنشاء المعمل والباقي يقترض من المصارف وقد سعت الجماعة الرئيسية للحركة التعاونية في إيرلندا واتفقت مع بعض المصارف على أن تقرض المعامل المنتمية إليها ما تحتاج اليه من المال بفوائد معتدلة مقدارها ٤ ٪/ بضمان أعضاء لجنة الإدارة وهذه الطريقة وإن كانت منتشرة ومؤدية للغرض عملا ، معرضة للانتقاد من وجهين ، أولها أن ثبات دعائم المعمل يتوقف على ثقة المصارف بلجنة الإدارة ، ثانيهما أنه يلزم لذلك بقاء أعضاء هذه اللجنة ماداموا ضامين شخصيا لهذا القرض وذلك مما يمت روح المساواة في العمل ويقيد تصرفاته ، وقد ذلل بعض المعامل هذه العقبة وجعل ثمن الأسهم يدفع بالتقسيط فلا يمضى إلا القليل من الزمن حتى تصير الأسهم كلها مدفوعة فيقوى المركز المالى للمعمل .

نفقات إنشاء المعامل :

نفقات إنشاء المعامل تختلف باختلافها كبرا وصغرا ولكن يلزم للمعمل المتوسط نحو ثلاثة آلاف جنيه ما بين أبنية وأدوات وهذا في المعامل "المركزية" (١) التامة العدد التي تأخذ الألبان وتستخرجها زبدة . أما المعامل "المساعدة" (٢) التي تحول اللبن إلى قشدة فقط ثم ترسلها إلى المعامل المركزية فتكليفها تبلغ النصف من ذلك .

مقدار اللبن اللازم للمعامل :

ترى الجماعة التنظيمية للتعاون الا ينشأ معمل في جهة إلا إذا أمكنه أن يحصل على ألبان ألف بقرة على الأقل في دائرة لا يزيد نصف قطرها على خمسة أميال ؛ أما في الجهات التي لا يتسنى فيها ذلك لتفرق مساكن الفلاحين ، فقد أزيلت تلك الصعوبة بإنشاء معامل مساعدة تكون وظيفتها فرز اللبن وإرسال القشدة إلى معمل مركزي قريب منها لتحويلها إلى زبدة ، وهذه المعامل الصغيرة إما أن تكون فروعاً تابعة للكبيرة وإما أن تكون مستقلة بذاتها تعمل باتفاق معها ويكفل لها النجاح حصولها على ألبان خمسمائة بقرة على الأقل يوميا .

(١) "Central Creameries"

(٢) "Auxiliary Creameries"

إدارة المعامل :

تتولى إدارة أعمال الجماعة لجنة إدارية ينتخبها الأعضاء في اجتماع عام وتعمل بلا أجر وهذه اللجنة تنتخب من بينها رئيسا لها وسكرتيرا وتعين مديرا فنيا ومستخدمين للعمل وهؤلاء يتعاونون أجرا وتعقد الجمعية العمومية مرة في السنة لتتخذ في الشؤون الهامة للعمل وتشرف على أعمال اللجنة الإدارية وضبط الأعمال الحسابية فتعين مراجعا للحسابات ليدقق النظر فيها ويبدى رأيه في صحتها .

الطريقة المتبعة في دفع ثمن اللبن :

يحضر الفلاحون اللبن للعمل كل صباح (وفي بعض الجهات يقوم المعمل بجمعه في عربات خاصة) فيوزن ويقيد لكل فلاح حسابه ، ومن حين إلى آخر تؤخذ نماذج من الألبان المختلفة لتحليلها ومعرفة مقدار المادة الدهنية المحتوية عليها وفي آخر كل شهر تحدد اللجنة المبالغ التي تدفع للأعضاء ثمن لما استخرج من الزبدة من ألبانهم التي أحضروها للعمل والعوامل في هذا التحديد هي السعر الذي تباع به الزبدة في الأسواق وقيمة ما خصص للنفقات ودفع فوائد المبالغ المقرضة ومقدار ما يخصص نظير استهلاك الآلات وما بقي بعد ذلك (وهذا ليس بالكثير لأن الربح ليس هو الغرض من إنشاء المعامل) فهو زيادة جاءت فرقا بين ما قدر من النفقات أولا وما صرف فعلا ويوزع كالاتي :

- (١) يدفع منه للأعضاء ما لا يزيد عن ٠.٥٪ على ما دفعوه من ثمن الأسهم .
- (ب) يحول منه للمال الاحتياطي ما لا ينقص عن ١.٠٪ حتى يصل بالتدريج إلى أن يكون مساويا لرأس المال .

(ج) يدفع منه جوائز لعمال المعمل على نسبة أجورهم وللأعضاء بنسبة ما قدموه من الألبان .

(د) يدفع جانب منه للتشجيع على نشر النظام التعاوني وتوطيد دعائمه .

أما لبن الفرز وهو ما بقي من اللبن بعد أن أخذت منه القشدة بواسطة الآلة الفارزة فإنه يعطى للفلاح ليغذى به عجوله وخنازيره وقد كان ذلك في كثير من الأحيان مغريا للفلاحين ومشجعا لهم على إحضار ألبانهم للمعامل التعاونية .

مع كل الجهود التي بذلها القائمون بالنهضة التعاونية لتقدم هذه الصناعة واتباعهم الأصول العلمية والعمل بالمستكشافات البكتريولوجية الى غير ذلك مما وصل بالمعامل الى غاية بعيدة من الاستعداد في البناء والآلات والصناعة ومع رقي النظم الاقتصادية التي رقت مستوى هذه التجارة ، نقول مع كل ذلك لا تزال الحاجة ماسة الى ما سنذكره من الاصلاحات .

(١) لا يزال الفلاح الارلندي غير مكترث بمسألة انتقاء الأبقار الحلوب الجيدة فهو لا يهتم باختيار ما يعطى منها الكمية الكثيرة من الألبان والدهن وقد شعرت جماعة التنظيم الزراعي الارلندية بهذا النقص وأرادت أن تتلافاه فأغرقت أعضاء بعض المعامل بتأليف جماعات ^(١) فيما بينهم سمّتها

(١) Cow-testing Associations.

”جماعات اختبار الأبقار“ لامتحان أبقارهم من هاتين الوجهتين أسوة بما حدث في الدانمارك وكذا شجعت ”مصلحة الزراعة الارلندية“ هذه الجماعات باعانات مالية وقد كانت نتائج أعمال هذه الجماعات موضع الدهشة لدى الفلاحين فقد شوهذ أن إحدى الأبقار عند أحدهم أعطت لبنا قيمته تسعة عشرة جنيتها في السنة وأخرى عنده أعطت بمقدار تسعة جنيتها مع أن كليهما ينفق عايتها بمقدار واحد للتغذية والخدمة . ولما كانت معامل الزبدة الارلندية تأخذ ألبانها مما يزيد عدده على ٥٢٠,٠٠٠ بقرة سنويا كان من الواجب عليها أن تهتم هي والفلاحون بانتقاء الأبقار الحلوب الجيدة وإبعاد الرديئة من القطعان الارلندية .

متوسط ما تحلبه البقرة الارلندية الآن يتراوح ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ جالون^(١) في السنة مع أنه لو عني بانتقاء الأبقار الجيدة عناية صحيحة لعلا هذا المنسوب الى نحو ٦٠٠ جالون كما برهن على ذلك من اهتم بهذه المسألة من الفلاحين . ومع كل ما بذل من التشجيع لا يزال الفلاحون غير مهتمين الاهتمام الواجب بها ولكن يؤمل أن تثمر مجهودات ”جماعة التنظيم الزراعي الارلندية“ و ”مصلحة الزراعة الارلندية“ الثمر الذي يرجوه كل محب لتقدم إرلندا الاقتصادية .

(٢) إنه بالرغم من تحسين نوع الزبدة الارلندية لا يزال ثمنها أقل من ثمن الزبدة الدانماركية مع أنها لا تقل عنها في الجودة وربما كان هذا موضع الاستغراب وداعيا الى التساؤل عن أسباب هذا الضعف وعن الدواء الناجع في علاجه . ولكن المتأمل يزول منه العجب اذا علم أسباب ذلك وهي حرية بالنظر والاعتبار وذلك أن عدم ثبات الصادر من الزبدة الارلندية على معتدل واحد طول السنة أحدث الضعف في هذه التجارة . لأن الفلاح الارلندي متبع نظاما قديما هو الاكتفاء في زمن الشتاء بتغذية أبقاره من المراعى وحدها وهي ليست بكافية في هذه الفترة ولا يهتم بأن يحصل على اللبن الكافي ما بين شهري أكتوبر ومايو ومن أجل ذلك لا تستغل معامل الزبدة إلا قليلا في هذه الآونة ونشأ من ذلك أن تحولت التجارة في الأسواق من أيدي هؤلاء الى أيدي قوم يقدرون على إمدادها طول العام بما تحتاج اليه ولا يستطيع ذلك الا مزاحموهم الدانماركيون وقد لزم من هذا تبعا ثبات التجارة الدانماركية في الأسواق وتزعزع التجارة الارلندية اذ تضطر كل عام الى محاولة استرجاع زبائن كانت قد فقدتهم أكثر السنة وهذا يدعو الى تحديد سعر لزبدتهم كل عام بخلاف الزبدة الدانماركية فانها حافظة مركزها في الأسواق طول العام .

ولا علاج لذلك النقص إلا تغيير ذلك النظام القديم في تغذية الأبقار مدة الشتاء بآخر يكفل إنتاج اللبن في الشتاء والصيف سواء وذلك ما يستدعى تحويل كثير من المراعى الى مزارع تزرع فيها مختلف المزروعات لتغذية الأبقار تغذية تضمن استمرار المقادير التي تحلب طول السنة بنسبة واحدة ما أمكن ومن أجل هذا قام الأستاذ وبرلى^(٢) أستاذ الزراعة في كلية كورك إحدى كليات جامعة إرلندا وحث الفلاحين على اتباع نظام زراعى جديد وضعه بعد البحث والتجربة وهو ذو دورة خاصة

(١) الجالون هو مكافئ انكليزى يعادل أربعة لترات ونصف تقريبا .

(٢) "T. Wibberley"

بها يستطيع الفلاح أن يغذى أبقاره طول السنة بلا انقطاع من محاصيل خضراء فلا تختلف التغذية كثيرا بسبب ذلك في الصيف عنها في الشتاء وإذا اتبع هذا النظام وانتشر في البلاد لغير وجهة الفلاحة فيها ولاستبدال بكثير من المراعى مزارع تغنى البلاد عما تستورده من الأسواق الخارجية وتجعلها تعتمد على محاصيلها الأهلية لأنه بالطريقة المتبعة الآن لا يزرع من الأراضي الارلندية أكثر من ١٢٪ فتحتاج البلاد الى أن تستورد كثيرا من الخارج أضف الى ذلك أنها لا تنتج الألبان الكافية للسبب الذى قدمناه .

ومن مزايا هذا النظام أنه مناسب جدا لجو البلاد وتربتها ويحتاج الى استعمال الآلات الزراعية الحديثة التى تذلل الصعوبة الناشئة من قلة العمال وتساعد على إعطاء هؤلاء أجورا عادلة . وقد اهتم المتعاونون بهذا النظام الجديد لما فيه من الفوائد الجمة التى لا يتسنى للفلاح الصغير جنبها إلا اذا تعاون مع من حوله وانشأوا جماعات تعاونية تشتري الآلات اللازمة وتؤجرها لهم بطريقة منظمة كما أنها تقوم بشراء حاجاتهم وبيع محاصيلهم مما سيأتى الكلام عليه تحت عنوان "الجماعات الزراعية التعاونية" ولكون هذا النظام فى دور التجربة ولم ينتشر انتشارا كافيا لا تزال كمية الألبان على حالتها الأولى ولا ينتظر أن تتغير حتى يشمل هذا النظام معظم البلاد .

الآن وقد بينا التقدم الذى حصل فى صنع الزبدة وتحسين نوعها تحسينا شهد به الجمهور بقى علينا أن نشير الى موضع الضعف فى تلك الصناعة بعد أن نوازن بينها وبين الصناعة فى بلاد الدانمارك . يرى الناظر الى الزبدة الدانماركية أن كل المعامل التعاونية فى تلك البلاد وحدت صناعتها وجعلت كل الزبدة تحت طابع (ماركة) واحد كما أنها جعلت لها مكتبا واحدا يرجع اليه فى الاستعلام عما يختص بصناعة الزبدة وتجارتها فكأن كل ما تنتجه البلاد صنع فى معمل واحد وبيع من مركز واحد ولكن الحالة ليست كذلك فى إيرلندا حيث تعددت أنواع الزبدة المصنوعة فى البلاد واشتد التنافس بين المعامل التى أخذ يزاحم بعضها بعضا فى الأسواق فأضعف ذلك مركزها وقلل ربحها .

وقد شعروا أولا بضعفهم التجارى المتأق من مزاحمة المعامل التعاونية بعضها لبعض فى الأسواق فأشار قادة الحركة بانشاء جماعة واحدة تكون وسيطة فى عرض زبدة جميع المعامل التعاونية وبيعها ولا يخفى ما يترتب على توحيد الطلب من الوصول الى الثمن الذى تستحقه الزبدة فى أحسن الأسواق وكان ذلك فى سنة ١٨٩٥ اذ أنشئت "الجماعة التعاونية الوكيله الارلندية" وكان مقرها مدينة "ليمريك" (١) ولها مكتب فى "منشستر" ووسطاء فى بلاد عديدة . ولا تزال هذه الجماعة تعمل بجد لتصل للغرض الذى أنشئت من أجله ولكنها لم تصل بعد فلم تقدر على منع هذا التنافس الضار بالمعاونين الذى يحول بينهم وبين توحيد السعر ولا غرابة فى ذلك اذا علمنا أن المعامل التعاونية اعتادت أن ترسل لهذه الجماعة زبدها وقت كساد الأسواق وتقوم هى ببيعها مباشرة دون توسطها وقت الرواج .

(١) Limerick

هذه المعاملة السيئة هي سبب تأخرها واضطرابها في كثير من الأحيان للاتجار في زبدة المعامل غير التعاونية . ويتضح ذلك من احصائيات سنة ١٩٢٠ فقد كانت قيمة ما بيع على يد هذه الجماعة ١,١٠٣,٣٨٩ جنيه انجليزيا ، وما باعته المعامل التعاونية بنفسها ٨,٢٤٧,٨٣٦ جنيها (١) .

أما الضعف الأول وهو تعدد أنواع الزبدة المصنوعة في المعامل التعاونية فلم يشعر به الا أخيرا وللتغلب عليه فكرت "جماعة التنظيم الزراعي الارلندي" في وضع نظام يشبه ما يسير عليه الدانماركيون فأنشأت هيئة سمّتها "مراقبة الزبدة والجبن الارلندي" (٢) (تصنع معامل الزبدة جينا أحيانا بمقادير قليلة ، كما أن القريب من هذه المعامل للندن يبيعها أحيانا لبناً صابجا) وجعلت لها طابعا خاصا تمنحه المعامل التي تتعهد أن تسير على شروطها وأهمها :

- (١) اتباع تعاليم علمية خاصة في صناعة الزبدة .
- (٢) عدم استعمال العقاقير الكيماوية التي تقى الزبدة من التغيير .
- (٣) تحسين طعم الزبدة باتباع التعاليم البكتيريولوجية .

وللتحقق من قيام المعامل بهذه الشروط ترسل الزبدة والجبن من آن الى آخر لفحصها في معمل بكتيريولوجي معد لذلك في "بيت پلانكت" مهياً بالعدد الكاملة تحت إدارة استاذ فني يتولى هذا المعمل ويقوم بالنصائح الفنية للمعامل ، وكذا بتدريس الأصول البكتيريولوجية في كل ماله علاقة بالالبان ومنتجاتها لشبان وشابات يتعلمونها ليطبقوها في معامل الزبدة والجبن الارلندية . ولهذا المعمل الفني تقرير سنوي مستقل فائض بالمعلومات والتجارب العلمية يرسل لمعامل الزبدة المشتمية الى هيئة المراقبة على الزبدة والجبن الارلندي التي بينها .

على أنه وإن كانت الزبدة المستوفية لهذه الشروط أجود صنعا وألذ طعما وأحسن نوعا من غيرها فإن هيئة المراقبة لم تلاق النجاح المنتظر لأن كثيرا من الفلاحين يرون أن تلك الشروط والقيود غير لازمة وانها تزيد في أعابهم دون أن تزيد في ربحهم . والحقيقة أن سبب فورهمة الفلاحين المتممين الى هذه الهيئة هو أن الزبدة المصنوعة بهذه الشروط لم تكن بمقادير كافية لامكان إحداث فرق في الثمن بينها وبين غيرها ، والسبب في ذلك راجع الى تقصير الفلاحين في الأخذ بتعاليم هيئة المراقبة حتى يعلو نوع الزبدة الارلندية إجمالا ، وتشتهر بالجودة والاتقان فيعلو ثمنها تبعا لذلك .

ككل تلك العقبات التي قدمناها لم تضعف همة الجماعة الرئيسية للتعاونين فهي لا تزال تؤمل أن يأتي وقت تصدر فيه كل الزبدة الارلندية على هذا النظام فتتوحد طرق عملها وكذلك طرق عرضها في الأسواق وبذا تصل هذه الصناعة الزراعية في البلاد الارلندية الى ما وصلت اليه في بلاد الدانيمارك . وهناك مسألة يجب علينا أن نشير اليها قبل ختام هذا الفصل وهي أن ضمان استمرار العمل في المعامل يتوقف على رغبة الأعضاء في إرسال ألبانهم اليها ، ولكن وجد في بعض الجهات

(١) نقلا عن التقرير السنوي لجماعة التنظيم الزراعي الارلندية سنة ١٩٢٢ صفحتي ٢٢ و ١٣٤

(٢) "Irish Butter & Cheese Control"

التي فيها معامل غير تعاونية أن هذه تغري الفلاحين بعلو الثمن الذي تقدره لألبانهم علوا مؤقتا لتحل عرى التعاون الوثيقة وتلحق الضرر بهم وهذا غاية ما تتمناه تلك المعامل التجارية التي لا يهتمها الاجمع المال ، سعد الفلاح أم افتقر . ولمقاومة سريان هذا الداء وضعت المعامل التعاونية قاعدة أسمتها "قاعدة الأزام"^(١) تحرم بها على الأعضاء أن يوردوا ألبانهم لغير معاملهم ووضعت عقوبة لمن يخالف ذلك وكان لهذه القاعدة أثر محمود .

هذه سيرة معامل الزبدة التعاونية من حيث عملها الرئيسى ، على أنها لم تقتصر على ذلك بل أن بعضها يقوم بشراء ما يلزم الأعضاء من اللوازم الزراعية المختلفة وتدفع ثمنها من حساب الألبان التي يقدمونها كما أن بعضها يتولى عرض البيض والفراخ التي يقدمها الأعضاء الى الأسواق زيادة على الزبدة ، وكذلك يعطى قروضا لهم بضمانة ما يقدمون من الألبان ويطحن غلالهم بتلك القوى البخارية التي تدير آلات مصنع الزبدة اذ يسقطها على طواحين صغيرة . وقد كان لذلك فائدة عظيمة ولا سيما في القرى البعيدة عن المطاحن البخارية ، فقد لوحظ ان ذلك كان مشجعا على التوسع في زراعة الغلال في الجهات المجاورة .

هذا هو مركز الجماعات التعاونية للزبدة في إيرلندا بقوته وضعفه ، ومنه نرى أن نجاحها كان عظيما ، واذا كان النجاح يقاس بالاحصاء فها هو ذا جدول يبين تقدم هذه الجماعات في السنين العشر الأخيرة .

السنة	عدد الجماعات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض	حركة المعاملة أثناء السنة
			جنيه	جنيه	جنيه
١٩١٠ (٢)	٣١٢	٤٤٧٩٢	١٤٤٢٥١	١٢٠٣٥٨	١٩٩٩٣١٣
١٩١٢	٣٢٩	٤٦٠٥٦	١٤٨٠٨٦	١٢٠٠٩٥	٢٤٦٤٢٢٨
١٩١٤	٣٥٠	٤٧٠٨٦	١٤٩٧٥٥	١٣٣٢١٠	٢٧٣١٦٢٨
١٩١٦	٣٤٦ (٣)	٤٩٢١٨	١٦٠٨٢٠	١٣٣٠٢٥	٤٥١٢٨٩٣
١٩١٨	٣٣٩	٤٩٨١٠	١٧٢٩٧٠	٢٦٦٧٣١	٥٩٣٩٤٩٦
١٩٢٠	٣٣٦	٥٠١٢٢	١٩٣٢٠٨	٥٠٠٧١٩	٨٢٤٧٨٣٦

مجموع الربح الصافي سنة ١٩٢٠ كان ٤٣,٢٨٦ جنيه والمال الاحتياطي ٣٥٧,٣٩٦ جنيه .

(١) "The Binding Rule"

(٢) راجع التقارير السنوية لجماعة التنظيم الزراعى الايرلندية الصادرة سنة ١٩١٢ — ١٩٢٢

(٣) يلاحظ أنه بعد سنة ١٩١٤ أخذ عدد الجماعات يقل وإن كان التقدم فيما عدا ذلك مطردا وسبب ذلك أن الجماعات التي لم تكن متينة تماما لم تقدر على تحمل مصاعب زمن الحرب العظمى كما أنه لما ثبتت نار الحرب الداخلية في إيرلندا في السنين الأخيرة دمر عدد من معامل الزبدة التعاونية فيها ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك .

الفصل السادس

الجماعات الزراعية

الغرض المبدئى من إنشاء هذه الجماعات هو ابتياع حاجات أعضائها الزراعية من بزور وأسمدة وعلف وغير ذلك . وبتأديتها هذا العمل تكون قد قامت للفلاح الارلندى بخدمات جليلة تقدرها حق قدرها اذا علمنا شيئا عن معاملاته التجارية قبل إنشائها اذ كان يشتري حاجاته بمقتضى النظام التجارى العادى من التاجر المحلى وذلك بثمن المفرق .

وان الانسان ليعجب إذ يرى الفلاح — الذى هو فى الحقيقة صانع يصنع بضائع زراعية معينة من المواد الأولية التى يجهده نفسه فى تحويلها إلى محاصيل نباتية أو حيوانية — محروما من الامتيازات التى يتمتع بها الصناع الآخرون الذين يعملون فى معاملهم للغزل أو النسيج أو الأحذية أو غير ذلك فان هؤلاء يشترون المواد الأولية لصناعاتهم من قطن أو أقمشة أو جلود أو غيرها بثمن الجملة . أما الفلاح فانه يشتري حاجاته من المواد الأولية اللازمة للزراعة بثمن المفرق .

وهؤلاء التجار الذين يعاملهم الفلاح الارلندى فى قريته ليسوا تجارا عاديين تنتهى صلتهم به باتهاء البيع والشراء بل هم طبقة من الناس^(١) لا تسلم قرية من قرى إرلندا ولا سيميا فى الجهات الغربية الفقيرة من وجودهم فيها ولهم صلة دائمة بالفلاح فى كل معاملاته فهم فى قرى إرلندا أشبه "بالنمرجى" عندنا فى قرى مصر إلا أن ذاك فى إرلندا أقرب صلة بالفلاح وأكثر معاملة وأشد ضررا .

يأتى الفلاح الارلندى إلى حانوت هذا التاجر لقضاء حاجاته وشراء لوازمه الزراعية والمنزلية وبيع ما لديه من محاصيل زراعية ، وكذلك لتمضية وقت فراغه من العمل إذ يتقابل مع أصحابه فى حجرة المشروبات الروحية حيث يستقبل ببشاشة وتمد إليه كأسات يعلم الله ما بها من أنواع السموم ولا يغيب عن بالنا ما يقيد على حسابه من باهظ الأثمان .

وطريقة التعامل بين الفلاح وهذا التاجر هى طريقة لا نقد فيها بل يستعمل فيها دفتر الحساب فقط فاذا ما جاء الفلاح ليشتري سمادا أو علفا أو سكرا أو شايًا ، قيد التاجر ثمن هذه الأشياء على حسابه بأى ثمن شاء ، واذا ما جاء لبيع ما أنتجه من أرضه من بطاطس أو بيض أخذ التاجر منه هذه الأشياء بالسعر الذى يراه ويقيد ذلك على حسابه أيضا ، وهو مع كل ذلك مضطر لهذه المعاملة العقيمة اذ لا حيلة له غير ذلك وهو عالم أن ما يشتريه ليس بمضمون الجودة فلا البزور نقية النوع ولا قوية النمو ولا السباد جيد مشتمل على العناصر المطلوبة بمقاديرها القانونية .

(١) تعرف باسم "Gombeen Men"

نعم إن هناك قانونا برلمانيا يخول الفلاح الحق أن يمتحن ويحلل ما يشتريه من التجار حتى يتحقق صحة ما يدعونه فإذا وجد هناك تلاعبا في مصالحه التجأ الى ذلك القانون ولكن من للفلاحين بالمعرفة العلمية أو النشاط أو الصبر أو الاستعداد لأن يصرف قليلا من المال في فحص هذه الأشياء فحشا فنيا حتى يضمن به سلامة ما يشتري وموافقة الثمن .

لم يقف هؤلاء التجار عند ذلك بل كثيرا ما ينتهزون فرصة عوز الفلاح المسكين وقت العسر فيقرضونه المال بفائدة لا ترضاها العدالة .

قل لى بربك كيف تكون حال هؤلاء الفلاحين وبينهم هذه الطبقة من التجار الذين يعملون فيهم عمل الداء في الجسم . لا عجب إذن اذا علمنا أن هؤلاء الفلاحين صاروا الى الفقر وتراكم الديون .

جاء النظام التعاوني ونشر تعاليمه وأظهر للآء الغنى الذى يلحق الفلاح الارلندى والظلم الذى يعيش تحت نيره . فكان ذلك كمن فتح باب سجين أغلق عدوانا على نفوس بريئة . عرف الفلاح وتنبه وأيقن أن لاخلاص من هذا الضيم الذى عاش فيه قرونا عديدة إلا باتباع النظم التعاونية التى يتخلص بواسطة جماعاتها من شر هؤلاء التجار الأشرار وتتوافر له بها مزايا تلخصها فى النقاط الآتية :
(١) شراء حاجاته بئمن الجملة بعقد يضمن الحصول عليها فى الوقت الذى يريده مع توفيره لنفسه المكاسب التى كان الوسطاء يتقاضونها .

(٢) الحصول على ضمان بجودة النوع وذلك بامتحان العينات امتحانا علميا بواسطة الجماعة بقيمة زهيدة لا تكاد تعد شيئا .

(٣) التمكن من تخفيض أجرة شحن البضائع ونقلها وذلك لسبب تعامل الجماعة بمقادير كبيرة .
فى بدء الحركة التعاونية فى إرلندا كانت "جماعات الزبدة" هى التى تقوم بالأعمال التى تقوم بها الآن "الجماعات الزراعية" التى نحن بصدددها . ولكن ليس فى كل جهة معمل زبدة . فتوخا لدقة العمل رأى القائمون بهذه النهضة الاقتصادية أنه من الأفضل اختصاص جماعات بهذا العمل .

لذلك عملوا لانشائها وكان ذلك فى سنة ١٨٩٤ إذ أنشئت خمس جماعات من هذا النوع كان لنجاحها رنة فى الدوائر الاقتصادية عند ما نشر فى إحدى المجلات ^(١) ان هذه الجماعات الخمس وفرت على أعضائها فى ستة الأشهر الأولى من حياتها ما يبلغ خمسة الآلاف من الجنيهات .

أما نوع تنظيم هذه الجماعات فلا يختلف فى الجوهر عن تنظيم جماعات الزبدة السابق إيضاحها حتى ليصلح تطبيق نظام هذه على تلك مع بعض التعديل اللازم لاختلاف نوعى الجماعتين .
فمثلا نحن نعلم أن القاعدة التى بنى عليها جمع رأس المال لجماعات الزبدة هو اشتراك العضو فى سهم ثمنه جنيه عن كل بقرة حلوب يكتنيها . أما فى حال الجماعات الزراعية فاشتراك العضو فى الأسهم بنسبة عدد الأفدنة التى يفلحها ولكن هذه الطريقة لم يتبعها كل الجماعات وجملة القول أن هذه النقطة تركت لتصرف الجماعات ، لذلك تباينت رءوس أموالها . أما قيمة السهم فقد اتفقت الآراء

(١) راجع مجلة "Irish Homestead" أو "الدوار الارلندى" بتاريخ ٤ مايو سنة ١٨٩٥ ص ١٣٢

على أن تكون جنيتها يدفع منه ثمنه على الأقل عند الالتحاق (١) وذلك لتسهيل الطريق على الفلاحين للدخول في العضوية، ولعدم كفاية رأس المال المحصل بهذه الطريقة التجأت الجماعات الى الاقتراض من المصارف بضمانة أعضاء اللجنة الادارية بفائدة ٤ ٪. وهذه الطريقة تقتضى الجماعات ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ جنيه وقد يكون أكثر من ذلك إذ كثيرا ما تجدد الجماعات نفسها مضطرة الى أن تمد أعضاءها بالبضائع لأجل لا يقل عن ثلاثة أشهر وقد يصل إلى سنة كاملة .

ولم يكن لهذه الجماعات في أول عهدها محل خاص مفتوحة أبوابه يأتيه الأعضاء أى وقت شاءوا بل كانوا يجتمعون وقت الضرورة في أى محل يعينونه وذلك في فصول معينة من السنة ليقدموا طلباتهم الزراعية ثم يتفرقون ولا يجتمعون إلا في الموسم الذى بعده . فكان الجماعة وهى متقطعة الأعمال ضئيلة الحركة وسيط فقط ، ولم يكن هذا يبشر بمستقبل عظيم إذا استمرت هذه الجماعات على هذا الحال .

لذلك فكر قادة الرأى التعاونى في توسيع نطاق هذه الجماعات فأشاروا عليها بأن تأخذ لها محلا ثابتا مفتوحة أبوابه طول السنة للأعضاء يأتونه متى شاءوا لقضاء أمورهم وبأن تدخل في مضار بيع حاصلات الأعضاء ولا تقتصر على توريد حاجاتهم الزراعية فقط بل تورد لهم أيضا حاجاتهم المنزلية .

بيع حاصلات الأعضاء :

الدخول في هذا الموضوع تحت النظام التعاونى من أصعب الأمور وأشدّها خطرا وهناك عوائق عديدة تقابل من يقوم بهذا العمل وتصعب الطريق أمامه . فان لم يكن على خبرة تامة في هذا الموضوع ووراء أعضاء جماعته متشبعون بروح التعاون مستعدون قلبا وقالبا أن يعملوا يدا واحدة لتعزيب جماعتهم والوقوف بجانبها في الشدة والرخاء فالأولى بهم الاكتفاء بالعمل في مضار توريد لوازم الأعضاء وهو مضار أسهل وأسلم حتى ترقى معلومات الأعضاء ويتعودوا العمل في ميدان التعاون ويتحققوا أن النتيجة الأخيرة من العمل التعاونى محققة لفائدة الأعضاء مهما صادفهم في طريقهم من العثرات والخسائر . ولنذكر بعض الصعوبات التى تصادف المتعاونين في ميدان بيع محاصيلهم :

(١) اذا أخذت جماعة على عاتقها بيع حاصلات معينة من محاصيل أعضائها فأول شئ تهتم به أن ترى الأعضاء يواظبون على توريد هذه المحاصيل اليها اذا هى أرادت أن تحصل لنفسها على مركز في الأسواق يضمن دوام الطلب منها على هذه المحاصيل . فقد علمتنا التجارب أنه اذا لم تكن الجماعة راسخة العقيدة في النظام التعاونى ولم يكن أعضاؤها على بينة وخبرة بالتعاليم التعاونية فمن السهل أن يغتر الأعضاء بعلو الثمن السائد مؤقتا ويبيعوا محاصيلهم مباشرة للتجار بدون توسط جماعتهم وبذلك يضعف مركز الجماعة ويضيع اسمها في الأسواق . فاذا ما هبط الثمن أو اكتفى السوق بهذه المحاصيل

(١) راجع ما كتب على ذلك في فصل "جماعات الزبدة" فان تفاصيل الحالتين يكاد يكون واحدا .

أسرعوا الى الجماعة لتساعدهم على بيعها . مثل هذه الجماعات سهل وقوعها في مكاييد التجار الذين يكون بالأعضاء منفردين فيعرضوا عليهم أثمانا مغرية سعياء وراء فك رابطتهم وحل جماعتهم . فاذا ماتم ذلك رجع التجار الى استبدالهم القديم بالأسواق .

(٢) من أهم أسباب النجاح لجماعات بيع الحاصلات تقديم هذه الحاصلات جيدة النوع ثابتة على مرتبة واحدة فذلك مما يعوّد السوق انتظار هذه الحاصلات ويوسع شهرتها وليس في قدرة كل جماعة أن تكون في مركز ممتاز كهذا إلا إذا كانت على درجة عظيمة من النظام فان ذلك يستوجب عناية كبيرة بانتقاء أفضل أنواع البزور والاهتمام بزراعة المحاصيل المطلوبة في الأسواق وتربية الماشية والدجاج التي يكثر طلبها الى غير ذلك من الأمور التي تبرهن على انتظام سير الجماعة ومهارة القائمين بأمرها .

(٣) هناك مجال للغيرة وعدم ترضية كل الأعضاء في الجماعات الحديثة العهد بالنظم التعاونية والتي لم يتدرب أعضاؤها على الأعمال التعاونية إذ أن الثمن الذي يتبع به الجماعة محصول عضو ربما لا يمكنها أن تتبع به محصول عضو آخر ، لاختلاف درجة المحصول وثقل السعر من وقت لآخر .

(٤) من المستحسن غالبا والضروري أحيانا أن يكون لدى الجماعة مال كاف تستمد منه حاجتها كلما شئت فربما ترى الجماعة أن تكف عن بيع محصول اكتظت السوق به منتظرة بيعه بعد وقت يقل فيه المعروض فيرتفع ثمنه . في هذه الأثناء ربما يحتاج صاحب المحصول الى نقود لمعاشه أو لزراعته . كما أنه في بعض الأوقات ترى الجماعة من الحكمة القيام بتجارب علمية زراعية أو جلب الجيد من الماشية لتحسين نتاج ماشية أعضائها ، أو القيام بالاستعداد اللازم لصناعة "مربية" من فواكه لم توفق الى بيعها ، وأحيانا تحتاج الجماعة الى بناء مخازن لمحاصيل أعضائها . كل ذلك يحتاج الى نقود اذا لم تكن الجماعة قادرة على تديرها فقد لا تحسن العاقبة .

(٥) في بعض الأحيان يصعب على الجماعة أن تجد سوقا لتصريف بعض المحاصيل في الوقت اللازم ولا سيما اذا كانت هذه المحاصيل من الأنواع السريعة التلف إن تأخر بيعها . عند ذلك يوجه الأعضاء اللوم الى الجماعة .

كل هذه صعوبات صادفت هذه الجماعات في طريقها . ولا تغلب الجماعة عليها الا اذا كانت قديمة عهد بالأعمال التعاونية مدربة على إدارتها ، أعضاؤها متمكنون من الأصول التعاونية ، راسخو العقيدة قادرون على القيام بواجبهم متعاونين ولو خسروا خسارة مؤقتة ، منظمون في أحوالهم التجارية والادارية .

قد جرب بيع الحاصلات تعاونيا في إيرلندا في بعض أشياء أهمها بيع زبدة الجماعات كما ذكرنا آنفا في موضوع معامل الزبدة وكذلك جرب بيع الشعير تعاونيا بواسطة جماعة مركزية في سنة ١٨٩٧ وللأسف انتهى ذلك بالفشل لسوء إدارة القائمين بالعمل ولعدم ثبات السوق وقتها . وجرب أيضا بيع المواشى تعاونيا على يد "جماعة الاتجار بالجملة" في حادثة سنها وانتهى ذلك بالفشل فكان درساً

لا ينسى ، خلاصته أنه لا يجوز أن تعجل جماعة جديدة بالدخول في موضوع بيع محاصيل أعضائها حتى تثبت في عملها وتندرب على ما هو أسهل الطرق في التعاون وهو طريق توريد حاجات الأعضاء . كما أن بعض الجماعات الزراعية القريبة من المدن جرت بيع اللبن ولكن الآن لم يصادف ذلك نجاحا يذكر وكذلك جرت بيع البطاطس والبيض بواسطة بعض جماعات أنشئت خصيصا لذلك ، ولكنهم وجدوا أن هذه التجارة لا تكفى وحدها لفتح محل خاص بها والأولى أن تضم الى أعمال الجماعة الزراعية التعاونية .

هكذا كان الحال في إرلندا من جهة الأعمال التي أتخذت لبيع حاصلات الأعضاء تعاونيا . ولا شك أن ذلك يبرهن على عدم النجاح في هذا الباب ، اللهم إلا في ظروف خاصة . ولكن يرجى أن يأتي وقت يصبح فيه المتعاونون الإيرلنديون قادرين على العمل في هذا المضمار بنجاح لا سيما بعد ما تدرّبوا على الأعمال التعاونية وتلقوا ما ينير الطريق أمامهم من دروس أخذوها عن أيدي رجال هم في الطبقة العليا من الاقتصاديين الاجتماعيين .

توريد حاجات الأعضاء الزراعية والمنزلية :

ذكرنا آنفا أن الجماعات الزراعية كانت تقوم بوظيفة وسيط بين أعضائها والأسواق في أوقات معينة من السنة حينما يحتاج الزراع الى بذور أو سماد أو غير ذلك ، ولم يكن لها محل ثابت مفتوحة أبوابه طول السنة لقضاء حاجة الأعضاء منه . ونتيجة هذه الطريقة لم تكن كافية ولم تبشر بالنجاح الذي ينتظر من اتباع النظم التعاونية . ولذا فكر المتعاونون في توسيع نطاق العمل . وقد بينا أن التوسع في مضمار بيع حاصلات الأعضاء لما يأت بالفائدة المنتظرة . فبقى علينا الآن أن نبين ما آل اليه التوسع في مضمار توريد حاجات الأعضاء

إن مسألة اقتصار هذه الجماعات على شراء الحاجات الزراعية فقط أو دخولها في ميدان شراء كل شئ يحتاج اليه الأعضاء من لوازم زراعية أو منزلية قد شغلت أفكار رجال الحركة التعاونية في إرلندا مدة ليست قصيرة . والعقبات التي صادفتها الحركة في هذا الصدد كان بعضها من المتعاونين أنفسهم إذ كان بعضهم يعتقد أن الأفضل للزراع أن يقتصروا في أعمالهم على الأمور الزراعية التي هي من شأنهم ولا يتطفلوا على التجارة في الحاجات المنزلية التي ليست من خصائصهم ، ومن جهة أخرى كانت الحركة التعاونية الزراعية في إرلندا تمدّها الحكومة سنويا بمبلغ من المال إعانة لها على العمل العظيم الذي تقوم به لمصالح الفلاح وهذا المبلغ تعطيه الحكومة للجماعة المنظمة على شرط ألا تنظم إلا جماعات زراعية فقط . ولكنها أجازت لهذه الجماعات الزراعية بعد نشأتها أن تتعامل في الحاجات المنزلية إن شاءت . وذلك تناقض في الرأي . ولكن ليس من الغريب أن تناقض الحكومات نفسها بنفسها في كثير من الأمور ولا سيما في المالك التي تكون الحكومة فيها تحت تأثير خارجي أو داخلي . في هذه الحالة كان التأثير من الجهتين . أولا كانت الحكومة في ذلك الوقت ^(١)

(١) الحكومة تغيرت في سنة ١٩٢٢ من إنجليزية الى إرلندية .

بعيدة عن العناية بمصالح الأهالي ولم تكن على بينة مما يعود عليهم بالخير ، ولا هي مهتمة بدرس الموضوع وعمل اللازم . ثانيا كان أصحاب المصالح التجارية والمالية يخشون دخول الحركة التعاونية في مضار الاتجار بالحاجات المنزلية فيضر هذا بمصالحهم ولذلك كانوا يؤثرون في رأى الحكومة في هذا الموضوع .

على كل حال كانت الجماعات في إرلندا تنظم كجماعات زراعية ثم لا يمضى وقت طويل حتى تدخل في مضار توريد الحاجات المنزلية لأعضائها وذلك اضطرارا منها لأنها وجدت أن التجار الذين حققوا عليها واغتazonوا منها حرمانها إياهم المكاسب الطائلة التي كانوا يحصلون عليها من وراء معاملتهم مع الفلاحين في الحاجات الزراعية مثل سماد وعلف وغيره وجدت أنهم قد امتنعوا عن معاملتها في الحاجات المنزلية مثل السكر والشاي وغيرهما ظانين أنهم بذلك يرغبون الجماعات على أن تنفض . وكانوا في نفس الوقت يعدون الفلاحين بأنهم يمدونهم بحاجاتهم المنزلية إذا هم عاملوهم في الحاجات الزراعية أيضا رغبة في سحب الفلاحين من جماعتهم وبذلك تفشل الجماعة .

على الرغم من ذلك ومن تخفيض التجار ثمن بضاعتهم الى أقل من الثمن الذى تتبع به الجماعة حتى يتمكنوا من أن يقضوا عليها ثم يرجعون فيرفعون أثمانهم كما شاءوا ، على الرغم من كل ذلك وبفضل تنبيه قادة التعاون الى الأخطار التي تحيط بهم إذا هم استسلموا لمكر التجار ، استمر الفلاحون معضدين لجماعاتهم التعاونية التي لم تربدا من الدخول في مضار توريد الحاجات المنزلية أيضا لتتق شر التجار ولتحفظ مصالح أعضائها . كل ذلك والحكومة باقية على رأيها من حيث اشتراطها على الجماعة المنظمة أن لا تنظم إلا لجماعات زراعية فقط لا تتاجر في الحاجات المنزلية ولكن رجال التعاون لم يتركوا فرصة تفوت إلا نصحبوا فيها الحكومة برفع هذا الشرط المعرقل . ولما تغيرت الحكومة وأصبحت أهلية رفعت هذا الشرط رسميا مع أن كل جماعة زراعية في إرلندا كانت في الواقع تورد الحاجات المنزلية لأعضائها جنبا لجنب مع الحاجات الزراعية .

وكانت نتيجة قيام الجماعات الزراعية بهاتين المهمتين كسب أعضاء كثيرين من جهة ومن جهة أخرى لزيادة تجارتها لدرجة خولتها أن تفتح أبوابها طول السنة فيبقى العمل مستمرا فيها الوقت كله وبذلك كسب الفلاح وصار في حصن منيع من شر التجار كما ربح الجماعات أرباحا تؤهلها لأن تأخذ محلا كبيرا لها تخزن فيه كل ما يحتاج اليه الفلاح في حياته العملية والمنزلية ، وتكون في مركز يعينها على استخدام مدير ماهر نشيط أمين مدرب يصرف كل وقته في عمله التجارى . وذلك مما يضمن حسن إدارة العمل وضبط حسابه وجودة البضائع . وكل ذلك عائد طبعا على الفلاح إذ هو المقصود بالذات أولا وآخرا .

كانت هذه خطوة كبيرة خطتها الجماعات الزراعية في طريق التقدم والعمل . عقب ذلك رأت هذه الجماعات حاجة الأعضاء شديدة إلى عدد وآلات زراعية هم بعيدون عن أن يقتنوها منفردين

لارتفاع أثمانها ولقلة المال في أيديهم . لذلك فكرت في أن تشتري الآلات التي يحتاج إليها الأعضاء لفلاحة أراضيهم فتؤجرها لهم بالدور بأجر تحدده لجنة خاصة . من أجل هذا تسحب الجماعة من المصرف مبلغا تشتري به آلة للدرس أو دبابة^(١) أو آلة لرش الزرع بالمواد الكيماوية لحفظها من الآفات أو غيرها من الآلات الزراعية الحديثة . وقد تؤجرها لغير الأعضاء بأجرة أعلى إذا كانت عاطلة ولم يكن متظرا أن يطلبها عضو في القريب العاجل ، ويراعون في تقدير الأجر أن يكون بقيمة تمكن الجماعة من حفظ جزء يسير منها بعد القيام بمصاريفها وكل ما يتعلق بسيرها وحفظها سليمة . فيتكون من هذا الجزء اليسير مبلغ يدفع في آخر السنة للمصرف لسد جزء من الدين الذي أشرت به الآلة وكذا لدفع الفائدة . بهذه الطريقة استطاع كثير من الجماعات أن يسد المبلغ بتمامه في مدة سنتين أو ثلاث وفي الوقت نفسه انتفع الأعضاء باستعمالها انتفاعا كبيرا ، وفوق ذلك صارت الآلة ملكا للجماعة . ويلاحظ طبعا في اختيار هذه الآلة أن تكون من أحسن طراز وأشدّه اقتصادا في النفقات وأسهله في الاستعمال وأن تكون من الآلات التي يمكن استعمالها لأغراض مختلفة حتى لا تبقى عاطلة إلا قليلا من الأيام فمثلا الدبابة تستعمل لجرّ المحارث وغيرها في الغيط وكذلك جر العربات المحملة بالبضائع^(٢) أو لصقل الطرق ، وإدارة عدد أخرى لخراج المياه من الآبار أو لطحن الغلال أو لتقطيع علف المواشي إلى غير ذلك من الأعمال الزراعية التي تجعل هذه الدبابة تشغل طول الوقت والا كان شراؤها خسارة على الجماعة .

هناك نقطة تظهر مجسمة على الورق ولكنها في الحقيقة ليست من الصعوبة بدرجة كبيرة هي أن مثل هذه العدة يطلبها الأعضاء في أغلب الأحيان في وقت واحد ولكن وجد بالتجارب أن من السهل تذليل هذه الصعوبة . فمن يطلب العدة أولا هو الأحق بها وإن طلبها إثنان في آن واحد يفضل من يستعملها وقتا أقصر . وفي كل حال يؤكد على الأعضاء الاتّباع العدة عندهم أطول مما يلزم .

إن السنين الأخيرة قد أوجبت الأكثر من فلاحه الأراضي الارلندية بدل تركها مراعى وذلك لتشجيرها إلى أقصى حد ممكن . هذا مادعا كثيرا من الجماعات إلى العمل في هذا المنحى . ولكن الصعوبة التي لاقها الجماعات كانت في قلة من لهم خبرة تامة بالآلات الزراعية تضمن تسييرها وتصليحها كما يجب ، وكذلك من يلاحظ استعمالها من وقت لآخر حتى لا تعبت بها يد الجهل فتكون خسارة عظيمة . وإنما أمكن التغلب على ذلك بفضل إرشاد جماعة التنظيم ومساعدتهم فانتشر استعمال هذه الآلات ورجحت الجماعة والبلاد من وراء ذلك .

هذه هي الأبواب التي طرقها هذه الجماعات وأفلحت فيها . ومنها يرى أن أعمالها متشعبة فهي تقوم بمهمات كثيرة للفلاح . والرأى السائد الآن بين المتعاونين والذي تعضده التجارب أنه إذا أمكن في جهة ما أن توجد جماعة واحدة تقوم بكل حاجات الفلاح من بيع وشراء وغيرها فإن هذه تكون أفضل الجماعات له وهي ما تسمى بـ "الجماعة المتعددة الأعمال"^(٢) وقد وصل هذا الاعتقاد إلى أنه إذا كان هناك معمل للزبدة وأمكن أن يقوم بوظيفة جماعة زراعية في نفس الوقت فهو أفضل من وجود جماعتين في الجهة . ذلك الاعتقاد أتى من كون أعمال الفلاح في كل شئ مرتبط بعضها ببعض

(١) Motor tractor.

(٢) General Purpose Society.

فالأولى والأكثر اقتصاداً أن تكون كل معاملاته التجارية في جماعة واحدة فإن ذلك يفضي أولاً إلى اتساع نطاق الجماعة وكبر تجارتها وذلك مما يمكنها من أن تورد لأعضائها حاجاتهم بأرخص الأثمان وثانياً يزول التنافس الذي قد يحدث إذا كان هناك جماعتان بعض أعمالهما متشابهة . ثالثاً يتسنى الاقتصاد في أبحر المحلات والمستخدمين . رابعاً تكون الجماعة الواحدة واسطة تعارف وتوحيد مصالح بين كل الفلاحين .

من ذلك يرى أن هذا النوع من الجماعات التعاونية إذا قام في بلدة أدى خدمات جليلة في أبواب مختلفة ففي الانتاج والاستهلاك ، وفي بيع الحاصلات والأقراض ، لها أياد بيضاء على زراع الجهة التي هي فيها . ويلاحظ أن هذا التطور سار في طريق معارض لما كان عليه الحال في أوائل نشر الحركة . لأن الآراء وقتئذ كانت تحبذ الاختصاص في العمل فمثلاً جماعات الزبدة وجماعات الأقراض وغيرها كانت كل منها قائمة بذاتها .

هكذا كان حال الجماعات الزراعية من نشأتها إلى يومنا هذا . وإذا نظرنا إلى إحصائها وجدناها تكثر وتكبر وهالك بياناً عن ذلك :

السنة	عدد الجماعات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض	حركة المعاملة أثناء السنة
١٩١٠	١٦٥	١٦,٧٤٣	٦,٦٨١	٣,٦٥٤	١٢٤,٧٢٠
١٩١٢	١٧٥	١٨,٨٤٦	٦,٩٧١	٤,٢٥٠	١٥٧,٧٥٥
١٩١٤	٢٢٢	٢١,١٥٥	١١,٣٤٣	٤,٦٧٠	١٩٧,١٤٦
١٩١٦	٢٣٤	٢٥,٦٧٨	٣٩,٢٩٣	٦٧,٧٨٤	٤٨١,٤٧٣
١٩١٨	٢٧٩	٣٤,٨١٨	٧٣,١٩٤	١٤٧,١٢٥	٩٩٥,٢٩٠
١٩٢٠	٣٨٧	٦٥,٩٥٤	٢٢٩,٥٢٢	٣٧٥,٦٧٧	٢,٤٧٤,٣٣٩

الربح الصافي في سنة ١٩٢٠ كان ٤,٥١٨ جنياً والمال الاحتياطي ٧٣,٩١١ جنياً .

(*) راجع التقارير السنوية لجماعة التنظيم الزراعية الأيرلندية الصادرة سنة ١٩١٢ إلى ١٩٢٢

الفصل السابع

الاقراض التعاونى فى ألمانيا

تكلمنا فى الفصل الأول عن تطورات الحركة التعاونية الصناعية وعن الفوائد التى عادت على طبقة العمال من نجاحها وانتشارها فى الأقطار المختلفة ، كما أسلفنا الكلام عن تغير النظام الزراعى القديم وتطوره الى نظام جديد كانت نتيجته الوبال على الفلاح الصغير . فاقضى ذلك اهتمام المفكرين والمصلحين الذين يهتمهم تقدم الزراعة وسعادة حال السواد الأعظم ممن يشتغلون بها فى بلادهم بايجاد الطرق المثلثى التى تساعد فى اصلاح ما أتى به ذلك النظام من عيوب كانت سببا فى بؤس حال صغار الفلاحين . ولما رأى هؤلاء المفكرون أمامهم النتائج الباهرة التى عادت من نظام التعاون بين الصناع كان ذلك باعثا لهم على استعارة هذا النظام مع التغير والتبديل فيه ليناسب حالة الزراعة ويحى بمثل تلك النتائج لهم وقد تم ذلك فعلا فانه لم يمض وقت طويل حتى شوهذ أن هذا النظام صادف نجاحا بين الزراعة لا يقل عن نجاحه بين الصناع .

ان للأحوال والمؤثرات التى تحيط بكل أمة تأثيرا كبيرا فى احتياجاتها ونظمها فما يحتاج اليه صناع كل أمة وفلاحوها يختلف عن احتياجات ونظم الصناع والفلاحين فى شعب آخر . من أجل هذا لم يكن أخذ الناس بالنظام التعاونى فى زمن واحد ولا متمثل الأشكال بل جاء فى أزمنة مختلفة وبأشكال تناسب حالة كل بلد ، كل ذلك مع المحافظة على الأصول الرئيسية .

ففى مقدمة البلاد التى أخذت بالتعاليم التعاونية وطبقتها على حاجاتها القومية ألمانيا وكان ذلك فى الأمور المالية فقد تقدمت ألمانيا فى ذلك تقدما مطردا حتى صارت أم التعاون فى الاقراض وعنها أخذت البلاد الأخرى هذا النظام .

غاية التعاون فى الاقراض هى استخدام الجهود المشتركة عن طريق التضامن فى المسئولية فى تدبير الأموال التى يحتاج اليها صغار الفلاحين والعمال والصناع ، بايجاد مصارف تقرض هؤلاء بنظام يعود عليهم بالفوائد العظيمة ماديا وأديبا .

كان على رأس هذه الحركة فى ألمانيا رجلان من كبار المصلحين الاجتماعيين هما "شولز" (١) مدير المجلس القضائى "بديلتش" (٢) "راي فايزن" (٣) الحاكم الادارى للقرى حول "نويشيد" (٤) فقد قام هذان المصلحان بجهود عظيمة خففت الضيق المالى الذى حل بمواطنيهما وكان من رأيهما ان خير الطرق لتذليل تلك الضائقة هو استخدام الوسائل التى يقوم بها الشعب نفسه . وقد كانت مجهودات شولز أسبق بقليل من مجهودات راي فايزن فانه عقب سنة ١٨٤٨ لما حل العسر العام

بأوروبا وانتهاز المربون الفرصة السانحة فأثقلوا كواهل الأهالى . أسس "شولز" بعد عامين أول مصرف ولكن كانت أعماله الى الخير أميل منها الى التعاون بيد أنه لم يمض زمن طويل حتى أقنعت التجارب بأن مصلحة الشعب تدعو الى نظام لايد للأعمال الخيرية فيه ، بل أساسه التعاون بين العمال للقيام بشؤون أنفسهم وعلى هذا بدّل نظام مصرفه لينطبق على هذه المبادئ وبعدئذ أنشأ مصارف أخرى من هذا النوع فى مدن شتى عادت على الأهالى بالفوائد الجمّة .

بينما كان "شولز" مجدا فى عمله ينشئ مصارفه فى المدن قام "رايفازن" تحت تلك المؤثرات والبواعث بمثل ذلك العمل فى القرى ، ومع أن أعمالها كانت مستقلة تمام الاستقلال بعضها عن بعض كانت الأصول واحدة والأحوال المحيطة بهما تكاد تكون واحدة غير أن الفرق فى النظم والحاجات والمطالب فى المدن تختلف عنها فى القرى ، فوجد بين عمليهما بعض الاختلاف بحسب الحاجة والغرض . بعد أن عم هذا النظام التعاونى مدن ألمانيا وقرائها وظهرت فوائده للعالم انشرف فى ممالك أخرى كثيرة قريبة وبعيدة .

مما تقدم نعلم أن نظام "شولز" خاص بالمدن ولذلك سنجمل القول فيه لأنه لا يهمننا هنا البحث فيه تفصيلا ولكن لما كان فيه كثير من الشبه بنظام "رايفازن" ذكرناه فقط للموازنة بينهما . وبعد أن نذكر مبادئ نظام "شولز" مختصرين سنبحث فى نظام "رايفازن" ونسهب القول فيه ونقسمه الى فصول مختلفة لأنه هو الذى يعيننا أمره وهو غرضنا الأول لأنه نظام زراعى ، فمن شأننا معرفته بالتفصيل .

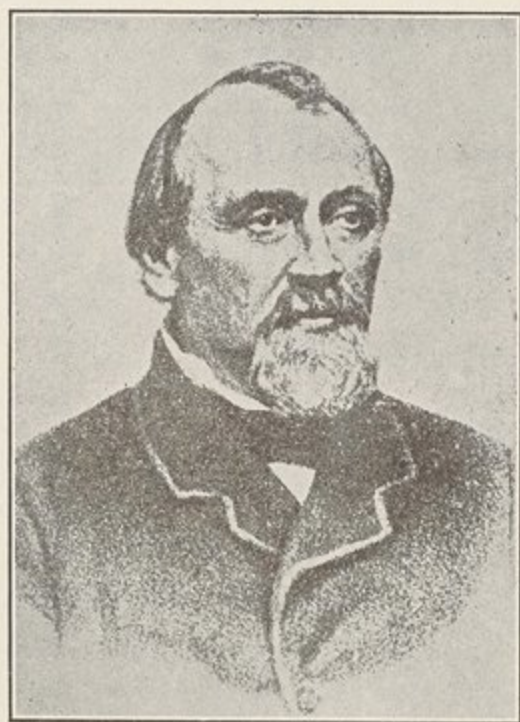
نظام شولز ديلتش :

إن لمصارف "شولز" أو كما تسمى مصارف الشعب^(١) ، نوعين فى رأس المال ، أحدهما مادى والآخر أدبى . فالأول هو المال الذى يدفعه أعضاؤها ثمن أسهمهم مضافا اليه المال الاحتياطى الذى يتكون من جزء من الأرباح ، والثانى هو تضامن الأعضاء فى تسديد ما تستدينه هذه المصارف . وهذا التضامن مع أنه كان فى حداثة عهد هذه المصارف من النوع المطلق الا أن كثيرا منها فضل فيما بعد نوع التضامن المحدود . ويرى ذلك من إحصاء سنة ١٩٢٠ إذ كان عدد هذه المصارف ١٩٠٣ منها ٦٠٠ فقط متبع التضامن المطلق^(٢) .

على هذا الأساس المتين بنت هذه المصارف معاملاتها المالية وبه حصلت على ثقة الناس فوضعوا فيها ما يدخرون وكانت لهم كصناديق توفير . وكذلك وضعوا فيها الودائع المالية ، كما أمكنها أن تقرض من أفراد أو شركات أو مصارف أخرى .

تتكون هذه المصارف برأس مال يدفعه الأعضاء فيشتري كل منهم سهما واحدا ذا قيمة عالية قد تصل إلى مائة جنيه . لكن يلاحظ أن الثمن الذى يتفق عليه ينبغى ألا يكون كبيرا إلى درجة تجعل

(١) Peoples' Banks. (٢) "Co-operation in Germany and Italy" by M.L. Darling.



شولز
(Schulze)

أهل الجهة تنفر منه^(١) . أما الغرض من رفع قيمة ثمن الأسهم فهو الحصول على رأس مال كبير من جهة وتشجيع الأعضاء وتدريبهم على الاقتصاد والتدبير من جهة أخرى لأن ثمن السهم لا يدفع في غالب الأحيان مرة واحدة ، بل يقسط على آجال طويلة فيلترم الأعضاء الاقتصاد في إنائها ليقوموا بتسديد ما عليهم من ثمن السهم ويساعدهم على ذلك إضافة ما يخص العضو من الربح^(٢) إلى ثمن السهم حتى يتم التسديد وإنما خصص العضو بسهم واحد فقط خوفا من أن ينفرد عدد قليل من الأعضاء بالحظ الأوفر من الأرباح وبذا يصيب المصرف بالصبغة التجارية لا التعاونية التي وجد من أجلها . ومن نظمها الا تقرض إلا من كان عضوا بها مع أنها تقبل الودائع من الأعضاء وغيرهم ولكن لا تقتصر أعمالها على ذلك بل تقطع كمبيالات أعضائها وتفتح الحساب الجاري لهم . وعلى كل عضو يريد الاقتراض منها أن يقدم ضمنا وهو واحد من أربعة^(٣) .

- (١) كفالة شخصية من ضامن أو اثنين من ذوى المكانة (أحيانا من الأعضاء وأحيانا من غيرهم) .
- (٢) رهن كمبيالات أو سندات أو أشياء أخرى ذات قيمة .
- (٣) رهن عقارى .
- (٤) ضمان أدبى وهو الثقة التامة بأخلاق العضو وحسن معاملته .

وأهم هذه الضمانات الأربعة الضمان الأول فإنه يوجب على الضامين مراقبة العضو مراقبة فعالة حتى لا يسيئ التصرف فى المال الذى اقترضه بل يستخدمه فى الغرض الذى اقترضه لأجله . ومن نظمها أن تكون آجال القرض قصيرة فهى لا تتجاوز ثلاثة أشهر غالبا كما أنها تحدد الفائدة بأقصى سعر ممكن لتتمكن من توزيع بعض الربح على حملة الأسهم بعد المصروفات الادارية ، والبعض الآخر يتكون منه المال الاحتياطى مضافا اليه رسم الدخول^(٤) وقد اختلفت آراؤهم فى تحديد الفائدة ففريق يرى أنه إذا وصل المال الاحتياطى إلى الحد المطلوب بموجب القانون وهو ٢٠٪ من رأس المال يستحسن أن يستعمل الربح فى تخفيض فائدة القروض ، ولكن هذه الفكرة لم تستحسن نظرا لأن القروض ذات الفائدة القليلة لها مضار فهى لا تعمل كثيرا لانماء المال الاحتياطى كما أنها تصبغ الدين بصبغة الصدقة وهذان عيان أحدهما مادى والآخر أدبى . ومن أجل ذلك فكر فريق آخر فى طريق وسط بين تحييد الأرباح الكثيرة والصدقة فى القرض . وذلك بأن حدد نسبة مخصوصة من الربح الصافى لرأس المال وأخرى للاحتياطى ، وما زاد يرد إلى المقترضين بنسبة ما اقترضوه من المال .

هذه المصارف قائمة على مبادئ أدبية أكثر مما هى مادية فهى ليست كالشركات غير التعاونية المؤسسة على رءوس الأموال بل هى جماعات تعاونية أساسها أشخاص ولذا كان من المهم انتقاء هؤلاء الأشخاص من ذوى الشرف والذكر الحسن والمعاملة الطيبة ليكونوا خير أعضاء لها .

(١) المصارف التى حددت مسئوليتها تجيز تعدد أهم لشخص واحد

(٢) لا يعطى ربح الاعلى مادف من ثمن السهم فقط

(٣) "التعاون فى البلاد وخارجها" تأليف "فاي" سنة ١٩٢٠ ، ص ٢٦

(٤) رسم الدخول ليس بكثير

أما محال إدارة هذه المصارف فهي لا تفتقر كثيرًا عن محال المصارف العادية من حيث الشكل والمعاملة فحركة الأخذ والعطاء فيها كبيرة ويديرها موظفون قادرون على الأعمال المالية ويتناولون مراتب شهرية كما أنهم يعطون أحيانًا مكافآت بنسبة معاملة مصرفهم أما الفوائد التي عادت من هذه المصارف ولم تعد في المصارف العادية فأهمها :

(١) أنها دربت أعضائها ومرتتهم على أن يمولوا أنفسهم بأنفسهم تبعًا لحاجاتهم ومطالب معاشهم ، ويكونوا جماعة "ديموقراطية" يتحول فيها الفرد الضعيف بانضمامه إلى الآخرين قوة لا يستهان بها في حين أنه في ذلك الوقت يتلقى دروسًا اقتصادية اجتماعية .

(٢) لا يخفى أن التنظيم يختلف نتائجه باختلاف الصناعات والحرف التي يعمل فيها ولما كانت المصارف المالية تساعد بطبيعة كيانها أعمال صناعات مختلفة وحرف متباينة فإن التنظيم فيها يأتي بأبهر النتائج وأعمها . وفي "مصارف الشعب" يتيسر اشتراك أرباب هذه الأعمال في القيام بوضع نظام يتناسب مع مصالحهم ولا يكلفهم إلا قليلًا من النفقات .

(٣) أنها جمعت بين المزايا التي اختصت بها المصارف التعاونية والمزايا التي تتمتع بها المصارف العادية المستوفاة للشروط الأساسية الكفيلة بنجاحها وهي :

(أ) قرب مكان المصرف من معامليه .

(ب) وجود المال الكافي لحاجاتهم .

(ج) القدرة على استعمال هذا المال تبعًا لأغراضه .

ويجدر بنا هنا أن نوازن بين المصرف التعاوني وغيره من موارد الاقتراض وهذه تنحصر في اثنين :

(١) المرابون الذين يقطنون بين المقترضين وهؤلاء ليس لديهم في الغالب المال الكافي من جهة ومن جهة أخرى ليس من شؤونهم مراقبة المقترضين ليصرفوا المال في الوجوه العائدة عليهم بالنفع ليتسنى لهم تسديد ديونهم . ولذلك هم في كثير من الأحوال يغامرون بأموالهم ، وفي مقابل ذلك يرفعون سعر الفائدة حتى تعوض عليهم بعض ما عسى أن يحدث من الأخطار . وقد اتخذوا ذلك سلاحًا لهم لامتصاص دماء المقترضين .

(٢) المصارف العادية وهي إما حكومية أو خاصة فالأولى وإن كثر مالها ووقفت همتها على مساعدة صغار الناس وتقصى منفعتهم ليس من السهل عليها أن تكتسب عطفهم ، إذ ليس هناك من أسباب التعارف والرابطة المعنوية ما يقرّبهم منها . والثانية إما على شكل مصارف صغيرة مستقلة قريبة من معاملها وهذه كثيرًا ما يعوزها المال الكافي للمعاملة ، أو على شكل مصارف كبيرة ذات فروع عديدة قريبة من المتعاملين . وهذه وإن وجد لديها المال الكافي فإن إدارتها العليا في أيدي أناس بعيدين عن الجهات التي تشتغل فيها .

أما المصارف التي حازت شرائط حسن التعامل وتجنبت المضار السابقة فهي المصارف التعاونية التي تعمل على أساسين :

أولهما — الأعضاء هم أنفسهم الذين يديرون دفة العمل بواسطة هيئات تمثلهم وتعمل على نظام دقيق قويم يصل بهم وبمصرفهم الى الغاية المنشودة .

ثانيهما — انه لمعرفة الأعضاء بعضهم بعضا حق المعرفة صارت معاملة المصرف (وما هو الا مجموع الأعضاء) لهم معاملة شخصية . فكان بينه وبينهم علم تام بالأحوال وتفاهم في الأمور وثقة وأمانة في المعاملة .

قد يقال في سبيل الدفاع عن عدم معاملة المصارف العادية لصغار الناس أنهم غير قادرين على معاملتها معاملة ذات منفعة متبادلة ؛ ولكن الحقيقة أنها لا تستطيع معاملتهم ، لأن الضمان الذي يقدمه الفرد الصغير انما هو الضمان الشخصي الذي عماده الشرف وحسن استعمال القرض . وهذا الضمان لا قيمة له حتى يتأكد المقرض من صحته ولو كلف المصرف نفسه ذلك لاضطر الى مصاريف كثيرة فضلا عما يشعر به المقرض من التجسس المقوت . أما أعضاء مصارف التعاون فهم أنفسهم خير مراقبين لكل من يقترض منهم للمصلحة العامة ولا يرى المقرض في ذلك غضاظة عليه ، بل يتقبلها عن طيب خاطر فضلا عن أن المقرض يذهب الى المصرف برباطة جأش وعزة نفس لما يرى له من الحق في استعمال المال الذي في المصرف باعتبار أنه من الشركاء . فالأعضاء في هذه المصارف مقترضون ومراقبون وشركاء في آن واحد ومصالحهم مصلحة مصارفهم التعاونية ، وقد كان هذا أكبر ضمان لنجاحها . وزيادة على ذلك فان هذه المصارف قد جمعت بين التوفير والإقراض بشكل يضمن أن ما يوفره الأعضاء انما يقرض للمحتاج منهم في الوقت وبالشكل والقدر الذي يرضيه . ان ما قدمناه هو موجزا لأعمال مصارف الشعب ويرجع الفضل الأكبر في نجاحها الى شخص "شولز" ومضاء عزيمته وعلو همته ودقة عمله وطول أناته وصبره وقد صادف أن هذا الرجل المتصف بهذه الصفات الجليلة عمل في بلاد انتشرت فيها الصناعة وعم التعليم ، وبين شعب كدود ميال بفطرته الى النظام وحب التقدم والمثابرة على العمل ، فأثمرت أعماله وأصبحت عظيمة .

نظام رايفازين :

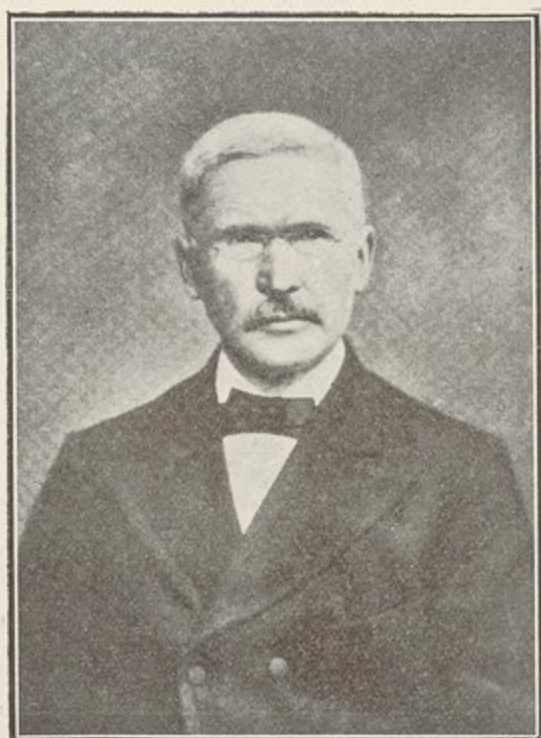
إن شدة حاجة الصناع والتجار الى المصارف التعاونية في المدن كانت هي الباعث لشولز على وضع نظامه الذي أسلفنا الكلام عليه . تلك البواعث بعينها بل أكثر منها هي التي دفعت رايفازين لوضع نظم لمصارف التعاونية للقرى . ذلك أن هناك فترة طويلة يتعين على الزارع انتظارها بين فلاحه الأرض وحصادها . فان الطبيعة قد حددت له مواعيد معينة للغرس والحصاد لا يتعداها فهو مضطر بحكم نواميسها الى أن يمضي طويل الوقت في فلاحه أرضه ووضع البذر فيها وريها والقيام بوسائل خدمتها وعمل كل ما في وسعه ليقبها من آفات الحشرات والأمراض الطفيلية والفطرية . فاذا هو قام بكل ذلك بقي عليه أن ينتظر فعل الطبيعة في نمو زرعه حتى نضجه فاذا ما جاء وقت الحصاد شمر عن ساعد الجدة

وجمع غلة أرضه ليعدها للبيع فإذا ما أعدها وجد نفسه أمام عوامل غير اختيارية من ارتفاع الأسعار أو انخفاضها تبعاً لناموس العرض والطلب ولعب المضاربين بأسعار السوق أو طمع المحتكرين لصنف من الأصناف فيكون خاضعاً لمشيئتهم . فترى من ذلك أنه بعد طول الانتظار ومع كل تلك المصاعب قد يجد الزارع نفسه لم يحن ثمره أتعابه ولم يحصل على فائدة ما صرفه من المال طول تلك الفترة بل بالعكس كان يصرف الكثير لمشتري البزور والأسمدة والآلات ودفع أجور العمال إلى غير ذلك مما يطول بنا عدّه ، هذا إذا لم تعاكسه الطبيعة فتسلط عليه الآفات واختلاف الأجواء ونفوق الماشية . كل ما قدمنا أكبر مبرر لحاجة الفلاح الصغير إلى الاقتراض في الكثير من الظروف والأحوال مع ما نعلمه من الصعوبات التي يلاقيها إذا هو لجأ إلى المصارف العادية إذ مقرها عادة في المدن الكبرى وهي أدرى بحاجة الصناع والتجار وطرق معاملتهم منها بحاجات الزّراع . ولذا فهي ليست على بينة من حقيقة مركز الفلاح المالي ولا هي قادرة على الوقوف على مبلغ الثقة به . ومن لوازم القرض توافر الثقة في المقرض وسهولة ملاحظة أعماله وليس ذلك من الميسور للمصارف العادية ، لأنها في غالب الأحيان غير ملمة بالشؤون الزراعية . أضف إلى ذلك بعد المزارع عن المدن والتنفقات التي لا طاقة للفلاح الصغير بتحملها إذا هو ذهب ليقترض مبلغاً صغيراً هو في حاجة إليه وعدم حفظ دفاتر لحساباته بطريقة مضبوطة يمكن مراجعتها بسهولة والاعتماد عليها . فكل هذه العقبات تقوم حائلاً دون إقراض المصارف لهؤلاء المزارعين كما تقف حجرة عثرة في طريق الضمان المطلوب منهم .

في الممالك الزراعية لم تجد المصارف العادية مناصاً من معاملة الزارعين الذين هم الأغلبية العظمى وعليهم تتوقف ثروة البلاد ، إلا أنها قصرت معاملتها على كبار الفلاحين لأنه من السهل عليها أن تقرضهم مع ضمان مصالحتها وحصول الفائدة لهم . أما صغارهم فما زالوا بعيدين عنها للأسباب السابقة الذكر ولذا حرموا من مزايا الاقتراض لسد حاجتهم حتى أتاح الله لهم على يد رايفيزن فكرة التعاون في الاقتراض فحل لهم هذه المسألة الاقتصادية بشكل لم يقتصر فيه على الفائدة المادية بل أكسبهم مزايا اجتماعية عديدة .

والناظر إلى مصارف "رايفايزن" في القرى يأخذه العجب إذا أراد أن يوازن بينها وبين مصارف "شولز" في المدن من حيث الشكل وحركة العمل فانه ليجد في مصارف "رايفايزن" بساطة متناهية في مبانيها وإدارة أعمالها فكثيراً ما تكون في حجرة صغيرة بسيطة في القرى تفتح أبوابها يومين في الأسبوع وليس بها إلا صراف يجيئ إليه فيها ذوو الحاجة من الفلاحين . في هذا المحل البسيط يجد الفلاح ما يسد به عوزه ويفرج كربته ويفتح باب الأمل أمامه .

ويمكن حصر أغراض هذه المصارف في أمرين رئيسيين ، أولهما الحصول بواسطة الضمان المتبادل على رأس المال اللازم لها للاقتراض منه لأعضائها حتى يتيسر لهم إصلاح شؤونهم المادية والأدبية ، وثانيهما الاستفادة من الأموال المكسدة في صناديق أربابها أو الضائعة في طرق التبذير والاسراف يجلبها إلى هذه المصارف واستعمالها في أبواب منتجة يستفيد منها أهل القرية التي جمعت الأموال منها .



رايڤايزن
(Raiffeisen)

أنه خليق رجل عظيم كرايفازن أن لا يقصر جهده على وضع نظام يقتصر فيه على تدبير المال اللازم للفلاحين وعلى القيام بالأعمال التعاونية الزراعية الأخرى كسواء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم بالجملة وعلى جلب الآلات الزراعية لتأجيرها للأعضاء بأجر زهيد (ولا يخفى ما يعود على الفلاح من فائدة ذلك إذ أنه يشجعه على إتقان فلاحته على الطريقة الحديثة وبنفقات قليلة) إلى غير ذلك من المجهودات التي لها مزايا مادية عديدة يفترق إليها الفلاح افتقارا شديدا . بل وجه عنايته أيضا إلى وجهة أدبية ترمى إلى كل ما يعود على صغار الفلاحين بالمنفعة العامة في أمورهم الاجتماعية فكان نظامه واسطة في تربية ملكة الاقتصاد في نفوس الفلاحين تربية أفادتهم في ترقية حياتهم المعيشية ورفع مستواهم الأدبي ، ولم يأل جهدا في العمل لتدبير وسائل الإصلاح الاجتماعي بينهم عن طريق نظامه الديمقراطي الذي أدخل روحا جديدة بين أهل الريف فبالقاء المحاضرات عليهم علمهم مبادئ الاقتصاد وشجعهم على الأخذ بتعاليم الزراعة الحديثة وعرفهم واجباتهم المدنية نحو أنفسهم وأهلهم وعشيرتهم وباشتراكهم في المسؤولية غير متكين في أعمالهم على سواهم تدربوا على التضامن والاعتماد على النفس ، وبتشكيل مجالس الصلح بينهم قتل المنازعات القضائية التي كانت سببا في تفريق الأهالي بعضهم عن بعض واحداث الشقاق بينهم . وبمقاومة التصرف في الأملاك العقارية تصرفا يأتي بالخراب العاجل على أصحابها أمكن أن يطلق كثيرا من أملاك الفلاحين من قيود الدين وينتشلهم من الخطر الذي كان يهدد حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ويرجعهم إلى حياة آمنة مرضية (١) .

هذه الوجهة الأدبية كانت من أهم ما قصد إليه رايفازن في نظامه فان ذلك المصلح العظيم وضع الأمور الأدبية في إحدى كفتي الميزان والمادية في الكفة الأخرى . والدليل على ذلك أنه كثيرا ما كان يستعين رجال الدين ويطلب إليهم أن يحثوا الناس على القيام بواجباتهم الاجتماعية نحو مجاورهم وأهل قريتهم والعمل معهم لسعادة المجموع اقتصاديا وأخلاقيا . كل ذلك شجع الناس على اعتناق مبادئه والعمل بتعاليمه التي انشرت في مدة وجيزة من الزمن وصارت هي المثل الأعلى للتعاون في الاقراض في قرى ألمانيا وغيرها من الممالك المتقدمة .

قد تكلمنا على البواعث التي دفعت رايفازن إلى العمل كما فصلنا الأغراض التي ترمى إليها مصارفه ، بقى علينا أن ننظر إلى النتائج التي تأت من نظامه .

أخرج رايفازن الفلاح من الحياة التعاملية المرتبكة التي كان منغمسا فيها إلى حياة مالية نظامية ذات قوانين محكمة كانت دواء شافيا أزال تلك الأمراض التعاملية التي كانت منتشرة بينهم لأن نظامه عملي لا نظري فقط . فكان من السهل اتباع قوانينه وبذلك اجتمع شمل الفلاحين وأصبحوا كتلة واحدة لا يسهل على المرايين أن يوقعوهم في حبالهم التي كانوا ينصبونها لهم لبساطتهم وقلة تجاربهم في شؤون الحياة ، لانفرادهم بمقتضى مهنتهم في مزارعهم البعيدة عن العمران وعرفانه ، فهم أسرع وقوعا في حبال المرايين من الصناع الذين تجمعهم المدن فيزيد الاختلاط معارفهم ويكسبهم خبرة وفتانة .

(١) تقرير "كاهيل" عن الاقراض والتعاون الزراعيين في ألمانيا . ملحق ص ٩٤

تمكن "رايفايزن" بعد نظره ودقة نظامه وحسن إدارته من نشر مبدأه الذى اقتنع الفلاح براميه وشعر بفوائده المادية والأدبية فأقبل عليه وأصبح السواد الأعظم من زارعى الألمان أعضاء لمصارفه العديدة المنتشرة فى أنحاء المملكة فكان ذلك داعيا لتقدم الحياة القروية تقدما محسوسا وتحسنها تحسنا غير متظر .

وهالك نبذة مما جاء فى كتاب "التعاون فى داخل البلاد وخارجها" للأستاذ فای (١) منقولة من الألمانية الى الإنجليزية عن ترجمة لرايفايزن بقلم فويتج (٢) :

"على بعد ساعة من نويشيد (٣) الواقعة على نهر الراين (٤) قرية أنهاوسن (٥) الصغيرة القائمة على هضبة فى سفح جبال فيسترفال (٦) ، وأراضى هذه المنطقة ليست خصبة وأهلها ملاك صغار لا يملك بعضهم من الأرض أكثر مما يكفى لمرعى ثور أو بقرة حتى ان من يملك منهم عشرة أفدنة يعدونه ثريا ، وكانت هذه القرية قبل سنة ١٦٨٢ فى حالة سيئة إذ كانت مبانيها مهدمة وأفنية ضياعها مرتبكة النظام وإذا أمطرت السماء تراكت فى طرقاتها الأوحال وأيما نظرت لاتجد أكوام سباح منتظمة (٧) كما أن الأهالى كانوا فى حالة يرثى لها ماديا وخلقيا فقد تجاوز تعاطى المسكرات فيها كل حد وانتشرت الدعارة وعمت المشاجرات ، وما نراه من بيوت أو ماشية فهو ملك للتجار اليهود إلا ما ندر . أما الآلات الزراعية فكانت قليلة وغير صالحة للاستعمال ، وأما الحقول فلم تكن مهيئة للزراعة كما ينبغى فلا تنتج إلا القليل . وقد بلغ البؤس عند القرويين حدا صاروا معه عبيدا للتجار وأرقاء للرايين .

أما اليوم فقد تغير حال أنهاوسن وأصبحت قرية نظيفة تلوح على أهلها سيما الدعة فيبيوتهم مهندمة وأفنية ضياعها منتظمة حتى فى أيام العمل ، وأكوام السباح فى الحقول معتنى بها وملابس السكان على بساطتها كيسة معجبة وأخلاقهم محودة وقد حسنت حالتهم المادية فأصبحوا يملكون المواشى التى فى زراعتهم وليس عليهم ديون للتجار ولا للرايين . وكل الزراع تقريبا يستعملون الآلات الحديثة وقد علت قيمة مزارعهم وفتحوا أراضيهم بعناية ونظام فأنتجت المحصولات الكثيرة . كل هذا التغير الذى يعجز عن أن يوفيه حقه الوصف أو الاحصاء إنما نتج من انشاء مصرف من مصارف "رايفايزن" فى هذه الجهة ."

هذه هى شهادة أنهاوسن لمصارف "رايفايزن" بالفضل ولو أردنا الأتيان بغيرها لضاق المجال فقد انتشرت هذه المصارف فى أكثر القرى وهى تعد الآن بالآلاف (٨) تشهد بالمزايا الجلييلة المادية والأدبية الظاهرة للعيان والتى عادت على أعضاء المصرف وعلى الجهة التى يعمل فيها بالخير والسعادة والرقى .

(٢) Wuttig. ص ٤٩ by C. R. Fay "Co-operation at Home and Abroad";

(٣) Neuwied. (٤) Rhine. (٥) Anhausen. (٦) Westerwald.

(٧) من علامات الفلاحة الجيدة الاعتناء بعمل السباح وتنظيم أكوامه نظما يكفل الاحتفاظ بعناصره المخصصة .

(٨) فى آخر سنة ١٩٢٠ كان عدد هذه المصارف ١٨٧٤٠ يبلغ عدد أعضائها ١٣ مليون تقريبا ولولا الأراضى التى فقدتها ألمانيا فى الحرب العظمى ل زاد عدد هذه المصارف على ٢٠.٠٠٠ — راجع كتاب "التعاون فى ألمانيا وإيطاليا" تأليف دارلينج ص ١٨ "Co-operation in Germany and Italy" by M. L. Darling.

كل ما قدمنا هو نظرة عامة في شأن هذه المصارف من حيث ، أولا البواعث التي دفعت "رايفازين" الى القيام بنظامه الجليل ، ثانيا الأغراض التي جعلها نصب عينيه ، ثالثا النتائج التي حصل عليها من اتباع نظامه في القرى . أما سر النجاح في نظامه فمستمد من الأصول الثمانية الآتية وسنشرح كلا منها على انفراد .

(١) قلة الرأس مال المادى لهذه المصارف

ليس لمصارف "رايفازين" رهوس أموال مادية تذكر بعكس مصارف "شولز" فان لها رهوس أموال يجب أن تجمع في بداية أمرها ، وذلك لأسباب منها أن الصناع والتجار أكثر تعرضا للأخطار التي ليست في الحسبان من الزراع ، ومنها أنه يصعب على الجماعة الصناعية مراقبة أعضائها نظرا لبعده أعمالهم عنها فضلا عن عدم معرفة الأعضاء بعضهم بعضا لاتساع منطقة العمل حتى يتسنى لكل منهم معرفة حقائق الآخرين المادية والأدبية الكافية للضمان . من أجل هذا وجب وجود رأس مال للجماعة يكون ضامنا لديونها ويوطد مركزها المالى .

أما مصارف "رايفازين" فلما كان عملها محصورا بين الزارعين والقرويين كانت حاجتها لرهوس الأموال ليست بذات بال فأغلب أعضائها لديهم قطعة من الأرض وبعض الماشية والآلات . وهذه فيها كفالة لسداد الديون فهي تفضل في الضمان أسهما تشتري . وهناك ضمانات أقوى من ذلك هي ما وضعه "رايفازين" في نظامه البديع من اقتصار عمل كل مصرف على قرية واحدة فيتيسر التعارف بين الأعضاء وفي هذا الضمان الكافى . على أن هناك أسبابا فوق ذلك حملت رايفازين على أن لا يشترط وجود رهوس أموال مادية ؛ منها أنه أراد ألا يضع عقبات أمام الفقراء من القرويين فانه لو اشترط ذلك لتعذر على كثير منهم الاشتراك فيها فيضيع الغرض الذى من أجله أنشئت . وهذا السبب عينه هو الذى دعا "رايفازين" لئلا يفرض رسوما للدخول في عضوية مصارفه ، ومنها أنه أراد أن يتباعد عن رهوس الأموال اذ أنها تستوجب توزيع أرباح ربما أدى الطمع الى زيادتها وهذا مما قد يؤدى بالأعضاء الى أن يتحولوا عن الغرض الذى وضعت له هذه المصارف والذى من فوائده الاقتراض بالفائدة المعتدلة . ولكن لما أصدرت الحكومة الألمانية قانون التعاون وأوجبت فيه على أعضاء الجماعات أن يبدأوا برهوس أموال أذعنّت جماعات "رايفازين" لذلك ، ولكنها جعلت قيمة الأسهم قليلة جدا بل صيرتها في حكم العدم حتى لا تقف حاجزا بينها وبين فقراء الفلاحين .

(٢) المسؤولية المطلقة كرأس مال أدبي

لما كان الغرض الذى أنشئت من أجله مصارف رايفازين الأخذ بيد الفلاح الصغير وانتشاله مما كان فيه لم يكن من المعقول أن تثقل كواهل الأعضاء بالاكتتاب برهوس أموال كبيرة تكون ضمانا لوفاء تعهداتهم . عند ذلك فكر "رايفازين" في ضمان آخر غير مادى يقوم مقام رأس المال فعمل على وضع المسؤولية المطلقة ، ويقصد بها التضامن المتبادل بين الأعضاء بحيث يكون كل عضو

منهم ملزما أمام الجماعة أو دائئها بسداد ديونها حتى ولو اضطر الى بيع كل ما يمتلكه^(١)، وذلك على عكس المسؤولية المحدودة فان نظامها يقضى ألا يكون العضو ملزما إلا بما اكتسب به من الأسهم فقط . ويجوز أحيانا أن يكون مسئولا عن أضعاف معينة لمقدار ما اكتسب به .

وعلى أساس المسؤولية المطلقة أمكن هذه المصارف أن تستدين من الخارج بقليل الفائدة وما ينتج من الفرق بين فائدة الأقراض وفائدة الاستقراض (وهذا ليس بكثير في ألمانيا اذ لا يزيد في أغلب الأحيان على واحد في المائة) ينفق منه جزء يسير على نفقات المصرف وما بقى يصير مالا احتياطيا يوطد دعائم المصرف ويسير به الى الأمام في طريقه .

الغاية من تخفيض فائدة الأقراض للأعضاء هي تسهيل وسائله من جهة وسبب عضوية الفلاحين الذين يعاملون المصارف العادية من جهة أخرى . ثم ان هذه المصارف مع تخفيضها مقدار الفائدة التي تتقاضاها عن المبالغ التي تقرضها للأعضاء ، تعطى لهم على ما يقدمونه من الودائع والوفورات فائدة أعلى مما تعطيه المصارف العادية . وذلك لأن المصارف العادية تتوخى وفرة الربح لأصحاب أسهمها وهي فوق ذلك كثيرة النفقات . وهذان سببان لا وجود لهما في المصارف التعاونية التي نحن في صدددها .

ونظام المسؤولية المطلقة لا حد له في المسؤولية فهو يعرض ذوى الأملاك للكثير من الأخطار ولكن النظام الدقيق الذي ابتدعه "رايفايزن" حال دون وقوع شيء منها لأنه وضع ضوابط وقيودا تبعد المصارف عن كل خطر واليك أهمها :

- (١) ان ضيق الدائرة التي تعمل فيها هذه المصارف يزيد تعارف الأعضاء ويجعلهم على علم تام بأمورهم المادية والأدبية فيتيسر الاستعلام عن المقترضين وتسهل مراقبتهم .
- (٢) قبل أن يطلب العضو قرضا يقدم الضمان الكافي وسيأتى الكلام على ذلك .
- (٣) عند ما يقدم العضو طلبا للقرض تبحث اللجنة الادارية عن سيرته والغرض الذي من أجله يطلب القرض، وعمما اذا كان في مقدرة سداده بعد . فاذا اقتنعت بكل ذلك أباحت له القرض .
- (٤) لا تدخل هذه المصارف في ميدان المضاربة اذ ليس الغرض الربح ومع ذلك فقد نص كثير منها على تحريم المضاربة تحريما صريحا في قوانينها .
- (٥) دقة نظام الادارة كفيل بمنع الخطر الذي قد ينجم عن المسؤولية المطلقة فزيادة على كون مجلس الادارة على بينة من أمره يكون تحت إشراف مجلس مراقبة . وكلاهما مسئول عن أى خسارة تترتب على سوء تصرف أو تقصير، وذلك بمقتضى القانون العام . وهناك فوق كل ذلك هيئة تفتيشية تضمن ضبط حساب هذه المصارف وحسن سيرها .

(١) في حال عجز جماعة تعاونية عن القيام بتعهداتها فلدائئها أن يرجعوا على السراة من أعضائها ، ولكن هذا لا يحصل إلا بعد أن يرجعوا أولا على الجماعة نفسها . وهذه تعقد جمعيتها العمومية لتقرر ما يجب فرضه على الأعضاء لسداد الدين وفقا لنصوص لوائحها الداخلية فاذا انقضت ثلاثة شهور ولم يتيسر للجماعة امام التسوية مع دائئها ، فلهؤلاء الحق أن يقاضوا من يريدون من الأعضاء مباشرة ، وللاتنين أن يرجعوا بدورهم على الجماعة ثم على من يشاءون من الأعضاء . (راجع تقرير كاهيل صفحة ٨١ و ٨٢) .

وهناك أيضا ضروب أخرى من الاحتياط ترمى الى نفس الغرض ، منها أن إدارة المصارف تكون في أيدي أعضاء منتخبين من ذوى اليسار والمهارة والزاهة وهؤلاء أحرص الناس على مركز المصارف المالى لتعرض أموالهم للخطر فيكونون أكثر الأعضاء تبصرا في عواقب الأمور . زد على ذلك أن معارفهم ودرايتهم ومنزلتهم الاجتماعية مما يزيد الثقة بالمصارف ويعمل لتوطيد دعائمها . ومنها أن في أول كل سنة مالية تقرر المصارف بواسطة الجمعية العمومية المبالغ التى ستستدينها لتلك السنة أو تقبلها كودائع فلا نتعدها . ومنها أن تتحدد الجمعية العمومية أيضا المقدار الأقصى الذى يمكن أن يقترضه العضو وكذلك المقدار الكلى الذى يقترضه مجموع الأعضاء .

من كل ما قدمنا يرى أن "رايفازين" كان على حق في اطمئنانه الى نتائج تمسكه بالمسئولية المطلقة لما فيها من الفوائد الجمة ، فان كل عضو يشعر بتحمل مسئولية ربما كانت سببا في إفلاسه وفي سوء سمعته . ولا تظن أن السمعة لدى القروى شئ يستهان به فانه يعمل لها حسابا كثيرا وإن قل ماله . لأن الشرف وحسن السمعة عاملان كبيران لدى الفلاح في دائرته الضيقة . فلا مشاحة في أن يهتم بشؤون المصرف ويدقق في مراقبة أعماله ويسهر على مصلحته بلا دافع من الخارج . فلا يصوت لعضو جديد إلا اذا كان حسن السيرة والتصرف كما أنه لا يوافق على عقد قرض إلا لمن توافرت فيه شروط الجماعة . وعلى الجملة فهو لا تفوته كبيرة ولا صغيرة إلا كان له فيها رأى خوفا على مصالحه المادية والأدبية ، لأنه يرى أن التبعة واقعة على الكل في مجموع ما تملكه أيديهم . ولا يخفى ما لذلك من الأثر في ترقية نفوس الأعضاء ، فضلا عن تعوذهم التدقيق في الأعمال واتساع معلوماتهم المالية وتجاربهم الاقتصادية . وإن في مناقشتهم متولى إدارة مصرفهم الحساب بكل صراحة بدون أى تفريق بين كبير وصغير لأكبر مرب للنفس على تقرير المساواة في الحقوق والواجبات . هذا هو موجب سرائهم الأعضاء ويقظتهم ولولا هذه المسئولية المطلقة لكانت كل القوانين والقواعد التى وضعها "رايفازين" لنظام مصارفه حبرا على ورق لأن الوازع المادى يكون مفقودا وهذا له دخل كبير في سير نظام الأعمال المالية .

ومما زاد "رايفازين" اطمئنانا اهتمام مصارفه بتكوين مال احتياطى يزيد مركزها ثباتا ويحمي أعضائها مما عسى أن يحل بها من خسارة فتعرض ثروتهم تحت نظام المسئولية المطلقة الى الخطر^(١) ، وربما أدى ثبات المركز المالى للمصرف الى استغنائه بهذا الاحتياطى عن الحاجة الى الاقتراض من المصادر الخارجية . وعند ما نجد أن تسعة أعشار المصارف القروية في ألمانيا تعمل الآن تحت نظام المسئولية المطلقة^(٢) ونرى أن النادر جدا منها أفلس يمكننا أن نقدر متانة نظام "رايفازين" وبعد نظره في اعتماده على المسئولية المطلقة التى هى عماد مصارفه .

(١) هذه المصارف مضطرة لتكوين مال احتياطى كبير لها تخفف به عن أعضائها عبء المسئولية المطلقة ولذا تراها في مأمن من الخسارة أكثر من المصارف ذات المسئولية المحدودة التى توزع أرباحا على أمهاتها العالية القيمة .

(٢) راجع كتاب دارلينج صفحة ٣٠

ويوجد مع ذلك في ألمانيا مصارف خرجت عن نظام "رايفايزن" في بعض النقط واتبعت مذهب "هاس"^(١) وهو من أكبر رواد التعاون في ألمانيا ويختلف نظامه من بعض الوجوه عن نظام "رايفايزن" فمن ذلك أنه أباح المسؤولية المحدودة ، وجذب وجود رأس مال كبير مسهم ، وأجاز للأعضاء أخذ الأرباح ، واقتصر في أعماله على الأمور المالية تاركا البيع والشراء لجماعات تختص بذلك ، ولم يهتم بالوجهة الاجتماعية من الحركة بل كاد يقصر جهده على الوجهة الاقتصادية .

(٣) كيفية الحصول على المال اللازم لهذه المصارف وطرق استخدامه

الآن وقد تكلمنا على رأس مال مصارف "رايفايزن" وبيننا أن كل ما عندها من رأس مال إنما هو رأس المال الأدبي فقط بقي علينا أن نبين الموارد المادية التي تستمد منها هذه المصارف مالها .
تنقسم موارد هذه المصارف الى الأبواب الآتية :

(١) "المال الاحتياطي" — كان "رايفايزن" كثير الاهتمام بتكوين هذا المال لاعتقاده أنه سوف يأتي وقت يكون هو الدعامة التي يستند عليها المصرف في أعماله فيستغنى حينئذ عن الاستدانة من موارد خارجية إلا أن هذا الوقت لم يحن بعد بالنسبة لكثير من المصارف التي لا تزال أموالها الاحتياطية بحاجة الى طويل الوقت حتى تبلغ ما يفي بمطالبها .

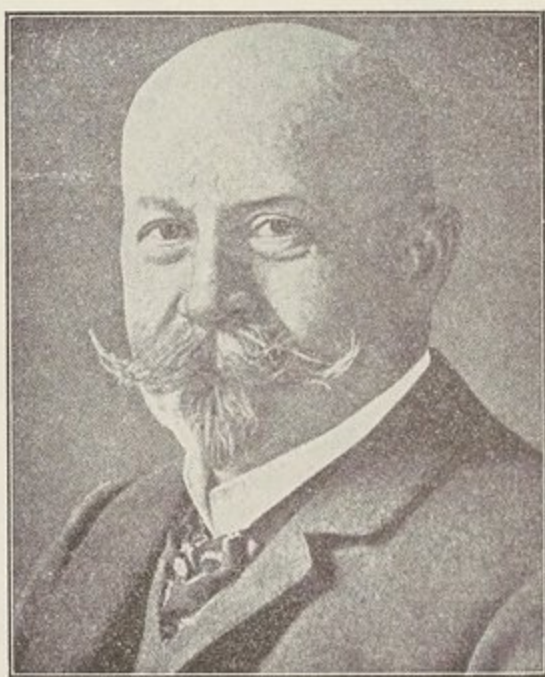
(٢) "المال المقترض من موارد خارجية" — هذا المورد لا يوافق حاجة الفلاحين ولا يلائم أحوالهم لأن القروض قلما تكون آجالها طويلة مع أنها عرضة للاسترداد في نهاية الآجال .

(٣) "الاقتراض من مصارف التعاون المركزية" — هذه المصارف المركزية لها فوائد خاصة وهي إيجاد التوازن المالي بين المصارف التعاونية القروية العديدة فيودع فيها ما يزيد على حاجة البعض ويقترض منها ما هو في حاجة اليه ولكن هذا ليس موردا يعتمد عليه . وإنما يلجأ اليه وقت الضرورة بواسطة حساب جار .

(٤) "مساعدة مالية تقدمها الحكومة كقرض لمدة غير معينة بلا فائدة أو بفائدة قليلة" — هذا المورد لا يتفق مع المبادئ التعاونية التي يعمل المصرف لنشرها فضلا عن أن هذا المال معرض للاسترداد في أى وقت تقع فيه الحكومة في أزمة مالية أو لأى سبب تراه . فهو إذن تحت رحمة الحكومة ولا يخفى ما تؤول اليه حالة المصرف وقتئذ . وقد أرشدتنا التجارب التي حدثت في ايرلندا مدة الحرب الأوروبية العظمى أن المصارف التي اعتمدت في مالها على قروض الحكومة بنت أساسها على شفا جرف هار . لأن الحكومة عند بدء الحرب سحبت أموالها وتركت المصارف قاب قوسين أو أدنى من الأفلاس . أما المصارف التي اعتمدت على ما أودعها أعضاؤها من الودائع فكانت لا تزال أبوابها مفتحة على مصراعها تؤدي خدماتها الجليلية كهذه من قبل .

(٥) "الودائع التي يودعها أهل القرية من أعضاء وغيرهم في خزانة المصرف" — هذا المورد هو أهم الموارد لهذه المصارف بل هو المحور الذي ينبغى أن تدور عليه حركة المصرف المالية . فالودائع هي المقياس الحقيقي لعلو كعب الشعب في الاقتصاد فكلما كبرت نسبتها في المصارف بالنسبة لمجموع الأموال التي في خزائنها كان ذلك دليلا على رقي منزلة الأمة اقتصاديا .

(١) Haas.



هاس
(Haas)

وانما أخرنا الكلام على هذا المورد مع أنه كان يجب ذكره قبل سواء لأنه محتاج الى بحث وتفصيل طويلين ونحن اذا شرحناها فانما نشرح أيضا وظيفة المصارف التعاونية كصناديق توفير . سبق منا القول بأن للنظام التعاوني الزراعي كفتين إحداها مادية والأخرى أدبية كما بينا الغرض منه وهو ترقية شؤون الفلاح من هاتين الوجهتين فان التعاون في الإقراض كما يمد الفلاح بما يحتاج اليه من المال ليحسن حاله الاقتصادية هو أيضا يعلمه دروسا عملية تدربه على الاعتماد على النفس وتعوده التوفير وقت الرخاء ليكون عنده ما قد يعوزه وقت الشدة وتمرنه على تنظيم أعماله المالية .

ربما يظن لأول وهلة أن أعمال هذه المصارف ترمى الى غاية واحدة وهي إقراض الفلاح بفائدة معتدلة وشروط مناسبة ولكن الحقيقة أن هذا الإقراض ليس الا وسيلة تمهد السبل للزراع لكي يصلوا الى استقلال اقتصادي . ومن أكبر العوامل للوصول الى هذه الغاية التي كان يرمى اليها "راي فايزن" بث مبادئ التوفير فيما بينهم والعمل على نشرها وبيان فوائدها فكان هذا في مقدمة ما تقوم به تلك المصارف ولذا سميت "مصارف التوفير والإقراض القروية" .

ان الأموال التي يحفظها أهل القرية في خزانة المصرف على نوعين :

(١) "الوفورات الصغيرة" .

(٢) "الودائع" وهي إما مبالغ كبيرة تودع لمدة طويلة معينة بقصد تثيرها وإما أمانات صغيرة يجوز استردادها في أى وقت . وهذه وإن كانت من قبيل الوفورات الا أنها أكبر مقدارا ، ومن المعلوم أن الفائدة التي تعطى على الودائع الطويلة الأجل أكبر مما تعطى على الأمانات الوقفية .

والمصرف يقبل الوفورات والودائع سواء من أعضائه أم من غير أعضائه ، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون الفائدة أقل منها في الأولى لتشجيع الأهالي على الانضمام الى عضوية المصرف .

وقد برهن ميل الأهالي ورغبتهم في وضع وفوراتهم في هذه المصارف على ثقتهم التامة بها حتى بلغ بهم الحال أنهم في أوقات الأزمات التي يسود فيها الذعر المالي كانوا يسحبون ودائعهم من المصارف العادية ويودعونها المصارف التعاونية ومما يزيد في هذه الثقة أن مصارف التعاون منذ نشأت الى الآن سائرة في طريق النجاح حتى أنه لم يسمع أن مصرفا تعاونيا قرويا أفلس وكان ذلك مما حجب هذه المصارف الى الناس وجعلهم يتواصلون بوضع ما يوفرونه من المال في خزائنها مهما قل قدره ، فانها تقبل من الوفورات ما يساوي خمسة قروش فصاعدا أما ما نقص عن ذلك فقد أعدت له أساليب بسيطة مشجعة خصوصا للأطفال فمن ذلك أنهم يوزعون مجانا صناديق صغيرة لطيفة يضعون فيها ما يقتصدونه فاذا اجتمع في الصندوق مبلغ معين أعطاه صاحبه للمصرف لفتح وإيداع ما به لحسابه واسترجعه ثانية وهكذا مرة بعد أخرى ، ومنها تخصيص محصلين يطوفون بالقرى لجمع المبالغ الصغيرة التي يوفرها الناس بالصاق طوابع خاصة من قيمة ما يعادل القرش ببطاقات توزعها المصارف على القرويين فيصير ثمن هذه الطوابع التي ألصقت دينارا على المصرف مستنده هذه البطاقات ، وهذه طريقة تشبه ما عمله "صناديق توفير البريد" .

ذكرنا آتفا ان الودائع هى المقياس الحقيقى لعلو كعب الشعب فى الاقتصاد فكما ارتفعت نسبتها فى أمة دل ذلك على أنها وصلت الى درجة عالية فى الاستقلال الاقتصادى الذى تنشده وذلك للأسباب الآتية :

(١) إن المال الذى يدخره الفلاح قلما يستعمله فى حاجاته فهو مهمل لا ينتفع به لا هو ولا عشيرته أما اذا وضعه فى المصرف فقد انتفع به مجاوروه وهو لا يزال ينميه ويستفيد منه .

(٢) إن مزايا أموال التوفير مزدوجة إذ أنه مع قلة الفائدة التى يدفعها المصرف عن هذه الأموال لأصحابها فانها مع هذا تزيد على الفائدة التى تعطىها المصارف غير التعاونية ، وبهذه الأموال وما يدفع لها من الفوائد القليلة تمكنت المصارف التعاونية من إقراض أعضائها بفوائد معتدلة .

(٣) إن هذه المصارف تؤدى للزراع خدمتين مزدوجتين ؛ الأولى إنها تثر المال العاطل الذى يدخره البعض والثانية إنها تمد الذين فى حاجة الى المال منهم فكلا الفريقين يستفيد منها والمال المتبادل انما هو ما لهم أخذ من البعض وأعطى للبعض الآخر فهو "منهم وإليهم" أو بمعنى آخر أنهم قد أصبحوا ممولي أنفسهم .

(٤) إن الفلاحين كثيرا ما ينفقون أموالا فى أمور لا تسمن ولا تغنى من جوع لأنها خرجت من جيوبهم قليلة فى أوقات مختلفة . ولو تعودوا توفير هذه المقادير على قلتها لأصبحت مع توالى الزمن كبيرة ولا سيما باضافة ما يحدّد عليها من الفوائد — وتلك حال تشجع على التوفير والاقتصاد فى الحياة وإيداع ما يتوفر فى تلك المصارف حتى لا يلجأوا الى موارد خارجية لاقتراض المال عند الحاجة .

(٥) إن أموال هذه المصارف تستعمل داخل قراها ففوائدها عائدة على أهل تلك القرى وهذا مما يجعل نتيجة أعمالها وجهود أعضائها محصورة فيهم وفى قريتهم وهذا يدعو الى نمو ثروتهم وتقدمهم .

(٦) إن قصر أعمال كل مصرف على قرية واحدة يجعل أهلها لا يتكفون عناء فى إيداع أموالهم فيه أو سحبها . وذلك مما يدعو الى اكثار المعاملة وتبادل المنافع .

الآن وقد عرفنا كيف تحصل هذه المصارف على ما يلزمها من الأموال بقى علينا أن نعرف كيفية استخدامها .

تستخدم الأموال المودعة بنحزائن هذه المصارف فى ثلاثة وجوه :

(١) قروض مباشرة .

(٢) حساب جار .

(٣) نقل ملكية الأراضى .

إن الضمان فى القروض المباشرة هو كما فى مصارف "شولز" وأهمها الضمان الشخصى وقد سبق أن بينا اهتمام "رايفازين" بالضمان الخلقى لدرجة أن جعل الضمان المادى لمجرد الاحتياط لما عسى أن يحدث من الطوارئ .

وأما استعمال الحساب الجارى فنادر الا فى القرى التى فيها بعض من الصناعات ، وأما استخدام المال فى نقل ملكية الأراضى فهو ليس فى الحقيقة اقراضا ولكنه وضع مال زائد عن الحاجة فى أبواب مشابهة لما تفعله المصارف العادية عند ما تضع أموالا فى أسهم سكك حديدية أو غيرها وكل الفرق بين الحالتين أن المال هنا معطى فى نفس الجهة ومقصود به مساعدة الأعضاء ولا بد من توافر شرطين وهما أن يكون المال زائدا على حاجة الأعضاء العادية وأن يكون أحد الداخلين فى صفقة العقد عضوا فى المصرف .

ونقل الملكية هذا يكون على صورتين :

(١) اذا أراد شخص أو ورثته بيع أرضهم كلها أو بعضها لسبب ما وأراد من حوله من الزارعين شراءها ولم يكن فى وسعهم الدفع فورا بل أقساطا فهناك يتقدم المصرف كوسيط فيدفع الثمن للأوليين ناقصا منه مقدار العمولة ويصبح الآخرون مدينين للمصرف يدفعون له الدين والفائدة بالتقسيط وبهذا ينجو كل من البائع والمشتري من شر أولئك الذين يتجرون بالأراضى وأغلبهم من اليهود وفائدة هذه العملية عائدة على البائع إذ أنه لا يدفع عمولة كبيرة كما يطلب اليهودى ، كما أنها عائدة على المشتري إذ أنه يتخلص من تلك العلاقة الطويلة مع أولئك التجار الذين يسعون فى إفلاسه لأن هذه المصارف تشدد فى دفع الأقساط فى أوقاتها المحدودة وهذا من مصلحة المدين كما أنه من مصلحتها . وهذا بخلاف ما يفعله التجار المرابون فانهم يرفعون قيمة الفائدة التى يتقاضونها على أموالهم ويمهلون الفلاح ويشجعونه على عدم دفع الأقساط وبذلك تتراكم عليه الديون فيتعذر عليه تسديدها وتكون هذه فرصة سانحة لاستيلائهم على أرضه .

فى هذه الأحوال يأخذ المصرف لنفسه احتياطا لتسديد تلك القروض من كل من البائع والمشتري فقد يطلب الى الأول أن يقدم ضمانا شخصيا وانما يتحتم ذلك فى حالة ما اذا كان هناك رهن على الأرض ربما يزيد على قيمة الثمن الذى باع به لأنه اذا لم يستطع صاحب الرهن الحصول على حقه كاملا من مبلغ البيع فله قانونا أن يطالب المصرف أو المشتري بدفع الباقي .

وأما الضمان من المشتري فهو رهن الأرض منه رهنا أوليا وأحيانا يطلب منه ضمان شخصي زيادة على ذلك .

(٢) أما الصورة الثانية فالمصرف لا يكون فيها مجرد وسيط كما فى الصورة الأولى بل يكون شاريا بالفعل وذلك عند ما تكون الأرض مرهونة لاحد التجار وصاحبها عاجز عن الوفاء بالدين والتاجر مشدد عليه فى تقاضيه بحيث يضطره الى بيعها بالمزاد العلني فى الوقت الذى هو من مصلحة التاجر حينما تكون أسعار السوق منخفضة أملا فى شراء الأرض بأثمان بخسة .

عندئذ يتقدم المصرف "لزيادة" فيترتب على هذه المزايدة إما أن يدفع التاجر ثمنا معتدلا وإما أن يشتري المصرف الأرض لنفسه لبيعها فيما بعد عندما يرتفع السعر وبهذه الطريقة يتمكن البائع من تسديد ديونه مع أن المصرف لا يحتفظ لنفسه بالفرق بين الثمن الذى اشترى به والذى يبيع به بل يحفظ

لنفسه مجرد العمولة المعتدلة في نظير اتعابه والباقي يقدمه للبائع الأصلي . وبذلك يتسنى للأخير البدء في حياة اقتصادية مرة أخرى . وهذه المعاملات التي تقوم بها المصارف التعاونية منتشرة في الجنوب الغربي من ألمانيا اذ هناك تباع مزارع كبيرة لتقسم بين صغار الزارعين .

(٤) العمل على إيجاد مال احتياطي

ذكرنا آنفا أن مصارف "رايفازين" ليس لها رؤوس أموال مادية وأنها لا توزع أرباحا على الأعضاء بل كل ما يربحه المصرف يستعمل في تكوين مال احتياطي يكون ملكا للجماعة ولا يجوز توزيعه على الأعضاء حتى وإن حل المصرف بل يحتفظ به حتى ينشأ مصرف جديد في الجهة نفسها وعلى نفس النظام القديم فيقدم له إلا اذا طالت المدة فانه يصرف على عمل خيري يعود على الجهة بالمنفعة .

والذي دعا "رايفازين" الى هذه الفكرة الأخيرة مخافته من أنه اذا كبر المبلغ لدى الجماعة فربما أدى ذلك الى أن يعمل الأعضاء على تصفية المصرف طمعا في الحصول على المبلغ المتجمع .

غير أنه لا يستتج من ذلك ان هذا المال الاحتياطي يخزن نقدا في خزانة المصرف في حين أنه يقتض المال لاقرضه لأعضائه فان هذا لا يكون من حسن الادارة في شئ بل المصرف يتصرف فيه كتصرفه في بقية أمواله مع حفظ نسبة معينة منه في خزائنه كما هو الجاري في كل المصارف كي يقوم بتسديد ما يطلب منه في أى وقت .

إن للأموال الاحتياطية أهمية عظمى لا في المصارف التعاونية وحدها بل في جماعات التعاون على اختلاف أنواعها وكان اهتمام "رايفازين" بها لأنها توصل المصارف للأغراض الآتية :

(١) إن هذه الأموال تزيد الثقة في المصرف وذلك مما يفيد كثيرا إذ يسهل عليه الاقتراض من المصارف الأخرى مع قلة الفائدة .

(٢) كلما كبر المال الاحتياطي قلت حاجة المصرف الى الاقتراض من المصادر الخارجية فيوفر على نفسه الفوائد التي يدفعها وبذا يتيسر له تخفيض سعر فائدة الأقرض للأعضاء كما أنه يجعل الجماعة مستقلة معتمدة على أموالها الخاصة .

(٣) إن نمو هذه الأموال وزيادتها يقوى دعائم المصارف ويزيد ثباتها حتى تقاوم ما قد يطرأ عليها من الخسائر فيمكنها أن تستمر على تحقيق الفوائد الجزيلة لأعضائها وذلك مما يزيد الأعضاء تعلقا بها ويقوى الرابطة بينهم .

تلك هي المبادئ السامية التي كانت محط آمال "رايفازين" ومنها يرى أنه لم يكن غرضه الربح بل تحسين الوسائل لاقرض الأعضاء بأحسن الطرق الممكنة .

ولهذه الأموال التي أسلفنا الكلام عليها وقررنا أنها ملك للجماعة تستعمل فيما يعود عليها بالخير، قسمان :

(١) "المال الاحتياطي الحقيقي" (١) :

يؤخذ من الأرباح التي تتكون في آخر كل سنة جانب يسد به ما اعترى رأس المال من النقص إذا كان هناك خسارة ثم ينفق منها جزء على التعليم وغيره من المنافع العامة بشرط ألا يزيد على خمس الباقي وما بقي يكون منه المال الاحتياطي حتى يبلغ مقدارا معيناً يختلف طبعاً باختلاف اتساع نطاق الجماعات .

واحتياطي "رايفازين" هذا هو ما يقابل احتياطي "شولز" ويلجأ إليه عند وقوع أى خسارة وهذه لاتقع الا في القليل النادر لضبط نظام هذه المصارف ودقة حسابها .
(٢) "مال الأساس (١)" :

متى كمل المال الاحتياطي الحقيقي المقرر يأخذ المصرف بتكوين مال الأساس وهو يقابل الأرباح التي توزع على حملة الأسهم في مصارف "شولز" وينفق من مال الأساس هذا في الأمور ذات النفع المشترك لتحسين حالة الأعضاء ويستمر تراكم الأرباح على هذا المال حتى يبلغ هو والمال الاحتياطي الحقيقي الدرجة التي يفان فيها بحاجة الأعضاء حتى لا تلجأ المصارف الى الاقتراض من الخارج فتصبح مستقلة استقلالاً اقتصادياً تاماً وعندها تصرف في الأرباح حسب ما تراه عائداً بالنفع المشترك على أعضائها (٢) .
انه ليس من المستحسن أن لا يكون هناك سوى المال الاحتياطي العادي لأن هذا المال كونه للسحب منه عند تعويض الخسائر فقط في حين أنه اذا كَوْن ما يسمى مال الأساس يمكن استعماله في تحسين حقيقي كتوسيع بناء المصرف أو تأسيس رأس مال للدفن (٣) ينفق منه على المصاريف اللازمة لدفن من يموت من الأعضاء .

والذي شجع "رايفازين" على التفكير في إيجاد مال الأساس هو خوفه من أنه في حالة استقالة عدد من أعضاء المصرف يضعف مركزه المادى والأدبي بسبب سحب هؤلاء الأعضاء أسهمهم وهذه وان قلت قيمتها مالياً يكون في سحبها سحب لمسئوليتهم وهذا خطر كبير يزعم مركز المصرف ان المسؤولية المطلقة هي كما بينا العاد الذي عليه بنيت هذه المصارف . من ذلك يرى أنه اذا كان للمصرف مال يمتلكه لم يؤثر فيه استعفاء عدد من الأعضاء لدرجة يخشى عليه منها .

(٥) تضيق منطقة العمل

من نظم مصارف "رايفازين" أن تكون دائرة أعمال المصرف ضيقة حتى يسهل عليه مراقبة أعضائه وكذلك معرفة الأعضاء بعضهم بعضاً ووقوف كل منهم على حالة الآخر المادية والأدبية ومعرفة كيفية تصرفه في الأموال التي يقرضه المصرف إياها الا في ظروف خاصة تبيح التجاوز عن ذلك كما اذا كان هناك عدد من القرى متجاورا متجاورا يكفل تضامن أفرادها في العمل فيعاون بعضهم بعضاً على انشاء مصرف واحد يقوم بالعمل الذي أنشئ من أجله ، لأنه يكون قد توافر حينئذ الغرض الذي اشترط لخصر دائرة أعمال هذه المصارف وهو اتصال الأعضاء اتصالاً تاماً يكفل تضامنهم في العمل معا فيما يعود عليهم بالنفع العام .

(١) Foundation Fund.

(٢) Burial Fund.

(٣) "تقرير كاهيل" ص ٩٠

هذا الاتصال التام بين الأعضاء من أهم الأشياء في نظم مصارف "راي فايزن" التي فيها تقع المسؤولية على كل المتضامنين على السواء اذ من أجلها يهتم كل عضو بأمر المصرف ومعاملة بقية الأعضاء معه ولا يتسنى لهم ذلك الا اذا كان هناك تعارف تام واتصال مستديم بين هؤلاء الأعضاء وهو أمر يتيسر بسهولة اذا كانت دائرة العمل ضيقة بقدر المستطاع .

وفضلا عن أن تضيق منطقة العمل يسهل تعارف الأعضاء بعضهم ببعض فانه أوجد أيضا مزايا أخرى جديرة بالنظر .

(١) إن أعضاء ادارة المصرف هم من أرباب الثراء وأصحاب المنازل والجاه في الجهة التي هم فيها وهم يقومون بادارة هذا المصرف لشعورهم بأن واجبه الم اجتماعی يقضى عليهم بالقيام بهذه المهمة فهم لا يتعاطون أجرا نظير ذلك ما عدا المحاسب . وعليه فليس من المستحسن اتساع نطاق المصرف حتى لا يكلف هؤلاء عملا يجهدهم وهم انما يعملون واجبا اجتماعيا فقط وحتى يتمكنوا من اداء مهمتهم على الوجه الأكمل .

(ب) إنه اذا وجد أناس منهم يرضون بقضاء وقت طويل في القيام بكثير من الأعمال في مقابل أجر فليس ذلك من المصلحة لأنه يزيد نفقات إدارة المصرف وربما أثر ذلك فيه فرفع فوائد القروض التي يأخذها الأعضاء وهذا يناقض الغرض الأساسي الذي من أجله وجد المصرف .

(ج) اتساع دائرة العمل يستلزم بعد عدد كبير من الأعضاء عن مركز المصرف فاذا أرادوا قضاء مصالح منه كإيداعه ما يوفرون أو الاقتراض منه كلفهم ذلك من الوقت والمشقة والنفقات ما ليس في وسع كثير منهم وقد يدعو هذا الى تثبيط همتهم وفي ذلك ما فيه من الضرر على كلا الطرفين .

(د) أضف الى ذلك أنه قد يترتب عليه تراخي الأعضاء في حضور الجلسات الادارية والجمعيات العمومية فتسوء إدارة المصرف من عدم اشتراك الأعضاء في العمل . ويضيع الغرض من جعل المصرف تعاونيا بسبب أن عددا كبيرا من أعضائه لم يقف على دقائق شؤونه .

(هـ) وكذلك اذا اتسعت دائرة العمل حتى عمت جملة قرى وجدت هناك صعوبات في طريقة تشكيل اللجان الادارية لأنه إما أن تمثل هذه القرى العديدة في اللجان المختلفة فتزداد المصروفات وترتبك الأعمال وإما أن يحرم بعضها التمثيل فيها وذلك مما يدخل في نفوس أهلها شيئا قد يؤدي الى التنافر (١) .

(٦) الاهتمام بانتقاء الأعضاء

ذكرنا آنفاً أن هذه المصارف القروية كغيرها من جماعات التعاون دعائمها العظمى إنما هي الأشخاص لا الأموال . لذا كان فرضا الاهتمام بقدر المستطاع بانتخاب هؤلاء الأعضاء حتى يبنى نظامها على أساس متين فلا بد اذن من البحث والتنقيب عن أعضاء مشهورين بالتزاهة وحسن السيرة وباعتدال أخلاقهم والجد في عملهم والاقتصاد في معيشتهم والوفاء بوعودهم ، وليس عليهم من الديون ما يشل حركة أعمالهم ، بذلك يسهل عليهم أن يعملوا يداً واحدة لما فيه فائدة الجماعة كما أن اجتماع تلك الأخلاق الفاضلة مما يؤثر أحسن تأثير في الأعمال الأدبية للجماعة . وقد دلت التجارب على أن من الحكمة أن يكون الأعضاء في أول الأمر قليلين ممن توافرت فيهم تلك الصفات المتقدمة جهد الطاقة حتى يتمكنوا من وضع الأساس على مبادئ أخلاقية قوية تكفل النجاح في العمل المادى والأدبى .

(٧) للأقراض شروط يجب أن تراعى

إن الفوائد التي تؤديها هذه المصارف لأعضائها سواء أكانت في تدبير الأموال أم شراء اللوازم الزراعية بالجملة (وهي أقدر منهم على شرائها بأثمان منخفضة وأصناف جيدة) أم بيع حاصلاتهم أم التأمين على ماشيتهم ، إلى غير ذلك من الأعمال النافعة لهم ، هي فوائد عظيمة يتعذر على كل منهم وحده الحصول عليها ولأجل أن تقوم الجماعة بتلك الأعمال كان من اللازم وضع شروط تكفل قيامها بها حق القيام وهي ليست بعائدة على الجماعة وحدها بل هي عائدة على الأعضاء أنفسهم . ومن أهم الشروط التي تمسك بها الجماعة أنها لا تقرض العضو إلا بعد أن تتأكد من الأبواب التي سيصرف فيها ذلك القرض ، وأنها لا بد أن تكون مما يساعد على الانتاج كشراء آلات زراعية أو ماشية أو بذور أو سماد أو القيام ببعض إصلاحات لازمة للأرض كعمل المصارف أو تنظيم الطرق وغير ذلك إلا في بعض الأحوال الاستثنائية التي قد تقضى على المصرف بأن يقرض العضو مع أنه سيصرف المال في غير أبواب منتجة وهذا يختلف باختلاف الظروف والجهات والعادات فمن ذلك إصلاح مسكن العضو أو القيام بنفقات مآتم عنده أو اضطراره لتسديد دين عليه في وقت لا يستطيع القيام به إن لم يقرض وكذا حاجته إلى القيام بمصروفات ضرورية للعيشة في وقت يستحسن فيه الانتظار قليلاً بعدم بيع المحصول حتى يرتفع الثمن إلى غير ذلك من الأمور التي إن لم يلتجئ الفلاح الصغير فيها إلى المصرف فربما اضطر إلى طرق أبواب المرايين أو بيع محصوله أو ماشيته وقت هبوط الأسعار ولا يخفى سوء عاقبة ذلك . وبعد أن يتحقق المصرف من الأبواب المتقدمة لا يعطيه القرض إلا إذا اقتنع بقدرته على رد ما يقرض وحاجته إلى كل المبلغ الذي يطلبه ووجد الضمان كافياً .

أما هذا الضمان فهو إما شخصي وهو الغالب وذلك بأن يعطى القرض للعضو بضمان شخصين معتمدين وإما برهن عقارى أو بايداع كمبيالات أو سندات ذات قيمة وفى بعض الأحيان يكتفى بثقة بالمقرض . وأهم هذه الضمانات الأربعة هو الضمان الشخصى الذى يكفل مراقبة العضو

بضاميه حتى لا يسئ التصرف . وعلى كل حال فإن الضمان الخلقى هو الضمان الجوهرى الذى كان "رايفازن" يهتم به كثيرا والضمان المادى انما هو للحيلة فقط .

إن البحث فى طلب العضو والتحرى عن حالته ليسا فى مصلحة الجماعة وحدها بل هما فى مصلحة العضو أيضا لأن المصارف التعاونية من أهم أغراضها تدريب الأعضاء على الاقتصاد فى الحياة المعيشية فهى لهم كمرشد ناصح يحذرهم من الانفاق الا فى الوجوه التى تأتى منها الفائدة كما أنها تضيق عليهم فى الاقتراض حتى لا يلجأوا اليه الا فى الأحوال الضرورية فهى تناقشهم الحساب حتى تربى فى نفوسهم ملكة التدبير والتبصر فى قضاء حاجاتهم المعيشية .

وكما أنه من المصلحة التحرى عن العضو كذلك من المصلحة مراقبته حتى يكون للتحرى فائدة فهى تلاحظ كيفية تصرف العضو فى القرض فإن أنفقه فى غير موضعه أو تأخر فى تسديد الأقساط التى عليه أنذرتة بوجوب رد القرض وربما عرفته بأنه ليس من مصلحة المصرف وجود أمثاله فيه ولا يخفى ما فى ذلك من العظة لبقية الأعضاء وحملهم على التمسك بقوانين المصرف . أما طرق التسديد فقد سهلتها المصارف حتى يتيسر للعضو الدفع بالتقسيط وانما شددت عليه فى دفع الأقساط فى مواعيدها . أما مدة القرض فلا تقل غالبا عن سنة (وقد تكون سنتين أو أكثر) وذلك لطول فترة الانتاج الزراعية وهذا يضطر الفلاح ألا يسد مقدار ما اقترضه الا بعد أن يجنى ثمار اعابه .

(٨) الديمقراطية فى ادارة المصارف ^(١)

تتولى إدارة الأعمال "لجنة إدارية" تدير شؤونها وتعمل بمقتضى قانون مسنون لها وبإشراف هيئة تسمى "مجلس المراقبة" وجمعية تسمى "الجمعية العمومية" . وهذه الهيئات الثلاث ذات الرقابة الداخلية الدقيقة هى قوام النظام فى هذه المصارف . وهناك رقابة أخرى فوق هذه الهيئات مكملة لأعمالها وهى رقابة "التفتيش" الذى تتولاه هيئة خارجية منظمة تنظيما يزيد دقة أعمال هذه المصارف .

لجنة الادارة :

تتألف هذه اللجنة فى الغالب من خمسة أعضاء بينهم الرئيس ونائب له تنتخبهم الجمعية العمومية بأغلبية الأصوات لمدة أربع سنين ^(٢) وقد يدعو الحال أحيانا الى زيادة عدد أعضاء اللجنة وذلك فيما اذا كان المصرف متسع نطاق العمل .

(١) عمدتنا فى هذا الموضوع تعاليم "اتحاد رايفازن العام" المذكورة فى ملحق "تقرير كاهيل" صفحة ٩٦ —

١٠٣ ١٩٣٦ — ١٩٥٠ .

(٢) ويمتثل أثنان أو ثلاثة منهم كل سنتين . ويكون ذلك بالاقتراع فى أول مرة وبالأقدمية بعد ذلك ويجوز إعادة انتخاب من يسقطون .

ويراعى بقدر الامكان تقليل العدد لأن التجربة قد دلت على أن الكثرة توجب ارتباكاً في الأعمال وصعوبة في التنفيذ ولا سيما في الأمور المستعجلة .

ومن المستحسن في تكوين هذه اللجنة أن تجتمع فيها العناصر المختلفة الجوهرية فيندمج فيها أرباب المال والجاه والاحلاق والعلم والفلاحة ، على شريطة أن يكونوا محبوسين من أهل القرية ذوى خبرة باحوالهم وحاجاتهم عاملين على ما فيه مصلحتهم .

ومما تجدر معرفته أن نعلم أن هؤلاء الأعضاء لا يتقاضون أجراً فهم يعملون بدافع المنفعة العامة والواجب الاجتماعى الذى يفرضه عليهم مركزهم بين أهل القرية والثقة التى يضعها هؤلاء فيهم . ولا شك أن هذا الفخر الأدبى لا يعادله أجر مع أن أعمالهم في هذه اللجنة لا تقتضى وقتاً طويلاً ولا تعبهم كثيراً وقد تكسبهم خبرة في الشؤون المالية وتجارب في الأعمال الاقتصادية .

ومما يبرر العمل بلا مقابل في لجنة الادارة أمران أولهما أن من الأغراض الأساسية لنظام هذه المصارف أن تقرض أعضائها بفائدة معتدلة ولا يتسنى ذلك إذا كثرت النفقات . وثانيهما أنه إذا أبيع لهم أخذ الأجر فربما كان هذا داعياً لايجاد روح خبيث في نظام المصارف إذ قد يتنافس الأعضاء في الحصول على عضوية اللجنة ولو كانوا غير أكفاء فيتخبون بعامل المحاباة . وهذا قد يؤدى إلى الشك في نزاهة المنتخبين وفى تصرفهم فى مال المصرف تصرفاً خالياً من الغرض لأن عليهم ديناً أدبياً يدعوهم إلى رد الجليل لمن انتخبوهم . وفى هذا من فساد النظام ما لا يخفى .

وتتعد هذه اللجنة غالباً مرة في الشهر على الأقل . ولا يكون انعقادها قانونياً إلا اذا حضر أكثر من نصف الأعضاء وبينهم الرئيس أو نائبه . وما يقرر بأغلبية الأصوات يكون نافذاً .

وهذه اللجنة هى الممثل الوحيد للمصرف أمام القضاء والجمهور . وأعضاؤها مسئولون بالتضامن والانفراد بمقتضى قانون التعاون فى ألمانيا عن المصرف وعملاً يلحقه من خسارة . وذلك لبث روح اليقظة والدقة فى العمل والاهتمام بالأمر لدى القائمين بأعماله حتى لا ينفرد أحدهم فى العمل أو يتكل على غيره . ولأجل هذا أشتراط أن يكون التوقيع على عقود المصرف من اللجنة بثلاثة من أعضائها على الأقل ويكون من بينهم الرئيس أو نائبه . وعلى اللجنة أن تقوم بأعمال المصرف بالحذر الشديد والدقة حسب القانون التعاونى للبلاد واللائحة الداخلية للمصرف وقواعد الجمعية العمومية ومجلس المراقبة والقرارات التى تصدر منهما . وأهم هذه الأعمال هى :

(١) أن تقدم فى الميعاد القانونى وبالشكل المعين كل الأوراق المختصة بتسجيل المصرف إلى قلم تسجيل جماعات التعاون وكذلك قائمة بأسماء الأعضاء إلى المحكمة المختصة بذلك .

(٢) أن تحفظ عندها قائمة بأسماء الأعضاء مطابقة لتى أرسلتها للحكمة .

(٣) أن تقوم بما يكفل امساك دفاتر المصرف امساكاً محكماً .

(٤) أن تنشر في بحر ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للمصرف حسابه الختامى وقائمة بعدد الأعضاء الذين انضموا اليه والذين استعفوا منه والذين بقوا فيه .

(٥) أن تقدم الى الجمعية العمومية التقرير الذى رفعته النقابة بنتيجة مراجعتها لحساب المصرف .

(٦) أن تبت فى أمر إدخال هيئات كأعضاء فى المصرف أو إخراجها منه وذلك فى جلسة يشترك فيها مجلس المراقبة .

(٧) أن تقرر أمر تدبير المال اللازم للمصرف ، ومنح القروض وفتح الحسابات الجارية ومنح قروض على المحاصيل ، وشراء أملاك للمصرف ، وشراء حاجات الأعضاء الزراعية بالجملة ، وبيع محاصيلهم كذلك ، وتحديد سعر الفائدة التى يتقاضاها الأعضاء على ايداع أموالهم فى المصرف بشكل وفورات أو قروض أو حسابات جارية ، وعلى شراء المصرف للحاجات الزراعية لهم بالجملة بعد مشاوره مجلس المراقبة ، وتحديد سعر عمولة المصرف على القروض والحسابات الجارية وعلى شرائه الحاجات الزراعية للأعضاء ، وتحديد الأجر لاستعمال العدد والآلات الزراعية وحيوانات "الطلوقة" التى يملكها المصرف ، وتحديد المصروفات التى تنفق على الادارة ، والتى يحتاج اليها أعضاء اللجنة أو من يوكل عنها كما هو مبين فى القواعد التى وضعها مجلس المراقبة .

(٨) أن تراقب تصرف الأعضاء فى القروض ، وأن تحملهم على الاقتصاد والتدبير فى حياتهم والاجادة فى فلاحتهم . وأن تعمل كل ما فى وسعها لقطع دابر المرباى من منطقة المصرف . وأن تبذل ما فى استطاعتها من مجهود فى سبيل تحقيق أسنى غرض للجماعة الا وهو رفع مستوى الأعضاء أدبيا .

(٩) أن تحرر العقود التى يرتبط بها المصرف والاتفاقات التى تعمل مع السكرتير وغيره من الموظفين .

(١٠) أن تراقب مالية المصرف وحساباته . وأن تراعى سرعة توظيف ماله من الأموال توظيفا مأمونا وأن تتابع تحصيل الديون .

(١١) أن تجرد موجودات المصرف فى آخر السنة .

(١٢) أن تحضر جدول أعمال الجمعية العمومية .

(١٣) أن تعد الحساب السنوى والحساب الختامى بمقتضى الأوراق التى يقدمها السكرتير لها وتعرضه على مجلس المراقبة فى الوقت المعين .

(١٤) أن تنشر بيانات المصرف فى الجرائد المتفق عليها لذلك .

(١٥) أن تمد رئيس الاتحاد الذى ينتمى اليه المصرف بالبيانات والايضاحات التى فرضها عليه هذا الاتحاد .

رئيس اللجنة :

هو المدير العام للمصرف وبمقدار همته وحسن إدارته يتقدم المصرف . ولا بد أن يكون ذا مركز اجتماعي سام بين الأعضاء . ومكانة في نفوسهم توجب ثقتهم به . ودراية بحاجات أهل قريته . وخبرة بالمهمة التي انتخب لها . وواجباته الخاصة هي :

- (١) أن يحرص على قيام لجنة الادارة بواجباتها خير قيام .
 - (٢) أن يوقع وحده على أوراق المصرف إلا ما كان منها قرارات فلا بد من أن يعضيها ثلاثة من أعضاء اللجنة كما بينا وأن يحفظ ختم المصرف ويدبر أمر حفظ دفاتره وأوراقه .
 - (٣) أن يراقب دائما مبلغ نفود المصرف وحسابه . وأن يعطى التعليمات اللازمة الخاصة بما ينفقه المصرف حسب اللائحة الداخلية وقرارات اللجنة . وأن يكون على بينة تامة بكل أعمال المصرف .
 - (٤) أن يعقد جلسات فوق العادة للجنة الادارة .
 - (٥) أن يدعو الجمعية العمومية .
 - (٦) أن يرأس الجمعية العمومية إلا في ظروف خاصة ستذكر فيما بعد .
 - (٧) أن يلقى بيانا عاما عن حالة المصرف في الجمعية العمومية في آخر السنة .
- وما يسرى على رئيس اللجنة يسرى على من يشغل محله .

السكرتير :

هو من يلقب أحيانا بالصراف أو المحاسب أو أمين الصندوق وكان يسميه رايفازن "روح المصرف" لأهمية مركزه في المصرف اذ هو يقوم بكل الأعمال التي تجرى فيه . وهو يفتح باب حجرته البسيطة يومين أو ثلاثة في الأسبوع لانجاز أعماله . ويتنخب بواسطة الجمعية العمومية من بين الأعضاء لمدة أربع سنين ويعقد بذلك عقد يصح إلغاؤه بإرادته أو بإرادة المصرف اذا أعلن أحدهما الآخر برغبته في ذلك قبل الموعد بثلاثة أشهر . وفي هذا العقد تعين واجباته . وترشح السكرتير لمركزه لجنة الادارة ومجلس المراقبة بعد أن يقدم الضمان الكافي ليتعهد بأموال وأوراق المصرف . وهو العامل الوحيد بين أعضاء لجنة الادارة الذي يتقاضى مرتبا متوسطه عشرون جنيها في السنة . وذلك طبعاً يختلف باختلاف حركة المعاملة في المصرف من كثرة وقلة . ويحدد هذا المرتب مجلس المراقبة بناء على اقتراح لجنة الادارة . وقد جعل هذا المرتب لسببين أولهما أن السكرتير يصرف وقتا طويلا ويبذل مجهودا ليس بالقليل في إنجاز أعمال المصرف . ثانيهما أن الطبقة التي يأتي منها هذا السكرتير عادة من الطبقات التي تعمل للارتزاق . ويحوز أن يكون السكرتير خارجا عن هيئة لجنة الادارة . والمبرر لذلك هو أن يتمكن أعضاء هذه اللجنة من بحث أعماله وتفقيشها ومناقشتها الحساب بدون تحيز . ومع ذلك فكثيرا ما تدعوه اللجنة في هذه الحالة لحضور جلساتها وأخذ رأيه في بعض الأمور الهامة .

ويهتم كثيرا بانتخاب السكرتير . وليس هذا الاهتمام للتأكد من أمانته وكفاءته فقط . بل لأن أعماله لها صلة كبيرة بأعضاء المصرف توجب الاهتمام بحسن سيرته وطرق معاشرته ووداعة أخلاقه

مما تكسبه ثقة الأعضاء وتشجعهم على استماع نصائحه والاقبتاس من خبرته وبث روح التوفير فيهم وايداع أموالهم في المصرف . واقناعهم بمزاياه المادية والأدبية وحث القرويين على الانضمام في سلكه وبث روح التعاون في نفوسهم . فهو محتك مباشرة بالأعضاء وكثير الاجتماع بهم . وأقرب لمداركهم من أعضاء لجنة الادارة . فلا نبالغ اذا قلنا أن نجاح المصرف يتوقف لدرجة عظيمة على هذا السكرتير ومقدار مهارته ومبلغ الثقة به وأهم واجباته هي :

(١) امساك دفاتر وحسابات المصرف حسب ما هو وارد في العقد الذي هو مرتبط به مع المصرف .

(٢) السير حسب النصوص الواردة في هذا العقد في صرف وتسلم الأموال .

(٣) الاحتفاظ بكل الاحتفاظ بالنقود والضمانات وعقود الرهونات والايصالات ودفاتر الوفورات والصكوك وبالاختصار كل الأوراق التي لها قيمة للمصرف .

(٤) اعداد الحساب الختامي عند انتهاء السنة المالية وتقديمه مع الأوراق الموضحة لذلك الى رئيس اللجنة في الوقت المعين .

مجلس المراقبة :

الغرض من وجود هذه الهيئة مراقبة أعمال أعضاء لجنة الادارة مراقبة فعلية تضمن حسن إدارة المصرف والسير على مقتضى قانونه ولوائحه وعقود خدمته وقرارات جمعياته العمومية حتى تحدث الطمأنينة في قلوب أعضائه . ومهمة أعضاء هذا المجلس كبيرة ومسئوليتهم ليست بالهينة اذ كثيرا ما يترتب على تهاونهم فشل المصرف . وهذا مما يدعو الى أن يقوموا بواجبهم غير معتمدين على دقة نظام المصرف أو متكئين على كفاءة أعضاء لجنة إدارته ونزاهتهم وتحققهم من أنهم اذا قصروا في عملهم عرضوا أنفسهم للقضاة عن الخسائر التي قد تنجم من ذلك التقصير بمقتضى المسؤولية التي أقيمت على كاهلهم .

وأعضاء هذا المجلس ثلاثة أو ستة أو تسعة تنتخبهم الجمعية العمومة لمدة ثلاث سنين ويسقط ثلثهم كل سنة . ولكن يصح إعادة انتخابهم . وكل الاعتبارات التي تراعى في انتخاب أعضاء لجنة الادارة تراعى هنا . ويعقدون أربع جلسات في السنة على الأقل في مواعيد منتظمة .

ولما كانت أعمالهم بمقتضى وظيفتهم الاشراف على لجنة الادارة وجب عليهم إذن أن يكونوا على بينة من حقائق الأمور الجارية في المصرف فلهم الحق في أن يطلبوا تقارير من اللجنة يبين فيها أعمالها الادارية وحقيقة مركزها المالي في أى وقت . وواجب عليهم أن يفحصوا كل ما عند اللجنة من دفاتر ومستندات ويفتشوا أوراقها وماليتها والبضائع التي تحت يدها تفتيشا دقيقا متقنا أقله أربعة مرات في السنة . كما أن من واجباتها فحص حسابات المصرف السنوية وميزانيته ، وتصرفات لجنة الادارة

في الأرباح والخسائر ليقدموا عن كل ذلك تقريراً وافياً للجمعية العمومية . وكذلك من اختصاصهم أن يدعوا اللجنة الى جلسة غير اعتيادية اذا احتاج الحال . وأن يوقفوا كل من أساء التصرف في أعمال المصرف ويقدموا بذلك مذكرة للجمعية العمومية . كما أن لهم أن ينوبوا عن المصرف في الأمور القضائية التي تكون ضد لجنة الادارة وهم الذين يأذنون بأقراض أعضاء اللجنة من مال المصرف اذا طلبوا ذلك ، الى غير ذلك من الأعمال التي وضعت لهذا المجلس ونيطت به وأهمها :

(١) وضع التعاليم العامة لنفس المجلس ولجنة الادارة والسكرتير والقيام بتفسيرها اذا حدث التباس في فهمها .

(٢) تقرير رفع الدعاوى إلا ما كان مختصاً منها بمقاضاة المدينين .

(٣) تقرير أجر السكرتير بناء على اقتراح لجنة الادارة .

(٤) اصدار الأوامر التي بمقتضاها تصرف النفقات التي يتحملها أعضاء المجلس نفسه أو لجنة الادارة أو مندوبوهم أثناء قيامهم بأعمال المصرف .

(٥) الترخيص للجنة الادارة بعقد القروض التي تزيد على الحدود أو التي تطول مدة تسديدها أكثر من عشر سنين . وكذلك الترخيص بشراء المنقولات أو الأراضي التي ستبقى ملكاً دائماً للمصرف .

(٦) التصريح بالاتفاق مع لجنة الادارة بأن تدخل في عضوية المصرف شركات تجارية أو جماعات مسجلة أو هيئات عمومية .

(٧) الفصل في مسائل الشكاوى المقدمة ضد لجنة الادارة (إلا ما كان منها خاصاً بالتقصير في أداء الواجبات ففي هذه الحالة يكون الفصل للجمعية العمومية) ولا سيما المتعلق منها بالادخال أو الانخراج من عضوية المصرف .

(٨) اعلان نتيجة التفتيش على حسابات المصرف الذي قام به الاتحاد وذلك في الجمعية العمومية . ويوجه المجلس اهتمامه الخاص عند ما يفتش على أعمال المصرف وعلى ماليته الى النقاط الآتية :

(أ) أن يكون مافي خزانة المصرف من النقود منطبقاً على ما هو مبين في دفاتره .

(ب) أن تكون محاضر جلسات لجنة الادارة مقيمة في الدفتر الخاص بذلك . وممضاة تبعاً لما هو وارد في اللائحة الداخلية للمصرف . وأن تكون كل القرارات مقيمة كذلك بالضبط ومقدار دخل المصرف وخرجه مؤيدة صحته بالمستندات .

(ج) أن تكون حسابات المصرف قد راجعها السكرتير ورئيس اللجنة . ووجدت موافقة للتصفية الشهرية للحسابات المدونة في دفتر محضر الجلسات وللنقدية التي في خزانة المصرف .

(د) أن تكون النقدية الزائدة على حاجة المصرف في أى وقت مودعة في خزانته أو موظفة بفائدة في الوقت المناسب والطريق المأمون .

(هـ) أن تكون قرارات الجمعية العمومية قد اتبعت فيما يتعلق بالحد الأقصى لما يقبله المصرف من القروض والأمانات .

(و) أن تكون القروض التي أعطيت للأعضاء والحسابات الجارية التي فتحت باسمهم هي في كل حالة من الحالات ضمن الحدود التي قررتها الجمعية العمومية . وكذا أن تكون أقساط هذه القروض وثمان الحاجات التي اشتراها الاعضاء من المصرف تدفع في مواعيدها .

(ز) أن تكون سندات القروض وعهود الضمانات وطلبات عقد القروض وشراء الحاجات حررت طبق القواعد المعمول بها . وأن تكون الضمانات الكافية قد قدمت في كل الأحوال .

(ح) أن تكون كل الديون مستوفاة ضمانتها . فان لم يستوف هذا تطالب اللجنة بما أقرضت أو يقدم الضمان الكافي .

(ط) أن يكون عقد تعيين السكرتير ومن هناك من مستخدمى المصرف قد تم بالطريقة القانونية والضمانة مستوفاة .

(ي) أن تكون لجنة الادارة قائمة بالأعمال المفروضة عليها من جهة الاعلان بالتغيرات التي تحدث في تشكيلها كهيئة والابلاغ عن التعديلات التي تدخل على اللائحة الداخلية والاطار عن قبول أحد في العضوية أو خروجه منها .

الجمعية العمومية :

هذه الجمعية هي المرجع الأعلى ولها القول الفصل في كل شؤون المصرف فهي برلمانها ؛ اذ فيها يشرف الأعضاء على سياسة مصرفهم ويبدون آراءهم بالصراحة التامة والحرية . وما تقره الأغلبية يكون نافذا . وكما أن العضو في البرلمان لا يناقش مسألة الا اذا ألم بأطرافها كذلك العضو في هذه الجمعية يجب عليه أن يبنى اقتراحاته وانتقاداته على أشياء واقعة في المصرف تدل على أنه محيط بما هو جار فيه . اذ أن له الحق في أن يطلع على محاضر الجلسات ودفاتر الحسابات ما عدا بعض المسائل الخاصة بحسابات الأمانات التي يودعها الأعضاء وغيرهم في المصرف .

وتتعدد هذه الجمعية مرتين في السنة الا في أحوال استثنائية غير عادية تدعو الى انعقادها بطلب من مجلس المراقبة أو من عُشر عدد الأعضاء للنظر في أمر هام . وقبل انعقادها تحضر اللجنة الادارية برنامجا يتضمن ما سيدور البحث فيه وتكتب بذلك الى الأعضاء قبل الموعد المحدد بأسبوع حتى يتسنى لهم فحص المسائل وتمحيصها قبل الاجتماع .

ونظامها هو النظام التعاوني الديموقراطي الذي لا يجعل للعضو سوى صوت واحد . كما لا يجوز له أن ينيب غيره ليصوت عنه^(١) ، بل يحضر بنفسه ليقوم بهذه المهمة الشخصية . أو يبدى رأيا في مسألة تتعلق به .

(١) أحيانا يقبل في عضوية المصرف شركات وجماعات . وهاته الهيئات لا تتدب لتمثيلها في الجمعية العمومية الا أحد أعضاء المصرف فتكلفه أن ينوب عنها .

في كثير من الأحيان تنتهز اللجنة الادارية موعد انعقاد الجمعية فتعد في برنامج الاجتماع إلقاء محاضرات زراعية أو اقتصادية أو اجتماعية يستفيد منها الأعضاء وتكون دافعا لهم إلى حضور الجلسات فتكون ذات فائدة مزدوجة . فهي من جهة مشجعة على حضور الأعضاء وهي خير من الوسائل التهديدية كأخذ الغرامات عقابا لمن يتخلف بلا عذر شرعى . بينما هي من جهة أخرى مفيدة في تكثير معارف الأعضاء وإكسابهم مزايا اجتماعية . ويمكن تلخيص السلطة المخولة للجمعية العمومية في أن لها حق النظر والفصل في المسائل الآتية :

- (١) جميع المسائل التي ليس للجنة الادارة أو مجلس المراقبة حق في تقريرها .
- (٢) كل ما تقدمه لجنة الادارة أو مجلس المراقبة أو عشر عدد الأعضاء على الأقل .
- (٣) انتخاب أعضاء اللجنة والمجلس وعزلهم من وظائفهم . ومقاصاتهم . وتعيين من ينوب عن المصرف لمقاضاة أعضاء المجلس .
- (٤) انتخاب السكرتير بناء على اقتراح اللجنة والمجلس .
- (٥) تحديد الحد الأقصى لمجموع المبالغ التي يقبلها المصرف قروضا وأمانات . وكذلك الحد الأدنى للبلغ الذي يقبله أمانة .
- (٦) وضع حد تجب مراعاته للقروض التي تمنح للأعضاء بواسطة اللجنة وحدها . أو بعد موافقة المجلس لها .
- (٧) تحديد ميعاد جلسات الجمعية .
- (٨) التصديق على الحساب الختامى للمصرف . وتحديد قيمة ما يدفعه العضو في حالة وقوع خسارة وإخلاء مسئولية أعضاء اللجنة والسكرتير فيما يتعلق بسير الأعمال وبالحسابات .
- (٩) تحديد غرامة للتغيب عن الجمعية من غير إرسال عذر أو بدون سبب . وكذلك لافشاء أعضاء اللجنة أو المجلس أو السكرتير أسرار المصرف .
- (١٠) تعديل اللائحة الداخلية .
- (١١) تفسير مواد اللائحة وقرارات الجمعية .
- (١٢) فحص الشكاوى المقدمة ضد اللجنة والمجلس فيما يخص سير الأعمال .
- (١٣) سماع الشكاوى ممن رفض طلب دخولهم في العضوية ومن فصلوا منها .
- (١٤) دخول المصرف في عضوية جماعات تعاونية أخرى أو شركات تجارية .
- (١٥) التقرير المقدم من الاتحاد بنتيجة تفتيشه لحسابات المصرف .
- (١٦) حل وتصفية المصرف .

التفتيش :

نظام التفتيش ليس خاصا بالمصارف وحدها بل يسرى على كل جماعات التعاون في ألمانيا . والفضل الأكبر فيه عائداً إلى "شولز" فهو أول من فكر فيه واستخرج بنظره البعيد مزايا فحص حسابات المصرف مرة كل ثلاث سنوات . ولما بدت فوائد هذا النظام تظهر للجمهور كان هذا من البواعث التي جعلت مصارف "رايفازين" تحذو حذوه وتبعتها الجماعات التعاونية الأخرى على اختلاف أنواعها حتى أن الحكومة الألمانية لما أصدرت قانون التعاون في سنة ١٨٨٩ كان من أوائل بنوده وجوب القيام بتفتيش كل جماعات التعاون مرة كل سنتين على الأقل . وقد نيّطت هذه المهمة بالاتحادات المنتهية إليها هذه الجماعات ^(١) . وقصرت مهمة الاتحادات على فحص أعمال جماعاتها والعمل لما فيه مصالحها بدون أن تشغل بالمسائل المالية أو التجارية لحسابها حتى تكون بعيدة عن الأغراض المادية .

وانما نيّطت مهمة التفتيش بالاتحادات ^(٢) لأن المفتشين الذين تندبهم هم من موظفيها الذين دربتهم على الشؤون المالية ومرتبهم على درس النظم التعاونية فمارسوا العمل تحت إشرافها وجربتهم في كثير من أعمالها التي لها ارتباط بالمسائل الزراعية وتحققت حسن أخلاقهم فهم خير من تسند إليهم هذه المهمة . وقد ظهرت النتائج الحسنة التي ترتبت على هذا الاختيار .

إن مهمة هذا المفتش لا تقتصر على تأدية واجبه المفروض عليه قانوناً من إطلاعه بواسطة لجنة الإدارة على الدفاتر والحسابات وجرد المال الذي في خزانة المصرف وأوراقه المالية والبضائع التي تحت يده . وبالاختصار من فحصه الدقيق لكل أعمال المصرف ، وكتابة التقرير عن ذلك . بل له مهمة أدبية لا تقل عن الأولى فهو باعتباره عضواً عاملاً في الحركة التعاونية ومتشعباً بمبادئها لا يدع فرصة وجوده بين أعضاء الجماعات التعاونية تمر دون أن يبحث الأهالي من تلقاء نفسه على العمل بتعاليم التعاون الذي يؤدي إلى رقيهم اقتصادياً واجتماعياً . وكثيراً ما تنتفع الجماعات بنصائحه في مرافقها الزراعية في شراء الأسمدة والآلات الزراعية وبيع المحصولات ومعرفة أحسن الأسواق وأحدث الأساليب والمبتكرات الزراعية العلمية . فهو وإن كان واحداً منهم إلا أنه أوسع معرفة وأكثر تجارب وأطول تمريناً وأبعد نظراً في الشؤون الزراعية الاقتصادية .

إن أعمال هؤلاء المفتشين لا تنتهي بتقديم تقاريرهم إلى لجنة إدارة المصارف وإلى قلم تسجيل جماعات التعاون وإلى الاتحاد حسب القانون بل هم يوعزون إلى الاتحاد لحث الجماعات على تنفيذ ما أشاروا به من طرق الإصلاح بالحسنى فإن لم يجد ذلك نفعا استعمل التهديد بإخراجها من عضوية

(١) أما الجماعات التعاونية التي لا تنتمي إلى اتحاد (وهذه قليلة العدد) فتطلب من المحكمة الجزئية أن تعين خيراً يقوم بهذا التفتيش على نفقاتها .

(٢) ذلك بمقتضى رخصة يأخذها الاتحاد من الحكومة . وتسحب منه إذا أهمل في أداء واجبه التفتيشي أو خالف مواد القانون .

الاتحاد ولا يخفى ما فى ذلك من العار وسوء السمعة ومن الحرمان من مزايا معاملة المصرف المركزى وانتفاعها بإرشادات المفتشين وزعزعة ثقة أعضائها بها الى غير ذلك مما قد يؤدى الى انحلال الجماعة .

هذه الأغراض الشريفة التى ترمى الى إعلاء شأن الجماعات التعاونية جعلت الجماعات ندرك حسن فائدة هذا التفتيش على هذه الطريقة فقبلته بكل ارتياح ولم ترفى هذا ما يحيط من كرامتها فاستفادت هى وأعضاؤها من المفتشين الغيورين على مصلحتها ماديا وأدبيا .

إن التفتيش على هذا النظام لا يقصد به التدخل فى شؤون الجماعة الداخلية فان ذلك من اختصاص الهيئات الادارية التى سبق الكلام عليها . وانما يقصد به أن يكون مكبرا ومتمما لأعمال هذه الهيئات ومغريا لهم بتنفيذ ما هم مكلفون به . وقد دعت الحاجة اليه لأن المبادئ العالية التى هى سر النظام التعاونى لا تنفى بها القوانين المسنونة دون أن تجد كفيلا بتنفيذها من هيئة ذات علم وخبرة ونزاهة وأحيانا لا يتوافر هذه الشروط فى القرى وإن وجدت لا تكون على الوجه المرضي تماما فربما يحدث تساهل فى تنفيذ تلك القوانين التى تحتاج الى قوة عزيمة وبعد نظر فتقع المصارف فى هوات مالية . أضف الى ذلك أن نصائح هيئة خارجة عن دائرتهم ولها خبرة وتجارب بمثل أعمالهم فى جهات أخرى تكون ثمينة نافعة لا سيما اذا كان مصدرها قلبا يتقد غيرة وإخلاصا على تقدمها وسعادتها .

ومدة التفتيش تستغرق من يوم الى أسبوع حسب اتساع دائرة أعمال الجماعة . ومصاريفه تبلغ جنينا فى اليوم . وأما الأصول التى يجب أن يسير عليها فنلخصها فيما يأتى :

واجبات المفتشين :

- (١) عمل قائمة بالنقود والسندات والبضائع التى تحت يد المصرف .
- (٢) فحص نظام إمساك الدفاتر من جهة وفائها بالغاية ومطابقتها للتعالم .
- (٣) فحص الحسابات والحساب الختامى ومطابقتها للدفاتر وللقرير السنوى .
- (٤) التحقق من أن التوصيات التى أوصيت بها الجماعة فى التفتيش السابق قد عمل بها .
- (٥) فحص قائمة أسماء المدينين والضامين .
- (٦) مراجعة الحسابات للتحقق من صحتها بمقارنتها بما هو مقيد فى دفاتر الأعضاء الشخصية بعد ما ترد للمصرف .
- (٧) فحص كل الحسابات بمساعدة أعضاء هيئات المصرف الادارية بما فيها حساب القروض والحساب الجارى وحساب البضائع .
- (٨) اختبار سهولة إحالة موجودات المصرف الى نقدية .
- (٩) فحص سير أعمال اللجنة والمجلس والجمعية العمومية . والتحقق من انطباقها على ما هو مدون فى القانون واللائحة الداخلية وقرارات الجمعية العمومية .

(١٠) عقد اجتماع مع هيئات الادارة عقب الانتهاء من التفتيش للنقاشه بالتفصيل فى نتائج التفتيش والتقرير عنه .

واجبات الاتحادات :

- (١) وضع التقارير بنتيجة التفتيش . وتحضير الخطابات الخاصة بنصيحة الجماعات بناء على نتائج هذا التفتيش ، ومراعاة أن هذه النصائح يؤخذ بها ويعمل بمقتضاها .
- (٢) الأمر بالانكار من التفتيش على الجماعات السيئة الحال . ووضع التقارير الكتابية عن حقيقة مركزها وإرسالها الى لجانها الادارية .
- (٣) اذا استمر سوء نظام أى جماعة ما تهدد النقابة هذه الجماعة بطردها من عضويتها واذا دعا الحال تقترح طردها فعلا على الهيئة المختصة بذلك فى إدارتها .

* *

الآن وقد أتينا على ملخص ما يمكن أن يقال فى هذا الفصل عن تنظيم الأقراض التعاونى فى ألمانيا يبق علينا أن نتم بحثنا بشرح ما وصل اليه هذا التنظيم من التدرج من المرتبة الأولى فى نظم التعاون الى المرتبة العليا فيه .

المرتبة العليا فى نظم التعاون فى الاقراض

إن بلدا كالألمانيا نشأ فيها التعاون فى الأقراض فأبغع وأثمر وصار نموذجا تقتدى به البلاد الأخرى ليس غربيا عليه أن يتدرج فيه التنظيم التعاونى من المرتبة الأولى ، حيث وصلت المصارف التعاونية كما بينا الى درجة عظيمة من حسن النظام ودقة الادارة الى المرتبة العليا التى سنتكلم عليها الآن . ومهما بلغ النظام التعاونى فى المرتبة العليا من الرفعة فإن الفضل يرجع الى النظام الأولى الذى شيدت عليه المصارف المنتشرة فى أنحاء البلاد والتى هى أساس الحركة وعليها مدار هذا النظام البديع من أوله الى آخره .

لما ارتقت المصارف التعاونية ووصلت الى درجة عالية من الكمال كونت من بينها هيئات عليا بعضها خاص بالشؤون الادارية والبعض بالأعمال المالية وبعض بالأمور التجارية وهذه الهيئات يقوم كل منها بدوره بالعمل لما فيه خير هذه المصارف وغيرها من الجماعات التعاونية . والفضل الأكبر فى انشاء هذه الهيئات العليا لجماعات التعاون يرجع الى "شولز" فهو أول من أنشأ الاتحاد العام لجماعات التعاون الصناعى فى ألمانيا ^(١) وكان ذلك سنة ١٨٥٩ ثم أعقبه "رايفايرن" وعمل ما سياتى الكلام عليه .

(١) General Union of Industrial Co-operative Societies.

وقبل الكلام على الهيئات العامة للتعاون الزراعى فى ألمانيا يحسن بنا أن نشير الى بعض نقط حصل الخلاف عليها بين "رايفايزن" و "هاس" فكان من نتائج ذلك أن انقسم المتعاونون قسمين قسما استمر متبعا تعاليم "رايفايزن" وقسما سار وراء "هاس" متخذيا إياه إماما له . وأوجد كل من هذين الزعيمين هيئة عامة تحافظ على التعاليم التى وضعها لجماعته وتعمل لنشرها .

لا تحسبن من ذلك أن "هاس" أتى بمبدأ جديد فى التعاون بل كل ما أتى به هو اختلاف فى بعض مسائل فى تعاليم الزعيم الأكبر "رايفايزن" أدى الى انفصال أحدهما عن الآخر وتكوين كل منهما اتحادا عاما يجمع شمل جماعته فأنشأ "رايفايزن" سنة ١٨٧٧ "الاتحاد العام للجماعات التعاونية القروية" (١) ومقره الآن "برلين" وأنشأ "هاس" سنة ١٨٨٣ "الاتحاد الإمبراطورى العام للجماعات التعاونية الزراعية الألمانية" (٢) وجعل مقره "دارمستات" . وما زال كذلك يعمل كل على انفراد حتى لاحت دلائل الخطر الداهم من جراء المناظرة بينهما وظهر أن ذلك سيؤدى الى أضرار بليغة قد تعكس الغرض الذى يسعىان لأجله فتميت روح التعاون فى الفلاحين فعادا بعد ذلك ووحدا قوامهما فانضمت سنة ١٩٠٥ جماعات "رايفايزن" الى اتحاد "هاس" العام الذى صار أكبر من اتحاد "رايفايزن" العام (٣) ولو أنه أقل منه دقة فى النظام وتمسكا بالمبادئ التعاونية الصحيحة . على الرغم من هذا الانضمام حافظ اتحاد "رايفايزن" العام على استقلاله الداخلى متمسكا بتعاليمه الخاصة وإن كان فى نفس الوقت قد بذل جهده للعمل مع الاتحاد الآخر وذلك للمصلحة العامة .

استمر الأمر كذلك الى سنة ١٩١٣ حينما وقع خلاف بين الاتحادين العاملين حول رئاسة الحركة أدى الى انفصالهما ولا يزالان كذلك حتى الآن غير أن الشعور السائد بين المتعاونين هو ضرورة انضمامهما ثانية على أن يكون ذلك على أساس أمتن من الأساس السابق . وإذا كانت هناك عقبة واحدة عظيمة تحول دون هذا الانضمام فهى الاتحادات المحلية (٤) المتعددة المنتشرة فى أنحاء البلاد فمن هذه (وعدها خمسون) ثلاث عشرة متمية لاتحاد "رايفايزن" العام وسبعة وعشرون لاتحاد "هاس" العام وعشرة (وهاته ليست بذات أهمية كبرى) مستقلة . هذه الاتحادات من الفريقين الرئيسيين ليست على وفاق ، وكثيرا ما تعظم الغيرة والتنافس بينهما الى درجة غير محمودة .

سبق أن أجبنا الكلام فى الاختلافات التى وقعت بين "رايفايزن" و "هاس" ويحسن بنا فى هذا المقام أن نبحث فى أهمها وهى أربعة :

(١) رأى "رايفايزن" اتخاذ المصرف واسطة فى شراء الأشياء الزراعية (وأحيانا المتزلية) اللازمة للاعضاء وبيع محصولاتهم لاعتقاده أن ذلك خير وسيلة اقتصادية للفلاح لا سيما فى الجهات الفقيرة

(١) Raiffeisen Federation of Rural Co-operative Societies.

(٢) Imperial Federation of German Agricultural Co-operative Societies.

(٣) عدد الجماعات المتمية الى اتحاد رايفايزن العام ٧١٩٢ وأما المتمية لاتحاد هاس العام فهى ٢١٢٩٧ وهذا عن

احصاء سنة ١٩٢٠ كما ورد فى كتاب دارلنج صفحة ٣٦

(٤) Unions

مالا أو رجالا التي لا تستطيع إنشاء جماعتين تعاونيتين إحداهما مالية والأخرى تجارية . كما أن ذلك يسهل تحصيل ثمن ما يباع للأعضاء لالمام المصرف الامام كله بأحوالهم المعاشية . زيادة على ذلك يكون ما يمنحه المصرف من الربح من بيع لوازم الأعضاء لهم مساعدا له على القيام بمصاريفه وانماء ماله الاحتياطي ويمكنه من خفض فائدة الأقرض ومن رفع فائدة الاستقراض لأعضائه ^(١) وقد بينا مزاي ذلك . أضف الى ذلك أن توحيد القوى في هذه الحالة يقوى الرابطة بين الفلاحين ويجعلهم يدا واحدة . وهناك نقطة أخرى جديرة بالذكر وهي أنه اذا اقتصر المصرف على عمله المالى وجاء وقت حسن فيه حال الأعضاء وقل اقتراضهم منه لدرجة يخشى عليه منها عند ذلك يصبح المصرف مهددا في حياته أما اذا تعددت وظائفه فانه اذا قلت معاملته المالية لتحسن مركز أعضائه المالى ففى الغالب تزداد معاملته التجارية لنفس هذا السبب . من ذلك يرى أن المصرف ذا الأعمال المتعددة يكون فى مأمن من تقلبات الأحوال اذ يمكنه فى أى وقت أن يستعمل موارده ويبدل مجهوده فى العمل الذى ينبغى أن يعمل فيه وبذلك يضمن أن يعيش قائما بالخدمة التي يحتاج اليها أعضاؤه والتي من أجلها أنشئ .

كل ذلك لم ينظر اليه "هاس" بعين الرضى التام وهو وان وافق "رايفايزن" فى حال ما اذا كانت المصارف صغيرة الا أنه يفضل الفصل بين الأمور المالية والأمور التجارية حيثما يتسع نطاق العمل وله فى ذلك أدلة تعضد آراءه منها :

(١) إن هذه الأعمال تحتاج الى التخصص فقد أصبحت المعاملات المالية عملا قائما بنفسه ومن يديره فى دائرة واسعة بمقدرة ونجاح ليسوا دائما تجارا حاذقين .

(ب) اذا جمع بين الأعمال المالية والأعمال التجارية فى جماعة واحدة يخشى أن تنمو إحداهما على حساب الأخرى . قصدا أو عرضا . هذا فضلا عن أنه اذا انتاب إحداهما نكبة امتد الضرر بطبيعة الحال الى الأخرى .

(ج) ان تضيق دائرة العمل لا يكون من الحكمة الا فى أعمال المصرف باقتصارها على قرية واحدة ولكن ذلك لا ينطبق على أحوال البيع والشراء فان هذه يستحسن فيها اتساع دائرة عملها لأسباب اقتصادية غير خافية .

(٢) إن اتباع المسؤولية المطلقة هو من العمدة القويمة التي بنى عليها "رايفايزن" نظامه وقد بينا مزاي هذه المسؤولية فى موضع آخر أما "هاس" فانه لم يتمسك بهذه المسؤولية دون سواها مع تقديره لها كل التقدير بل أباح المسؤولية المحدودة لاعتقاده أن هناك ظروفًا يفضل فيها اتباع هذه المسؤولية منها :

(١) إن فى الجهات التي يكثر فيها أصحاب الأملاك يحسن أن تتبع المسؤولية المحدودة اذا نحن أردنا أن نشرك الغنى والفقر فى مصرف واحد لأن الغنى كثيرا ما يرفض أن ينتظم فى سلك جماعة تعمل لصالح الفلاح الصغير قبل كل شئ ومسئوليتها مطلقة لأنه اذا أفلس المصرف فان الخسارة واقعة لا محالة على رأس القادر على الدفع .

(ب) إن المصارف في القرى الكبيرة التي بها بعض الصنائع تشتمل عضويتها على كثير من يشتغلون بالصناعة والتجارة ومثل هؤلاء يكونون مشغولين بأمر أكثر تعرضا لخطر ليست في الحسبان مما يشتغل به إخوانهم الذين تقتصر أعمالهم على الزراعة فضلا عن أن هذه الأمور قد تكون خارجة عن دائرة قريتهم وبعيدة عن مراقبتهم فليس من الانصاف اذن وضع نظام مسئوليته مطلقة في مثل هذه المصارف فان ذلك يعد إجحافا بحقوق الفلاحين بتعريض أموالهم للخطر .

(٣) إن من مبادئ "رايفايزن" المتمسك بالمركزية^(١) ولذلك أقام نظام مصارفه الأعلى على أساس مصرف رئيسي واحد له ثلاثة عشر فرعا تعمل في الأقاليم الخيرية لمصارف القروية المتعددة حولها . أما "هاس" فرأى غير ذلك واستحسن أن تجتمع المصارف القروية القائمة في كل مقاطعة تحت مصرف إقليمي خاص بها وعدد هذه أربعة وعشرون كل منها مستقل بنفسه . وعلى ذلك قد اتبع هاس مبدأ اللامركزية^(٢) وحجته في ذلك أن حرية العمل سواء كانت في الأمور المالية أو التجارية تكون أوسع لأن ذلك يجعل كل مقاطعة تشتغل بما يلائم أحوالها وظروفها الخاصة دون أن تتقيد بقوانين عامة قد لا توافق المنطقة التي تعمل فيها والتي هي أدري بشؤونها المحلية من جماعة بعيدة عنها تسن قوانين وتضع نظامات قد تظن أنها توافق كل الجماعات التي تحت إشرافها والتي تتأثر بظروف مختلفة ما بين طبيعية وغير طبيعية .

(٤) إن أبغض الأشياء عند "رايفايزن" هو النظر إلى الحكومة قصد المعونة المالية وقد نجح في إدخال هذا الروح في نظام مصارفه ولكن "هاس" لم يربأسا من قبول مساعدة الحكومة لمصارفه وسرى ذلك عند ما تتكلم في موضوع "المصارف المركزية" .

الآن وقد شرحنا أهم نقط الخلاف بين "رايفايزن" و"هاس" نرجع إلى ما كنا فيه وهو التنظيم الأعلى فنقول إن هذا التنظيم قد اتجه وجهتين إحداها مالية تجارية والأخرى إدارية ويدخل في الأولى المصارف التعاونية المركزية والجماعات التعاونية للاتجار بالجملة وفي الثانية الاتحادات التعاونية المحلية^(٣) والاتحادات التعاونية العامة^(٤) وسنبحث في هذه النظم ما عدا نظم الجماعات التعاونية للاتجار بالجملة لأنها ليست من موضوع بحثنا هنا .

المصارف التعاونية المركزية

السبب الجوهرى الذى دعا إلى إنشاء هذه المصارف هو عدم وصول المصارف التعاونية القروية إلى الدرجة التي فيها تكفى بمواردها المالية فتفى بحاجات أعضائها في كل الأوقات ، لأن هذه المصارف قد تعرض لها أوقات أثناء السنة يحتاج فيها الكثير من الأعضاء إلى السحب من خزائنها فلا تجد من المال ما تسد به حاجاتهم . كما تأتى أوقات أخرى تمتلئ فيها خزائنها بالمال الزائد على حاجات الأعضاء في موسم بيع المحصولات . وكذلك المصارف الحديثة العهد أو غير الثابتة المركز فانها كثيرا ما تحتاج

(١) Centralisation.

(٢) Decentralisation.

(٣) Unions.

(٤) Federations.

إلى المال وفي الوقت عينه يكون هذا المال موفورا لدى المصارف القديمة أو المتينة الدعائم . وكل من الطرفين يود لو تعامل مع الآخر لما لكل منهما من المصلحة في ذلك ولكن عدم الصلة بينهما حرم كلا منهما من هذه المزايا وأفصح المجال للعاملة مع المصارف العادية وأرباب الأموال الذين تتنافى مصالحهم مع مصالح المتعاونين ، فكان من الحكمة إذن العمل لإيجاد هيئات مركزية ذات مبادئ ونظم تناسب مبادئها ونظمها وهذا هو ما حدا المصارف القروية إلى إنشاء المصارف المركزية .

مما تقدم يعلم أن لهذه المصارف المركزية وظيفتين :

الأولى — تكوين واسطة اتصال بين المصارف القروية والأسواق المالية فتحصل على القروض اللازمة لها عند الاقتضاء كما أنها عند الحاجة تدبر الطريق المأمون لاستخدام الأموال الزائدة لديها على الحاجة .

الثانية — وهي الأهم لإيجاد الصلة وإحداث التوازن المالى بين المصارف القروية بعضها وبعض حتى لا يفتقر بعضها إلى المال في حين أنه موفور لدى الآخر منها . وإحداث هذا التوازن يكون عن طريق الحساب الجارى بين المصارف القروية والمصارف المركزية .

إن رأى "رايفازين" في هذا الموضوع — موضوع إحداث التوازن المالى بين المصارف القروية بعضها وبعض — أقرب إلى الصواب من رأى "هاس" إذ أن مصارفه الإقليمية ليست إلا أفرعا لمصرف رئيسى "مصرف الأقراض الزراعى المركزى" ^(١) ببرلين ، هو أقدر في الحقيقة على توزيع المال كما يجب بين الأقاليم المختلفة من مصارف "هاس" الإقليمية المستقلة التى يعمل كل منها على حدة في إقليم ولا صلة بينه وبين الآخرين وذلك لأن توافر المال لدى بعض هذه المصارف وعدم توافره في الوقت عينه لدى البعض الآخر في إقليم واحد لا يحصل دائما كما هو الشأن في المصارف الواقعة في أقاليم مختلفة فان الأقاليم وخصوصا في البلاد الواسعة الأرجاء تزرع محاصيل مختلفة حسب المناخ وتربة الأرض وحالة أهلها المعيشية فاذا أصيب أحد هذه الأقاليم بكارثة جوية أو آفة سماوية قضت على المحصول أو إذا هبطت أسعار حاصلاته لدرجة تركت أهله معوزين فقد يتيسر للأقاليم الأخرى مد يد المساعدة له . وحتى إن لم يحدث شئ من هذه المصائب فان الأقاليم يتيسر لها مساعدة بعضها بعضا لأن إيرادات محصولاتها المختلفة تأتي في أوقات مختلفة تسمح فيها بهذه المساعدة .

من أجل هذا كانت المصارف الإقليمية المستقلة غير كافية وحدها لإحداث التوازن المالى اللازم بين المصارف القروية فمثلا في ألمانيا جماعات فلاحي الجنوب الغربى كثيرا ما يتوافر لديهم المال في أوقات يكون فيها إخوانهم في الشمال الشرقى في شدة الحاجة اليه . هذا دليل كاف على أرجحية نظام "رايفازين" لإحداث التوازن المذكور وكذلك على وجوب إيجاد مصرف رئيسى فوق مصارف "هاس" الإقليمية يكون منها بمثابة المصارف الإقليمية هذه من المصارف القروية . وفعلا كان ذلك كما سيأتى بعد .

(١) Agricultural Central Loan Bank.

ذكرنا أن المصارف الإقليمية تقدم القروض للمصارف القروية التابعة لها بطريق الحساب الجارى وتختلف فى تعيين الحد الأقصى لهذه المصارف القروية حسب مسئوليتها (مسئولية المصارف القروية) فان كانت مطلقة تقدر قيمة أملاك الأعضاء وكذلك يستوثق من سمعة المصرف نفسه من تقرير مراجعة حسابه الأخيرة وبعد ذلك يوضع هناك حد أقصى لما يقترض مثلا ١٠ أو ٢٠ فى المائة أو أكثر من مجموع قيمة أملاك الأعضاء المذكورة . وإن كانت المسئولية محدودة تعطى القروض لغاية ٦٠ أو ٧٠ فى المائة من مجموع قيمة ضمانها مادامت هناك أملاك كافية لسد هذا الضمان .

ورأس مال هذه المصارف مجزأ إلى أسهم تتراوح قيمتها بين نصف الجنيه وسبعين جنيها والأعضاء فيها (وهم يتكونون من مصارف قروية وجماعات تعاونية وهذان هما الأغلبية الكبرى وبعض جماعات زراعية وأفراد من لجان الادارة والمراقبة) لايسألون عن ديونها إلا بمقدار قيمة أسهمهم .

والارباح التى تحصل عليها هذه المصارف من الفرق بين سعري فائدتى الاقراض والاستقراض يوزع جزء منها على حملة الأسهم ويضاف الجزء الأكبر الى المال الاحتياطى . ولا تشرف المصارف الإقليمية على حسابات المصارف القروية ولا تفش عليها بل تترك كل ذلك للاتحادات التى هذا شأنها (١) ولكن هناك صلة وتفاهما بين الاتحادات والمصارف المركزية تطمن الأخيرة على مصالحتها فمثلا فى نظام "رايفازن" رئيس الاتحاد العام هو أيضا رئيس للمصرف الرئيسى وينتخب فى جلسة عمومية مشتركة من الهيئتين . وكذلك فى الأقاليم حيث رئيس الاتحاد المحلى هو أيضا رئيس الفرع المحلى للمصرف الرئيسى . وهذا هو الحال أيضا مع الجماعات التعاونية للتجار بالجملة . وهذا الروح بل هذه الخطة نفسها متبعة فى نظام "هاس" . كل ذلك سعيًا وراء ضبط العمل حفظا للمصالح التعاونية .

ولما رأت المصارف المركزية أن الغالبية العظمى من أموالها إنما هى ودائع الأعضاء وان ما يقترض من الأوقاف المالية ليس الا النزر القليل اقتصرت وظيفتها الرئيسية أو كادت على إحداث التوازن المالى بين الجماعات التابعة لها وتغافلت عن المهمة الثانية التى كانت تقوم بها فى بدء انشائها وهى جلب المال من المصادر الخارجية .

مما يبين أن هناك ثلاث حلقات لسلسلة الاقراض التعاونى الأولى "المصارف القروية" الثانية "المصارف الإقليمية" الثالثة "المصارف الرئيسية" وقد ذكرنا أن المصارف الإقليمية (٢)

(١) ليس مما يرغب فيه أن يشرف المصرف المركزى على أعمال المصارف المحلية . نعم يجب أن يهتم بشؤونها ولكنها اذا أدركت أنها تحت الأشراف منه ، فاما أن تنقم منه ذلك ، أو تصبح معتمدة عليه اعتادا أكثر من اللازم . والنتيجة فى الحالتين سيئة . هذه المصارف المحلية يجب أن تكون مستقلة ، والاشراف الوحيد الذى يمكن اعتباره سليما هو إشراف مراجعى الحسابات والأعضاء . وطبعى أنه لا بد للمصرف المركزى قبل تقديم المال اللازم للمصارف المحلية أن يقوم بعمل تحريرات عن شؤونها ومعاملاتها ، وفى قدرته على رفض تقديم هذا المال اذا تبين سوءها ما يهدد سبيل التأثير الحسن فى إدارة المصارف المحلية .

(٢) Provincial Banks.

يبلغ عددها ٣٧ — ثلاثة عشر منها أفرع ^(١) للمصرف الرئيسى لمصارف "رايفازين" الذى أنشئ سنة ١٨٧٦ والباقي وعددها ٢٤ هى مصارف مستقلة متوزعة على الاقاليم ومتمية لنظام "هاس".

وفى سنة ١٨٩٥ رأت الحكومة البروسية أن المصارف التعاونية مع ما وصلت اليه من الرقي لم تبلغ درجة توصل الفلاح الصغير الذى تعمل لمصلحته للثقل السامية التى وصل اليها الفلاح الكبير من التسهيل فى المعاملات المصرفية فمدت يدها لمساعدة الأول وأنشأت "المصرف التعاونى الرئيسى البروسى" ^(٢) فى العاصمة برأس مال يزيد على مليونى جنيه . وهذا المصرف الحكومى لم يغن المصارف القروية ولا الجماعات التعاونية عن مصارفها المركزية لأنه لا معاملها رأسا بل لاتزال المصارف المركزية هى الوساطة بين الفريقين فى الاستقراض .

كان الغرض من هذا المصرف الحكومى تسهيل وصول المال لصغار الصناع والفلاحين على شريطة أن يكونوا منظمين فى اتحادات . وهذا المصرف لا يعمل الا فى بروسيا فقط حيث أفرعه العديدة والغالب فى معاملاته أن تكون مع الجماعات والمصارف التعاونية وهو وان كان قد أنشئ للعمل فى المدن والقرى الا أن الأغلبية العظمى فى معاملاته مع الفلاحين . لأن جماعات "شولز" رأت أن فكرة إنشاء هذا المصرف تخالف روح التعاون فاجتنت معاملته مطمئنة الى أن نظامها يكفل لها القيام بحاجة أعضائها دون أن تلجأ الى مساعدة الحكومة وبذلك يضمن لها استقلالها الاقتصادى التام أما الجماعات التعاونية الزراعية ^(٣) فقبل أغلبها تلك المساعدة وقد جعلها ذلك موضعا للغمز واللمز فى نظر جماعات "شولز" .

وأعمال هذا المصرف كأعمال المصارف الرئيسة التى سبق الكلام عنها وأخصها أن يقوم بخدم جلية لمصارف "هاس" الاقليمية المتفرقة فى بروسيا لايحاد التوازن بينها ولا يظن أن هذا المصرف الحكومى هيئة خيرية فانه يأخذ $\frac{3}{2} \%$ فائدة ثابتة للقروض التى يقرضها بواسطة الحساب الجارى و $\frac{4}{100}$ للكبيالات . ويمتاز هذا المصرف الحكومى بعمليتين جليلين ليس القيام بهما فى وسع مصرف آخر يقتض ماله بفوائد أكبر مما يقتض بها هذا المصرف (اذ أنه يدفع $\frac{3}{100}$ فقط فائدة لأمواله) وهذان العملان هما :

(١) أن ينقذ الهيئات الزراعية من تقلبات الأسواق الخارجية فان فائدته ثابتة لاتتغير وهى فى جميع الأوقات أقل مما فى الأسواق المالية .

(١) هذه الأفرع موجودة فى البلاد التى بها اتحادات محلية "Unions" تابعة لنظام "رايفازين"

(٢) Prussian Central Co-operative Bank.

(٣) جماعات "رايفازين" قبلت فى بدء الأمر وانما أعرضت عن ذلك فيما بعد حفظا لمبادئها . أما جماعات "هاس" التى هى فى حاجة الى مصرف رئيسى فقبلتها عن طيب خاطر

(٢) أن يقرض القروض بطريقة لا تهدد مالية المقترضين فهو يطيل آجال القروض من جهة في حين أنه يجعل الوفاء أفساطا لا توقع المقترضين في ارتباطات مالية . وللعوض في هذا المصرف حساب جار محدود لا يتعداه الا في ظروف خاصة وهي قبول كميالات منه لأن آجالها قصيرة من جهة فهي لا تزيد على ثلاثة أشهر ومن جهة أخرى فان المبالغ مضمونة بواسطتها . والسبب في تحديد الحساب الجارى هو حسن الضبط في حساب المصرف بتوزيع أمواله توزيعا يسهل عليه التصرف التام فيها ويضمن له العدالة في معاملاته مع كل المصارف على السواء .

تتمتع مصارف "هاس" الاقليمية في بروسيا وكذا جماعاته للاتجار بالجملة هناك بمزايا هذا المصرف الحكومى ولكن حرمت منها مصارفه وجماعاته الخارجة عن هذه المقاطعة ومن أجل ذلك أنشأ هاس مصرفا رئيسيا في دارمستات ^(١) ليقوم لمصارفه وجماعاته المذكورة الخارجة عن مقاطعة بروسيا مقام المصرف الحكومى . ومع أنه أنشئ بمال المصارف والجماعات نفسها ولا دخل للحكومة فيه نرى نظام تعامله كنظام تعامل المصرف الحكومى .

وأعمال مصرف "هاس" الحديد الذى سماه "المصرف التعاونى الامبراطورى" ^(٢) هي الآتية :

- (١) إيجاد التوازن المالى بين مصارفه وإمدادها بالمال حين الحاجة .
- (٢) القيام بوظيفة مصرف رئيسى لجماعات "هاس" التجارية .
- (٣) أن يدفع عملاؤه في البلدان الأجنبية الأئمان للمواد الأولية التى تطلبها الجماعات من الخارج من أسمدة وعلف وخلافه .

هذا المصرف اشترى أسهما من المصرف الحكومى بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ليكون له رأى مسموع في إدارته كما أنه فتح لنفسه حسابا خاصا بواسطته تيسر لجماعات "هاس" و"رايفازن" أن يقبل بعضها "شيكات" على البعض الآخر بأئمان محصولات أو غيرها وأخيرا يصفى الحساب بينها في مركز مشترك لها .

هذا هو مجمل ما وصلت اليه حالة المصارف التعاونية المركزية في الهيئات العليا في النظم التعاونية في ألمانيا .

الاتحادات التعاونية المحلية والاتحادات التعاونية العامة

عند ما تتألف جماعة تعاونية من أى نوع في القرى تجد نفسها مدفوعة بالمصلحة والروح التعاونية الى الالتحاق بثلاث هيئات تعاونية كبيرة هي مصرف مركزى وجماعة للاتجار بالجملة واتحاد . فالأولى لمزايا مالية سبق شرحها . والثانية لمزايا تجارية سنينها في فصل تال . والثالثة لمزايا إدارية فنية اجتماعية سيأتى الكلام عليها هنا .

(١) Darmstadt. (٢) Imperial Co-operative Bank.

وهذا التضافر بين الجماعات التعاونية في ألمانيا على اختلاف أشكالها لم يقف عند هذا الحد بل تعداه بدافع التدرج في سلم الرقي فتساندت الاتحادات المحلية ووحدت قواها تحت اتحادين عامين أوجدهما الزعيمان "رايفايزن" و"هاس" ، وأغراض هذين الاتحادين لا تختلف كثيرا عن أغراض الاتحادات المحلية ما عدا كونهما أكبر دائرة وأوسع مجالا وأعم نفعا .

وكما احتدم النزاع بين الزعيمين في الأمور المالية والتجارية حول المركزية واللامركزية اشتد أيضا في الشؤون الادارية فرأى "رايفايزن" وجوب الجمع بين كل الجماعات التعاونية وانضمامها تحت اتحاد واحد كبير ، ورأى "هاس" أن الأفضل أن تجتمع كل الجماعات التعاونية في مقاطعة واحدة فقط وتتضم الى اتحاد محلي ثم تتضم هذه الاتحادات المتفرقة في المقاطعات الى اتحاد واحد .

وقد كان الفوز لهاس لما في نظامه من الضمان الذي يكفل تمام الحرية للجماعات فلا تكون مقيدة بقوانين يضعها اتحاد عام بعيد عنها غير خبير بشؤونها المحلية . بعد ذلك انتشرت الاتحادات المحلية في المقاطعات فاجتمع ما في كل منها من الجماعات الزراعية المختلفة وانضم الى اتحاد محلي يجمع شملها ويعمل لمصلحتها . وفوق هاته الاتحادات المحلية الاتحادان العامان "رايفايزن" و"هاس" .

الاتحادات المحلية :

ترى هذه الاتحادات الى ترقية شؤون التعاون والسهر على مصلحة الجماعات المنتمية اليها من وجوه مختلفة . ولا شك أن الفوائد التي عادت على الجماعات التعاونية من وراء هذه الاتحادات جزيلة فانها نظمت أعمالها وضبطت حساباتها وأرشدتها الى ما فيه فلاحها ودافعت عن مصالحها . كل ذلك على أيدي أخصائيين ثقات يعملون لاصلاح الجماعات وتوطيد دعائمها كما أنها كانت الواسطة في نشر تعاليم التعاون الصحيح في القرى وتمهيد السبل لانشاء جماعات تعاونية بنشر الدعوة بواسطة مندوبين يلقون المحاضرات ويعقدون الاجتماعات التي بها تستنير أذهان الأهالي ويساعدونهم في إجراء ما يلزم لهم قضائيا وإداريا . كذلك عملت الاتحادات لانشاء مصارف مركزية وجماعات للتجار بالجملة لفائدة الجماعات التي تحت إشرافها كما أنها تقوم بنشر الجرائد التعاونية وطبع الكتب والرسائل النافعة للتعاونيين ووضع نماذج لقوانين ولوائح جماعاتها وإصدار تقارير وإحصائيات عنها . أضف الى هذا ما قام به بعض الاتحادات من تذليل الطرق لجماعاتها في التأمين على الحياة وضد الحريق وعلى حياة الماشية وضد الآفات التي تصيب الزراعة فعمدت اتفاقات مع شركات التأمين تضمن للجماعات النفع من ورائها .

كل ما تقدم عبارة عن الفوائد المادية للاتحادات . أما الفوائد الأدبية فكانت العون الكبير في تقدم القرى اجتماعيا فقد أنشأت الأندية ودور الكتب وقاعات المطالعة كما كانت وسيلة لالقاء المحاضرات العلمية والاجتماعية الى غير ذلك مما يعود على أهالي كل قرية بالتقدم والرقي الأدبي .

كل هذه الجهود تستوجب طبعا استخدام عدد من الرجال ليقوموا بمهمة التفتيش ومراجعة الحسابات والتعليم وبث الدعوة وغير ذلك من الأعمال التي ذكرناها وقد يعظم أعمال بعض الاتحادات

ويتسع نطاقها لدرجة تدعو الى تعيين فنيين وأخصائيين يتنقلون بين الجماعات العديدة لارشاد أعضائها .

وقد جرت العادة أن يشرف الاتحاد على جماعات التعاون الداخلة في مقاطعته ولكنه أحيانا قد يشرف على جماعات خارجة عنها في أحوال خاصة فنية كالاتحادات التي تشرف على معامل الزبدة والجبن مثلا ومثل هذه الاتحادات الخاصة تفيد كثيرا الجماعات التي تشرف عليها وذلك لأنها ترسل لها خبراء مارسوا هذا العمل طويلا فكانوا خير مرشدين فنيين فضلا عن علمهم التام بفحص الحسابات .

ولما كان أهم أعمال هذه الاتحادات فحص حسابات جماعات التعاون بواسطة مراجعين اخصائيين يقدمون التقارير الوافية عنها حضر عليها القانون الذى وكل اليها هذه المهمة أن تشغل مع الجماعات في الامور المالية أو التجارية حتى لا تكون عرضة للقدح في نزاهتها .

وقد تكبر بعض الاتحادات ويكثر عدد الجماعات المنتمية اليها لدرجة يخشى معها على هذه الجماعات أن لا تمثل فيها حق التمثيل فلا يسمع صوت ممثليها في اجتماعاتها وهذا عيب في الحكم الديمقراطي يجب تلافيه . فحضر لذلك مثلا هو "اتحاد بشاريا الزراعى بميونخ" (١) وهو أكبر اتحاد في ألمانيا ، وعدد جماعته ٣٣٠٠ ، كثيرا ما يتغيب ممثلو هذه الجماعات في الاجتماعات العمومية لهذا الاتحاد حتى ينذر أن يزيد عدد الحاضرين على ١٠٠٠ . هذا الاهمال والتراخي لا شك غير مساعد في الأخذ بيد الاتحاد في أعماله . من أجل ذلك فكر القائمون بالأمر في تكوين فروع للاتحاد (٢) . هذه الفروع وعددها سبعة وزعت بينها الجماعات توزيعا جغرافيا يضمن تمثيل عدد كبير من الجماعات المتباعدة في الاتحاد .

أما إدارة الاتحادات فتقوم على مبدأ دستورى فأعضاؤها هي الجماعات التعاونية التي في مقاطعتها ولكن يختلف بعضها عن بعض في تفاصيل تنظيمها والغالب منها يديرها هيئات ثلاث كما هو الحال في الجماعات التعاونية ، لجنة إدارة ومجلس مراقبة وجمعية عمومية . وتتدب الجماعات مندوبيها ليمثلوها في الجمعية العمومية وفيها ينتخب الرئيس والهيئات الادارية وكذلك يبيت في شؤون الجماعات . أما موارد هذه الاتحادات فتحصل عليها من ثلاث جهات :

- (١) اشتراك سنوى ثابت من كل جماعة بصرف النظر عن كبرها وصغرها .
- (٢) جعل نسبي على حركة المعاملة في كل جماعة وأحيانا على ربحها الصافي أيضا .
- (٣) ما تتعاطاه من أجر لمراجعة حسابات الجماعات .

وقد كانت اتحادات "هاس" تأخذ إعانة مالية سنويا من الحكومة قبل الحرب العظمى ولكن أوقف ذلك الآن نظرا لما تعانیه الحكومة الألمانية من الضعف المالى .

(٢) تسمى Sub-Unions. The Bavarian Agricultural Union at Munich. (١)

الاتحادات العامة :

سبق أن ذكرنا شيئا عن الاتحادات الزراعية العامة وبيننا أن هناك اتحادين من هذا النوع في ألمانيا أحدهما لجماعات "رايفازين" والآخر لجماعات "هاس" وقد تكلمنا على هذين الاتحادين بوجه عام وشرحنا الخلاف بينهما وبقي علينا أن نفصل نظام ادارتهما ومبلغ أعمالهما .

ولما كان هذان الاتحادان لا يختلفان كثيرا في ذلك اذ أنهما يعملان على أساس واحد يجمع بين الديمقراطية وانتقاف العمل اكتفينا بشرح اتحاد "هاس" الذي ينتمى اليه مايزيد على ثلاثة أرباع الجماعات التعاونية الزراعية .

عضوية هذا الاتحاد :

أعضاؤه هي اتحادات محلية وما ينتمى الى هذه من الجماعات التعاونية المختلفة وكذلك جماعات مركزية مالية وتجارية . وهذه العضوية لا دخل لها في الشؤون الداخلية للجماعات ولا بمقتضاها يتعرض الاتحاد لحرية عمل الجماعات المتمية اليه .

إدارته :

يدير شؤون هذا الاتحاد ثلاث هيئات ورئيس :

الهيئة الأولى — المؤتمر .

وهو المرجع الأعلى وله القول الفصل في كل الأمور ويعقد كل سنة في بلدة بها اتحاد منتم للاتحاد العام يحضره مندوبو الاتحادات المحلية والجماعات التعاونية — مركزية وقروية مالية وتجارية — التابعة له وفيه تعرض على بساط البحث جميع الشؤون التي تهم الاتحاد وجماعاته فيقرر القواعد العامة التي يسير عليها الاتحاد ويبت في الأمور المتعلقة بهيئات إدارته وبتعديل قوانينه .

الهيئة الثانية — اللجنة العامة .

تتألف هذه الهيئة من الرئيس ومديرى الاتحادات المحلية وتسعة أعضاء يمثلون الجماعات المركزية مالية وتجارية وتعقد على الأقل مرتين في السنة أو اذا طلب الاجتماع عشرة من أعضائها ووظيفتها :

(أ) النظر في الأمور المهمة التي تخص التعاون وتقديمها للمؤتمر .

(ب) تنفيذ قرارات المؤتمر .

(ج) مراجعة الحساب الختامى السنوى والميزانية والتصديق عليهما .

(د) تحديد قيمة ما يدفع لعضوية الاتحاد كاشتراكات سنوية وقيمة مرتب الرئيس ووكيله .

(هـ) البت في الشكاوى المقدمة ضد مجلس الادارة والرئيس .

(و) انتخاب بلان خاصة لأعمال مختلفة .

(ز) البت في قبول أعضاء في الاتحاد أو إخراجهم منه .
الهيئة الثالثة — مجلس الإدارة .

يتألف هذا المجلس من الرئيس ونائبيه وسبعة أعضاء من اللجنة العامة ينتخبون لمدة خمس سنين وتعد اجتماعاته كلما أراد الرئيس وهذا المجلس بمثابة هيئة منتخبة من "اللجنة العامة" تقوم بعمل لجنة استشارية دائمة تعاون الرئيس في إدارة الاتحاد ومهمته :

- (أ) تحضير جدول أعمال المؤتمر .
- (ب) البت في المسائل الإدارية التي أحالها عليه المؤتمر أو اللجنة العامة .
- (ج) درس الحساب الختامي السنوي وإعداد الميزانية السنوية وتقديمها للجنة العامة .
- (د) تقدير المصاريف التي لم تقدر قبلا .
- (هـ) التصديق على العهود التي يرتبط بها الاتحاد وعلى عقود الخدمة التي يعقدها مع كبار مستخدميها .
- (و) تقديم الاقتراحات الخاصة بفصل الأعضاء للجنة العامة .

الرئيس :

ينتخب المؤتمر الرئيس ونائبيه لمدة خمس سنين . ويمثل الرئيس الاتحاد أمام القضاء وغيره وهو المسئول عن أعماله بصفة عامة ويعمل وفاق قانونه ولوائحه .

إيراده :

أما دخل الاتحاد فيستمد من الاشتراكات السنوية التي تدفعها الاتحادات المحلية والجماعات المركزية التابعة له . ويدفع الاتحاد المحلي عادة عشرة جنيهات ورسمًا نسبيًا على قدر عدد الجماعات المشتمية إليه وبحسب مبلغ حركة معاملة الجماعات المركزية التابعة له . ولا يتجاوز مجموع ما يؤديه أى اتحاد محلي للاتحاد العام ٢٠٠ جنيه في السنة .

وقد كانت الحكومة تمد الاتحاد العام بمساعدة مالية تشجيعًا له على القيام بأعماله الجليلة في رقي شؤون جزء عظيم من الشعب ونشر مبادئ اقتصادية اجتماعية عالية بين أفرادها وتعميم التعاليم الزراعية الحديثة وجمع الإحصائيات التي تساعد في الوقوف على الأمور الزراعية الهامة . ولكنها بعد الحرب العظمى أوقفت هذه الاعانات فلا يعتمد الاتحاد الآن إلا على إيراده الخاص السالف الذكر .

أغراضه ^(١) :

هذه الأغراض كما وضحت في قانونها هي :

- (١) ترقية التعاون الزراعي وتعميمه .
- (٢) حماية وتمثيل المصالح المشتركة لا سيما فيما يتعلق بالتشريع والإدارة .

(٣) ترقية وتقويم وتحسين الهيئات والمجهودات التعاونية في جميع فروعها .

(٤) تقديم النصيحة والمعونة للاتحادات المحلية والجماعات التعاونية المتمتعة اليه في كل المسائل التعاونية والتشريعية والاقتصادية .

(٥) درس المسائل التعاونية والتشريعية والاقتصادية .

(٦) إجراء التفتيش الحسابي كما يتطلبه القانون على الجماعات التعاونية المركزية التابعة له وعلى الجماعات التعاونية المتمتعة مباشرة اليه والتي تعمل في دائرة واسعة في نفس ألمانيا أو في مستعمراتها أو في بلاد أجنبية رضيت بالقانون الألماني .

أعماله :

اتسع نطاق أعمال هذا الاتحاد اتساعا جمع بين أحضانه ما يزيد عدده على ثلاثة أرباع الجماعات التعاونية الألمانية التي يبلغ عدد أعضائها مليون عضو تقريبا يمثلون مصالح اقتصادية عظيمة وإنه وعظم نفوذه وعلت كلمته فليس ذلك فقط بفضل نظمه الخاصة وبما قام به من الأعمال الجلية لفائدة أعضائه بل يعود الفضل في ذلك أيضا الى سهره على مصلحة التعاونيين وعنايته التامة بأمورهم تلك العناية التي كان لها أثر فعال في إصدار القوانين المتعلقة بالمصالح الزراعية عموما وبالتعاونية خصوصا وتأثيرين في تحسين وترقية المرافق التعاونية الزراعية المختلفة وفي نشر التعليم الزراعي وجمع الاحصائيات وإدخال النظم الحديثة في القرى كنظام المصارف والتأمين وغيرها مما ساعد على تحسين حالة القرويين اقتصاديا واجتماعيا . كل ذلك مما يدل على أن أعمال هذا الاتحاد الجلية ليست مقصورة على تحقيق المزايا الذاتية التي يتمتع بها أعضاؤه بل تتعداها الى ترقية المرافق الزراعية ورفع مستوى الحياة القروية . وفي المؤتمرات السنوية يتنزه الفرصة لاشهار الأمور التي يعدها زعماء الاتحاد ذات خطورة .

وفي انعقاد هذه المؤتمرات مجال للبحث في الأمور ذات الأهمية للتعاونيين فيقرون ما يرون صالحا لهم من القواعد الحديثة والنظم القويمية التي تساعد في ترقية شؤون جماعاتهم المختلفة . وحين نعلم أن ما تقره المؤتمرات تنفذه "اللجنة العامة" بطريق الارشاد والاقتناع على الجماعات المنتمية للاتحاد — وهذه اللجنة ليست إلا مجموع رؤساء الاتحادات المحلية والجماعات المركزية — ندرك سهولة الأخذ بأراء قادة التعاونيين وتطبيقها على الجماعات المتباينة . ومما يذيع هذه الأراء بين التعاونيين ويحضهم على الأخذ بها والعمل بمقتضاها جرائد ونشرات الاتحاد والاتحادات المحلية التي تعمل لتفهم الجماعات وأعضائها .

بقي علينا أن نقسم أعمال هذا الاتحاد أقساما تسهل علينا إدراك مبلغ جهودها :

(١) مطبوعات

لسان حال الاتحاد مجلة نصف شهرية يطبع منها ما يزيد على ٢٥,٠٠٠ نسخة توزع بلا مقابل على الجماعات المنتمية للاتحاد وتحتوي هذه المجلة عدا الاعلانات والحسابات الختامية للجماعات مقالات مشوقة في التعاون الزراعي وفروعه المتعددة ففيها كلام على المصارف ومعامل الزبدة وغيرها وعلى البيع والشراء

التعاونى وعلى التشريع الخاص بالتعاون وأحكام القانون الصادرة على جماعات تعاونية وعلى التأمين والضرائب الماسة بالزراعة وبالاختصار تأتى على وصف حال الحركة بأكملها وما يزيد الريف وأهله سعادة وفيها ما يطول شرحه .

وهناك أيضا مجلة شهرية ترسل مجانا لكل الجرائد الاقتصادية الزراعية ولكثير من الجرائد اليومية المنتشرة فى أنحاء البلاد .

ويصدر كتاب سنوى للاتحاد آخر كل سنة شاملا التقرير السنوى المقدم من الرئيس ووصف المؤتمر السنوى وما دار فيه فضلا عن الاحصائيات الوافية للجماعات العديدة المنتمية للاتحاد . زيادة على ذلك يطبع الاتحاد سلسلة كتب من آن لآخر فى المسائل المهمة المتعلقة بالزراعة وبالتعاون وهناك كتاب وضعه سنة ١٩١٠ ويحدده كلما وجدت ضرورة لذلك اسمه "كتاب الجيب للتعاونين" وهو عبارة عن كشكول معلومات عن كل شئ تعاونى من تاريخ وتشريع وإحصاء وإدارة وبيان وغير ذلك مما يرجع اليه المتعاونون كثيرا قصد الاستعلام فيجدونه بلا مشقة ولا تعب .

(٢) مدرسة لتخريج موظفين للجماعات التعاون

لما رأى الاتحاد أن الحركة التعاونية الزراعية انشرت انتشارا كبيرا فى طول البلاد وعرضها وإن هذا مما يزيد العمل ويتطلب دقته وخاصة فى الاتحادات المحلية والجماعات المركزية ، أنشأ فى سنة ١٩٠٤ مدرسة فى "دارمستات" لتعليم وتخرج أكفاء يقومون بخدمة الجماعات التعاونية الزراعية خير قيام ويتضمن منهج هذه المدرسة التى تمتد سنتها المكتبية من أكتوبر الى مارس المواد الآتية :

- (١) المبادئ العامة للتعاون الزراعى (٩٨ ساعة) .
- (٢) قانون التعاون (١٠٠ ساعة) .
- (٣) إدارة الجماعات وإمساك دفاترها وطرق مراسلاتها (١٩٨ ساعة) .
- (٤) مراجعة حسابات الجماعات التعاونية (٣٩ ساعة) .
- (٥) جماعات الاقراض ، نظامها وإدارتها (٢٠ ساعة) .
- (٦) جماعات البيع والشراء ، » » (١١ ساعة) .
- (٧) » الألبان » » (٣٠ ساعة) .
- (٨) » شتى » » (٣ ساعات) .
- (٩) الأعمال الزراعية التجارية وما تيسر عليها من أصول وما تدفع عليها من رسوم (٢٠ ساعة) .
- (١٠) المحاصيل الزراعية (٤١ ساعة) .
- (١١) نظام وأعمال المصارف (٣٥ ساعة) .

- (١٢) القانون التجارى العام وما له من التأثير فى الجماعات التعاونية الزراعية (٧٢ ساعة)
- (١٣) الحساب التجارى للجماعات التعاونية (٤٠ ساعة)
- (١٤) دروس عملية فى التعاون (٨ ساعات)
- (١٥) محاضرات فى سعادة الحياة الاجتماعية فى الريف (ساعتين)

والذين يقومون بتدريس هذه المواد هم رجال تعاونيون ذوو ضلالة فى مادتهم وخبرة فى عملهم وهذا التعليم ليس مقصورا على تلقى الدروس بل كثيرا ما يؤخذ الطلبة اى الجماعات المختلفة للتمرين العملى وكل سنة يكونون من بينهم جماعة تعاونية لشراء ما يحتاجون اليه من كتب وسجائر وغير ذلك ليتمكنوا من اتقان الأعمال التعاونية علميا وعمليا .

وعند ما يتم الطلبة مدتهم المدرسية ترشح النقابة الأكفاء منهم للوظائف الخالية فى الاتحادات المحلية والجماعات المركزية المتتمة اليها وهذا مما يشجع الطلبة على العمل أثناء دراستهم .
أما مصاريف هذه المدرسة فقليلة وهى جنيهان ونصف جنيه للألمان وخمسة جنيهات للأجانب وذلك وفاقا لمبادئ هذه الحركة الشعبية .

ينظم الاتحاد زيادة على ذلك محاضرات خاصة فى موضوعات تعاونية معينة يحضرها عدد كبير من موظفى الجماعات التعاونية وغيرهم لزيادة معلوماتهم ويلقى هذه المحاضرات فريق من كبار رجال التعاون ويستمر بعض هذه المحاضرات أسبوعا وبعضها أقل أو أكثر حسب أهمية الموضوع واتساعه وتلقى المحاضرات عادة فى الصباح وبعد الظهر يفتح باب البحث فيها .

(٣) مراجع الحسابات للجماعات المركزية

لما كان مراجعو الحسابات للاتحادات المحلية على صلة تامة بمديرى الجماعات المركزية فقد رأى الاتحاد العام أنه يحسن بالذين يقومون بمهمة مراجعة حسابات الجماعات المركزية أن يكونوا مراجعين آخرين . لذلك عين الاتحاد العام فى سنة ١٩٠٢ مراجع حسابات سماه "المراجع العام" ومهمته تقتصر على تفتيش ومراجعة حساب الجماعات المركزية المتتمة الى الاتحاد .

(٤) هيئة مركزية تقوم بالأعمال الهندسية

أنشأ الاتحاد هذه الهيئة لتتولى القيام بالأعمال الهندسية مثل تركيب وابورات وتصليح آلات وبناء مباني لازمة على مزارع المتعاونين ، وذلك بواسطة فنيين ماهرين وبنفقات هينة . وقد برهن هذا العمل على بعد نظر رجال الاتحاد وسداد رأيهم فقد أفادت هذه الهيئة كثيرا وصارت للتعاونيين كمستشارفى فى هذا الموضوع ومقاول مهاود ومفتش على العدد حاذق .

(٥) ثلاث هيئات مركزية للشراء

الأولى لشراء الآلات الزراعية بالجملة للجماعات التعاونية . الثانية لشراء الأسمدة البوتاسية . الثالثة لشراء ملح فوسفاتي^(١) . وهذه الأسمدة هي أسمدة زراعية مهمة ولا يخفى مزايا هذا الشراء بالجملة لكل الجماعات التعاونية ثم توزيعها عليها .

(٦) أعمال أخرى

قام الاتحاد بعمل اتفاقات مع شركات التأمين لمصلحة الجماعات المتشعبة إليه . كما أنه أنشأ صندوقاً^(٢) لأعانة مستخدمي الجماعات التعاونية حتى إذا اعتراهم مرض أو فاجأهم عطلة للتجأوا إليه . وإذا أصابهم الوفاة لم تحرم أراملهم ولا أطفالهم من المعونة . وأنشأ الاتحاد أيضاً صندوقاً للتأمين من الشيخوخة والتقاعد . وقام بإنشاء فندقين في مصيفين جميلين يفتحان أبوابهما مدة الصيف لموظفي الجماعات التعاونية المتشعبة إلى الاتحاد ولعائلاتهم وذلك بأجور زهيدة .

(١) Basic Slag

(٢) Benefit Fund. يسمى

الفصل الثامن

جماعات الأقرض التعاونية الأيرلندية

اختلف قادة الرأي في التعاون الزراعى في وجوب بناء عملهم على أساس المصارف التعاونية فرأى بعضهم، وكان هذا البعض معجبا بتطورات الحركة التعاونية في ألمانيا، أن أول حجر في البناء التعاونى بين الفلاحين يجب أن يكون المصرف التعاونى، وله في رأيه أكبر معضد من النتيجة الحسنة لتأثير مصارف "رايفايزن" في تقدم الحركة التعاونية في ألمانيا من كل وجوها. ورأى البعض، وكان هذا ممن سره نظام الحركة في الدانمارك وتقدمها، أنه لا يترتب نجاح هذه الحركة على وجوب بدئها بالمصارف التعاونية.

رأى كل من هذين الفريقين معضد بتجارب عملية في بلاد مختلفة إلا أن هناك عوامل يجب أن تراعى واعتبارات لا يصح أن يغفل عنها إذا أريد تطبيق أحد المذهبين على أى مملكة. أهم هذه الاعتبارات هو طبيعة الناس وعاداتهم وما لديهم من النظم التى تسهل عليهم اقتراض ما يحتاجون اليه من المال. ولكل بلاد وأهلها حاجات خاصة بهم تجعلهم يطبقون المبادئ التعاونية على أعمال خاصة ويبدونها بأنواع معينة وبشكل يختلف بعض الاختلاف عما عند غيرهم في البلاد الأخرى.

في إرلندا لم تبدأ هذه المصارف إلا في سنة ١٨٩٥ بعد ما أنشئ ما يزيد على أربعين "جماعة للزبدة" وما يقرب من عشر "جماعات زراعية للتوريد". من ذلك يرى أن فكرة إنشاء مصارف التعاون في تلك البلاد لم تكن الأساس الذى بنيت عليه الحركة هناك. بعد ذلك أخذت هذه المصارف في الانتشار الى بضع سنين مضت حينما بدأت حركتها في التأخر لأسباب سيأتى الكلام عليها.

كل مصارف التعاون القروية في إرلندا منظمة على مثال مصارف "رايفايزن" الألمانية التى شرحناها بالتفصيل في الفصل السابق، ولكن هناك اختلافات بينهما دعا اليها اختلاف الأحوال في القطرين وسنين أهمها فيما بعد. كما أن همة الألمان في التقدم القومى من كل وجوهه وما هو معروف عنهم من دقة العمل، وما هم مشهورون به من ضبط نظمهم والولاء التام لها من حيث المبدأ والتعاليم، وما وهبهم الله من رجال نبغوا في الأمور المالية فتفننوا في نظمها فرفعوا مستواها. كل ذلك جعل لألمانيا المنزلة العليا في هذه المصارف التعاونية التى لم يصل اليها بلد آخر، وإرلندا من البلاد التى لم تصل الى مثل ما وصلت اليه ألمانيا. أما موارد هذه المصارف في إرلندا فهى :

(١) المال المقترض من المصارف العادية على مسئولية لجنة الادارة، ولا يخفى ما في ذلك من المخالفة للمبادئ التعاونية إذ أن "المسئولية المطلقة" تقضى بالتضامن المتبادل بين الأعضاء فتوجب أن

يكون كل منهم مسئولا أمام الدائنين عن تسديد ديون المصرف ولو أدى ذلك إلى بيع كل ما يمتلكه .
اذن فلا معنى لالقاء المسؤولية على لجنة الإدارة فقط إذ أن في ذلك فضلا عن مخالفته مبادئ التعاون
خطرين أولهما أن هذا العمل يستوجب بقاء أعضاء لجنة الإدارة مدة طويلة أو تجديد مدة انتخابهم
حتى وإن كانوا غير أكفاء . وبذلك ينفردون بالعمل فتضيع الميزة العظمى من إشراك كل الأعضاء
في ذلك . ثانيهما أنه يجعل الأعضاء لا يهتمون كثيرا بشأن المصرف إذ أن المسؤولية ليست واقعة
الا على أعضاء لجنة الإدارة وقد بينا في الفصل السابق وجه الأهمية في إشراك كل الأعضاء في دقائق
أعمال مصرفهم .

(٢) المساعدة المالية التي تقدمها الحكومة قرضا لمدة غير معينة وبقليل الفائدة . هذا المورد
لا يتفق مع صميم المبادئ التعاونية التي يعمل المصرف لنشرها ، فضلا عن أن هذا المال معرض
للاسترداد في أي وقت تقع فيه الحكومة في أزمة مالية أو لأي سبب يترأى لها حقا كان أو غير حق .
فالمصرف إذن يصير تحت رحمة الحكومة بعد أن ثبتت همم الأعضاء في تكوين رأس مال مصرفهم
ولا يخفى ما تؤول إليه حالة المصرف وقتئذ . وقد علمتنا التجارب التي حدثت مدة الحرب الأخيرة
العظمى أن المصارف التي اعتمدت في مالياتها على قروض الحكومة بنت أساسها على الماء . لأن
الحكومة في بدء الحرب أخذت تسحب أموالها تاركة هذه المصارف على باب الافلاس .

(٣) الودائع التي يودعها أهل القرية من أعضاء وغير أعضاء في خزانة المصرف . وهذا المورد
هو الذي يجب أن يشجع لأنه هو المحور الذي ينبغي أن تدور عليه حركة المصرف المالية والذي
لا يصح أن يتكل الا عليه . وقد معنا إلى أن المصارف التي اعتمدت قبل الحرب على المساعدة
الخارجية فوجئت بالخطر عند بدء الحرب لدرجة أن قضى على حياة أغلبها في حين أن المصارف التي
اعتمدت على نفسها وعلى ما أودعت من الودائع استمرت في عملها الجليل الذي أوجدت من أجله
وكانت بذلك خير عضد لأعضائها في ذلك الوقت العصيب .

هذه هي موارد المصارف التعاونية في تلك البلاد . ومن الجدول الآتي يرى أن هذه المصارف
في أول أمرها كانت مصارف إقراض أكثر منها مصارف توفير بعكس الشأن في ألمانيا ^(١) ولكنها
بدأت في سنة ١٩١٣ تعكس نظريتها الأولى . ومما ساعدها على ذلك قيام الحرب العظمى إذ أخذت

(١) لما أدخل نظام مصارف رايفازين في أيرلندا كان فلاحو تلك البلاد في حالة يؤس لخلو أيديهم من جهة . ولقراكم
الديون عليهم من جهة أخرى . فكان أول عمل قامت به المصارف التعاونية هو إقراض الفلاح . وأهملت نظرية التوفير بالضرورة
فانعكست قاعدة هذه المصارف التي تقضى عليها أن تكون مصارف توفير أولا ثم مصارف إقراض بعد ذلك ومما جعل هذه
المصارف تتأدى في ضلها في أيرلندا أن أمدتها الحكومة بمبالغ أقرضتها إياها بغائدة قليلة . وهكذا تؤثر الظروف المحلية في البلاد
المختلفة في قاعدة العمل وتقلبات الحركة في النظم التعاونية .

الحكومة تسحب قروضها منها تدريجيا تاركة إياها معتمدة على ما تقتضيه من المصارف العادية وما يودعه أعضاؤها خزانتها (١) .

السنة	عدد المصارف	عدد الأعضاء	مجموع رأس المال	عدد السلف	قيمة السلف
بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
١٩١٠	٢٣٧	١٩٠	رأس المال المقرض ... ٣٠,٨٠٧ الودائع ... ٢٥,٠٧٧	٨,٦١٨	٥٥,٨٨٤
١٩١٢	٢٣٤	٢٠٠	رأس المال المقرض ... ٣١,٧٣٨ الودائع ... ٣٠,٤٦٨	٨,٥٢٢	٥٨,٢٤٤
١٩١٤	٢٣٣	٢٠٣	رأس المال المقرض ... ٢٢,٥٣٤ الودائع ... ٣٣,٧٣٨	٧,٣٥٢	٥٢,٩٢٧
١٩١٦	٢٢٤	١٧٩	رأس المال المقرض ... ١٠,٠٢٩ الودائع ... ٣٩,٤٣١	٥,٠٢٨	٤١,٢٨١
١٩١٨	١٣٨	١٥٨	رأس المال المقرض ... ٧,٩٦٨ الودائع ... ٤٨,٦٧٦	٣,٦٤٠	٣٣,٤٥٣
١٩٢٠	١٢٤	١٥٢	رأس المال المقرض ... ٤,٥٢٢ الودائع ... ٦٠,٠٧٨	٢,٥٣٥	٣٠,٣٦٢

هذا الجدول الذى به إحصائيات هذه المصارف فى السنين العشر الأخيرة ينير لنا الطريق فى بحثنا فى بعض نقاط هامة . فعدد هذه المصارف وعدد أعضائها وعدد القروض التى تعطى للأعضاء ومبلغ قيمتها ، كل ذلك أخذ فى النقصان . فما الذى يدل عليه ذلك ؟

ذلك يدل على أحد شيئين ، إما أن هذه المصارف لاجابة إليها الآن ، وقد قامت بمأموريتها فى نشاطها اذ كان "الجمبييون" (٢) فى عزهم ، فأنزلتهم عن صولتهم ، وفى نفس الوقت قامت الجماعات التعاونية المختلفة فشدت أزر الفلاح وجاءته بخير أغناة عن الحاجة الى الاقتراض الآن . وإما أن هناك خلاا حل بنظامها فجعلها تتدهور تدريجيا .

إن لهاتين النظريتين تأثيرا فى الحالة التى آلت اليها هذه المصارف . نعم إن حالة الفلاحين تحسنت الآن كثيرا عما مضى بسبب تنظيم أعماله تنظيميا تعاونيا ربح كثيرا من ورائه ، ومما يدل على ذلك أن ودائمه فى هذه المصارف أخذت فى الازدياد نسبيا . ولكن هناك خلاا فى نظام هذه

(١) راجع التقارير السنوية لجماعة التنظيم الزراعى الارلندية الصادرة بين ١٩١٢ و ١٩٢٢

(٢) هذا الاسم "Gombeens Men" يطلق على فئة من الناس يشتغلون بالتجارة والربا فى آن واحد ويعيشون فى إرلندا بين الفلاحين . وقد سبق أن شرحنا أعمالهم الخبيثة فى الفصل السادس .

المصارف ظهر على الأخص عندما ارتفع رأس مالها . ويمكننا أن نحصر هذا الخلل في نقطتين مهمتين .

(١) إن القانون الذى تسجل بموجبه هذه المصارف فى إرلندا يحزم عليها الاتجار بأموالها ولا يخفى أن هذا مقيد لأعمالها وخصوصا عند ماترى أن فى خزائنها مالا أكثر مما يحتاج الأعضاء للاقتراض منه كما يشهد بذلك الإحصاء . ولو كان لهذه المصارف حرية الاتجار كما لمصارف "رايفازن" فى ألمانيا لا كتسبت كثيرا من وراء شرائها لوازم أعضائها الزراعية ، ولعاد ذلك عليهم بالخير والمنفعة .

(٢) ان عدم وجود مصرف تعاونى مركزى لهذه الجماعات معرقل لأعمالها ، فكثيرا ما يحصل أن يكون لدى بعض الجماعات من الأموال ما يزيد على حاجتها فى وقت يكون فيه بعض آخر منها فى حاجة الى هذه الأموال . ولو كانت هناك مصرف مركزى لهذه المصارف القروية لكان واسطة فى توزيع هذه الأموال حيث يكون عليها الطلب . ومن نلوم فى ذلك غير الجماعة التنظيمية ؟ ولكن الحقيقة أن هذه الجماعة ليست قادرة الآن لقلة مواردها المالية على القيام بنشر الدعوة اللازمة لذلك . وتنظيم الجهود الكافية للعمل لايجاد مصرف مركزى قوى يصلح لأن يكون عمادا قويا لهذه المصارف الموزعة فى البلاد .

إن القول بأن هذه المصارف قد قامت بمهمتها ، ولا حاجة الآن بالفلاح الارلندى الى الاقتراض ليس قولاً حكيماً . نعم إن هذا القول صحيح من جهة كما بينا ، ولكن هناك أمام الفلاح الارلندى أبوابا كثيرة ومشروعات زراعية هامة لو أنه دخل فيها لأخرج منها ثروة عظيمة له ولأمتة . إن الذى يزرع من أراضى إرلندا مقدار قليل ، أما الأغلبية العظمى منها فراع ترعاها المشاشية . فلو عمل الفلاح الارلندى لاستغلال هذه الأراضى على نظام يخرج منها أكثر ما يمكنه كما بين "الپروفيسور وبرى" (١) لاحتاج لكثير من القروض المالية ينفقها فى هذا السبيل ؟ ولا يخفى ما يعود من وراء ذلك من الخيرات . إن أراضى إرلندا تحتاج الى أموال كثيرة لشراء الآت زراعية ومواش وأسمدة ، ولبناء بيوت للفلاحين ، ولعمل إصلاحات كثيرة اذا كان الارلنديون يودون أن تكون وديانهم مزدروعات وتلاهم غابات فان أغلبها الآن مراعى يرعاها أقل ما يمكن من المواشى والأغنام . عند ذلك تكثر خيرات البلاد وتتنوع أنواع الأعمال فيها . فيجد الارلنديون ببلادهم عملا يدعوهم الى القيام به بدل تركهم بلادهم خربة قاصدين أمريكا أو غيرها سعياء وراء إيجاد عمل فى بلاد أجنبية .

ربما كانت الاضطرابات السياسية الحالية وما يترتب عليها من ارتباك الأمور الاقتصادية سببا من الاسباب التى تجعل الارلنديين غير قادرين على مثل الأعمال التى أشرنا اليها حتى اذا هدأت الأحوال واستتب السلم فى البلاد رأى الفلاح الارلندى أن سعادته وسعادة بلاده تتوقف قبل كل شئ على عمله فى إنماء الثروة التى تكنها الأراضى الارلندية وعند ذلك يقدم على العمل ويجد فى مصارفه التعاونية خير عضد له .

اننا اذا رجعنا الى جدول الاحصائيات ثانية وجدنا أنه بالرغم من أن حركة هذه المصارف اخذة في النقصان إجمالاً الا أنه لم تزل هناك حاجة اليها بدليل أن ٢,٥٣٥ عضواً في آخر سنة اقترضوا فيما بينهم ٣٠,٣٦٢ جنيه ، أعنى أن متوسط ما اقترضه كل من هؤلاء الأعضاء هو نحو ١٦ جنيه . وبديهي أن كثيراً منهم اقترض أكثر من ذلك ، وكثيراً اقترض مبالغ لا تزيد على خمسة جنيهات . ان مثل هذا المبالغ مع قلتها هي في نظر الفلاح كبيرة خصوصاً في وقت أزمة هومضطربها اليها أو في وقت ليس لديه فيه من المال ما يزيد على حاجته وأمامه فرصة يشتري فيها بئناً رخيصاً ما جاد من المواشى أو العلف أو غيره من الحاجات الزراعية . فلو كان عضواً في أحد هذه المصارف التعاونية لأغناه ذلك عن الالتجاء إلى غيره ، ولكسب من وراء ذلك ما لا يخفى . كل ذلك يبرهن على أن المزايا المادية التي يمنحها الفلاح الارلندي حتى الآن من وراء هذه المصارف لا يستهان بها . زد على ذلك المزايا الأدبية التي فصلناها في موضع آخر . ومن يعرف ما قامت به هذه المصارف وما لم يزل يقوم به بعضها في الجهات الزراعية الفقيرة الواقعة في غربى إرلندا يقدر مكانها في النظام الزراعى في تلك البلاد . وإنا نخص بالذكر مصرف قرية "تيملكرون" (١) الواقعة بالقرب من "دنگلو" (٢) في غرب مديرية "دونيغال" (٣) .

"تيملكرون" قرية صغيرة واقعة بين جبال شامخة في شمال غربى إرلندا وبين المحيط الاطلانطيقي ، منطقة أرضها صخرية وجوها ممطر وبردها قارس وريحها شديدة ، وأهلها إرلنديون من العنصر القديم الذى هجر في القرون الغابرة موطنه في الجهات الخصبية المثرية الواقعة في شرقى إرلندا وأواسطها عند ما طردهم الانجليز المحتلون من أملاكهم واستولوا عليها . فلم يحدوا ملجأ غير جبال الغرب حيث لا ثروة ولا هناء .

نزل بعض هؤلاء المهاجرين من الجبال وأوجدوا قرية "تيملكرون" مشرفة على البحر ليتعيشوا من صيد الأسماك ، وقطعوا من "جرائت" الجبال حجارة بنوا لأنفسهم بها بيوتاً على قدر حالهم ، وزرعوا قطع الأرض الصغيرة التي توجد بين الصخور بجوار بيوتهم . فكان معاشهم من صيد البحر ، ومما يخرجون من بطون الأرض التي يزرعونها بطاطس وشوفانا (٤) ليتغذوا منها ، وكذلك من ألبان ولحوم ما يقتنون من الأبقار والخنائير . فاذا جاء فصل الحصاد يهجر أولادهم وبناتهم بيوتهم ويرحلون إلى المزارع الغنية في الجهات الأخرى من إرلندا أو في اسكتلندا إبتغاء كسب بعض المال الذى يرجعون به في آخر موسم الحصاد إلى بلادهم .

بعد أن عمرت هذه القرية أتاها "الجميين" وعمل ما عمل مما أتينا عليه في الفصل السادس حتى صار الفلاح مثقلاً بالديون في كل وقت . هذه حال لم يرضاها نفر غير قليل من الأهالى وفضلوا الهجرة إلى بلاد أسعد حالاً من بلادهم . من بين هؤلاء رجل اسمه "باتريك جالاهار" (٥) ترك موطنه ليشغل في أحد مناجم الفحم في إنجلترا ، وهناك سمع من العمال بشيء اسمه "النظام التعاونى" ، ورأى ما قام به من

راجع كتابى "مصرى في ارلندا" ص ١٥٦ . (١) Templecrone . (٢) Dungloe . (٣) Donegal .

(٤) Oats . (٥) Patrick Gallagher

وهذا المعمل يشغل الآن بناء جديدا صحيا يعمل فيه ما يزيد على ١٦٠ بنتا يراعى فيه تناسب ساعات العمل والوسائل التي تتوافر فيها صحة البنات وأجورهن الأسبوعية بحيث أصبحت هؤلاء البنات فى حالة سارة من كل الوجوه . ومما يجدر بالذكر أن أصحاب هذا المعمل هم البنات أنفسهن اللاتي يشتغلن فيه بمعنى انهن جمعن من بينهن تحت قيادة ”جالاهار“ جزءا من المال الذى بدأن به المعمل وما احتجن اليه زيادة على ذلك اقترضنه من المصارف تحت مسئوليتهن بصفتن جماعة تعاونية وبمساعدة الجماعة التنظيمية الرئيسية فى دبلن . وما يربحه المعمل فى آخر السنة يسد منه جزءا من القرض ويحفظ جزء كمال احتياطي ، وتأخذ البنات جزءا يشترين به فى غالب الأحيان أسهما جديدة فى معملهن . هذا ولا شك عمل اقتصادى قويم نظم مجهود الأهالى الانتاجى وزاد ثروتهم . ولا يخفى تأثير هذا العمل التعاونى فى حالة القرية الاجتماعية . فطرق القرية تحسنت وأثيرت ليلا بالكهرباء بقوة معمل الغزل ، وبيوتها تنظمت ، وأطفالها تعلمت ؛ وحياة أهلها تطورت حتى صارت حياة محترمة . كل ذلك بفضل المجهود التعاونى الذى ابتدأ فى قرية ”تمبلكرون“ بشكل مصرف صغير كان الدور الأول للبناء التعاونى ، دورا متين الدعائم شيد عليه أدوار تعاونية أخرى كانت سببا فى تمدين القرية والنهوض بأهلها .

الفصل التاسع

جماعات البيض والدجاج - جماعات تربية النحل - جماعات الكنان

جماعات البيض والدجاج

إرلندا ككل قطر زراعى بها أقسام رئيسية فى الشؤون الزراعية تستدعى أن يكون المصلحون أكثر اهتماما بها من غيرها كصناعة الزبدة والاتجار بها وشراء لوازم الفلاحين الزراعية والمنزلية وهذا ما حدا القائمين بالنهضة التعاونية الى تنظيم هذه الأعمال والى إنشاء جماعات لها .

وهناك أقسام ثانوية كتربية الفراخ وانتاج البيض وزرع أشجار الفاكهة وتنظيم انتاج النحل وتجارة العسل الى غير ذلك مما يشغل به الفلاح بجانب عمله الرئيسى أو نتعهذه ربة البيت . وهذه الأعمال وان كانت ثانوية فى ذاتها ، ذات أهمية فى المجموع لأنها تساعد الفلاح فى معاشه وتزيد فى ثروة البلاد ولذلك وجهت الجماعة الرئيسية التعاونية بعض جهودها للأخذ بيد هذه الصناعات الصغيرة والنهوض بها وليس ذلك بالهين فانه يحتاج الى إصلاحات من الوجهتين الفنية والتجارية .

قبل أن تمد الحركة التعاونية يدها لترقية صناعة تربية الدجاج وانتاج البيض كانت هذه الصناعة مهملة لا نظام لها حتى أن السوق الانجليزية وهى السوق الطبيعية لهذه المحصولات الزراعية الارلندية كانت فى أيدى الأجانب من دانياركيين وروس وغيرهم فكانت تجارة هؤلاء فى البيض والفراخ رائجة بعكس الحال فى هذه المنتجات من إرلندا فقد كان الكساد مخيمًا عليها حتى أنه كان يكفى للابتعاد عنها أنها إرلندية وذلك لأسباب كثيرة أهمها :

- (١) أن البيض يرسل للسوق مختلطًا غير موحد النوع والجودة ما بين كبير وصغير وقديم وحديث
- (٢) لفه وتعبئته بطريقة عقيمة لا تكفل وصوله الى الأسواق سالما .
- (٣) عدم معرفة تاريخ انتاجه لضمانه أن يكون حديثا .
- (٤) قلة العناية بنظافته .

وإن المسؤولية الحقيقية لتقع فى مثل هذا على امرأة الفلاح التى يوكل اليها أمثال هذه الأعمال فهى لا تعنى بها العناية الكافية باعتبارها مورد ثروة لا يستهان به . فانه ليشاهد أن الدجاجة تدور فى المزارع والمراعى تلتقط منها ما تجده . فتغذيتها أمر مهمل . وتبيض حيثما تشاء فتارة فى السياج وطورا فى أكوام السباح حتى اذا ما جاء المشتري وهو تاجر يدور فى القرى ومعه بعض لوازم منزلية من شاي وسكر وصابون وغير ذلك يبيعها الفلاحين ويشتري منهم على طريقة المبادلة غالبا ما لديهم من مقادير صغيرة من المنتجات الزراعية كالبيض والفراخ والزبدة ونحوها ، بحث صاحبة البيت عما باض دجاجها فى الأماكن القذرة القريبة والبعيدة . وأعطته إياه . وفى ذلك خسارة من جهتين فانها تباع البيض بأبخس الثمن فى حين أنها تشتري لوازمها المنزلية بأعلاه .

لما قامت الجماعة الرئيسية للتعاونيين بتنظيم هذا العمل الزراعى جعلت نصب عينها هذين الأمرين الرئيسيين . الاهتمام بانتاج البيض ، وإرساله الى الأسواق المناسبة بطريقة منتظمة . ولأجل ذلك حثت الفلاحين على إنشاء جماعات تعاونية لهذه الغاية منذ سنة ١٨٩٨ فأخذت هذه الجماعات فى الانتشار واتبعت الطريقة التى تتبع فى صناعة الزبدة فىأتى الفلاحون اليها بما عندهم من البيض ويأخذون ثمنه حسب الوزن لا حسب العدد . وهذه الطريقة كانت درسا عمليا للفلاح علمته أن قيمة البيض تتبع ثقل الوزن لا العدد ومن هذا فكروا فى انتخاب النوع الجيد من الفراخ الذى يبيض العدد الأكثر من النوع الكبير الحجم ومما شجعهم على ذلك ما قامت به هذه الجماعات من الاشراف على تربية الدجاج وإيجاد نماذج عملية فى زرائب لها تمد الفلاح بما يحتاج اليه من الدجاج المختار وحضه على عمل الاحصائيات لكل دجاجة عنده ، حتى يتيسر له اقتناء ما يعود عليه بالأكثر انتاجا وذبح ما سواه اذ تتساوى مصروفات الدجاجة الجيدة وغيرها ^(١) وتلك طريقة تشبه ما استعملته جماعات معامل الزبدة المتقدمة فى انتقاء الأبقار الحلوب الجيدة .

وكما اشتغلت الجماعات بتحسين أنواع الدجاج كذلك اهتمت بطرق تغذيتها على الأساليب العالمية وبذلك أمكن أن تنتج طول السنة مقادير من البيض متناسبة باستمرار ، بعكس ما كانت عليه قبل ذلك . فان البيض الطازج كان فى الشتاء قليلا فكان غالى الثمن فحرم الفلاح الارلندى من المكاسب التى تأتى من وراء ذلك . وهذه خسارة عظيمة عليه . ويلاحظ أن مثل هذا الترتيب عمل لتغذية الأبقار مدة الشتاء تغذية تكفل انتاج اللبن فى الشتاء مثله فى الصيف . كذلك أبانت الجماعات أهمية الاعتناء بتخصيص أماكن نظيفة يبيت فيها الدجاج حتى تتوفر الشروط الصحية ويعتاد الدجاج البيض فيها فلا يخشى على البيض من التلوث أو الضياع .

قد بينا من قبل أن تقدم هذه الصناعة يحتاج الى إصلاح من الوجهتين الفنية والتجارية والآن وقد فصلنا الاصلاحات التى عملت من الوجهة الأولى نشرح كيفية التقدم من الوجهة الثانية ولكن نبين قبل ذلك أن من العوامل التى حثت الجماعة الرئيسية للتعاونيين على بذل مجهوداتها فى عمل هذا الاصلاح من هذه الوجهة ما قام به تجار البيض فى الأسواق الانجليزية والاسكتلندية من إنذار المصدرين للبيض الارلندى بأنهم يقطعون العلاقات التجارية معهم اذا لم يكن البيض طازجا نظيفا ومعبا فى صناديق محكمة لا تترد ^(٢) ومستوفيا جميع الشرائط الفنية التى تتبع فى التصدير كما هو الحال عند غيرهم من تجار البلاد الراقية .

من أجل ذلك استخدمت الجماعة الرئيسية للتعاونيين دانياركا فنيا فى تربية الدجاج وانتاج البيض وتصديره وفاق الاصول الحديثة ليكون مرشدا للجماعات التعاونية فى ترقية هذه الصناعة وكانت نتائج هذا العمل داعية الى الاعجاب فلم يمتض الا القليل من الوقت حتى أصبح من العسير تمييز البيض الارلندى من الدانياركا فى الأسواق ولولا وجود الطابع (ماركه) لما علم من أى المصدرين هو .

(١) يظهر أنه كان يفوت الفلاح أن فى قدرته اذا اتبع هذه الخطة أن يضاعف عدد البيض بدون أن يزيد عدد دجاجه أو مصروفاته .

(٢) يشترط المصدرون أحيانا رد الصناديق المعبأة فيها البضائع وهذه مضايقة للتجار المستوردين ، فالاعفاء من رد الصناديق يكون اذن ميزة .

وعملت هذه الجماعة الرئيسية طابعا مخصوصا سامته "للجماعة الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" وأباحت لها أن تصرح باستعماله لكل جماعة تنتمى إليها وتقبل التزام شروطها وتفتيش مفتشيها وهذه "العلامة" الموثوق بها تجعل للبيض قيمة عالية في الأسواق نظرا لما فيها من الضمان الكافي باتباع جميع التعليمات اللازمة لاستيفاء الشروط المطلوبة . وهذه "الجماعة للاتجار بالجملة" تقوم بوظيفة وسيط للجماعات التعاونية في وضع البيض في الأسواق الهامة لها والمخبرة مع تجاره ومع الجماعات التعاونية المصدرة له في كل ما يتعلق بهذه التجارة .

بهذه الأعمال تقدمت هذه التجارة في البلاد شوطا بعيدا وانتشرت الجماعات التعاونية المشتغلة بها ولما كان هناك جماعات تعاونية من نوع آخر تضيف الى أعمالها هذه التجارة صار من الخطأ أن يعتبر عدد جماعات البيض مع اتساع تجارتها ^(١) مقياسا صحيحا لمبلغ تقدم تجارة البيض الارلندي فقد اشغلت هذه التجارة معامل الزبدة ، والجماعات الزراعية لشراء لوازم الفلاحين وبيع محصولاتهم .

عدد الجماعات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض	حركة المعاملة	الربح الصافي	المال الاحتياطي
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٠	٣,٢٤٠	١,٨٠٦	٦,٤٠٧	٢٥٣,٤٦٢	٣,٠٠٦	١٧,٦٠٤

وقد رأت جماعات البيض التعاونية بعد طول التجربة أن من مصلحتها توسيع نطاقها وأن تضيف الى أعمالها أعمالا أخرى مثل شراء لوازم الأعضاء من زراعية ومنزلية فتستطيع أن تعين المديرين الاكفاء للقيام بأعمالها الكثيرة خير قيام .

وكما اهتمت هذه الجماعات بالاصلاحات المتقدمة لانتاج البيض الجيد وتصديره اهتمت كذلك بانتاج الدجاج الطيب لتسمينه ثم ذبحه وتصديره . فقد رأت ان دجاج البلاد لا يصلح لمنافسة الدجاج الدانماركي في الأسواق لأن هذا مستوف كل الشروط التي يصح بها أن يختار للوضع على الموائد في حين أن الآخر لم يكن من النوع الصالح لذلك . والكثير منه كان يشتريه حيا فلاحو انجلترا وخصوصا مديرية "سسكس" لتسمينه على الطريقة الحديثة وبيعه مذبوحا منظفا بمكاسب ليست قليلة . ولا يخفى ما في ذلك من حرمان الفلاح الارلندي من مكاسب كان محققا أن يصيبه لو اعتنى بهذا الأمر .

ولما قامت هذه الجماعات بهذه المهمة أخذت تحت الأعضاء على اقتناء أنواع خاصة من دجاج يراعى في اختيارها كبر الحجم وسرعة النمو والتسمين مع جودة صنف اللحم وتوافره . ومن أجل ذلك أحضرت نماذج من هذه الأنواع في حظائرها تمد منها أعضاءها بما يطلبونه من الدجاج المختار بأثمان معتدلة . فكان لذلك أحسن أثر في تحسين نوع الدجاج في الجهات المختلفة . كما أنها أرشدتهم الى

(١) الاحصاء المبين بعد هو ما ورد في التقرير السنوي الصادر في سنة ١٩٢٢ للجماعة التنظيمية صفحة ١٣٤

الطرق الحديثة لتغذية الدجاج وتسمينه حتى يصلح للذبح وبعدئذ تقوم هي بذبحه وتنظيفه وتجهيزه لارساله لبيعه لهم في أحسن الأسواق .

وقامت الجماعة الرئيسية للتعاونين بقسط وافر من الارشاد فوزعت رسائل على الجماعات تبين فيها أهمية اقتناء أنسب الدجاج نوعا لهذا الغرض وأفضلية تسمينه وذبحه في بلادهم بدلا من بيعه في إنجلترا حيا غير مسمن ، مما يعود عليهم بكثير الفوائد . وانما بالرغم من كل هذه المجهودات التي قامت بها الحركة التعاونية من الوجهتين العلمية والعملية لم تصل هذه التجارة الزراعية لآن الى الدرجة التي يجب أن تصل اليها .

*
* *

جماعات تربية النحل

ربما كان اقتناء النحل وإنتاج العسل أسهل الأعمال التي يقوم بها الفلاح بجانب أعماله الرئيسية مع اصابته منها أرباحا ليست قليلة . وإذا امتدت هذه الصناعة الثانوية للفلاح وعمت الأرياف على نظام يكفل لها الاقتصاد في الصرف والانتقان في العمل فلا يستغرب اذا قلنا أنها تصير تجارة كبيرة تزيد في ثروة البلاد .

إن الكمية التي تنتجها إيرلندا من العسل قليلة . وهذا القليل لا ينتفع به كما يجب بالرغم من الاقدام على طلب العسل وارتفاع ثمنه . فما هو ياترى السبب في تأخر هذه التجارة مع الاحتياج اليها ؟ هناك ثلاثة أسباب جوهرية لذلك :

(١) عدم الوقوف على التعاليم الحديثة القويمة التي يقدر الفلاح باتباعها على اقتناء النحل وجنى العسل بنظام يضمن له انتاجا كبيرا وربحا وفيرا .

(٢) علو أثمان خلايا النحل الحديثة والمعدات واللوازم الضرورية لانتاج العسل .

(٣) انخفاض ثمن العسل عند بيعه بالطريقة العادية التي تضمن أكثر الربح للتاجر لا الفلاح .

كل ذلك لم يشجع الفلاح على الاهتمام بهذه المهنة وتركها وشأنها بدون اكتراث تجرى على النظام البالى القديم فاذا أتت بشئ من العسل قنع به وإلا فلا يهتم بأمرها .

فكر بعض الزراع المستنيرين في انشال هذه الحرفة المهمة من حالة الانحطاط التي هي فيها وتنظيمها على تعاليم الحركة التعاونية معتقدين أنه اذا لم يفد هذا التطبيق فهم على كل حال غير خاسرين . لم يمض زمن طويل حتى أنشئ عدد من الجماعات التعاونية خصيصا لذلك .

كما أن بعض الجماعات الأخرى أضافت الى أعمالها مهمة انتاج العسل . هذه الجماعات وتلك بصفتها تعاونية كانت أعضاء في الجماعة التنظيمية وفي الجماعة المركزية للتجار بالجملة . فاستفادت من الجماعة التنظيمية أنها استمدت من منظميها وجرائدها نصائح وارشادات خاصة باقتناء النحل

واستخراج العسل حتى صارت على بينة من أحدث الطرق وأحسن النظم لذلك . أما الجماعة المركزية للتجار بالجملة وكانت قد فتحت فيها قسما خاصا لكل ما يلزم للنحل والنحالين فقد أفادت الجماعات من وجهتين الأولى شراء كل ما يلزم لها من عدد وآلات ولوازم من نوع مضمون وبثمن متهاود وذلك على النظام التعاونى الذى سبق أن شرحناه والثانية بيع عسلها بالجملة ولا يخفى ما فى ذلك من جنى الفلاح ثمار أعماله كاملة بدل أن يشاركه التجار فيها .

كانت نتيجة ذلك أن نزل ثمن عدد ولوازم هذه التجارة للفلاح نحو ٤٠ ٪ وارتفع ثمن العسل ٨٠ ٪ . هذا عدا استنارة أذهان الفلاحين وتعلمهم الطرق الحديثة لهذه الصناعة واقتناعهم بأن الطرق العلمية الحديثة أفضل بكثير من كل الوجوه من الطرق القديمة العقيمة التى مع تأخرها وقذارتها لاتأتى بمثل الأرباح التى تأتى بها النظم الحديثة . وبايجاد علاقة فنية بين كل الفلاحين الذين يهتمهم تقدم هذه الصناعة بواسطة الجريدة الاسبوعية للتعاونين أمكنهم أن يقفوا على نتيجة تجارب غيرهم والصعوبات التى يلاقونها وكيفية التغلب عليها . وتيسر لهم أن يستفيدوا بأراء الاختصاصيين ونصائحهم فى علم النحل وتجارة العسل وبذلك تقدمت هذه التجارة بشكل لم يعهد من قبل .

من ذلك يرى أن الصعوبات التى كانت تلاقيها هذه الحرفة والمشتغلون بها قد زالت بفضل تطبيق النظام التعاونى عليها — النظام الذى كان واسطة فى حث الفلاح على تربية النحل على الطريقة العلمية الحديثة وعلى الاتجار بالعسل على نظام يكفل الربح الوفير له .

بعد ما أنشئ عدد من هذه الجماعات وجد أن الأفضل أن تكون أعمالها مندمجة ضمن أعمال جماعات تشغل بأشياء أخرى حتى يتسع نطاقها وكان هذا هو السبب فى انفضاضها كجماعات قائمة بذاتها تعمل لتربية النحل وإنتاج العسل فحسب . وصارت الأعمال السابقة الذكر تقوم بها جماعات ذات أعمال متعددة .



جماعات الكائن

يعلم القراء ما لشمالى لإرلندا من الشهرة فى صناعة التيل التى هى ولاشك أكبر موارد الثروة لهذا الجزء من البلاد . وصناعة لها مثل هذه الأهمية يجب أن يحافظ عليها ويسهر على مصالحها ويدفع عنها أى خطر يحدق بها . ومنذ ربع قرن ظهر فى أفق هذه الصناعة سمحاب ينذر بها بوقت عصيب إذ أن زراعة الكائن الذى هو المادة الأولية لمعامل التيل قد أخذت فى النقصان فى إرلندا وسبب ذلك أن الثمن الذى يتقاضاه الزراع لكائنهم لم يشجعهم على الاستمرار فى زراعة هذا المحصول وذلك نتيجة جملة عوامل أهمها :

(١) إن الممالك الأوروبية تنافس الارلنديين منافسة شديدة فى أسواق الكائن فى إرلندا نفسها وتفوز عليهم وذلك بفضل ما لديها من حسن التعليم الفنى الذى يعمل دائماً لتحسين زراعة الكائن من كل الوجوه حتى أن ما تقدمه من الكائن فى الأسواق الارلندية أحسن بكثير من الكائن الارلندى .

(٢) إن الفلاح الارلندى لم يهتم بانتقاء أنقى بذور الكّان . ولا يخفى تأثير ذلك فى المحصول من جهة كميته وجودته . واليك ماجاء فى تقرير ” لجنة صناعة التيل “ التى عينتها ” مصلحة التعليم الزراعى والفنى بارلندا “ .

” إن نوع البذور عامل عظيم فى تقرير جودة محصول الكّان . وبالرغم من ذلك هناك أنواع متعددة من تلك البذور تأتى من روسيا وهولاندا . وإنه يشك فى غالب الأحيان فى صلاحية هذه البذور لانتاج تيلة من الدرجة الأولى^(١) التى هى المقصودة بالذات من زراعة الكّان فى إارلندا “ .

لم يقتصر الفلاح الارلندى على شرائه غير النوع المقصود من البذور ، بمعنى أنه لم ينتق النوع الذى خصص لانتاج التيلة الجيدة فحسب بل كان يشتريه من درجة منخفضة أيضا وبثمن عال من التجار المحليين الذين لا يهتمهم نتيجة محصول الكّان فى إارلندا ما داموا قد حصلوا على أكبر ربح يستطيعون الحصول عليه .

أما وضع الكّان فى السوق فكان الفلاح يتبع فيه طريقة قديمة عقيمة اذ كان يبيع محصوله لأصحاب المعامل بنفسه . فكان فى أكثر الأحيان يغلب على أمره ولا سيما فى الجهات البعيدة عن المدن حيث يتفق أصحاب المعامل فيما بينهم على الثمن الذى يدفعونه للفلاحين ولا يحسد الفلاح مناصا من بيع محصوله لهم مهما بنحس الثمن .

كل هذه الأمور من زرع الكّان أو بيعه عملت على عدم اهتمام الفلاح بشأن هذا المحصول الحيوى فأهمله غير مبال بسوء عاقبة ذلك ما دام لا يأخذ نصيبه كاملا من الثروة التى يعمل لانخراجها من الأرض ومن عرق جبينه .

خرج هذا الموقف حرك الهيئات المختلفة ذات المصالح التى لها علاقة بهذا الموضوع مباشرة أو بالواسطة وجعلها تفكر فى الوسائل التى قد تحل بها هذه العقدة ، وفعلت عقدت اجتماعات عديدة لبحث الموضوع من وجوهه المختلفة .

لم يفت أهمية هذا الأمر قادة التعاون ورجال الحكومة الذين اتفقوا فيما بينهم على أن يعملوا سويا لما فيه مصلحة هذه الصناعة ، لأنهم أحسوا بضرورة انقاذها والا ضاعت من إارلندا . ولا يخفى الخسارة الجسيمة التى تعقب ذلك .

كانت مهمة جماعة التنظيم التعاونية تطبيق التعاالم التعاونية على طرق تحضير الكّان ووضعه فى الأسواق ، فلم تأل جهدا فى العمل لنشر مبادئ التعاون بين زراع هذا المحصول وتنظيمهم على نظمها

(١) يوجد نوعان من بذور الكّان ، واحد انتقى وربى خصيصا لينتج تيلة جيدة وآثر لينتج زيتا جيدا . على أنه لا يزال الباحثون مجدين فى استنباط نوع ثالث يجمع بين الغرضين .

بهمة ونشاط لدرجة أنه في مدى سنة واحدة (وكانت سنة ١٩٠٠) أنشئت خمس "جماعات تعاونية للكتان" وتعددت بعد ذلك ولبثت حتى صار شأنها الآن كما هو مبين في الإحصاء الآتي (١) :

عدد الجماعات	عدد المساهمين	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض	حركة المعاملة أثناء السنة	المال الاحتياطي
٣٧	٣٥٠٤	٣٦,٤٢٣ جنيه	٣٤,٧٢٣ جنيه	٣٤,١٢٦ جنيه	٨,٨٢٢ جنيه

حصرت هذه الجماعات قواها في أربع نقط :

- (١) شراء بذور مضمونة من أحسن الأسواق مباشرة .
- (٢) انتاج أحسن الكتان نوعا وذلك باتباع أحدث وأحسن طرق لانتاجه تحت مباشرة اخصائي تستخدمه هذه الجماعات متحدة بعضها مع بعض وتتبع نصائحه .
- (٣) تحويل قش الكتان الى ألياف على الطريقة الحديثة . وذلك بواسطة عدد خاصة لذلك (٢) تشتري لتعمل هذا العمل بنفقات قليلة .

(٤) بيع محصول الجماعة جملة بواسطة "عميل" لها في السوق العامة .

أما مصالحة الزراعة فقصرت مهمتها على تحسين طريقة زرع الكتان التي هي في الحقيقة من اختصاصها وهي أقدر على هذا التحسين العلمي من أى هيئة أخرى .

لم يمض على ذلك طويل وقت حتى أرسلت هذه المصلحة الى بلجيكا وهولندا لدرس طرق زرع الكتان وتحضيره للأسواق بعثة تمثل زراع الكتان وأصحاب معامل التيل . ولا يخفى ما اكتسبه أعضاء هذه البعثة من المعلومات والتجارب العملية في هذا الموضوع ، وقد برهنت على بعد نظر القائمين بارسالها لما جنوه من ورائها من المزايا العديدة .

هذه الصناعة كما بينا مقصورة على شمالي إيرلندا ولكن ليس هناك سبب جوهري لذلك . ولذا عملت الجمعية الرئيسية لنشرها في أنحاء البلاد . والمأمول أن تتعدد هذه الجماعات في الجهات الأخرى في القريب . وها قد ظهر فعلا جمعيتان في الجنوب ، وذلك مما يبشر بالنجاح .

من الصعوبات التي تلاقيها هذه الجماعات أنها لا تجد عمالا لها في بعض فصول السنة . ولذلك تنصح الجماعة التنظيمية أن تضم أعمال هذه الجماعات اذا أمكن الى الجماعات الزراعية فتصبح فروعاً من أعمالها . وبهذا تستمر في العمل طول السنة . ويمكنها أن تستعمل قوة الآلات التي لديها لأمر أخرى مثل طحن الغلال وغير ذلك بكل اقتصاد . أما اذا كان هناك معمل زبدة فيشتغل الكتل بقوة بخارية واحدة .

(١) التقرير السنوي المنشور سنة ١٩٢٢ لجماعة التنظيم الزراعي الأيرلندية ص ١١٩

كانت سنة ١٩٢٠ أى سنة الإحصاء المذكور سنة سيئة على تجارة التيل اذ لم تريح فيها جماعات الكتان بل خسرت . أما السنة التي قبلها فقد ربحت الجماعات فيها ٥٨٢,٤ ربحاً صافياً .

(٢) Scutching Mills.

الفصل العاشر

جماعات اللحوم — جماعات صيد الأسماك

جماعات اللحوم

كون إرلندا بلادا زراعية واسعة المروج وافرة المراعى ، من شأنه أن يجعلها تنتج عددا عظيما من الماشية والاعنام والخنازير لا يقل قيمة ما تصدره منها سنويا الى بريطانيا عن خمسين مليون جنيه . وهذه ولاشك تجارة عظيمة وفي الواقع هى أكبر تجارة فى البلاد . على أنها رغما من ذلك لم تشغل المكان اللائق بها فى الحركة التعاونية لان تنظيم هذه التجارة العظيمة على المبدأ التعاونى يحتاج الى كبير عناء وعظيم رأس مال ومسئولية ليست بالهينة . وهذا ماحدا الى إرجاء تنظيمها حتى يتدرب المتعاونون على ما هو أسهل وأصغر منها ، ويتعلموا كيف يتغلبون على الصعوبات التى تقابلهم فى أعمالهم التعاونية . وسيرى القارئ صواب رأيهم عند ما يطلع على مبلغ اتساع جماعات التعاون فى تجارة اللحوم ودقة نظمها ويقارن ذلك بالجماعات التعاونية الأخرى التى ابتدأ بها المتعاونون ، ويقتنع بالأسباب التى من أجلها أجلوا إنشاء هذه الجماعات ريثما تعم التعاليم التعاونية البلاد ، ويتلقى الفلاح الارلندى من الدروس التعاونية علميا وعمليا ما يؤهله للقيام بالأعمال الكبيرة فى هذا الميدان — ميدان التعاون — الذى لا تبلغ اذا قلنا أنه ما من عمل زراعى كبير أو صغير الا أمكن سير التعاليم التعاونية به بما يعود على الفلاحين بمزايا جليلة .

ويحسن بنا قبل أن ندخل فى الموضوع أن نصف الحالة السيئة التى كانت تسير عليها هذه التجارة الزراعية ومقدار الاحفاف الذى كان يصيب الفلاحين المشتغلين بها قبل أن يتقدم التعاون ويكون من شأنه ما سنرى .

أولا — كانت كل المواشى الارلندية ترسل الى بريطانيا غير مسمنة فتسمن فى انجلترا أو فى اسكتلندا ثم تذبح هناك وتباع فى الاسواق وفى ذلك ضرران اقتصاديان على إرلندا .

(أ) تنقص قيمة المواشى فى طريقها من مراعى إرلندا الى مزارع بريطانيا بما لا يقل عن اثنين جنيه فى كل رأس من البقر . وهذه الخسارة واقعة على رأس الفلاح الارلندى .

(ب) من يعرف الزراعة ومكاسبها يوقن أن معظم المكاسب من المواشى انما تأتى فى الفترة الأخيرة من تسمينها ، أى فترة إعدادها للذبح بعد تمام نموها . وهذه الفترة المربحة تمضيها المواشى الارلندية فى بريطانيا ومكاسبها الوفيرة عائدة على فلاحى هذه البلاد .

ثانيا — إن عدم تسمين المواشى فى إرلندا قد أضر بالزراعة الارلندية وزاد فى صيرورة المزارع مراعى . ولا شك أن فى ذلك خسارة جسيمة على البلاد فقد قلت الثروة التى تخرج من الأراضى

وضاقت أبواب الرزق في وجوه أهلها حتى اضطر الفلاحون الى المهاجرة الى أمريكا وغيرها سعياً وراء الرزق . وإذا أراد القارئ أن يعلم السبب الأصلي في قلة فلاحه الأراضي الارلندية فيلرجع الى الفصل الثاني ويتتبع الحوادث التاريخية هناك .

ثالثاً — إن طريقة بيع الفلاح الارلندي مواشيه عقيمة جداً إذ يأخذها الى أقرب سوق منه وهناك يقابل التجار والوسطاء فيقع في يدهم لاحول له ولا قوة . فان لم يقبل الثمن الذي يعرضونه عليه لم يبق له من سبيل يسلكه الا أن يرجع بها اذ ذلك ليعود بها في موعد السوق الآتي وهو لا شك مصادف يومئذ ما صادف في المرة الأولى . من ذلك يرى أنه مضطر الى قبول الثمن الذي يفرضه التاجر ثمناً لمواشيه . وهيات أن يطمع في شفقة التجار فقد اتفقوا فيما بينهم أن يذكروا بالفلاح فلا يشتروا المواشى بالوزن بل بالرأس . ولا يخفى ما في هذه الطريقة القاسية من الاحجاف بحقوق الفلاح . ومن هذا أنهم في اثناء مساومة واحد منهم مع الفلاح لا يتدخل تاجر آخر بينهما ليمتنع التنافس الذي يفرض بالضرورة الى اعلاء الثمن وقلة ربح التاجر .

رابعاً — إن المكاسب الكثيرة التي تنتج من الأعمال العديدة التي تعقب ذبح الملايين من المواشى الارلندية في بريطانيا يأخذها الانجليز والاسكتلنديون . وهنا نذكر أهم هذه الأعمال .

(١) اشتغال عدد كبير من العمال في أعمال تتدرج في مطالب المهارة من عمل بسيط في المذابح الى عمل يحتاج الى معرفة كىاوية وخبرة صناعية .

(ب) صناعة حفظ اللحوم في العلب اذ يستعملون البقايا التي لم تصرّف وتصلح للطعام سواء أكانت ألسنة أم قلوباً أم غيرها على طريقة علمية ويحفظونها في علب تختم بالدقة حتى لا تفسد بدخول الهواء اليها . وتشاهد هذه العلب عند ” البقالين ” وعليها إقبال عظيم . وكذا عمل المنبار المحشو باللحم والدهن المفروم .

(ج) صناعة الغراء من حوافر المواشى ، والأسمدة من العظام والدم .

(د) صناعة الصابون من البقايا الشحمية .

(هـ) أعمال الدباغة وما يتبعها من صناعة الجلود . وتعداها بالطبع الى رواج صناعة الأحذية والجزم والسروج وغيرها في البلاد .

خامساً — عند ظهور بعض الأمراض بارلندا لايسمح قانوناً بتصدير مواشى حية الى بريطانيا ، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الخسارة الجسيمة على إرلندا ، أما اذا ذبحت المواشى بها فان البلاد لا تخسر شيئاً لأنها تخرج منها يومئذ لحماً معداً للسوق . والأمر كذلك وقت إضراب العمال أو هبوط الأسعار فانه يمكن أن يخزن اللحم في المخازن المثلجة المعدة لذلك حتى تنقش الأزمة فيرسل اللحم الى الأسواق دون أن يلحقه ضرر أو أن يمس أصحابه خسارة .

هكذا كان حال الفلاح الارلندي في تجارة المواشى . فلما توطدت دعائم الحركة التعاونية في البلاد أخذ زعمائها في التفكير في العمل لتطبيق تعاليمها على هذه التجارة ، فقر رأيههم على أن تنشأ

مذابح تعاونية في الأقاليم يشترك في كل منها فلاحو الناحية القائمة فيها فيرسلون مواشيهم اليها ويكفون عن بيعها في الأسواق حية .

وقد اهتمت الجماعة التنظيمية بدرس الموضوع فأرسلت مندوبين الى أمريكا حيث وصل هذا العمل الى درجة عالية ، للوقوف على دقائق تنظيم المذابح وصناعة تمليح لحم الخنزير وتجارة اللحوم . وفي سنة ١٩٠٩ أنشئ أول معمل تعاوني للحوم في بلدة "روسكري" (١) واختص هذا المعمل بلحم الخنزير . أما رأس ماله فاشترك فيه عدد كبير من فلاحى الناحية . ولما لم يكن ذلك كافيا اشترك معهم عدد ممن يهتمهم تقدم الحركة التعاونية في إرلندا إجمالا وأكملوا المبلغ اللازم . ولما بدأوا في العمل صادقتهم صعوباتان . ومن الغريب أن هاتين الصعوبتين لم يأتيا من الخارج بل من الداخل .

الصعوبة الأولى — لا يخفى أن نجاح هذا العمل يتوقف على استمرار ورود الخنازير اليه حتى لا يعطل يوما . فاذا أغرى الفلاحين المشتركين رفع الثمن مؤقتا فباعوا بعض خنازيرهم في الأسواق فلا شك أن هذا يقوى مركز التجار ويضعف مركز المتعاونين . وإذا استمر الحال على ذلك يخرب المعمل ويعود الفلاحون الى ما كانوا فيه من ظلم التجار . فلتخلص من هذه الصعوبة رأى المعمل أن يضع قانونا للأعضاء يحتم ألا يبيع العضو شيئا من خنازيره حتى يستكفى المعمل أولا . ومن يخالف ذلك يغرم نصف جنيه عن كل رأس تباع في الأسواق .

الصعوبة الثانية — إن الطريقة المتبعة في الأسواق أن يدفع الثمن كاملا نقدا للفلاح . ولذا كان ينتظر العضو مثل هذه المعاملة من جماعته ولكن هذا لم يكن يتسنى لسببين : أولهما أن ذلك يحتاج الى حبس مبلغ كبير في خزانة الجماعة للدفع منه . ثانيا إن الجماعة لا يمكنها دفع الثمن السائد في الأسواق لأن ذلك سريع التغير فضلا عن أن عليها نفقات كثيرة لا بد أن تسد في وقتها . ولذا رأت لجنة المعمل أن يحجز المعمل جزءا من ثمن الخنازير حتى يباع اللحم ملحا . وبعدها يدفع الباقي . أما الأرباح في آخر السنة فتوزع حسب المبدأ التعاوني المعروف .

استمرت هذه الجماعة في تقدم على هذا النظام ، وتحقيق الفلاح أن مصلحته تقضى بتعظيمه إياها بكل قواه لما رأى من المزايا التي عادت عليه من الاشتراك فيها فاتسع نطاق عملها سنة بعد أخرى الى أن وصلت الى المركز الذى هي فيه الآن وهاك الإحصاء .

عدد الاعضاء (٢)	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة	الربح الصافي	المال الاحتياطي
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣,٨٠٠	١٢,٨٠١	١٠,٨٦٤	٢٢٩,٨٤٨	٢,٧٦٢	٣,٧١٨

ولما حازت الجماعة ثقة الفلاحين وثبت مركزها تقدمت تقدما محسوسا شجع الفلاحين في الجهات الأخرى على أن يحذوا حذوها فلم يمض طويل وقت حتى أنشئت جماعة أخرى على نمطها في بلدة

وكسفورد^(١) على أن هذه الجماعة لم تخصص بصنف الخنازير وحده بل اشغلت بالمواشي جميعها . وقد برهنت هذه الجماعة كأختها على أن مثل هذه المعامل لا تقتصر فائدتها على الفلاح الصغير بل تتعداها إلى الكبير ، وأن الاثنين باشتراكهما في العمل ينتفع كل منهما .

من النتائج التي أتت بها هذه المعامل التعاونية أنها (بدفعها الثمن حسب الوزن وكذا حسب نوع اللحم ودرجة سمته) شجعت الفلاح على تحسين نوع مواشيه والأكثر من زرع أرضه ليتمكن من إنتاج محاصيل يسمن هذه المواشي عليها قبل إرسالها لمعمله .

أما تقدم معمل وكسفورد فيظهر من الاحصاء الآتي :

عدد الأعضاء (٢)	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض	حركة المعاملة أثناء السنة	الربح الصافي	المال الاحتياطي
٢٠٠٥٩٩	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٠٠٥٩٩	١١٠٣٦٨	٣٨٣٣٦٠	٢٠٣٣٩	٧٠١٤٠	٢٠٧٢٢٧

كان هذا النجاح الباهر مغريا للجهات الأخرى بأن تنشئ مثل هذه المعامل ففي سنة ١٩٢٠ شرع فلاحو "ووترفورد"^(٣) يؤسسون معملا لهم . فعقدوا اجتماعا في بلدتهم حضره ممثلو جمعيتي "وكسفورد" و "رسكري" وقد أسعد الحظ الكاتب فحضر هذا الاجتماع وسره اشتراك الفلاحين أنفسهم في دقائق أعمالهم الزراعية التجارية ، وأخذهم بيد المشروعات التي تعود عليهم جميعا بالمنفعة . وتعاونهم لا يقتصر على تعاون فلاح وفلاح بل تعاون بين جماعة زراعية وجماعة زراعية . ولو علم المصريون مقدار مساعدة جمعيتي "رسكري" و "وكسفورد" لهذه الجماعة الجديدة ، لعجبوا من متانة الرابطة التي تربط المتعاونين بعضهم ببعض في تلك البلاد . فان الجماعتين القديمتين قد أباحتا للجماعة الجديدة كل تجاربهما ودقائق أعمالهما ومعاملهما التجارية وكذا إرشادات رجالهما ونصائح مستخدميهما . وقبل أن ينفض الاجتماع اتفق الحاضرون وكان عددهم نحو المائتين على أن تنشأ الجماعة برأس مال قدره مائتي ألف جنيه ، ويبدل الحاضرون كل جهدهم لجمع رأس المال والعمل على تحقيق هذا المشروع .

قامت الجماعة المنظمة بواجبها في ذلك أيضا وشجعت المشروع بكل ما في وسعها تارة بالكتابة في جرائدها ، وأخرى بالقاء خطب بين فلاحى الجهة ، وتارة أخرى بارسال منظميها ليفهموا الفلاحين المزايا العائدة عليهم من وراء ذلك . واستمر ذلك مدة أمكنهم في أثنائها جمع مبلغ مائة ألف جنيه وكان الاقبال على الاشتراك مستمرا حتى جاءت الفطائع السياسية الأخيرة والتي بيناها في الفصل الثالث وترتب عليها إحراق عدد كبير من معامل الزبدة التعاونية ، فدخل الرعب في نفوس الفلاحين إذ صارت أموالهم عرضة للعبث بها . وهذا ولا شك أوقف العمل ، على أن في النية عندما يستتب الأمن في البلاد أن ترجع اللجنة المؤقتة لهذه الجماعة الجديدة وتواصل العمل في جمع الاشتراكات وإتمام مهمتها . وبعد

(١) Wexford.

(٢) التقرير السنوى للجماعة التنظيمية الصادر سنة ١٩٢١ صفحة ١١٤

(٣) Waterford.

ذلك يعمل الجماعات الثلاث لتشجيع الأهالى على إنشاء جماعات مثل جماعاتهم . حتى إذا ما عمت الحركة البلاد وتعددت الجماعات التى من هذا النوع أمكنهم أن ينشئوا لهم جماعة مركزية خاصة تقوم بالأعمال الآتية :

- (١) بصنع ما يسمونه المنتجات الثانوية^(١) مثل الأسمدة الكيماوية من بقايا العظام ومثل غيرها من المواد التى يحسن اقتصاديا أن تصنع فى محل واحد بدل تعدد صنعها فى معامل مختلفة .
 - (ب) بتنظيم بيع اللحوم فى البلاد الأجنبية بالنيابة عن الجماعات .
 - (ج) بعمل ترتيبات مع السكك الحديدية لتخفيض أجور النقل .
 - (د) بالقيام ببناء مخزن كبير للثلج لحفظ اللحوم فيه بدل قيام كل معمل ببناء مخزن خصيص له .
- هذا هو مجمل الحالة الراهنة لهذه الجماعات . والآمال كبيرة فى تنظيم هذه التجارة فى إرلندا على المبدأ التعاونى .

* جماعات صيد الأسماك

صيد الأسماك والاتجار به يجب أن يكون من أهم أعمال إرلندا لما لهذه الجزيرة من الموقع الطبيعى الممتاز . ومع ذلك نجد أنه أقل أنواع أعمالها توسعا ورقيا . وإذا بحثنا وقفنا على أسباب لذلك جذورها ثابتة فى التاريخ الإيرلندى .

ذكرنا أن أقل الأراضى الأيرلندية خصوبة وأكثرها تعرضا للبرد القارس والرياح الشديدة هى الأراضى الواقعة غربى الجزيرة . هناك الجبال شاهقة والصخور عظيمة والزراعة صعبة والحياة خشنة . فلا عجب ، والأيرلنديون قوم مغلوبون ، أن يفروا من وجوه الانجليز الى تلك الجهات التى لا يرغب فيها باغى الثماء والخصب ، ويتركوا بيوتهم وأراضيتهم ومزارعهم ومراعيهم يمرح فيها الانجليز وينعمون فرارا من الاضطهاد والظلم . من ذلك الحين احتشد الأيرلنديون فى هذا الجزء الغربى وخصوصا القريب من ساحل البحر ، ولذا كان العنصر الأيرلندى الأصلى سائدا فى هذه الأنحاء ، لغته هى الأيرلندية القديمة . وإذا أن الأراضى الزراعية قليلة فى تلك الجهات فقد انصرفوا إلى صيد الأسماك للارتزاق . على أن القرون مرت وتقدمت البلاد وكثرت الثروة ، وهذه الجهات الغربية تكاد تكون باقية على ما كانت عليه ، كأنها مقطوعة عن الدنيا . فلا الطبيعة براحة ولا التمدين الانجليزى بمكرث . وكذلك بقيت تجارة الاسماك على حالتها الأولى من التأخر . على أنه ربما يحسن بنا أن نفصل ما أجهلنا ونقسم نتيجة هذا السبب التاريخى إلى أربعة أقسام :

- (١) الحاجة إلى رأس مال ليرقى وينشط هذه التجارة ، وهذا غير ميسور لأهل الغرب فى إرلندا لقلة ذات يدهم .
- (٢) إهمال أمر المواصلات فى تلك الجهات فلا المرافىء ولا السكك الحديدية ولا الطرق فى حالة مرضية .

(١) By-products.

- (٣) فقدان التسهيلات اللازمة لوجود أسواق للأسماك في داخل البلاد وفي خارجها .
(٤) عدم تنظيم هذه التجارة لجهل الأهالي وتأخرهم .

لهذه الأسباب كانت حال السماكين وصناعاتهم وتجارتهم في غربي إيرلندا غير منظمة ولا متقدمة وفضلا عن هذا فقد كان للتجار يد عاملة على دوام سوء حال السماك فقد كان لفقره يشتري كل أدواته ولوازمه من عدد وشباك وملح وبراميل من التجار بالقطاعي بأثمان عالية . وإذا ما أتى بصيده من البحر لم يجد أمامه إلا سوقا واحدة مضطرا للبيع فيها لتجار يملكون عليه أثمانا بخسة لا مفر له من قبولها مهما قلت لعدم قدرته على إرسال سمكه إلى سوق أخرى ونحوه من الخسارة التي تلحقه إذا بقي السمك طويلا على الساحل . ولا ينبغي ظلم التجار في هذه الظروف وحيلهم في الاتفاق فيما بينهم على تخفيض الأثمان ما أمكن .

تاريخ الحركة التعاونية في هذه التجارة :

في "خليج جولواي" (١) غربي إيرلندا ثلاثة جزر صغيرة اسمها "جزائر أران" (٢) أهلها يعيشون على صيد الأسماك وحالتهم كما وصفنا . وقد التفت قس هذه الجزائر إلى ما هي فيه من غضاضة العيش فأخذ يفكر في خير الوسائل لتحرير هؤلاء الناس من الظلم الذي يلاقونه في صناعاتهم فرأى أن السماكين إذا عملوا على تعاليم المبدأ التعاوني كان ذلك خيرا لهم ، ففعلا شاورهم في الأمر وتخابر مع الجماعة التعاونية التنظيمية في دبلن ، ولم يمض طويل وقت حتى أنشئت "جماعة التعاون لصيد السمك لجزر أران" في سنة ١٩١٥ فكانت أول جماعة من نوعها في إيرلندا .

وقد جمع هؤلاء الصيادون المنظمون فيما بينهم مالا كافيا في خزانة جماعتهم اشتروا به قوارب كبيرة تخوض البحار ، وعملوا على فتح محل كبير لتمليح الأسماك ، وآخر ليحفظ به السمك مثلجا مدة طويلة مع بقاءه صابجا . وقد تمكنوا من تحسين طرق المواصلات وإيجاد الأسواق الخارجية التي تضمن ثمنا طيبا لأسماكهم . كذلك قدروا أن يشتروا كل ما هم محتاجون إليه من عدد ولوازم بأثمان معتدلة لا بالقطاعي كمعهدهم بالأمس بل بالجملة . وهكذا عملوا وتقدمت جماعتهم ويمكن إرجاع سر هذا التقدم إلى ثلاثة أمور :

- (١) قدرة وأمانة القائمين بإدارة الجماعة ، فانهم بحسن إدارتهم وإخلاصهم في عملهم اكتسبوا احترام كل الأعضاء وثقتهم . وكان هذا عاملا كبيرا في جمع شملهم وتوحيد قواهم وجعلهم يدا واحدة .
(٢) تمام علم رؤساء العمل بدقائق الأمور المعهودة اليهم سواء أكان ذلك في صناعة الصيد في البحر أم في تحضير السمك وتمليحه وتعبئته للأسواق أم في انتقاء أحسن الأسواق وأرجحها .

(١) Galway Bay.

(٢) Aran Isles.

(٣) وضع قانون محكم للجماعة وسير الأعضاء بمقتضاه سيرا يضمن احضار كل السمك الذي يصطادونه الى مركز الجماعة مهما أغراهم التجار المحليون بأثمان عالية . إذ أن في هذا الاخلاص للجماعة والاحترام لقوانينها التي اتفق الكل عليها قوة لمركزها ورفعاً لشأنها . ولا شك أن الفائدة من ذلك راجعة الى الافراد وحدهم .

بموجب هذا النظام ترجع المراكب بصيدها الى الجماعة ويتقاضى الأعضاء الثمن السائد نقداً ثم تعمل الجماعة على فرز هذا السمك فتنه ما يباع في السوق المحلي ومنه ما يعبأ صابحاً أو مملحاً في براميل أو علب ويجهز للأسواق النائية فيباع فيها بأثمان عالية . وبهذه المناسبة نذكر ان لهذه الجماعة "ماركة مسجلة" باسم "شامرك" (١) لنوعين مخصوصين من السمك المملح المعروف بالهرنج والمالكول (٢) مشهورة في بعض مدن أمريكا . أما الأرباح التي تصيبها هذه الجماعة فتوزع حسب المبدأ التعاوني الذي سبق شرحه ، واحصاؤها كما هو مبين في الجدول (٣) :

عدد الأعضاء	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة أثناء السنة	الربح الصافي	المال الاحتياطي
١٨٩	١٤٩	٦٠٣	٣٦٧٤٨	٧٠٩	١٠٢٨

هذه هي حكاية أول جماعة من هذا القبيل في إيرلندا . وإذا لحظنا أن تجارتها في أول سنة كانت ٧٦٠ جنيتها وأنها الآن كما ذكرنا ، وان الثمن الذي يتقاضاه السماكون لصيدهم من الجماعة ضعف ما كانوا يتقاضونه من التجار المحليين (مراعيين في ذلك قيمة النقود وقئذ والآن) نعرف مقدار الخدمات الجليلة التي قام بها النظام التعاوني في هذا المصنع . وقد بلغ صيت هذه الجماعة مدى بعيدا شجع كثيرا من أهل الساحل الغربي على أن يقوموا بمثل هذا العمل ، لذلك تألفت الآن خمس جماعات أخرى .

يسوءنا أن نسمع أن في السنتين الأخيرتين قد أصاب هذه الجماعة ما عرقل أعمالها فلاضطرابات السياسية والأعمال الحربية التي أعقبت ذلك ، وكذا حريق حدث في مخزنها فدمر بعض قواربها ، كل ذلك أحدث خسارة كبيرة لها أثرت في أعمالها تأثيرا يئينا . ولكنها مع ذلك استمرت مؤهلة أن ينقضي هذا الوقت العصيب ويأتي وقت فيه خير وسعادة .

(١) Shamrock. (٢) Herring and Mackerel.

(٣) التقرير السنوي للجماعة التفضيلية الصادر سنة ١٩٢٠ ص ١٠٤

الفصل الحادى عشر

مصارف الرهن العقارى التعاونية وجماعات الفلاحة التعاونية

الاقراض فى الزراعة أو الاعتماد الزراعى^(١) يدخل تحته نوعان أحدهما إقراض مبالغ كبيرة لمدة طويلة لقصد شراء أرض أو أعدادها للزراعة بتنظيم طرق رىها وصرفها الى غير ذلك من المعدات الأولية الضرورية لعمليات الفلاحة كبناء العزب وشراء الماشية والعدد والآلات اللازمة للمزارع ، أو عمل إصلاحات كبيرة بها تحتاج الى نفقات عظيمة . كل ذلك يحتاج الى أموال ليست قليلة فى بدء الأمر تسمى برأس المال المبدئى^(٢) .

وأما النوع الثانى من الاقراض فى الزراعة فهو إقراض مبالغ صغيرة لمدة قصيرة لا تتجاوز السنة بقصد معاونة الفلاح على القيام بأعماله الزراعية فى مدى السنة عندما يحتاج الى شئ من المال أثناء فترة الإنتاج ، للاتفاق منه على زراعته فى شراء الأسمدة والبزور والعلف وغيرها . وهذا المال هو ما يسمى "رأس المال الشغال"^(٣) . وهذا النوع الثانى قد حلت مشكلته بابتداع نظم التسليف الشخصى أو القصير الأجل^(٤) . وهى النظم التى أنشأها "رايفازين" وقد فصلنا ذلك فيما سبق . أما النوع الأول فقد توفى اليه بايجاد نظام "التسليف بالرهن" أو "التسليف الطويل الأجل"^(٥) وهذا هو "الرهن العقارى" . وقد نعرفه بأنه وضع عقار يمتلكه المدين بواسطة التسجيل تأميناً على وفاء دينه للدائن ، وبمقتضى هذا الرهن يحبس العقار حتى يسد الدين ويعطى الحق للدائن قانوناً فى أن يطلب بيع المرهون اذا لم يقيم المدين بوفاء عهده حسب الاتفاق .

والرهن العقارى منتشر فى أنحاء المعمورة وله محاسن ومساوئ تختلف باختلاف استعماله ، فان عمل به من يفهمون الاقتصاد فى الحياة ، ويفقهون التدبير فى المعاش ، ويعملون بروية وحسن ادارة ، بحيث لا يلبسونه الا لتصرفه فى الوجوه التى تزيد غلة الأرض ، ولا يقبلونه حتى تكون الشروط التى بمقتضاها يرهنون عقارهم معتدلة ، أمكنهم أن يستفيدوا منه كل الاستفادة . والا أصبح الرهن حملاً ثقيلاً على الملك يزداد سنة عن سنة حتى يأتى وقت لا يستطيع المالك فيه تحمله ، فتنتقل الملكية من يد المدين الى يد الدائن .

ذكرنا أنه لا يصح أن يعتمد الانسان الى الرهن العقارى الا ليوجه المال فى الوجوه التى تزيد غلة الأرض ليسهل عند ذلك سد الدين من زيادة دخل الأرض بما أصابها من الإصلاح . أما الشروط التى ينبغى أن تتوافر قبل أن يقدم المالك على رهن ملكه فأهمها اعتدال سعر الفائدة وقلة

(١) Agricultural Credit.

(٢) Initial Capital.

(٣) Working Capital.

(٤) Personal or Short-term Credit.

(٥) Mortgage or Long-term Credit.

نفقات عقد الرهن ، وتناسب طريقة التسديد بحيث يكون ذلك بالتقسيم على مدة طويلة يدفع في أنشائها الفائدة زائدا عليها جزء من أصل الدين في أوقات معينة ، مع إمكان سد الدين كله أو جزء كبير منه في أى وقت ؛ وكذا اطالة أمد الدين اذا لزم الأمر ، ووجود نسبة معتدلة بين قيمة الدين وقيمة العقار حتى لا يتحمل المالك دفع أقساط أكثر مما يستطيع ؛ وتقدير ثمن الأرض على حسب قيمتها الزراعية فقط .

هذه شروط ترمى ولا شك الى جعل مصلحة المدين فوق كل اعتبار ، ولذلك لا ينظر اليها المالىون بعين الرضاء التام ، وفضلا عن ذلك فانه اذا ساءت حالة السوق المالية يجد أصحاب الأملاك صعوبة في رهن عقارهم والحصول على الأموال التي يضطرون اليها . لذلك توجهت أنظار أصحاب الأملاك الى إيجاد جماعات تسد هذه الحاجة وتوفق بين مصالح المقرضين والمقرضين ، تضمن للمقرضين الاقتراض بالشروط المذكورة ، وتحافظ على مصالح المقرضين . وهذه المحافظة لا بد منها ، اذ أن أعضاء هذه الجماعات مسئولون بالتضامن عن كل ما يلحق بالمقرضين من خسارة . زد على ذلك أنه من مصلحة هذه الجماعات ومن مصلحة أعضائها الذين تعمل لهم أن تعظم الثقة بها ، ولا يتسنى ذلك الا اذا روعيت مصالح المقرضين .

هذه الجماعات هي جماعات ذات صبغة تعاونية ، يرجع الفضل في إنشائها كما هو الحال أيضا في نظام "رايفازن" الى دقة نظم الألمان وعلو كعبهم في الأمور المالية^(١) . ففى عهد "فرديريك الأعظم" حل بألمانيا وقت عصيب عقب "حرب السنين السبع" التي انتهت في سنة ١٧٦٧ ، فيه عم الخراب وخلت الجيوب ، ولم يبق في حوزة الأهالى سوى أراضيهم الزراعية . هنالك رأى أحد التجار واسمه "بيرنج"^(٢) أنه ما دامت الأراضي في أيدي أهاليها فهناك أمل في إخراج الثروة الكامنة في بطونها وانتفاعهم بها . لكن هذا يحتاج الى أموال تنفق في هذا السبيل حتى تصبح هذه الثروة متداولة . ففكر هذا التاجر الألماني في هذا الأمر ، وابتدع نظاما به يحصل الأهالى على الأموال اللازمة لفلاحة الأراضي وإصلاح البلاد ، ثم قدمه الى الملك فرحب به وشرع في تنفيذه ، فأنشئت المصارف التي سميت "لاندشافتن"^(٣) أى مصارف الرهن العقاري التعاونية .

هذه المصارف هي جماعات ذات نظام مخصوص ، لا رأس مال لها ، ولا ربح تبغيه ، بل هي مؤلفة من ملاك يرغبون إقتراض أموال من مصادر خارجية ، على مسئوليتهم جميعا^(٤) لينفقوها على إصلاح ما لديهم من المزارع ، أو على توسيع نطاقها ، وذلك باصدار سندات مالية^(٥) مضمونة برهن أملاكهم الزراعية جميعا كلها أو بعضها ، بحيث يسهل تداول هذه السندات بين الناس

(١) راجع ص ١٠٠ من كتاب "Co-operation for Farmers" by L. Smith-Gardon.

(٢) Büding. (٣) Landschaften or Agricultural Co-operative Mortgage Credit

Societies. (٤) Collective Guarantee (٥) Bonds.

وبيعها في أى وقت كان ، وبذا يحصل هؤلاء الملاك بتعاونهم بهذه الطريقة على المال اللازم لهم بشروط تضمن مصالحهم وتحقق رغباتهم^(١) .

عضوية هذه المصارف :

يشترط أن يكون المقدم للعضوية مالكا لأرض زراعية في الجهة التي فيها المصرف . ويقبل عضوا بعد رهن عقاره كله أو بعضه للمصرف . وعليه أن يقدم طلب عقد السلفة مصحوبا ببيانات عن مساحة أرضه وما يدفعه من الضرائب عليها . وبعد تحرى المصرف صحة الملكية ، وتقدير قيمة الأرض ، يصرف له القرض بحيث لا يزيد على $\frac{1}{3}$ قيمة العقار .

السندات التي تصدرها هذه المصارف ومبلغ ثقة الجمهور بها :

بلغت قيمة السندات التي أصدرتها هذه المصارف في ألمانيا وصارت متداولة بين الناس مبلغا عظيما يعد بالمئات من ملايين الجنيهات . وأصبحت ثقة الأهالي بها عظيمة حتى أنها لا تقل في ذلك عن سندات الحكومة . ولذا اعتدل سعرها في الأسواق المالية فكان الاقبال عليها كثيرا ، وذلك لأسباب أهمها :

(١) نظام هذه المصارف صار معروفا لدى الخاصة والعامة فتحقق الناس أنها لا تبغى ربحا ، ولذا فهي بعيدة عن المضاربات التي تؤول بكثير من الشركات الى الخراب . وفوق ذلك فانها دقيقة النظام حسنة الادارة .

(٢) القروض التي تقرضها هذه المصارف مضمونة برهن أراضى أعضائها الزراعية . ولا يخفى أن قيمة الأراضي لا تتغير كثيرا كالأشياء الأخرى . وإذا ارتفع ثمنها أو انخفض من سنة الى سنة فإن قيمتها الحقيقية ثابتة في جملتها ، وذلك لأن المحاصيل الزراعية من لوازم النوع الانساني الضرورية ، ولا غناء له عنها . زد على ذلك أن مبلغ هذه القروض لا يزيد على $\frac{1}{3}$ قيمة العقار الذي في حيازة المصارف .

(٣) تقوم الحكومة ، بالرغم من شدة ضبط أعمال هذه المصارف الداخلية وقيام المراقبة الدقيقة على تصرفاتها بواسطة لجانها المختلفة ، بالاشراف عليها حتى تتحقق من أن هناك في أى وقت عقود رهن عقارى تحت أيديها تعادل قيمة السندات المتداولة بين الناس تأمينا على وفائها ، وذلك حفظا لمصالح الشعب .

استهلاك القروض :

مدة استهلاك القروض^(٢) مختلفة ، على أن متوسطها خمسون سنة . ويدفع المدين لخزانة المصرف مبلغا سنويا يتضمن جزءا من أصل الدين مع الفائدة المستحقة زائدا شيئا لتسديد نفقات المصرف ، ويبلغ كل ذلك في المتوسط ٥٪ ، وله أن يزيد عن ذلك ، كما له أن يسد الدين بأكله اذا شاء .

(٢) Period of Redemption.

(١) راجع تقرير كاهيل صفحة ١

وما يدفعه سنويا يقيده لحسابه في دفاتر المصرف . ومتى بلغ المستهلك من الدين جزءا صالحا منه ، يحرر بقيمته جزء مقابل له من العقار المرهون . ويستمر الدفع والتحرير حتى تنتهي مدة الاستهلاك ، وعندها تسحب السندات ويدفع ثمنها نقدا ، وبذا تحرر الأراضي من الرهن .

المصرف لا يعامل بالنقد بل بالسندات :

هذه المصارف تختلف عن غيرها في أنها لاتدفع السلف نقدا ، بل يأخذ المقرض سندات بدلا عن ذلك ، ويبيعها في السوق بالسعر السائد كما هو الحال في سندات الشركات الاعتيادية ، وكذلك اذا أراد سداد دينه كان ذلك بتقديمه للمصرف سندات من نفس السلسلة^(١) التي أخذ منها ، يشريها من السوق المالية^(٢) . ولا شك أن المدين يتعرض في بيع وشراء هذه السندات الى الربح أو الخسارة كما هو الحال في سائر السندات المالية . على أن التجارب أثبتت تمسك سوق هذه السندات الى درجة عظيمة ، وهذا مما دعا الى الثقة بها والأقدام عليها .

*
* *

هذا هو موجز عن هذه المصارف العقارية في ألمانيا . ويتذكر القارئ أنه عندما فسرنا مصارف "رايفايزن" في تلك البلاد ، بينا مبلغ انتشارها داخل البلاد وخارجها . أما المصارف العقارية فليس حالها كذلك ، فانها لم تنتشر حتى في ألمانيا نفسها حيث لم يصل عددها الى الثلاثين ، بل لم يعمل بنظامها في كثير من الأقطار الأخرى . وذلك لأسباب أهمها :

- (١) الأصل في إيجاد هذه المصارف هو مساعدة أصحاب الأراضي للحصول على المال ليستغلوا أرضهم . ولا يخفى أن عدد من يمتلكون الأراضي قليل بالنسبة لمجموع الشعب .
- (٢) ان مصرفا واحدا من هذه المصارف يكفي لتمويل عدد من الملاك يمتلكون مساحات واسعة .
- (٣) إن نظامها ليس بالسهل ، وإدارة أعمالها كثيرا ما تترك للفلاح ، والمعاملة بسنداتهما في الأسواق المالية تحتاج الى خبرة وحسن تصرف لا تتوافر في أغلب الأحيان في الفلاحين . كل ذلك كان سببا في تباعد الفلاح عنها تباعدا أدى الى عدم انتشارها . ومما يبرهن على ذلك أن المصارف الموجودة الآن موكل أمرها الى نفر قليل من أعضائها يديرونها بدون اشتراك أغلبية الأعضاء في أعمالها ، ذلك الاشتراك الذي امتازت به مصارف "رايفايزن" وكان سببا في انتشارها وتقدم أعضائها اقتصاديا وأديبا .

(١) السندات قد تبلغ قيمتها الاسمية ٥٠٠ جنيه . ومبين عليها سعر فائدتها ويتراوح ذلك ما بين ٣/٢٪ و ٥٪ حسب السوق المالية . وتصدر سلاسل "in series" كل سلسلة منها مضمونة بالرهن الجمعي "Collective pledge" لكل الممتلكات التي أكتبت في سبيلها ضمن هذه السلسلة . وقد حل هذا النظام وهو أبسط وأسلم ، محل النظام القديم الذي كانت السندات تضمن على مقتضاه برهن "تكليف" الفرد الذي صدرت السندات عليه . وكل سلسلة مخصوصة بمبلغ معين ، ومؤرخة ، وهي قابلة للاستهلاك في وقت معين وتختلف مدة الاستهلاك ، على أن متوسطها نحوون سنة .

(٢) كثير من هذه المصارف خصصت محلا فيها لبيع وشراء هذه السندات ، وذلك تسهيلا لمعاملة أعضائها .

- (٤) ان المبالغ الكبيرة التى يقترضا أعضاء هذه المصارف لآجال طويلة ، هى لأغراض لا يقدرها صغار الفلاحين قصيرو النظر حق قدرها . مثلا حفر المصارف اللازمة لاصلاح تربة الأرض ، لا يفكر فيه صغار الملاك ، بل أنهم يفكرون فيما هو أئين من ذلك مثل شراء بذور أو أسمدة أو غيرها مما يعود عليهم بالربح العاجل المباشر .
- (٥) فى بعض الأقطار مثل اسكندنيا ، وارلندا قبل الحرب العظمى ، قامت الحكومة بأعمال تشابه أعمال هذه المصارف . فكان ذلك بداهة سببا كافيا لعدم لزومها .



الآن وقد بينا بالايجاز الأصل فى فكرة هذه المصارف ، وكذا قوام نظامها ، نرجع الى إيرلندا لنرى كيف اقتبست هذا النظام وطبقته على حياتها الزراعية .

مسألة ملكية الأراضى الزراعية الارلندية كانت ولا تزال أهم المسائل التى تقابل الاقتصاديين الارلنديين ، اذ أن الزراعة فى تلك البلاد هى عماد الثروة ، وعليها تتوقف سعادة الشعب ، ولكن حكام إيرلندا قد اتبعوا فى السنين الماضية سياسة سبق شرحها ، أملاها عليهم الحكم الانجليزى الاستعمارى ، سياسة أفضت الى خراب البلاد وشقاء أهلها .

ولما رأت الحكومة الانجليزية سوء نتيجة هذه السياسة ، وشدة قيام الارلنديين فى وجهها مطالبين بارجاع ملكية الأراضى الارلندية الى الارلنديين بدل بقائها فى أيدى مغتصبين من انجليز وأسكتلنديين عملت أخيرا على تحقيق رغبات الأهالى ، وسنت قوانين بمقتضاها انتقلت بالتدريج ملكية أراض بلغت مساحتها نحو تسعة ملايين فدان . ثم جاءت الحرب الأوروبية العظمى فأوقفت العمل ، ولا تزال مساحات شاسعة من الأراضى لم تنتقل ملكيتها بعد . على أن ذلك الوقوف الوقتى أغضب ذلك الجزء الكبير من الفلاحين الذين يفلحون هذه المساحات الشاسعة ، ويدفعون عليها ايجارا أعلى مما يدفعه مواطنوهم من الأقساط التى فرضت عليهم تبعا للقانون الذى صيرهم ملاكا لأرض كانوا يفلحونها قبل مستأجرين .

بينما كانت مسألة نقل ملكية الأراضى فى مجرى التسوية ، قامت مسألة أخرى من الأهمية بمكان ، ألا وهى مسألة الأجير فى المزارع . فقد مرت على هذا الأجير أعوام ، وهو لا يتقاضى الا أقل ما يمكن من الأجر ، وقل ما شئت عن بؤس حاله المعاشية من قوت وملبس ومسكن . بعد طول سبات استيقظ هذا الأجير ونهض مطالبا كغيره بحقوقه . وقد أصغت له المجالس المحلية قبل الحرب بعض الاصغاء ، فبنت له مساكن صغيرة فى الأرياف ، وخصصت لكل مسكن منها قطعة أرض صغيرة يحصل منها على غذائه مما يربيه عليها من نبات وحيوان . على أن ذلك العمل وإن خفف عن هذه الفئة بعض أثقال حياتها ، لم يصلح حالهم كما يجب .

هذا التذمر بين طائفة الأجيرين ^(١) مضافا اليه تذمر فريق الفلاحين المستأجرين ^(٢) أثار غضب السواد الأعظم من المشتغلين بالزراعة إثارة رفعت صوتهم مطالبين باتمام العمل الذى عطلته الحرب ،

(١) Agricultural Labourers.

(٢) Tenant Farmers.

وهو تقسيم الأراضي بين الارلنديين حتى يعطى بعض الأرض لمن ليس له أرض ، فتصبح إرلندا قطرا تنتشر به الملكيات الزراعية الصغرى ويقوم أصحابها بزراعتها .

وقد أخذ هذا الغضب أحيانا شكل ثورة في بعض الجهات ، اعتدى فيها على كبار الملاك واغتصبت فيها محاصيلهم ومواشيهم ، وكادت تصبح الحالة فوضى . وهذا ولا شك اضطراب اقتصادى اجتماعى لا يمكن أن تسكت عنه حكومة موقرة بأى حال من الأحوال . ولكن الحكومة الانجليزية صاحبة السيطرة على الأمور كانت في ذلك الوقت مترعزة الأركان في إرلندا ، غير قادرة على حكم البلاد سياسيا ، ولا على قهرها حربيا . فظلت الأمور كذلك حتى جاءت سنة ١٩١٨ وصممت إرلندا بواسطة الانتخاب العام على إنشاء "جمهورية إرلندية" تقاوم بكل ما فيها من حول وقوة الحكم الانجليزى في البلاد حتى تحررها تماما ، فتصبح إرلندا بلادا مستقلة .

شكلت هذه الحكومة علنا رغم معارضة انجلترا معارضة كانت في أول الأمر بسيطة لاستهانتهم بفكرة "جمهورية إرلندية" . ثم اشتدت المعارضة ، وانقلبت الى نضال حربى بين دولة انجلترا و"جمهورية إرلندا" لما تكوّنت الجمهورية وصار لها وجود فعلى ومركز قوى .

كان "الجمهورية إرلندا" سياستان إحداهما سلبية والأخرى إيجابية . الأولى لمقاومة الحكم الانجليزى في إرلندا وإضعافه والتخلص منه بكل وسيلة ، والثانية حكم البلاد بنفسها سياسيا وحربيا وإداريا وقضائيا ، والعمل لاصلاحها اقتصاديا واجتماعيا . فقامت به أول وزارة "للملك الجمهورى" هو انشاء وزير زراعتها لمصرف سمي "مصرف الأراضي الأهل" (*) لفك العقدة الاقتصادية الزراعية التى نحن بصدها .

رأت هذه الحكومة الأهلية ان خير الطرق لذلك هو استمرار تقسيم الأراضي بين الفلاحين ، ذلك التقسيم الذى أوقفته الحرب الأوروبية العظمى ، والعمل لتحقيقه من طريق نظام المصارف الألمانية المعروفة باسم "لاند شافن" والتي أتينا على تفصيلها .

هذه المصارف في ألمانيا هي عبارة عن جماعات تشكل في جهات مختلفة من أصحاب أراضي هذه الجهات الذين يبغون عقد سلف بنظام مخصوص يتضمنه رهن أراضيهم . على أنه لما اقتبس نظامها في إرلندا غير وبدل فيه تبعا لمقتضيات الظروف الارلندية . وكان أهم الاختلافات اثنين :

(أولا) لا يوجد في كل إرلندا الامصرف واحد ، أعضاؤه الحكومة وجماعات فلاحة تعاونية لا تملك أرضا . أما في ألمانيا فقد تعددت هذه المصارف في أنحاء البلاد وليس للحكومة فيها يد ، وأعضاؤها أفراد يملكون أراض زراعية .

(ثانيا) إن غاية المصرف الارلندى أعظم شأنًا من غاية المصارف الألمانية ، ومهمته أكبر صعوبة من مهمتها . فبينما تقرض المصارف الألمانية أعضائها سلفا برهن أراضيهم لغرض إصلاحها

(*) مركزه في "دبلن" العاصمة وله فروع في الأقاليم ويسمى National Land Bank.

أو توسيع نطاقها ، يقرض المصرف الارلندى قروضا لجماعات تعاونية ذات نظام مخصوص ، تمكنها من شراء أراض زراعية واسعة تقسمها على أعضائها .

وقبل أن نتكلم على هذا المصرف الارلندى ، الذى هو مصرف للرهن العقارى التعاونى ، يحسن أن نقول شيئا عن "جماعات الفلاحة التعاونية" التى تعمل يدا بيد مع هذا المصرف . وكل من المصرف والجماعات مكل للآخر ، فكأنهما الروح والجسم ليكون النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى سيفضى الى إرجاع ملكية الأراضى الزراعية فى إرلندا الى أهلها .

الغرض من التعاون فى الفلاحة ^(١) هو حصول الفلاحين على أراض زراعية ، إما لتكون ملكا لهم وإما ليستأجروها فقط ، بواسطة جماعات تعاونية يشكلونها ويكونون فيها أعضاء يتبعون نظاما معيناً . وبعد ذلك يسلكون فى فلاحتها أحد طريقين :

(الأول) أن يشترك أعضاء كل جماعة فى فلاحة الأرض التى فى حيازتهم ، وذلك تحت إدارة هيئة ينتخبونها من بينهم ، تنظم أعمالهم وتتخذ الوسائل اللازمة لشراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم جملة . وما يأتون به من الأرباح يوزع عليهم تبعا لنظام يتفقون عليه .

(الثانى) أن توزع الأراضى على الأعضاء ، ويعمل كل منهم هو وعائلته فى فلاحة حصته ، ويحضى ربح ما يعمل . أما المراعى فتبقى حقا لكل الأعضاء يرعون فيها ما شتيم . وقد يعمل الأعضاء تحت هذا النظام لشراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم معا بواسطة جماعة تعاونية مستقلة ينشئونها خاصة لذلك . ومع أن فى هذه الطريقة شيئا من التعاون ، لاتعد "فلاحة تعاونية" بالمعنى الكامل . إذ أن الأعضاء لا يتعاونون فى نفس فلاحة الأراضى كما يفعلون فى الحالة الأولى . ومع ذلك فإن أكثر "جماعات الفلاحة التعاونية" فى أوروبا عموما من هذا القبيل . وربما كان سبب ذلك حب الفلاح الفرىزى لانفراده بعمله .

وتسمى الطريقة الأولى "الجماعية" ^(٢) والثانية "الفردية" ^(٣) . وسواء أكان المتبع هذه الطريقة أم تلك ، فإن هذه الجماعات ليست منتشرة فى أوروبا إلا فى إيطاليا ورومانيا حيث يرجع هذا الانتشار إلى سببين . الأول هو وجود عدد عظيم من الفلاحين الذين لا أرض لهم ممن يشتغلون باليومية ، وكثيرا ما يبقون عاطلين لعدم وجود شغل . السبب الثانى هو وجود فريق كبير من الوسطاء يستأجرون أراض واسعة من كبار الملاك ، ليؤجروها إلى صغار الفلاحين بقيمة عالية يجنون من ورائها مكاسب طائلة . وقد دخلت إرلندا فى هذا الميدان ، ميدان الفلاحة التعاونية ، منذ سنتين لنفس هذه الأسباب ، ويؤمل أن يعود هذا النظام عليها وعلى أبنائها بالخير والبركة .

نرجع الآن إلى المصرف الارلندى فنقول ، إن هذا المصرف لا يقرض إلا الجماعات التعاونية التى تنشأ لغرض شراء أراض زراعية لأعضائها على شرط أن ترهن له هذه الأراضى ضمانا لوفاء قروضه ،

(١) Co-operative Farming. (٢) Collective System. (٣) Individual System.

ويشرف هو على الطرق التي تتبعها الجماعات في تقسيم هذه الأراضي على الأعضاء . وأعضاء هذه الجماعات هم من الزراع الذين لديهم شئ من المال ، ولا يقدمون على هذا العمل قبل أن يجمعوا فيما بينهم من المال ما يكفي لدفع مقدار أقله ربع ثمن الأرض المزعم شراؤها وتوزيعها على أنفسهم .

أما مسألة رأس المال اللازم لهذا المصرف فقد حلتها "الحكومة الجمهورية" بشراؤها نحو ٤٠٠,٠٠٠ سهم ، دفعت نصف ثمنها فورا وهو مبلغ أكثر بقليل من ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد فتح المصرف أبوابه في أول سنة ١٩٢٠ ، يوم كانت إيرلندا في حالة اضطراب سياسي يعرقل كل عمل في البلاد ، سواء أكان ذلك العمل اقتصاديا أم اجتماعيا . لا شك أن وقتا كهذا لا يتيسر فيه للمصرف أن يصدر سندات مالية تتداولها الناس ، كما هو الحال مع المصارف الألمانية التي من هذا القبيل ، لأن ذلك يحتاج إلى كبير ثقة به ، وهذه الثقة مفقودة الآن في إيرلندا للأسباب المذكورة .

نظرا إلى هذه الظروف رأى المصرف طريقا آخر يساعد على الحصول على المال ، وذلك بأن اشترط على كل "جماعة" تؤلف لغرض شراء أراض على النظام المذكور أن تعمل وتتجج ، قبل أن تتعامل معه ، في حث أهالي جهتها على أن يجعلوا مالههم من المال ودائع في خزائنه بدل أن يودعوها بمصارف أخرى أو صناديق توفير البريد ، وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، ولمبالغ لا تقل عن خمسين جنيها . ولتسهيل وتشجيع ذلك يعطى المصرف وصولا كسندات قابلة ملكيتها للنقل إلى الغير (١) بمبالغ خمسين جنيها أو مضاعفات الخمسين بفائدة ٣/٤٪ أي بأعلى من الفائدة السائدة في الأسواق المالية .

وقد أنفق المصرف في شراء أراض للجماعات التعاونية التي التحقت بعضويته إلى الآن نحو ٣٧٠,٠٠٠ جنيه ، من ذلك ما دفعته "الحكومة الجمهورية" وقدره ٢٠٣,٠٠٠ جنيه ، ومنه ٩٠,٠٠٠ جنيه دفعتها الجماعات ، والباقي وقدره ٧٧,٠٠٠ جنيه دفعه المصرف من خزانته (٢) ، لأنه يقوم بالأعمال المصرفية العادية زيادة على المعاملة مع الجماعات التعاونية المذكورة ، فيأخذ ودائع ويقرض سلفا . ولكن أسهمه ليست إلا في أيدي الجماعات والحكومة . وعلى هذه الأسهم يعطى ٥٪ في حين أن المصارف العادية تعطى فائدة على أسهمها تتراوح بين ١٢٪ و ٢٠٪ . ولذلك أمكنه أن يرخص في سعره مع من يعامله أكثر من المصارف الأخرى ، لأن غرضه ليس الربح بل لإنجاز مهمة أوجد لأجلها .

أما عدد الأفدنة التي اشتراها للآن فيبلغ ١٦,٥٠٠ أعنى أنه دفع ثمنها لكل فدان متوسطه نحو ٢٢ ½ جنيه ، دفع المصرف ثلاثة أرباعه ودفع الجماعات الربع الباقي . وهذا الربع يأخذه المصرف ويدفع عليه ٣٪ فائدة تحفظ كأموال لاستهلاك الديون (٣) لحساب الجماعات يضاف إليها الأقساط السنوية المتفق على دفعها من أصل الدين . وهذه الأموال تريح تريبا مر بجا لا يقل عن ٣٪ . وبذلك يسد الدين في نحو ٤٧ سنة ، ويجوز تقصير المدة .

(١) Transferable.

(٢) راجع التقرير السنوي لجماعة التنظيم الزراعي الأيرلندية الصادر سنة ١٩٢٢ صفحة ٢٤

(٣) Sinking Fund.

والغالب أن متوسط ما يدفعه العضو سنوياً عن كل فدان من أصل الثمن زائداً الفائدة $1\frac{3}{4}$ جنيه وذلك يخلص الدين في ٣١ سنة .

وقد أنشئ الآن ٤٥ "جماعة فلاحية تعاونية" عدد أعضائها ٨٥٠ ، فكان متوسط كل جماعة نحو تسعة عشر عضواً (١) .

أما طريقة إنشاء هذه الجماعات وعلاقتها بالمصرف فهي كما يأتي :

يتفق جماعة من الفلاحين لا يقل عددهم عن ثمانية على شراء قطعة أرض لتقسيمها فيما بينهم ثم يخبرون المصرف ، فإذا وافق على تكوين هذه الجماعة ، وعلى قبول أعضائها حملة أسهم فيه (اذ كل عضو يجب أن يأخذ سهماً على الأقل في المصرف يدفع نصف ثمنه عند الالتحاق — والثمن جنيه — والنصف الآخر يقسط عليه) ، كما أنه إذا وافق هؤلاء الأعضاء على شروط المصرف ، يعين المصرف الأرض ويثمنها ، فإذا اتفق على شرائها ، يدفع الأعضاء ربع الثمن على الأقل ، والباقي يدفعه المصرف من خزائنه ، بعد أن ترهن الأرض له رهناً أولياً .

بعد ذلك تصير الأرض في حيازة الجماعة لمدة سنة أو اثنتين ، تحيطها في هذه الأثناء سياج ، وتنظفها وتعمل لها المصارف اللازمة وتعدّها للزراعة . وبعد ذلك تبدأ في تقسيمها بين الأعضاء حسب نظام بسيط يتفق عليه تحت إشراف المصرف . فإذا تم ذلك يستلم كل عضو نصيبه ليفلحه . وتظل الجماعة قائمة حتى يسد كل الدين ، فتخرج الأرض من تحت الرهن ، ولكن قبل ذلك لا يسمح لعضو أن يؤجر أرضه بغير إذن الجماعة ، وإذا أراد التخلص منها تأخذها الجماعة منه بالثمن الذي اشتراها به ، وتحل عضواً آخر محله .

وقد نجح هذا المصرف في عمله نجاحاً يبشر بتحقيق مهمته القومية تحقيقاً تاماً . وهذا طبعاً فوز عظيم للنظام التعاوني . فقد بلغ قيمة الموجودات للمصرف بعد سنتين من ممارسة العمل ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، منها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الودائع والحساب الجاري . وفي هذا برهان على نجاحه وثقة الناس به (٢) .

والمصرف والواضعون لفكرته (٣) والعاملون على انجاز هذه الفكرة ، كلهم آمل في تحقيق مهمتين قوميتين ، أولاهما معاونة الشعب الإيرلندي لوضع يده على أراضيهم الزراعية التي فيها ثروة البلاد . ثانيتهما تحويل تيار أموال الشعب إلى خزائنه وتثريها في سبيل ترقية الزراعة والصناعة الإيرلندية . وهذه الأموال ، ومنها ما يبلغ ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مكدسة كودائع في المصارف الرأسمالية وكذا

(١) راجع ص ٢١٢ من عدد مايو سنة ١٩٢٢ من مجلة "The Irish Economist"

(٢) راجع التقرير السنوي لجماعة التنظيم الزراعي الإيرلندية الصادر سنة ١٩٢٢ صفحة ٢٤

(٣) أنشأ هذا المصرف كما قلنا "الحكم الجمهوري" في إيرلندا الذي لم يعيش طويلاً ، إذ قضى نحبه بعد أربع سنوات فقط ، بعدها انقلبت حكومة البلاد ، وأعطيت إيرلندا الحكم الذاتي التام المعروف باسم "Dominion Home Rule" فخلت حكومة هذا العهد محل حكومة الجمهورية في "مصرف الأراضي الأهلي" .

في صناديق توفير البريد . وهذه الودائع الارلندية الهائلة ترجع فائده قليلة لا تتجاوز ٣٪ في حين أن أصحاب الأسهم في هذه المصارف يمنون أرباحا تتراوح بين ١٢٪ و ٢٠٪ وزيادة على ذلك أن هذه المبالغ الطائلة التي تجمعها هذه المصارف من ثروة إيرلندا تستعملها في إنعاش الصناعة والتجارة في إنجلترا .

من ذلك يستتج أن هذا المصرف يعمل لحفظ ثروتين عظيمتين داخل البلاد ، بعد أن كانتا تتسريان منها سنويا تاركين إياها قاعا صفصفا . الثروة الأولى ثروة الشباب الناهض ، والثروة الثانية ثروة المال .

سبق لنا في الفصل الثاني أن بينا الأسباب التاريخية التي دعت الى تحويل معظم مزارع إيرلندا الخصبية الى مراعي واسعة ترعاها الماشية ، وافضاء ذلك الى كثرة عدد من لا شغل لهم في الأراضي ، والتجائهم الى المهاجرة الى أمريكا وغيرها ، تاركين وراءهم من رضوا بعميشة متوسطة الحال على الأكثر على ما بقي من المزارع الارلندية . فكان خير شباب البلاد أخذ في الرحيل عنها ، وقد زاد ذلك أن العادة السائدة في البلاد هي أن الولد الأكبر وحده هو الذي يرث الأرض وما عليها ، أما سائر الأولاد فلا أرض لهم ولا متاع ، فكان تيار الهجرة لغاية الآن مستمرا ، ولو أنه قل كثيرا عنه في العام الماضي لتغيير الحكم وانتقاله الى أيد إيرلندية . ونحن قد رأينا أن أول عمل يقوم به "مصرف الأراضي الأهلي" هو مساعدة من لا أرض لهم على اقتنائها ، فكان هذا المصرف لا يدع سبيلا لشباب إيرلندا الى مهاجرتهم بلادهم . وهذا مما يحفظ كيان عنصر البلاد ، ويقوى العصبية فيها . لأنه في الغالب لا يقدم على المهاجرة الا من قويت بنيته وعلت آماله وكثر نشاطه . وهذا ما قصدنا من قولنا إن هذا المصرف يعمل لحفظ ثروة الشباب الناهض داخل البلاد .

أما حفظ ثروة المال داخل البلاد وتثريها فيها ، فقد سبق بيانها .

من ذلك يرى أن الخدمة التي أوقف هذا المصرف الارلندي نفسه عليها هي من أجل الخدم ، وتدل على بعد نظر من فكر في إنشائه ، وأن في اتباعه النظام الذي يعمل بمقتضاه هو وجماعات الفلاحة ونجاحه فيه لفوزا عظيما للتعالم التعاونية ، وبرهانا واضحا لما يمكن أن تأتي به هذه التعاليم الخيرة العام للشعوب .

الفصل الثانى عشر

الجماعات التعاونية للتجار بالجملة

ما من بلد دخل فيها النظام التعاونى ، وانتشرت في أنحاءها جماعته ، زراعية كانت أم صناعية ، الا وشعرت الجماعات فيه بضرورة إيجاد جماعة عامة لها ، تشتري وتبيع لها بالجملة . والسبب في ذلك هو الحاجة ، لأن كلا من هذه الجماعات المتعددة تعمل في دائرة صغيرة ، وبداية تكون تجارتها في بضائع معينة ، وبمقادير محدودة . ولا يخفى ان من أربح الأشياء في التجارة تعدد الأصناف ، والتعامل فيها بمقادير وافر ، وهذا يؤدى الى التوسع في التجارة وما يعقبه من الرخص في الأسعار ، والاقتصاد في النقل ، والتوفير في المصاريف ، والربح في النهاية .

هذه نظرية تجارية معلومة لا يجهلها المتعاونون ، ولذلك كانوا يرتقبون الوقت الذى يكون فيه لجماعاتهم هيئة عامة يتجرون معها بالجملة . على أن هذه الرغبة حركتها في إرلندا عامل خارجى حملهم على الاسراع فى إنشاء هذه الهيئة . وهذا العامل سوء نية تجار الجملة العاديين نحوهم ، والتأمر فيما بينهم على القضاء على الجماعات التعاونية حتى يخلو الجو للأسمايين من تجار الجملة والقطاعى على السواء ، ويومئذ يستبدون بالفلاحين ، ويملون عليهم أسعارهم ، وليس أمام الفلاحين الا الأذعان .

فمن الأعيب هؤلاء التجار لتحقيق هذه الغاية امتناعهم فى كثير من الأحوال عن امداد جماعات التعاون بالبضائع اللازمة لها من حاجات زراعية ولوازم منزلية ، واذا أمدوهم فكثيرا ما يضايقونهم بتأخير توريد هذه البضائع اليهم . مثل هذه الأمور المعوجة وغيرها قصدوا بها معاكسة الجماعات وعرقلة سيرها ليسقطوها ، ويرجع الفلاح الى الساجر كما كان أولا ، وفى ذلك ما لا يخفى من الربح الوفير للأول والخسارة للثانى .

استمر التعاونيون فى مقاومة التجار ، وبفضل قادتهم وتشبعهم بالمبادئ التعاونية ، قاوموهم أشد مقاومة ، حتى جمعوا قواهم وانفقوا على خطة بها يسلمون من شر هؤلاء التجار . وذلك بتصميمهم على إنشاء هيئة خاصة بهم ، يشترك كل الجماعات التعاونية فى إيجادها وفى تمويلها وفى إدارتها وفى المعاملة معها بالجملة . فتصبح هى الواسطة الوحيدة بين الجماعات والأسواق التجارية فى البيع وفى الشراء .

إن الفكرة الأساسية لإنشاء الجماعات التعاونية هذه الهيئة العامة هى نفس الفكرة التى دارت بخلد الأفراد التعاونيين قبل انشائهم جماعاتهم . فكما أن الأفراد اجتمعوا لتحقيق مزايا اقتصادية اجتماعية وكونوا جماعات لهم ، كذلك اجتمعت هذه الجماعات الصغيرة وكونت جماعة كبيرة لنفس تلك المزايا . وبذا انتفع الفرد انتفاعا لم يكن فى وسعه أن يتفعه بصفة كونه فردا ، ولا فى وسع جماعته كذلك .

من نوع هذه الجماعة التعاونية العامة اثنتان في إيرلندا ، إحداهما أنشئت في سنة ١٨٩٢ وهى "الجماعة الوكيلية التعاونية الارلندية" (١) والأخرى في سنة ١٨٩٧ واسمها "الجماعة الزراعية الارلندية للتجار بالجملة" (٢) .

قد ذكرنا عن الأولى شيئا في الفصل الخامس (فصل جماعات الزبدة) وقلنا إنها أوجدت خصيصا لمصلحة جماعات الزبدة ، فتصدّر الى الأسواق زبدة المعامل التعاونية ، وكذا تورد اليها كل ما تحتاج اليه من لوازم وحاجات . ولكن هذه الجماعة لم تحقق الآمال التى علقنا عليها . وربما كان من أوائل الأسباب لذلك أنها بدأت عملها قبل الأوان ، أى قبل أن ينتشر التعاون في ريف إيرلندا انتشارا يستوجب وجود جماعة مثل هذه ، وقبل أن يتمكن التعاون من نفوس الارلنديين تمكننا يجعلهم تعاونيين بالمعنى الكامل ، فيحرصوا على مصلحة إخوانهم حرصهم على مصلحة أنفسهم وقد بينا في الفصل المذكور ما ترتب على ذلك من ضعف مركز هذه الجماعة أمام التجار حينما اتبعوا في محاربتهم للتعاونيين سياسة "فترق تسد" .

ولما تبادت معامل الزبدة التعاونية في سوء معاملتها مع هذه الجماعة ، بأن لا ترسل زبدها اليها الا اذا عجزت هى عن بيعها مباشرة في الأسواق ، أما في حالة رواج السوق فتستغنى عنها وتعامل التجار مباشرة ، مما يكون من شأنه ولا شك أن يربك الأعمال ويفضى بالخراب العاجل على الجماعة — لما حصل ذلك وجدت هذه الجماعة أنه من الضروري لحفظ مركزها في السوق ولعدم انفضاض معاملها ، أن تملك معمل زبدة خاصا بها ، حتى تضمن تصدير مقدار ، وان كان محدودا ، من كميات الزبدة التى اتفقت مع التجار عليها ، وذلك لعلمها أنه قد تخونها معامل الزبدة التعاونية في أى وقت ، فتقع في حيرة .

قامت الجماعة بذلك وبذلت جهدها في مقاومة كل هذه الصعاب ، ولكن الحال لم يتحسن ، بل ازداد المستقبل ظلاما عندما رأت أنه قد أتاها منافس كبير من داخل الحركة التعاونية نفسها ربما يقضى على حياتها كما سيأتى بعد .

والآن نأتى للجماعة التعاونية العامة الثانية وهى "الجماعة الزراعية الارلندية للتجار بالجملة" فنقول إن هذه الجماعة أنشئت في دبلن تحت اسم "الجماعة التعاونية الزراعية الوكيلية الارلندية" (٣) وكان محلها حجرة صغيرة وضعة فيها تقوم بأعمال الوسيط فتشترى للجماعات التعاونية الزراعية بالنقد ما يطلبونه من سمد وزور وغيره من الحاجات الزراعية وترسل مباشرة لها . وهذه عملية بسيطة لا تحتاج الى مخازن ولا الى دفاتر حساب عديدة . وبداهة لا ينتظر لجماعة كهذه أن تكبر الا اذا دخلت في دور أوسع مجالا من ذلك . ولكن هذا لم يكن متيسرا وقتئذ لقلّة عدد أعضائها (وأعضاؤها جماعات تعاونية) وكذا ماليتها . فاكثفت بأن تستمر في عملها وتحوز ثقة الجماعات الزراعية وتكسب تجارتها الى أن يأتى الوقت الذى تتمكن فيه من توسيع نطاق أعمالها . هذا ما كانت

(١) Irish Co-operative Agency Society. (٢) Irish Agricultural Wholesale Society.

(٣) Irish Co-operative Agricultural Agency Society.

ترمى إليه في أول الأمر ، وحققته بعض التحقيق ، إذ أنه في أول سنة من حياتها بلغت قيمة معاملتها التجارية مع ما التحق بعضويتها من الجماعات التعاونية الزراعية ١٤,٥٠٠ جنيه . أى أنها حازت خمس تجارة الجماعات الارلندية تقريبا ، لأن تجارة هذه الجماعات بلغت في تلك السنة ٧٦,١٣٤ جنيه^(١) . وهذا نجاح يشر بمستقبل زاهر .

لم تمر السنة الأولى من حياة هذه الجماعة حتى تعلم التعاونيون دروسا جعلتهم يفكرون في إدخال تغيير على أغراض جماعتهم ونظامها ، وكان ذلك . وتغير ضمنا اسم الجماعة فصار "الجماعة الزراعية الارلندية للاتجار بالجملة" وهذا هو اسمها الى الآن . هذا التغيير جاء من جراء انتصار الرأى القائل بوجوب إيجاد اتحاد تجارى^(٢) له محل كبير تعرض فيه بضائعه ومخازن تحتوى على كل ما تحتاج اليه الجماعات التعاونية الزراعية من حاجات زراعية ومزيلة ، بدل أن كانت الجماعة تقوم بمهمة "وسيط" يجمع طلبات الجماعات ويشتريها لها جملة ، وترسل مباشرة اليها .

هذه الخطوة أحدثت حركة في الدوائر التعاونية الزراعية في البلاد ، وجعلت الجماعات تفكر في الدخول في عضوية هذه الجماعة المقدمة التي لم تدخر وسعا في التسهيل عليها في التجارة . فأقبلت عليها وعضدتها بمالها وبالاتجار معها . فالتسعت دائرة عملها وانتعشت حركتها ، واليك حالها في سنة ١٨٩٨^(٣) .

عدد الجماعات التعاونية الزراعية	عدد الجماعات التي اشتركت في عضوية هذه الجماعة العامة	عدد أسهم هذه الجماعة	رأس مالها المدفوع	مبلغ حركة معاملة الجماعات التعاونية الزراعية	مبلغ حركة معاملة الجماعات المشتركة مع هذه الجماعة العامة
٢٤٣	٢٥	٢,٩٨٦	٢٠٠ (٤)	٢٧٠,٣٤٦ جنيه	٣٠,٠٠٠ جنيه

وقبل أن ندخل في بيان أعمالها يحسن أن نفسر نظام إدارتها فنقول إن ذلك لا يختلف كثيرا عن نظام الجماعات التعاونية المحلية من حيث المساواة في روحه والدقة في وضعه والعمل على تنفيذه . إلا أنها تصدر نوعا من الأسهم لا تعرفه الجماعات المحلية ، وهذه الأسهم تسمى "الأسهم الممتازة"^(٥) وثمن الواحد منها خمسة جنيهات ، ويشتريها أفراد فقط ، لا يقل ما يأخذه الواحد منهم عن عشرة أسهم ، ولا بد من دفعهم الثمن كاملا عند أخذها . والسبب في إصدار هذه الأسهم هو افتقار الجماعة الى المال من جهة ، ووجود عدد من أصدقاء التعاون في البلاد بودهم لو أعطوا فرصة للأخذ بيده من جهة أخرى .

(١) راجع كتاب "Twenty-one years of The I. A. W. S. 1897—1918" by L. P. Byrne.

صفحة ٢٥ (٢) Trading Federation.

(٣) عن كتاب "Twenty-one years of I. A. W. S." ص ٩٠

(٤) سبب قلة رأس المال هو أن عند إنشاء الجماعة كان ثمن السهم خمسة شلنات يدفع منها عند الالتحاق شان واحد والباقي يقسط .

(٥) Preference Shares.

أما الأسهم العادية فتأخذها الجماعات التعاونية دون سواها . ولا يقل عدد الأسهم التي تشتريها كل جماعة عن عدد أعضائها . وثمان السهم جنيه واحد يدفع من ثمنه الربع عند الالتحاق بالعضوية ، والباقي يؤخذ تدريجاً من "العائد" (١) وكذا من الفائدة التي تخص الحصص (٢) في آخر السنة . أما مسئولية الأعضاء فهي محدودة والحصص يجوز نقل ملكيتها للغير والفائدة التي يأخذها حملة الأسهم لا تزيد على ٥ ٪ . ويحفظ ٢٠ ٪ من صافي الأرباح للمال الاحتياطي .

وإدارة الجماعة موكولة "لمجلس مديرين" (٣) ، وعدد أعضائه عشرة ينتخبهم الأعضاء سواء أكانوا جماعات أم أفراداً بيدهم أسهم ممتازة ، وذلك على أساس صوت واحد لكل ١٠٠ عضو من أعضاء الجماعات ، وصوت واحد لكل صاحب أسهم ممتازة . وينتخب حملة الأسهم العادية ستة أعضاء من هذا المجلس ، والأربعة الباقون ينتخبهم حملة الأسهم اجمالاً ، عادية وممتازة . أما "رئيس المجلس" فينتخبه المديرون ، ويجب أن يكون من ممثلي أصحاب الأسهم العادية .

بهذه الطريقة لا يخشى من تسلط أفراد على إدارة الجماعة ، وتسييرها الى حيث لا ينفع المتعاونين . بل إن من يرضى أن يدخل كصاحب أسهم ممتازة بهذه الشروط لا بد أن يكون صديقاً حقيقياً للتعاونين يود مساعدتهم والعمل معهم ، فإن طريقة دفع ثمن الأسهم ، وتحديد التصويت بشكل يضمن حقوق أصحاب الأسهم العادية كاملة ، بحيث أنهم هم أنفسهم الذين يسكون زمام العمل مما يثبت أنه لا يرضى بها إلا من أراد حقيقة أن يسد يده للنهوض بهذه الحركة مع عدم الاضرار بمصالحه المالية مع ذلك .

والآن نأتى على أعمال هذه الجماعة فنقول إنها ابتدأت عملها بتلقى درس قاس صدمها في أول الأمر وأوقع بها خسارة ، وربما كان ذلك موعظة عملية جاءت في بدء العمل لتوفر عليها مبالغ هائلة كانت قد تخسرهما فيما بعد . هذه الخسارة جاءت من جراء دخولها في ميدان البيع التعاوني وهو ميدان صعب مخوف بالمخاطر ، والطريق اليه من أوعر الطرق التي يطرقها المتعاونون . وقد كلف ذلك الجماعة التي نحن بصدددها خسارة كبيرة عندما عملت على بيع مواشى أعضائها لهم . ذلك كان كافياً لها وأحسن درس تتلقاه يعلمها أن البيع التعاوني ليس من الحكمة الدخول فيه قبل أن تثبت قدمها في التعاون ، وتتدرب على أساليب التجارة ، وتؤكد من أن الروح التعاونية قد دبت في نفوس أعضائها . بعد ذلك اتجه فكرها الى الشراء التعاوني ، وهو توريد حاجات الأعضاء لهم .

أول ما اهتمت به الجماعة في هذا الباب هو توريد البزور للأعضاء بعد فحصها ، وتيقنها من أن هذه البذور نظيفة النوع قوية النمو . كذلك السجاد قد اهتمت بأن ما تورده لأعضائها مضمون الجودة ، محتوي على العناصر المطلوبة بكمياتها القانونية ، وذلك مما شجع الأعضاء على ألا يرضوا على أرضهم باستعمال الأسمدة التي أتت بمزايا لم يكونوا يعهدونها من قبل ، وذلك لجودة نوعها وخلوها من الغش .

(١) Dividend.

(٢) Interest on Capital.

(٣) Board of Directors.

بعد سنتين من عمرها ؛ رأت الجماعة أن تقوم بتوريد العدد والآلات الزراعية اللازمة لأعضائها فكان ذلك من الأسباب التي أنعشت تجارتها وزادت حركتها وأخذت بها الى الأمام ، ولم يمض طويل من الزمن حتى تقدمت الجماعة تقدما عظيما ، ماليا وتجاريا ، وصارت قادرة على معرفة طلبات أعضائها ، وعلى تقدير الكميات اللازمة لتجارتها من كل الأنواع ، سواء أكانت هذه الأنواع من اللوازم الزراعية أم الحاجات المنزلية . وهذا مما ينير لها الطريق في سيرها ، ويطمئنها على أن ما تعرض في محالها سيحوز القبول ، وما تخزن في مخازنها سيعرف قبل أن يلحقه أدنى ضرر .

استمرت الجماعة في تقدمها وهي تكبر وتجارها تتسع ، وتضيف الى بضائعها أنواعا حديثة تتطلبها سنة التدرج في الرقي ، حتى وصلت تدريجا ، وبدون كلفة ، الى أن دخلت ميدان البيع التعاوني . فمُنذ سنة ١٩٠٩ صارت تشتري من أعضائها ما يحضرونه اليها من بيض ودجاج وعسل وغيره . ثم بعد ذلك أخذت تورد لجماعات الزبدة كل ما يلزمها من عدد وآلات لمعاملها ، بل لقد أخذت على نفسها أن تشيد معامل للزبدة ، وتركب فيها كل ما يلزم من العدد ، وتقدم لها كل ما تحتاج من الأدوات ، وأخذت أيضا في تصدير زبدتها الى الأسواق . وهنا ابتدأ التراحم والتنافس بين هذه الجماعة وبين " الجماعة التعاونية الويكلية الارلندية " التي تكلمنا عليها . والظاهر أن مركز الجماعة " العامة " أخذ في التقوى يوما بعد يوم على الجماعة " الويكلية " ، وهذه سنة التجارة ، فان الجماعة العامة جماعة كبيرة تشتغل بتجارات متعددة ، وبكميات وافرة ، وعضويتها واسعة . ولما رأت الجماعة أن تجارتها في الحاجات الزراعية والمنزلية اتسعت لدرجة كبيرة جعلت أقساما مخصوصة للأنواع المتعددة من تجارتها ، حتى وصل عدد هذه الأقسام الى اثني عشر : ^(١)

- (١) أعمال المصارف .
- (٢) التقاوى والحبوب .
- (٣) عرض المحاصيل في الأسواق .
- (٤) عدد وآلات زراعية .
- (٥) لوازم تربية النحل .
- (٦) البقالة والمواد الغذائية .
- (٧) لوازم معامل الزبدة .
- (٨) الأسمدة والعلف والفضح .
- (٩) الملابس والأحذية .
- (١٠) الطبع ولوازم الكتابة وبيع الكتب .
- (١١) لوازم الطحين ، والعدد الميكانيكية ولوازمها .
- (١٢) بضائع معدنية .

ولهذه الجماعة الآن محل كبير في "دبان" وفروع ومخازن في بلاد عديدة ومكاتب للتعامل في انجلترا واسكتلندا .

(١) عدد مايو سنة ١٩٢٠ من نشرة "The I. A. W. S. Monthly Bulletin"

وقد عمل قادة هذه الجماعة أخيراً على الدخول في حركة مباركة تنفيذ الجماعة والحركة التعاونية إجمالاً ، ذلك أنهم حثوا جماعات التعاون المتزلى ولا سيما في شمال إيرلندا ، حيث هذه الجماعات منتشرة أكثر من الجماعات الزراعية ، على الانضمام الى عضوية هذه الجماعة ، وذلك مما يدل على بعد نظر القائمين بهذا الأمر ، لأنهم سيتوصلون بذلك الى التقريب بين وجهتي نظر المنتجين والمستهلكين داخل الحركة التعاونية ، وجعلهم أعضاء هيئة واحدة . وستكون هذه الجماعة حلقة اتصال هاتين الفئتين . يتقابل فيها جماعة المنتجين مع جماعة المستهلكين ، فيقدم المنتج ما أنتج ويأخذ المستهلك ما يحتاجه . وإذا استمر حسن العلاقة والتفاهم بينهما ، وبطريقة رائدها السداد في الرأي والروية في العمل ، فلا يبعد أن نرى الوفاق سائداً بين هاتين الطائفتين من المتعاونين بفضل هذه الجماعة ، لأن الصلة بين المنتجين الذين يهتمهم بيع ما ينتجون بأعلى ثمن ، وبين المستهلكين الذين يهتمهم شراء ما يحتاجون بأقل ثمن ، لا يوصل اليها إلا بمثل هذه الجماعة التي يملكها ويديرها معا أعضاء هاتين الطائفتين ، فترى من مصلحة الجميع تحديد الائتمان في البيع وفي الشراء حتى لا يغبن فيه أحد الطرفين ، فيراعى مصالحهما ، اذ كلاهما ممثل في سياستها وفي إدارتها .

ويمكننا أن نتصور مقدار تقدم هذه الجماعة من احصائيات العشرة السنين الأخيرة^(١) :

السنة	عدد الجماعات الداخلة في العضوية	عدد الأسهم	رأس المال العادي المدفوع	رأس المال الممتاز المدفوع	ثمن ما بيع أثناء السنة	المكسب للسنة	المال الاحتياطي
١٩١٠	١١٩	١٦,٧٨٥	١,٩١٩	٥,٢٢٣	١٢٣,٥٠٨	١,٥٩٤	٣,٣٠٠
١٩١٢	١٥٩	٢٠,٦١٨	٣,١٥٢	٥,٦٨٧	١٧٦,٩٠٠	٧٥٣	٤,٠٠٠
١٩١٤	١٨٨	٢٥,٧٩٤	٣,٦٤٠	٦,٥٠٥	٢٦٨,٣٨٤	٢,١١٤	٥,٠٠٠
١٩١٦	٢٦٤	٣٦,٩٥١	٧,١٣٩	٨,٦٨٠	٤٧٩,٨٧٩	٤,٩٨٩	٨,٠٠٠
١٩١٨	٣٧٩	٥٧,٢٣١	١٤,٤٩٠	١١,٥١٥	٩١٤,٢٤١	٧,٥٢٧	٥,٠٠٠ ^(٢)
١٩٢٠	٤٩١	٨٢,٠١٢	١٧,٥٣١	١٢,٩١٧	١,٦٧١,١١٥	٩,٢١٨	٩,٠٠٠

(١) كما ورد في كتاب "Co-operation In Ireland" by Smith - Gordon & C.O'Brien صفحة ٨٤

وكذا في بعض احصائيات من مكتب الجماعة "العامة" .

(٢) نقص المال الاحتياطي هذه السنة لأنه في السنة التي قبلها سددت مصاريف البناء الجديد للجماعة وتكاليف تجهيزه .

الفصل الثالث عشر

”دور المرأة الارلندية الريفية في الحركة التعاونية“

إن للمرأة مقاما في هذه الحركة لا يستهان به . وقد أقدمت على قيامها بمهمتها بجانب الفلاح الارلندى إقداما يعجب به ، وشاركته في عمله التعاونى الذى وضع فيه جل آماله ليقم على أساسه مدنية قروية في إرلندا . يتذكر القارئ المبدأ المثلث الأركان الذى اتخذه زعيم التعاون الزراعى في إرلندا في أول الأمر وهو ”تحسين الزراعة ، تيسير التعامل ، ترغيد المعيشة“ كما يتذكر شدة اهتمامه بالركن الثانى من هذا المبدأ وأعنى به تحسين التعامل ، تاركا تحقيق الركن الأول لمصلحة الزراعة الحكومية التى هى أقدر على القيام به من كل هيئة أخرى كما بينا .بقى الركن الثالث من هذا المبدأ السامى مغفولا عنه لأن الرجل الارلندى وجد أن هذا العمل ليس من اختصاصه ، فبقى متروكا حتى بدأت المرأة تحس أن ذلك شأنها . لأن جعل المعيشة الاجتماعية هنيئة هو مما يقع في دائرة اختصاص المرأة ، إذ البيت وحياته وتدير شؤونه وسعادته متوقف توقفا تاما على اهتمام المرأة به . من أجل ذلك اجتمع عدد من ذوات النفوس العالية من نساء إرلندا وتشاورن في الأمر ، وكان الفيلسوف الارلندى ”A. E.“ أقوى عضد لمن بفكره وقلمه ، واتفقن على أن تقوم جماعة منظمة لنساء إرلندا القرويات بالعمل الخاص بهن في الحركة التعاونية ، وتحقيق الركن الثالث من المبدأ الذى وضعه الزعيم ”هوريس بلانكت“ ، ذلك المبدأ الذى اشتهر وذاع في كل صقع من أصقاع البلاد المتعدية .

كان ذلك في سنة ١٩١١ ، ومنذ ذلك الوقت الى الآن تعمل هذه الجماعة بهمة وصبر على تحقيق المهمة التى وكلت اليها ، تلك المهمة التى هى في الحقيقة أسمى غرض ترمى اليه الحركة التعاونية بأسرها وهى الحياة القروية السعيدة . فكأن النساء جئن ليكلن بالنجاح العمل الذى بدأه الرجال . وهذا ولا شك أكبر دليل على نجاح الحركة التعاونية في إرلندا الزراعية التى اجتازت المراحل الأولى في حياتها بفضل رجالها . والآن تجتاز المراحل الأخيرة بفضل نساءها . حقا أن مدنية الأمم تقاس بمقدار علو مقام المرأة فيها ، والعمل الذى تقوم به في حياتها المنزلية والقومية .

هذه الجماعة سميت ”جماعة نساء إرلندا المتحدات“ ^(١) وهى جماعة نسوية محضة مستقلة تمام الاستقلال في أعمالها . بيد أنها تعمل جنباً لجنب مع ”جماعة التنظيم الزراعية الارلندية“ ، وهى الموكلت اليها أمر تحقيق مبدأ المعيشة الفضلى في ريف إرلندا . فهى اذن العامل لرفع مستوى الحياة الاجتماعية في الأرياف ، كما أن جماعة التنظيم المذكورة هى العامل لتقدم الحياة الاقتصادية فيها ، ومقصدها هو أن توقف في نفس المرأة الارلندية شعورها بالمسؤولية ، وتجعل كل امرأة ”تدرك أن مساعدتها ضرورية ولازمة في تكوين الأمة سواء قضت هذه المساعدة باشتغالها في لجان الجماعات

(١) The United Irishwomen.

العامة أو باشتغالها في مطالب البيت . وعلى "جماعة نساء إيرلندا المتحدات" بعد إيقاظ هذا الشعور أن تعمل على ألا يذهب شئ من المجهودات المبذولة سدى ، ولا يضيع بمجهود الفرد بسبب قلة المعونة . ولذلك كان عنوانها هو "التعاون" فهن يعملن على إيجاد رابطة بين نساء إيرلندا غير ناظرات الى ما بينهن من الفروق في المراتب والسياسة والعقائد ما دمن يلمسن المصلحة العامة المشتركة .

والمركز العام لهذه الجماعة في دبلن عاصمة إيرلندا . ولها فروع عديدة في الأرياف وأمرها موكول الى "لجنة تنفيذية" تنتخبها مثلثات هذه الفروع في الجمعية العمومية التي تجتمع مرة في السنة . أما اللجنة فتجتمع مرة في الشهر . وتحت هذه اللجنة التنفيذية لجان صغيرة تعمل لجمع المعلومات المختلفة وهي بمثابة حلقة اتصال بين المركز الرئيسى والفروع ، تمهد السبيل للأول للوقوف على حقيقة الثانى ، وتحمل للثانى النصائح والارشادات التي تثير له الطريق في أعماله . أما هذه الفروع فهي جماعات نسوية محلية منتشرة في الأرياف تعمل لتحقيق الغرض الذي ذكرناه تحت اشراف لجان منتخبة من أعضائها . وكل فرع حرقى العمل في أى موضوع يرى أعضاؤه أنه موصل للقصد الذي أجمعن على تحقيقه .

وللجماعة "منظمات" يعملن معلوماتهن وتجاربهن وقفا على الفروع ، فهن لها بمثابة "المستشار" ومن آن لآخر يزرن الفروع ليجتمعن بأعضائها ، ويثبن فيهن من الروح العالية ما يرفع مستوى الحياة الاجتماعية ، ويمددهن بالنصائح الغالية والارشادات الحكيمة ، ويشجعنهن على الاستقرار في عملهن ، وتحقيق غرضهن الأسمى . واذا ما آتسن في جهة ما أملا في إنشاء فرع لها توجهن اليها ، واجتمعن بنسائها ، وتفاهمن معهن ، وفسرن لهن مهمتهن ، وشرحن لهن المبدأ الذي يعملن لتحقيقه ، والمزايا التي تعود عليهن وعلى قريتهن من وجود فرع لهن بها . حتى اذا جاء الوقت ، وأردن انشاء فرع لهن كنّ لهؤلاء القرويات خير عضد لذلك حتى يخرجن الى حيز الوجود ما كنّ يثبن من الأفكار .

وهناك أيضا للجماعة "معلمات" مدربات يذهبن في أى وقت الى الفروع ليعشن بين أعضائها مدة تتراوح بين أسابيع وأشهر ، يقمن في غضونهن بتدريس علوم خاصة بهن مثل الصحة والاسعاف ، والطهى والتطريز ، ويقمن كذلك بالقاء محاضرات في ضرورة النظافة والاعتناء بتربية الأطفال وترتيب نظام البيت ، كما انهن يدربن الأعضاء على كيفية تعهد الحقائق حتى يخرجن منها ما يلزم لمتازهن من الخضراوات والأزهار ، ويبصرنهن بتربية الدجاج وانتاج البيض ، وكذا اقتناء النحل على الطريقة العلمية الحديثة حتى يحصلن على عسل نظيف وافر ، كما انهن يعلمن الأعضاء بعض الصناعات القروية مثل الغزل وعمل الأسفاط أى الأسبته ، وصناعة المربة ، وحفظ الفواكه في زجاجات في محلول من السكر بطريقة تحلى طعمها وتقيها العطب .

كما أن الجماعة تعمل لمعرفة الماهرات من الممرضات والمولدرات وترشحن للفروع التي تكون في حاجة اليهن : ومن هذه الفروع ما يستخدم هؤلاء السيدات بصفة ثابتة في جهاتهن ، ومنها ما يحتاج اليهن من آن لآخر .

وهذه الوظائف الثلاث ، وظيفة "المنظمة" ووظيفة "المعلمة" ووظيفة "الممرضة" هي التي يتعاطى صاحباتها أجزا عليها من الجماعة ومن الفروع تبعا للخدمات التي يقمن بها . أما الوظائف الأخرى مثل رئاسة الجماعة والسكرتيرة وأمانة الصندوق وغيرها فهي وظائف شرف لا أجزا عليها غير الشعور بالقيام بواجب اجتماعي ، وانه لنعم الأجر .

وقد يلتحق بعضوية الجماعة أفراد رجالا وإناثا توافق اللجنة التنفيذية على قبولهم ، وذلك لأن هناك عددا من الرجال والنساء يودون مساعدة الجماعة أديبا وماديا حبا لتقدمها ونشر مقاصدها وتعميم مزاياها ، لأنهم رأوا في الحقيقة أنها من عوامل رقي المرأة القروية ، ومن الأسباب التي ترفع مستوى الحياة في الريف .

وقد بلغ عدد هؤلاء الأعضاء من الأفراد في سنة ١٩٢٠ ، ٥٩٣ عضوا . أما عدد الفروع فكان ٤٩ ، أعضاؤها ١,٢٧٨ (أي أن متوسط عدد أعضاء الفرع ٢٦ تقريبا) فكان مجموع الأعضاء كلهم ١٨٧١

أما قيمة اشتراك الجماعة للسنة ، فالعضو فيها يدفع شلنين ونصفا على الأقل ، ويدفع الفرع ضعف هذا المبلغ ، ويدفع العضو لفرعه نصف شلن في السنة .

وبلغ دخل الجماعة في سنة ١٩٢٠ ما يزيد عن ٤٠٠٠ جنيه يتضمن مساعدة مالية من الحكومة تقرب من ١٠٠٠ جنيه ، وكذا هبة مالية من وقف المثرى الاسكتلندي الأمريكي الشهير المرحوم "اندروكارنجي" تقرب من ٣٠٠ جنيه ، والباقي من اشتراكات أعضائها وتبرعاتهم .

أما ما أنفقته أثناء السنة فبلغ نحو ١٥٠٠ جنيه ، وذلك في مرتبات موظفين وأجور وبدل سفر ، وأجرة المكتب الرئيسي ومصاريف افتتاحه الى غير ذلك من الوجوه الضرورية للعمل^(١) .
الآن وقد عرفنا غرض هذه الحركة النسوية ونظامها بما فيها من جماعة مركزية وفروع محلية ، بقي علينا أن نبين أعمالها ، وما يقوم به هؤلاء النساء بالفعل لرفع مستوى الحياة الاجتماعية في الريف .
ولتفصيل ذلك نقسم الموضوع الى ثلاثة أقسام^(٢) .

(١) عملهن لتقدم الزراعة وما يتبعها من الصناعات الريفية

ان هؤلاء النساء باتقانهن الفروع الثانوية للفلاحة كترية الدجاج والأرانب ، وكاقتناء النحل ، وكزراعة الخضروات والفواكه ، وكالاقتناء بترية وتغذية الأبقار الحلوب وعجولها ، والخنازير وصغارها ، كل ذلك من شأنه أن يساعد رجالهن في عملهم من الوجهة الفنية ويحلب لهم ثروة أن وجدناها قليلة نسبيا فان أثرها في حياتهم الاقتصادية عظيم .

(١) التقرير السنوي لجماعة الارلنديات المنتدات عن سنة ١٩٢٠

(٢) راجع صفحة ٢٧ من كتاب "The United Irishwomen; their place, work & ideals" by Horace Plunkett, Ellice Pilkington & A. E.

كما انهن يتعلمن غزل الصوف وعمل بعض الملابس منه ، وصناعة المربة وحفظ الفواكه مسكرة ، وانتاج العسل على الطريقة الحديثة ، وغير ذلك من الصناعات التي لها ارتباط بالحياة الريفية ، يساعدن على تمتع بيتن بخيرات الريف ، وما يزيد على الحاجة يقدم الى السوق .

واذا كان في الجهة التي هن فيها جماعة تعاونية ، فالمرأة هي خير عون لها ، اذ أنها تشتري منها حاجاتها المنزلية من سكر وشاي وملابس وأحذية ، واليها تباع ما تنتجه من عسل وبيض ودجاج وغير ذلك ، ولا يخفى أنها بعملها هذا تعاون الرجال عموما على تقويم جماعاتهم التعاونية ، كما أنها تعاون زوجها مباشرة بالانتفاع من معاملتها مع الجماعة التعاونية في البيع وفي الشراء .

(٢) عملهن في المعيشة المنزلية

إن وجود "فرع" في قرية يجعل للقرويات محورا يلتفغن حوله ، وهناك يتقابلن ويتعارفن وهن متساويات كأعضاء جماعة واحدة ، فتقوى رابطتهن القروية . وعندها يتمكن ربان البيت الوضع من الاطلاع على الحياة في البيت الرفيع والاكتساب منه اكتسابا أدبيا ، فتتلم الفقيرات بالأسوة شيئا عن النظافة والتنظيم وتربية الأطفال وتعليمهم وترتيب البيت وتجميله وغير ذلك ، اذ أن بيت كل عضو من الأعضاء مهما صغر مركزه الاجتماعي مفتوح لزيارة كل عضو آخرهما علا مركزه ، وكذا لزيارة ممثلي الجماعة الرئيسية . ولا يخفى ما يدور في نفس صاحبة الدار اذا لم يكن بيتها كما يجب من النظافة والترتيب ، أو لم يكن أطفالها على ما يرجى من التربية والتعليم ، وهي باعتبارها عضوا عاملا في جماعة ذات غرض سام تعلم كل العلم واجبها نحو بيتها فتحس بتأنيب نفسها ، وهذا ولا شك يؤثر في أدائها مهمتها خير تأثير . يومئذ تجهد نفسها على أن تظهر أمام باقي الأعضاء بمظهر يشرفها ويرفع رأسها . وهنا يأتي التنافس المبني عليه التقدم الشخصي والذي هو أساس العمران . إن عدم اليسر المالى ليس بمانع من النظافة وتنظيم الهندام وترتيب المتاع وتربية الأطفال وغير ذلك مما هو في الحقيقة أساس سعادة الحياة المنزلية . فكم من بيوت وضيعة في قرى أوروبا تجدها صالحة لزيارة ملوكها . وكم من بيوت رفيعة في ريف مصر يعاف الانسان أن يدخلها ، اذ لا نظافة فيها ولا نظام ولا ترتيب ولا تربية .

(٣) عملهن في الحياة الفكرية والاجتماعية

ذكرنا في الفصل الثانى شيئا عما يسمى بالهجرة القروية وأعني به مهاجرة أهل القرى من شبان وشابات الى المدن فرارا من المعيشة البسيطة الراكدة التي لا روح فيها . هذه المعيشة المنفردة التي يعيشها الفلاح بين زرع وبيته ، والتي ليست بمنبهة للفكر ، ولا هي بمنعشة للنفس ، كانت سببا في فتح باب الهجرة من الأرياف الى المدن حيث الحياة الاجتماعية ممثلة بأكبر معانيها . فهناك حركة واجتماعات ومقابلات واحتكاك أفكار وسرور باللقاء .

من ذلك رأت "جماعة الارلنديات المتحدات" أن تعمل جهدها في إيجاد رابطة قروية في ريف البلاد تعطى فرصة لأهل الريف لينموا أفكارهم ويوسعوا معارفهم ويتمتعوا ولو ببعض ما يتمتع به أهل المدن حتى لا تكون حياتهم مقصورة على العمل كل على انفراد . وفي هذا السأمة والألم فالهجرة .

وقد كان أول ما عملن أن أنشأن في القرية بهوا كبيرا يستعمله الأهالى في اجتماعاتهم لأغراض مختلفة ، كلقاء محاضرات متنوعة ، وتمثيل روايات وعرض صور "السنا" وإقامة حفلات ساهرة وغير ساهرة ، كما انهن عملن لإنشاء مكتبة صغيرة تجمع فيها من أصناف الكتب ما يميل اليه ذوق الفلاح وأهل بيته ، كالفلاحة وفنونها ، والتاريخ الطبيعى وفروعه . وكذا قصص تمثل الحياة الريفية في العصور المختلفة ، وهذه وتلك محلاة جميعها بالصور والرسوم الملونة .

وعملن كذلك على قيام معرض سنوى للجهة التى فيها الفرع يعرض ما ينتجون من زراعتهم وصناعاتهم . ويقدم الفرع جوائز تشجع الأهالى على التقدم والترقى ، وفي هذا إنعاش وحرلة للجهة تتخللها المسرة والفائدة .

وهن يتنهزن صفاء الجو ، واعتدال الهواء ، فيرتبن حفلات للألعاب الخلوية يشترك فيها شبان القرية وشوايها ، وفي هذا إصلاح لصحتهم ومزيد لسرورهم .

وقد عملن كذلك على تعليم الموسيقى لفئة من أبناء القرية ، وألفن منهن فرقة تفرح القرية بألحانها في أيام الآحاد ولأعياد ، وغير ذلك مما يجمع شمل القرويين والقرويات ، وينعش روح الحياة في القرية فلا يدخل نفوس الأهالى الضيق والملل ، بل يجعلهم يبحث يحبون قريتهم وحياتها ، فلا يفارقونها ، وإذا فارقوها حنوا اليها فعادوا .

هذا هو موجز عن أعمال هذه الجماعة وفروعها . على أنه إن كان القائم بالعمل فيها القرويات أنفسهن ، فانه على رأسهن سيدات من ذوات الجاه والثروة والتربية العالية ، ولا غرابة في ذلك اذ أن هؤلاء أقدر من غيرهن على تمدين الأرياف ، وعلى إيقاظ الفرائز للنهضة الاجتماعية فيها ، وذلك لما امترن به من العلم والتربية ، ولما يملكن من السعة في وقتهن .

وقد كانت هذه النساء المهذبات المثقفات ذوات الثروة والجاه قبل نشوء هذه الحركة إما غانيات في قصورهن ، أو خاطرات في مراسيح اللهو واللعب ، أو في المروج والغابات للصيد والقنص ، لا يعملن لبلادهن عملا ، وربما كن يرغبن من صميم فؤادهن أن يعملن شيئا يرفع مستوى الحياة الاجتماعية لدى أهل القرى ، ولا يجدن السبيل اليه .

أما الآن وقد وجد السبيل وأنشئت جماعات في الريف تضم بين أحضانها النساء من كل الطبقات على أساس المساواة ، فقد اجتمع المستنيرات والبسيطات والأميرات والقرويات ورغيدات العيش والفقيرات ، وأصبح من الممكن وضع خطة قومية للعمل لتسير عليها السيدات ، تجعل لحياتهن معنى وفيها لذة ، وتبصرهن بالطرق المؤدية الى الانتفاع بمواهبهن ، والهادية الى ترقية أهل القرى في الحياة الاجتماعية ، فيكن خير عون على رفع مستواهن ، وأقرب سبيل الى تمدنهن .

الفصل الرابع عشر

النتائج الاقتصادية

دخل القرن الحاضر على إيرلندا وهى تشعر بدبيب روح قومية فى جسمها ، وتحس حياة جديدة نشيطة . نعم إن هذه الروح دخلت جسم إيرلندا قبل ذلك بربع قرن ، ولكنها لم تكن تحس بها وقتئذ لأن ذلك الجسم كان منهكا بأمراض عديدة أتلقت فيه الشعور والاحساس . ولكن من شأن الروح القومية إذا دبّت فى جثمان أمة أن تبدأ باستئصال الأمراض ، وكذلك فعلت روح القومية الأيرلندية ، حتى إذا خلا الجسم منها تنهت مشاعره فأحس وأدرك . وقد تشعبت أغراض هذه الروح القومية ، فعملت فى وجوه مختلفة ، بيد أنا نعى هنا بالوجه الاقتصادى من عملها .

إن من أكبر العوامل التى تركت أثرا عظيما فى حياة إيرلندا الاقتصادية هو التشريع الذى قامت الحكومة بسنّه فى أوقات مختلفة ولأغراض متباينة ، ونحن فى هذا المجال لا يسعنا إلا أن نثنى على عزيمّة الأمة ، وكبر نفس الشعب ، وحكمة قادة الأهلى ، فانها لم تجعل مفرا للحكومة من سن القوانين التى عادت بالخير العميم على البلاد . وفى مقدمة هذه القوانين أربعة ، كان لها الأثر الفعال فى تحسين الحالة الاقتصادية .

(١) "قوانين الأراضى" (١) . بفضل هذه القوانين صار معظم أراضى إيرلندا مزراع يملكها صغار الفلاحين الأيرلنديين ، يبلغ مساحة المزرعة منها خمسة وعشرين فداناً تقريبا ، بعد أن كانت نفس هذه الأراضى مراعى لا يملكها إلا عدد قليل من الناس جميعهم من العنصر الأجنبى عن البلاد ، ولا شأن للأهلى فيها إلا باعتبارهم مستأجرين أو عملة بالأجرة .

(٢) "قوانين العملة فى المزارع" (٢) . كان هؤلاء العملة قبل سن هذه القوانين على غاية ما يكونون من البؤس من حيث المسكن ، إذ كانوا يسكنون أخصاصا لا تليق بالإنسان ، فقد كانت أشبه بيوت فلاحينا بمصر ، حيث البيت حجرة واحدة تسكنها عائلة كاملة رجالا ونساء وأطفالا ، وقد يشاركونهم بعض حيواناتهم فيها . ومما يزيد الحال بؤسا فقدان المنافذ أو المداخل التى تخرج دخان الوقود . إلا أن الحال عندنا فى مصر أخف وطأة لقلة الأمطار ، وحسن الجو على وجه الإجمال ، ولأثر الشمس التى هى أقوى مظهر طبيعى . جاء هذا القانون ومهد الطريق لبناء مساكن لائقة للعملة ، مساكن يدخلها النور ويتهلله الهواء ، تشتمل على القاعات اللازمة لعائلات الفلاحين يحتم فيها وجود حديقة صغيرة لزراعة لوازم الفلاح المنزلية بها كالخضراوات والأزهار . كل ذلك بطريقة اقتصادية تسهل على الفلاح دفع الأجرة المناسبة

(١) Land Acts

(٢) Agricultural Labourers' Acts

(٣) "قانون مجلس الجهات المكتظة"^(١) هذا القانون خاص بتوزيع العائلات الريفية على مساحة أكبر وأخصب دفعا للاكتظاظ والاحتشاد، وتوخيا لتحسين حالة المعيشة والصحة والتعليم .

(٤) "قانون مصلحة الزراعة والتعليم الفني"^(٢) . ترتب على هذا القانون الاهتمام والعناية بالتعليم الزراعي والفني ، وكذا بطرق الزراعة وتربية المواشي ، وبالاختصار ساعد على تقدم الزراعة من جميع وجوها .

هذه القوانين وغيرها ساعدت على إثمار ثروة البلاد مع توزيعها على الأهالي توزيعا أقرب الى العدالة منه فيما مضى . كما أنها مهدت الطرق للأهالي أن يعيشوا عيشة صحية محترمة ، ويعملوا على كسب معاشهم بغير ظلم ولا غبن ، بيد أنها أدت الى شيء آخر عظيم النفع للبلاد ، فان الاصلاحات التي تمت بموجبها أوقفت تيار المهاجرة الى البلاد الأجنبية ذلك التيار الذي جرف من إيرلندا أكثر من نصف سكانها في النصف الأخير من القرن التاسع عشر بسبب الويل الذي لحق أهلها ، والذي وصفناه في فصل سابق .

حقا أن التشريع مفيد جدا ، ولكن البلد الذي يدخله التمدين الحديث لا يصل فيه الاصلاح الى درجة عالية اذا اقتصر فيه هذا الاصلاح على المجهودات التي تأتي بها الحكومة . نعم إن الحكومة بتشريعاتها قد تزيل عقبات واقفة في طريق تقدم البلاد ، كما أنها قد تمهد الطريق الى ترقية الأهالي ، ولكن الحكومة بطبيعتها وتكوينها ليس في مقدورها مهما كانت أهلية أو وطنية أن ترق بالشعب رقا حقيقيا اذا هو لم يقوم بواجبه المدني ويعمل مستقلا عنها فيما يعود عليه بالمنفعة والخير . قال " A. E. " :

"أظن أننا محقون في توقع الجليل من الحكومة ، ولكنه ينبغي أن نتوقع الأقل من أنفسنا . ينبغي أن نعلم كل العلم أنه لو فعلت الحكومة ضعف ما تفعله ما نهضنا أبدا من توسط الحال بين الأمم ، اللهم الا أن يحدونا الايمان المطلق بقوة مجهوداتنا الشخصية على النهوض بإيرلندا وتبويبها مكانا رفيعا ، وأن نقرن هذا الايمان بالأفعال . إنه في استطاعة الحكومة أن تتيح للرجل كفافه الاقتصادي ، ولكن الرجل وحده هو الذي يحول هذا الكفاف جنة ونعيا . ومن الجمود المزرى بأشرف المخلوقات أن يدأب على عمل لا يخدم فيه غرضا نبيلًا ، ولا يسعى فيه الى تحقيق مثل أعلى" .

فعلى الحكومة واجب ، وعلى الشعب واجب ، والخطر كل الخطر اذا ارتكن أحدهما على الآخر . اذ لكل منهما عمل لا يقوم به غيره ، فان لم يتم بقاء الأمة في تأخر . واذا تبادى هذا الاهمال شلت حركة البلاد الى درجة تحدث قلقا واضطرابا .

رأينا في إيرلندا أن "مصلحة الزراعة والتعليم الفني" ساعدت على نشر التعليم الزراعي الصحيح في البلاد ، وأبانت للزارعين نتيجة تجاربها العلمية . على أن هذه التعاليم وهذه التجارب ليس في مقدور

(١) Congested Districts Board Act. (٢) Department of Agriculture & Technical Instruction Act.

الحكومة أن تلزم الأهالى باتباعها ، وإذا ألزمتهم باتباعها وعقب ذلك تحسين وانحاز لمحصل أولهم لم يكن فى وسعها أن تكثرت دخلهم من وراء ذلك . فان ذلك يتوقف على مجهودهم الخاص فى تحويل هذه المحاصيل الى دخل وافر ، وليس من وسيلة للقيام بذلك أعظم من تعاون الفلاحين بشكل اختيارى يضمن لهم الحصول على أكبر قسط ممكن من نتيجة أعمالهم الزراعية ، هذا هو الحل الوحيد لتتبع العمل الذى يؤدى الى رقى البلاد اذا هى أرادت أن تظفر فى ميدان الحياة ، وتحل محلها اللائق بها بين أقطار العالم . وهذا هو السبب الذى حدا رجال الاقتصاد الاجتماعى فى إرلندا الى أن ينشروا تعاليم الحركة التعاونية بين الفلاحين لما رأوا فيها من تشجيع الفرد وناش قوة الاعتماد فيه على النفس وحرية المعاملة والعمل على مبدأ "الفرد للجماعة والجماعة للفرد" . وقد ذكرنا أنفاً أن لهذه الحركة سواء أكانت صناعية أم زراعية وجهتين اقتصاديتين واجتماعيتين . ومهمتنا فى هذا الفصل سرد المزايا الاقتصادية التى يجنيها الشعب من وراء عمله على النظام التعاونى .

إننا اذا نظرنا نظرة اجمالية الى احصائيات الحركة التعاونية فى إرلندا الزراعية تبين لنا مبلغ تجارتها والمزايا المادية التى كسبتها البلاد من وراء الأخذ بتعاليمها . وقد سبق أن ذكرنا لإحصائيات الجماعات التعاونية المختلفة على انفراد ، على أنها هنا نستعرضها بجملة (١) .

السنة	عدد الجماعات التعاونية المختلفة	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقترض	حركة المعاملة
			جنيه	جنيه	جنيه
١٩١٠	٨٨٠	٩٤,٥١٢	١٧٧,٨٢٤	٢٤٠,٠١٠	٢,٥٨٩,٥٥٩
١٩١٢	٩٤٧	١٠١,٩٩١	١٨٨,٣٢٣	٢٦١,١١٤	٣,٢٠٥,١٨٩
١٩١٤	١,٠٢٣	١٠٦,٣٠١	٢٠٢,١١٣	٢٨٥,٦٣٣	٣,٦٦٨,٩٥٨
١٩١٦	٩٥٨	١٠٦,٧٣٤	٢٤٥,٥٨٠	٣١٣,٧٤٠	٦,٠٩٩,٨٨٠
١٩١٨	٩٥٠	١١٧,٤٨٤	٣٢٤,٦٧٣	٥٥١,١١٢	٩,٠٨٧,٦٦٨
١٩٢٠	١,١١٤	١٥٧,٧٦٦	٨٠٩,١٧٢	١,٤٦٣,٨٩٩	١٤,٦٠٤,٨٥٢

وقد بلغ الربح الصافى للجماعات التعاونية المختلفة عن سنة ١٩٢٠ ، ١٤٠,٩٤٥ جنيه . أما المال الاحتياطى فقد بلغ لغاية تلك السنة ٤٨٥,٠٧٣ جنيه . وحركة معاملة هذه الجماعات منذ ابتداء الحركة فى سنة ١٨٨٩ لغاية سنة ١٩٢٠ تقدر بمبلغ ٨٨,٠٠٢,٣٣٥ جنيه .

ان كان مجرد الاثبات بهذه الأرقام لا يظهر تماماً مبلغ الخدمات الاقتصادية الجليلة التى تؤديها هذه الحركة للفلاح الإيرلندى ، فانها على كل حال توضح لنا الشئ الكثير . فنحن نرى مثلاً أن عدد أعضاء الجماعات التعاونية فى ريف إرلندا بلغ فى سنة ١٩٢٠ نحو ١٥٨,٠٠٠ ، على أن كل عضو من هؤلاء الأعضاء يمثل فى الحقيقة عائلة متوسط عدد أفرادها أربعة ، فكان الذين ينفعون بمزايا هذه الحركة أربعة أضعاف هذا العدد .

(١) راجع التقارير السنوية "لجماعة التنظيم الزراعى الإيرلندية" الصادرة ما بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٢٢

هذا ولم تقتصر المزايا التي أتت بها الحركة على أعضائها ، بل تعدتهم الى الأهالي اجمالا وذلك أن الجماعة التعاونية في القرية صارت ميزانا لجميع التجار ومثالا يقلدونه من حيث جودة الأصناف وهوادة الأثمان وشرف المعاملة . وذلك أنه اذا بدأ التجار يتعدون حدود العدالة في معاملتهم ، احتج الأهالي عليهم بما يرون في جماعات التعاون من جودة الصنف وهوادة الثمن .

ان تكن الاحصائيات تدل دلالة واضحة على مبلغ معاملة هذه الحركة الاقتصادية ، فان الحركة في الواقع أكبر من هذا وأعظم ، ولن تستطيع الاحصاءات أن تلم بها . فليس من العدل والحالة هذه أن يحكم بها وحدها على قدرها ، بل يجب أن نرجع البصر كرتين لنرى أى أساس هذا الذي قامت عليه هذه الحركة الاقتصادية . انه أساس جعل الفلاح يخنى ثمار أتعابه كاملة فهو يشتري ويبتع ويبيع بنظام يكفل له تحويل نتيجة أتعابه الى ثمار يخنيها هو ، اذ هو أحق بها من غيره . ولقد بينا ما كان يخنيه التاجر أو الوسيط قبل ذلك من وراء الفلاح الذي كان مظلوما في أيديهم ، وأن هذه الحركة قد تعقبت ذلك الفريق الذي كان يعيش طفيليا على الفريق المتحج من الأهالي فبددته بطريقتين أولاهما أنها مهدت سبيل الاتجار للفلاح حتى يتعامل مباشرة مع من يود معاملته ، ثانيتهما أنها منعت الخسارة التي تحصل من وراء المنافسة غير الرشيدة في التجارة .

وقد صار الفلاح عقب ذلك قادرا على أن يحصل بصفته مستجا على الحاجات الأولية التي يستعملها في صناعته بئس أرخص مما كان . وذلك أنه بواسطة جماعته يحصل على السماد والبزور والعلف بئس الجملة بعد أن كان يأخذ هذه الأشياء من التجار المحليين بأى سعر وضعوه . على أن هؤلاء التجار لم يقتصروا على رفع أثمانهم ، بل تعدوا ذلك الى احتكار السوق ، فكانوا يتفقون فيما بينهم على الأثمان التي توافقهم ، ويطالبون الفلاحين بدفعها ، وليس للفلاح الا الخضوع والتسليم .

نتج من ذلك أن الجماعات التعاونية تمكنت في السنين الأولى من عملها من تخفيض ثمن حاجات الفلاحين من سماد وبزور وعلف وتخفيضاً كبيراً ، وفضلاً عن ذلك فقد كانت هذه الجماعات تحصل على ضمان يكفل جودة هذه الحاجات . كذلك الفلاح لكونه مستجا لبعض المواد الأولية كالألبن وغيرها أصبح محميا من غوائل التجار ، اذ كان معمل الزبدة الذي هو عضو فيه يدفع في اللبن الذي يرسله الفلاح اليه ثمنا بقدر ما يستخرج منه من الزبدة ، وهذا أعدل تقدير لثمن اللبن ، في حين أن معامل الزبدة غير التعاونية ما كانت تدفع الا أقل ما يمكنها دفعه التماسا للربح الكثير .

هذا هو الحال أيضا في جماعات اللحوم ، وجماعات البيض التي سبق شرحها . فان الفلاح يحصل فيها على قسطه من الربح كاملا ، يبيعه هذه المواد بواسطة جماعته .

وكذلك الفائدة التي يكسبها من وراء معاملته مع مصرفه التعاوني ، فقد حماه من غوائل المرايين ، وأمدّه بما يحتاج اليه من المال بفائدة معتدلة ، وبطريقة عادلة .

كل ذلك ساعد الفلاح بصفة كونه متجا ، أما المساعدة التي جناها من وراء هذه الحركة باعتباره مستهلكا ، فليست خافية على أحد ، إذ أن حاجاته المنزلية يشتريها كلها — مأكولات وملبوسات وغيرها — من جماعته أيضا ، فهو محي بذلك من النجار متجا ومستهلكا معا .

كل هذه المزايا يشترك فيها الفلاح الكبير والصغير على السواء ، إذ ليس هناك تفريق بينهما ، وكلما اتسع نطاق الحركة ، وكثر المتممون اليها من مختلف الطبقات الزراعية ، قويت دعائهما ، وقدرت على أن تقوم أحسن قيام بمهمتها في مصلحة أعضائها على السواء . فلم تبقى عقبة أمام الفلاح الصغير لأن يستخدم أحدث الآلات الزراعية رغم علو ثمنها كأى فلاح كبير . ولم تبقى هناك صعوبة في أن يشتري كل ما يحتاج اليه بمقادير قليلة بالتمن الذي يشتري به الفلاح الكبير الذي يتعامل بمقادير كبيرة ، ولن يشق عليه الحصول على المال الذي يطلبه في أثناء السنة . كل ذلك يدل على النعم التي أولتها الحركة التعاونية للفلاح الصغير في حياته المنزلية والعملية حتى تساوى هو والفلاح الكبير .

على أنه لا ينكر مع كل هذه المزايا ، أن العامل الأجير في المزارع لا يزال غير متفيع تمام الانتفاع بهذه الحركة . وإن حركة مثل هذه شعبية كان يجب عليها أن تقوم بخدمات أكبر لهذه الطبقة من العمال ولكن الواقع ما ذكرنا . وقد كان هذا العيب حجة للتقدين . على أنه عيب يعتري كل إصلاح يؤخذ به لرفع مستوى الشعب ، كأنت النظم الإصلاحية التي يضعها الفكر الانساني ليست كفيلة بأن تؤثر لدرجة كبيرة في أدنى طبقات الشعب ومع ذلك فلا ينكر أن التعاون قد أفاد الأجير العادي في نفس الوقت الذي عمل فيه لخير الفلاح الصغير ، فوائده نذكر منها ستة :

(١) إن تحسين الحالة الاقتصادية للمزارع الصغير بواسطة جماعته التعاونية يمكنه من إعلاء أجور عماله في المزارع .

(٢) إن الحركة التعاونية عملت كثيرا على إحياء بعض الصناعات الأهلية القديمة في الأرياف مثل الغزل والنسيج ” والدنتلا “ وعمل الأقمشة الصوفية التي لا تزال ليومنا هذا تعمل بالنول الذي يدار بالأيدي ، والتي يستعملها الأهالي الى الآن . هذه الصناعات كانت على وشك الفناء حتى جاءت الحركة التعاونية فساعدت على تحسينها وترويجها فانفتح بذلك باب أمام النساء في الأرياف ساعدن به أزواجهن أو آبائهن الذين يشتغلون كعملة في المزارع .

(٣) إن ما قامت به الجماعات التعاونية من تمهيد الطريق لاستعمال صغار الفلاحين للآلات الزراعية ، قد أعطت فرصة للعملة في أن يتقنوا استعمال هذه الآلات وفي هذا إعلاء لأجورهم . قد يقال إن استعمال هذه الآلات يؤدي الى الاستغناء عن عدد ليس بقليل من العملة . ولكن لا ينسى أن مساحة الأرض القابلة للزراعة قد زادت في نفس الوقت ، وأصبحت مراعى كثيرة مزارع تفلح ، وكان للعملة فيها نصيب كبير من الشغل . فهذه المسألة ليست اذن محلا للخوف .

(٤) لا يخفى أن الجماعات الزراعية تورد للفلاحين عموما حاجاتهم المنزلية . وذلك مما يساعد العملة الزراعيين على شراء حاجاتهم بأرخص الأثمان .

(٥) لا يخلو الأمر من أن امرأة العامل تقوم ببعض الانتاج في الأمور الزراعية مثل الفراخ والبيض والعسل ، فتجد لذلك سوقا طيبة في الجماعة التعاونية .

(٦) ان الحركة التعاونية بايجادها معامل للزبدة ، ومغازل لتحضير الكتان ، ومصانع لعمل بضائع صوفية ، ومذابج لتهيئة اللحوم للأسواق وما يتبع ذلك من الصناعات التي لها ارتباط بالمذابج ، إلى غير ذلك ، قد أتاحت فرصا كثيرة لتشغيل عدد كبير من العمال يعود من ورائه خير عليهم وعلى الأمة .

وقبل أن نختم هذا الفصل نذكر فضيلة اقتصادية للحركة التعاونية لا يصح أن يغفل عنها وهي أن هذه الحركة قامت بل ولا تزال تقوم بعمل مهم في استثارة القوة الطبيعية الكامنة في نفوس الشعب والقادرة على العمل في مضمار الصناعة والتجارة وإبرازها إلى حيز الوجود وتوجيهها فيما أعدت له ونحن نعلم أن الحاجة شديدة في كل أمة إلى رجال ذوى مقدرة وهمة يعملون في هذا المضمار . هذه الحاجة في إيرلندا أشد منها في غيرها من البلاد . وذلك بسبب فقدتها عددا كبيرا من أحسن أهلها وأصحبهم وأقدرهم على العمل برحلتهم إلى أمريكا وغيرها سعيا وراء الثروة والسعادة .

قال بعض رجال الاقتصاد إن الحياة الاجتماعية العادية تخرج قوى الناس العملية من نفوسهم إلى حيز العمل ، إذا كان هناك قوى ، فليس والحالة هذه من حاجة إلى حثها بالوسائل الأخرى ، ولكن التجارب الأيرلندية دللتنا على عدم تمام صحة هذه النظرية . فقد وجدنا أناسا يسكنون الأرياف ، بعضهم زراعا بسطاء ، وبعضهم معلمون صغار ، وقساوسة معتزلون ، لم تؤثر فيهم الحياة الاجتماعية العادية ، وظلوا على حالتهم من الركود والسكون ، فلما أنشئت بينهم جماعات تعاونية في جهاتهم ، بعضها معامل زبدة ، وبعضها مصانع صوف وكتان إلى غيره ، نشطوا إلى مساعدة هذه الجماعات وتولوا إدارتها فأحسنوا وأجادوا ، بل أظهر بعضهم نبوغا في إدارة دولا ب الحركة الصناعية والتجارية التي تولوها دل على قدرة طبيعية ، لو أنها استكشفت في أول الأمر وأعطيت الفرص لظهورها لكانوا من أكبر الرجال في مضمار الصناعة أو التجارة .

هذا هو ملخص المزايا الاقتصادية التي جناها الشعب من وراء هذه الحركة ، ومنها يستدل على أنه بانتشار هذا النظام التعاوني في طول البلاد وعرضها يرتفع الفلاح إلى درجة أرقى مما هو فيها ، ويصير في حالة مرضية من حياته المعاشية والعملية . ولا مرء في أن هذا مما يمهّد الطريق له في ترقية أدبيا ، إذ الواقع أن الانسان قبل أن يفكر في ترقية نفسه أدبيا ، لابد أن تكون حالته المعاشية راضية مرضية . والرقى الاقتصادي يسبق الرقى الاجتماعى في الشعوب .

الفصل الخامس عشر

التأجج الاجتماعية

ذكرنا أن للحركة التعاونية جانبين، أحدهما اقتصادى والآخر اجتماعى. نعم إن الجانب الاقتصادى يأتى أولاً، إلا أن الجانب الاجتماعى هو بيت القصيد، وإذا بقى هذا الجانب بلا تقدم فلن يستطيع أن يقوم مقام ذلك أى مجهود يبذل فى سبيل استكمال الحياة الاقتصادية. وقد سبق لنا^(١) أن أبنا أن إصلاح حالة الشعب الاقتصادية ليست إلا الخطوة الأولى الى تحسين حياته الاجتماعية، وأن الأولى هى بداية الطريق والآخرة نهايته، وبين هذه وتلك مراحل يترقى فيها الخلق الفردى وتظهر فيها قواه الكامنة. وإذا لم يكن لأى نظام إصلاحى للهيئة الاجتماعية ثمرة غير الثمرة المادية فهو ضعيف الأثر فى محاولة تحقيق الحياة الحسنى. ذلك أن الثروة والسعادة^(٢) شيئان يجب مراعاتهما حين نتناول إصلاح أى هيئة اجتماعية. فمن الواجب والحالة هذه أن لا نهمل العنصر الانسانى وأنماء كامن قوى خلقه اذا كانت مهمتنا جعل هذه الهيئة خيراً مما وجدناها وأسعد.

ان أظهر دليل على نفع أى نظام اجتماعى هو ما يتركه من الأثر فى نفوس الشعب. أما اذا وقف التأثير عند حد التحسين المادى، ولم يترك أثراً فى النفوس يحدث تغييراً جوهرياً فيها ويظهر فضائل الشعب الكامنة التى قد أخفها الحزن على كرك العصور، فلن يكون لهذا الإصلاح يد دائمة فى بناء قومية الشعب.

رأينا فى الفصول السابقة مبلغ التحسين الذى أدخلته الحركة التعاونية الزراعية على حياة الفلاح الارلندى الاقتصادية، بقى علينا هنا أن نبحث فى تأثير هذه الحركة فى نفسه وفى خلقه وفى تعليمه وفى مبلغ قدرته على العمل وفى قوة اعتماده على نفسه وفى رغبته فى تعاونه مع غيره من الفلاحين على الخير وبالاختصار فى حياته الاجتماعية على وجه الاجمال قبل أن نحكم حكماً عادلاً على قدر هذه الحركة بين حركات الإصلاح الاجتماعى.

ولعل القارئ قد تحقق صدق القول فيما كتبناه عن الجماعات التعاونية المختلفة فقد ذكرنا أن اهتمام الأعضاء بشؤون جماعاتهم زاد فى معلوماتهم الفنية فى أمور مهنتهم زيادة أكثر من قوة انتاجهم وأتمت مداركهم. وكثيراً ما اعترفت بذلك "مصلحة الزراعة الارلندية" وأقرت بأن مساعدة الحكومة على تنفيذ إصلاحها للزراعة وتعليمها للزراع لم تتحقق الا بمعاونة الحركة التعاونية لها، ولولاها لما قدرت الحكومة أن تقرب معلوماتها من أذهان الفلاح الارلندى، ولما تيسر لها أن ترشده الى تطبيق ما وصلت اليه من التجارب العلمية. وبالرغم مما لدى الحكومة من كبير اقتدار على العمل على تقدم التعليم الفنى، ونشر التعاليم الزراعية الصحيحة، وإرشاد الفلاحين الى النصائح،

وتحذيرهم من أخطار الأوبئة والآفات ، وإرشادهم الى طرق تلافيها ومنع انتشارها الى غير ذلك من الأمور ذات الأهمية العظمى في الزراعة ، بالرغم من كل ذلك لم يكن في مقدورها أن تقوم بمهمتها خير قيام بدون معاونته الحركة التعاونية لها . ذلك أن هذه الحركة بصفة كونها نظاما أقامه الفلاح بنفسه ، ورضى به ممثلا له ، ووثق بمبادئه تمام الوثوق ، أصبح بينها وبينه صلة دائمة ، فهي تخدمه وترشده وتعمل لمصلحته ، وكل ما يأتي عن طريقها فهو مقبول لديه ، فهي اذن الوسطة الفعالة بين الهيئات العاملة لرق الزراعة وبين الفلاح نفسه . ومن عرف مقدار جود الفلاح وحبه لبقاء القديم على قدمه وعدم ثقته بالمعلومات الحديثة ، وشكه في صلاحية ما تشير به الدوائر الرسمية ، أدرك أهمية هذه الوسطة ومبلغ تأثيرها في تقدم الفلاح والفلاحة .

فالجماعة التعاونية للفلاح الارلندي هي الأداة الوحيدة التي اتخذها هو من تلقاء نفسه لتكون واسطة بينه وبين كل هيئة تعمل لاصلاح الزراعة . فهي التي تفهم الفلاح بالطرق التي يفهم بها مغزى تعاليم مصلحة الزراعة والغاية التي ترمى اليها من إرسال منشورات زراعية اليه ، والمقصود من القوانين الزراعية التي تسنها من آن لآخر ، وأهمية تنفيذ الفلاح لتعاليم المصاحبة ، والعمل بالقوانين التي تسنها ، كما أنها تبين له بالصبر والناة النقط العلمية ، والموضوعات الفنية التي تنصح مصلحة الزراعة بالعمل بها ، وتبين له ما هو غامض عليه فيما يختص بالاستكشافات الحديثة كاستعمال الأسمدة الكيماوية ، وتربية النباتات والحيوانات ، واستعمال الآلات الزراعية وغير ذلك . وإذا علمنا أن كل جماعة تعاونية يديرها لجنة مكونة من أقدر فلاحي الجهة ، وأمكنهم خلقا ، وان كل جماعة متمية الى الجماعة الرئيسية في العاصمة التي على رأسها أكبر رجال الأمة في الزراعة ، وان لهذه الجماعة الرئيسية مستشارين فنيين واخصائيين ، ولها مجلات وجرائد ونشرات يكتب فيها كل ما يهم الفلاح معرفته ، ثبت لدينا أن الفلاح الارلندي هو في مقام ممتاز بين فلاحي العالم ، لأنه قد نظم نفسه باختياره تنظيما يضمن له أن يكتسب من كل الظروف التي تحيط به ، وذلك بفضل مجهوداته التي لولاهما لما وقف هذه الوقفة رافع الرأس مستنيرا محترما ، له هيئة قوية تدافع عنه وعن مصالحه وترشده الى ما فيه خيره . وهذه الهيئة هي ملكه وهو الذي يديرها .

وكما أننا رأينا أن قيمة التعاون التعليمية عامل عظيم في ترقى القوى الفردية في إنتاج الثروة ، فانها عامل عظيم أيضا في تأدية المعاملات التجارية والمالية ، فقد قامت الجماعات التعاونية بقسط وافر في تنظيم إدارة أعمال الفلاح تنظيما أدخله في دائرة لم يكن يعهدها من قبل ، فقد كانت أعماله مقتصرة على المعاملة في دائرة قريته الضيقة . فاذا باع كان ذلك للتاجر في حانوته ، أو للسوق المحلي حيث يستغل جهله وانفراده وقلة حوله ، فيبيع حاصلاته بأبخس الأثمان . وإذا اشترى وقع عليه الضيم أيضا من التاجر . وإذا ما احتاج الى قرض يستعمله فيما يعود عليه بالربح من الطرق الانتاجية ، أعرض عن ذلك لجهله بمزايا القروض التي تزيد قوة انتاجه ولعدم قدرته على ايجاد من يقرضه بشروط عادلة . وإذا أصاب زراعته أو ماشيته آفة سماوية أو مرضية ضاعت ثروته . أما طرق إمساك دفاتره التي تكفل له معرفة حقيقة مركزه المالي ، وتبين له أى عمل من أعماله أعود

عليه بالرجح الوفير سواء كان ذلك في زراعته أو في ماشيته ، فأمر يحمله جهلا تاما . ومنه ترى كيف كان الفلاح الارلندى قبل انتشار الفكرة التعاونية في تأخر في أعماله الادارية والتجارية والمالية . كان لا يعلم شيئا عن حالة الأسواق العمومية ، وإذا علم فلا يتسنى له إرسال محاصيله الى أربحها له . كما أنه كان بعيدا عن موارد التسليف العادلة ، جاهلا بطرق التأمين على المحاصيل والماشية ، والطرق الحديثة في ضبط الحسابات .

فلما جاءت الجماعات التعاونية أفهمته أنه مهما تقدم في طرق زراعته ، ومهما أكثر من محاصيله ، فإن ذلك لا يحسن مركزه المالى ما دام جاهلا أو مهملا طرق المعاملة التجارية غير قادر على أن يستفيد استفادة مالية من كل زيادة في محصوله ، وأنه إذا قصر بمجهودده على تقدم طرق زراعته ، كان ذلك في الحقيقة فائدة كبيرة للتجار ، لاله .

بعد أن فهم الفلاح هذه النظرية ، أخذت الجماعات تزيد في معارفه التعاملية وتدرجه على الاتجار ، وتبصره بضرورة معرفة حالة الأسواق العمومية القريبة والبعيدة . وكيفية الوصول إليها بأقصر الطرق حتى يتسنى له إرسال محاصيله الى أعلاها ثمنا . فلم يمض طويل وقت حتى تنبه الأعضاء ، وتحسنت طرق معاملتهم التجارية حتى في حياتهم الشخصية .

على أن هذا العمل لم يتم بسهولة ، بل لقد استغرق وقتا طويلا كابد فيه رجال التعاون مشقات عظيمة ، إذ كان "المنظمون" يعلمون الأعضاء بأنفسهم نظام الجماعات التعاونية ويعلمون مديريها كيف يديرونها ، ويدربون كتبها كيف يسكون الدفاتر ويقدمون التقارير ، وأمناء الصناديق كيف يتعاملون مع المصارف المالية ويقدمون الحساب وهم جرا . وما زالوا كذلك حتى تمكن الفلاح من القيام بكل ذلك بنفسه ، الى أن صار قادرا أن يدير أعماله داخل جماعته وخارجها بنظام وترتيب وروية وبعد نظر ودراية وتجربة لا يقل في ذلك عن التاجر في المدن . فأصبح لحياته العملية وجهان ، وجه زراعى ووجه تجارى ، وكلاهما من الأهمية بمكان ، إذ أن عليهما معا يتوقف مقدار دخله ، فكان مرمى الجماعات التعاونية أن يكون أعضاؤها تجارا متدربين فوق أن يكونوا زراعا مستعيرين . ومن ثم استفاد الريف وأهله ، وشعر الكل أنهم أعرف بالأساليب التجارية ، وارتفع مستوى التعامل ، وأحس التاجر أن فلاح اليوم غير فلاح الأمس من طرق معاملته معه . وكان في هذا الاصلاح فائدة شملت غير التعاونيين من النظام التعاونى .

نأتى الآن الى ميدان عمل فيه التعاون عملا أخلاقيا عظيم الأهمية الا وهو تعليم من اتبعوا نظامه واجباتهم المدنية نحو قريتهم ، وتبصيرهم بمقدار المسؤولية الواقعة عليهم في كل ما يحصل في وسطهم ، وحضهم على أن يبحثوا عن المركز الذى يجب أن يشغلوه ليقوموا فيه بما عليهم من الواجب الاجتماعى لرفعة قريتهم . نعم أن الحركة التعاونية لم تقم بتعليم أعضائها مباشرة هذا الواجب الحيوى . ولكن تعاليمها من شأنها أن تبعث معها كل الأخلاق الضرورية لكل تقدم اجتماعى .

فالفردي في الجماعة التعاونية بصفته عضوا في هيئة تجمع بين مصالحه ومصالح سائر الأعضاء ، يدخل في نفسه من حيث لا يشعر روح جديدة ، روح متشعبة بفضايا اجتماعية ، هي روح الاتحاد والتضامن والأمانة والغيرة على مصلحة الجماعة . وهذه صفات أساسية ترفع شأن المجتمع القومى .

العضو في الجماعة التعاونية يعلم أنه اذا غش جماعته كان كأنه غش نفسه ، لان الجماعة جماعته ، ومن ذلك يتدرج الفرد الى أن يشعر أن الغش سواء كان في جماعته أو في قريته أو في بلده شيء يعود على المجموع بالوبال ، وفي ذلك نصيبه منه . ويشعر العضو في التعاون بأن جماعته بمثابة قرية مصغرة ، فاذا تمكنت هذه الخلة من نفسه ، وتخطى الجماعة الى القرية ، شعر بأن الواجبات التي قضت عليه باتباع الفضائل في جماعته ، تقضى عليه باتباعها في القرية ، ثم يتدرج هذا الشعور الى المدن . وهكذا تتسع دائرة نظره ، فيرقى شعوره نحو بني الانسان جملة .

وقصارى القول ، أن الواجبات التي جعلت العضو يشعر بتلك الفضائل ويتأثر بها ويعمل بمقتضاها حتى أصبح الفرد لا يفكر في سعادته الا ويفكر في سعادة عشيرته أيضا ، أدخلت روحا جديدة في ريف إرلندا ، هي روح الحياة الاجتماعية الحقة .

بدأت هذه الروح تدب في نفوس الفلاحين تدريجيا حتى تغلبوا بفضلها على صعوبات قومية كانت تقف حجر عثرة في سبيل كل إصلاح في إرلندا . وكان أهم هذه الصعوبات ثلاث "الجنسية والعقيدة" (١) والسياسة" فعمل قادة التعاون على هدمها من أول الأمر ، ووضعوا أساس العمل على أن لا جنسية ولا دين ولا سياسة لحركتهم ، بمعنى أن حركتهم يجب أن تكون تعاونية بحتة لا دخل لهذه الأمور فيها ، ولا دخل لها في هذه الأمور . فلكل إرلندي الحق أن يدخلها ، والكل سواء فيها ، على أن يعملوا على تقدمهم وترقيتهم اقتصاديا واجتماعيا . ولقد نجحت هذه الخطة فأزالت من النفوس أكثر سخائمها . واليوم نرى الفلاحين الارلنديين الذين كانوا من ربيع قرن يتقاتلون ويتشاحنون نراهم إخوانا متناصرين ، يتقابلون في جماعاتهم التعاونية تاركين وراءهم الاختلافات الشخصية ، عاملين يدا واحدة على تقدم قريتهم اقتصاديا واجتماعيا . وهذا ولا شك نخر كبير للحركة التعاونية . فانها وفقت بين الالهالي ، وجمعهم على مبدأ واحد لغرض واحد ، وهو ترقية بلادهم اقتصاديا واجتماعيا .

هكذا كان تأثير حركة التعاون في تعهد خلق التضافر في الشعب الارلندي . فانه لما كان أساس هذه الحركة هو سد الحاجات الاقتصادية ، وهي الحاجات التي تشترك فيها جميع الناس على اختلاف مشاربهم ، كان من الطبيعي أن يسرع التفاف الشعب حول تلك الحركة بالرغم من اختلافاته المتقدم ذكرها ، وكان من آثار هذا الالتفاف أن أخذ أفراد الشعب يتنبهون عفوا ومن تلقاء أنفسهم الى أنهم أعضاء هيئة واحدة ، وبدءوا يدركون من حيث لا يشعرون ما عليهم من الواجبات والمسئوليات لتقاء تلك الهيئة . وبهذه الصفة أصبحت الواجبات المدنية تتجلى بأيسر مجهود وفي أوضح شكل لعقول الناس ، وأخذ الأفراد ينساقون انسياقا لانماء تلك الصفات النفسية والأخلاقية التي عليها يتوقف تقدم الهيئة الاجتماعية .

(١) ان السواد الاعظم من الارلنديين هم من العنصر "الكاتي" القديم "Celtic" . الا أنه دخل البلاد في العصور الماضية الجنس الانجليزي والاسكتلندي واستوطن بها ، لاسيما في الشمال . ولم يقتصر الاختلاف على الجنسية ، بل أن الارلنديين الأصليين يدينون بالمذهب "الكاتوليكي" ، والارلنديين الذين هم من أصل انجليزي أو اسكتلندي يدينون بالمذهب "البروتستنتي" . ولأسباب شتى تاريخية ودينية وسياسية واقتصادية واجتماعية لم يكن هذان العنصران من ارلنديي اليوم على وفاق تام .

هذا أساس وضعته الجماعات التعاونية ، وهذا بناء شيدته ، فيه تماسكت العناصر المكونة للأمة بعضها ببعض ، وفيه استقرت روح عالية وجهت نفوسهم إلى التفكير في مصلحة الأمة . حتى تبينوا أن مصلحتها مصلحة لهم . وعلى هذا المذهب يعملون .

على أنه رغمًا من كل هذه المزايا ، لم يزل تيار المهاجرة إلى أمريكا يسير خبيا وإن كان قد هدأ عنه فيما مضى . على أن السبب في ذلك عامل قديم لم يزل بعد ، هو أن الأهالي لم يجدوا من وسائل الرفاهية في الريف ما يستقيم فيه ، فهرع أشدهم ضجرا وأعظمهم تنبها للحياة إلى الحواضر من إرلندا وغيرها من الأقطار كإنجلترا ومستعمراتها وأمريكا شمالها وجنوبها تفرجحا عن أنفسهم ، وابتغاء للرفاهية التي حرموها . وقد أقلق هذا الخطر بال رجال التعاون فلم يدنحروا وسعا في العمل على تحسين أسباب المعيشة في الأرياف ليحببوا إلى الأهالي كما سبق القول البقاء والعمل في قراهم ، وقامت الجماعات التعاونية بعمل كل ما يجعل الريف محببا لدى أهله جالبا للمرة وداعيا إلى السعادة ، فنقلوا من نظم المدن ما يساعد على ذلك حتى صار في بلاد الفلاحين مكتبات للاطلاع ، وأندية للاجتماع ، وملاذ للمسة والاستمتاع : للموسيقى والرقص وللممثل والتخييل ، وغير ذلك من وسائل اللهو البريء ، حتى أصبحت القرية بما فيها من هذه الأسباب أدعى إلى تعلق النفوس بها ، والبقاء فيها .

وإني ليخيل إلى أن هذا التعاون سيغير وجه المدينة ، ثم يرقى بها إلى المحل الذي لم يزل العلم والأدب يدعوان إليه ، ويمثلانه في ذهن ركنا من أركان النعيم . بل اني لأعتقد أن هذا اليوم قد قربته المبادئ العالية التي تمخضت عنها الحرب العالمية الكبرى . لهذا أصبح حتما على كل من يريد تقريب هذا اليوم أن يبذل كل ماله من الجهد لنشر أصول التعاون وتدعيمها حتى تتحقق هذه المدينة الفاضلة فإنه ما تم في العالم شيء بغير التضافر والتعاون .

كلمة ختامية

أتينا في "التمهيد" على موجز للحركة التعاونية في مصر، لكي يتسنى لنا في هذه "الكلمة الختامية" أن نجعل مما اكتسبناه من المعارف الارلندية هدى في طريق المجهودات التي نبذلها في إصلاح حركتنا والأخذ بيدها . وقد رأينا أن الوقت حان لاتجاه الأنظار الى التعاون والعناية بأمره ، والبحث عن الفوائد التي تعود منه على بلادنا ، واقناع الناس بأنه وسيلة من أنجع الوسائل وأقواها لإصلاح المجتمع الانساني، بيد أنه ليس سحرا أو إكسيرا تأخذه الشعوب فتصبح به على الفور في رغد ونعيم ، بل أنه نظام اقتصادي اجتماعي تظهر مزاياه بعد سنين عدة تبذل الشعوب في أشائها أقصى مجهوداتها لتحقيق مراميها السامية . وعندى أن الشعب الذي يظن أنه اذا تشبع بالمبادئ التعاونية في سنين قليلة ، ظهرت فيه مزاياه الجليلة عاجلا ، هو شعب واهم . وأن الشعب الذي يأخذ بهذه المبادئ ولا يعمل على تحقيقها ، ثم ينتظر نتائج باهرة ، هو شعب أشد وها . وقد علمتنا التجارب الارلندية دروسا كثيرة في هذا الصدد ، ورأينا أن التعاون لم ينتشر في إرلندا إلا بعد مجهودات شاقة ، وسنين ليست بقليلة ، ومع ذلك لم يكال النجاح كل مجهوداتهم ، بل بقى كثير من المقاصد التعاونية معلقا ، ولكنهم بالرغم من ذلك لم يياسوا ، بل ظلوا الى الآن في جهادهم ، لا تفتر لهم همة ، ولا يضعف لهم رجاء . وسنأتى هنا على الوجوه الظاهرة في الحركة التعاونية الارلندية ، ثم نعطف بعد ذلك على حالتنا في مصر من هذه الوجوه .

*
* *

التعاون في الاستهلاك :

أبنا في الفصل السادس أن الجماعات الزراعية هي التي تقوم بمهمة التعاون في الاستهلاك ، وأنها في أول أمرها كانت تقتصر على توريد الحاجات الزراعية وحدها الى الفلاحين ، ثم ترقى فيما بعد حتى صارت تقوم بكل شئ يحتاج اليه الزارع ، فتورد له اللوازم الزراعية والمنزلية أيضا ، وتبيع له محاصيله ، وتقترضه ما يحتاج اليه من المال ، الى غير ذلك من شؤون الحياة الزراعية ، بيد أن أهم أعمالها لا تزال محصورة في توريد الحاجات الزراعية .

أما في مصر فجماعاتنا التعاونية ينطبق عليها كل الانطباق وصفنا للجماعات الارلندية في أول عهدها فانه لم يكن لهذه الجماعات محل خاص مفتوح الأبواب يأتيه الأعضاء متى شاءوا كما هو الحال الآن ، بل كانوا يجتمعون وقت الضرورة حيثما يقرون ، وذلك في مواسم معينة من السنة ليقدموا طلباتهم الزراعية من بذور وأسمدة وعلف ، فاذا انتهوا من ذلك ، تفرقوا ولم يعودوا يجتمعون الا في الموسم الذي بعده . فكانت الجماعة وهي لا مقر لها ، متقطعة الأعمال ، ضئيلة الحركة ، وسيط لا أكثر ولا أقل .

وانى لأرى أننا فى مصر سنصل الى ما وصل اليه المتعاونون الارلنديون ، وأن الخطة التى اتبعها الارلنديون هى التى سنلتبعها نحن فى مصر بطبيعة الحال ، واننا اذا أردنا توسيع نطاق جماعاتنا التعاونية لدرجة تكفل نجاحها ، فسنجد أن من الحكمة جعل جماعاتنا متعددة الأعمال تقوم كل منها فى جهتها بكل ما يحتاج اليه أعضاؤها الزراعة ، وأنها فى القيام بذلك ستبصر فى الأمور ، ولا تقدم على أمر حتى تكون قد درستة ، وتحققت النجاح فيه ، بيد أنها تكون على استعداد دائم للدخول فى كل عمل جديد تتطلبه سنة التقدم ومصلحة أعضائها .

ولا شك أن هذه الخطة تفضى الى اتساع دائرة أعمال الجماعات اتساعا يعود عليها بالمنفعة كما أنها تدعو الى الاقتصاد فى المصروفات ، ولا تتطلب عددا كبيرا من الرجال لادارة دفعة الأعمال ، وزيادة على ذلك فانها توحد قوى الزراعة المعنوية ، ولا تجزئ مواردهم المادية ، وتكون لهم واسطة تعارف وتوحيد مصالح . أما اذا كان فى الجهة جماعتان أو أكثر ، تختص كل منها بعمل واحد تقوم به ، فلن تتأتى هذه النتيجة على أتمها . ولا يخفى ما قد يحدث من التنافس بين هذه الجماعات ، وما يقع من الصعوبات فى إيجاد العدد الكافى من الرجال الأكفاء للقيام بأعمال الجماعات المتعددة فى الجهة الواحدة ، فضلا عن اضطراب هذه الجماعات الى الوقوف عن العمل جزءا من السنة ، بسبب قلة أعمالها فى فصول معينة أو انتفائها بتاتا كما يحدث مثلا فى أحوال جماعات التأمين على حياة الماشية وجماعات تبخير أشجار الفواكه ، فان أولاهما لا تجتمع الا وقت نفوق ماشية أحد الأعضاء وذلك لعمل اللازم لتعويضه ، وثانيتها لا تجتمع الا فى الوقت الذى تظهر فيه الأمراض على الأشجار ، وفى ذلك التقطع ما فيه من ركود النشاط التعاونى وفقدان المهمة العملية وتراخى الرابطة بين المتعاونين .



التعاون فى الانتاج :

أقوى المنشآت التعاونية فى إرلندا "معامل الزبدة" وهى منشآت انتاجية يزيد مقدار ما تتعامل به على نصف ما تتعامل به المنشآت الأخرى التعاونية جميعها (١) .

وهناك غيرها من المنشآت الانتاجية كمعامل الكتان ، وجماعات اللحوم ، وجماعات صيد الأسماك وجماعات تربية النحل وانتاج العسل وغيرها (٢) . كل ذلك يبين لنا أن الارلنديين جروا شوطا بعيدا فى تطبيق المبادئ التعاونية على جملة أعمال انتاجية زراعية ، واستفادوا من وراء ذلك فوائد جمة أتينا عليها فى محلها .

(١) راجع الفصلين "الخامس" و "الرابع عشر" تجد أن حركة معاملة المنشآت التعاونية المختلفة بلغت فى سنة ١٩٢٠ ، ٨٥٢,٤٦٠ جنيه . من هذا المبلغ الكبير ، ٨٣٦,٢٤٧ و ٨٠٢ جنيه تتعامل به معامل الزبدة وحدها .

(٢) ليس هناك حد فاصل فى الحقيقة بين جماعات الانتاج وجماعات البيع وجماعات الشراء ، لأن هناك تداخلا وتراكبا بين أعمالها . بجماعات الدجاج والبيض مثلا تربي الدجاج وتنتج البيض ومع ذلك تشتغل ببيعه ، وكذا تشتري حاجات أعضائها بجملة مثل علف الدجاج وغير ذلك .

هذا درس عملي تلقيناه عن اخواننا الارلنديين ، نأمل أن نعمل به في بلادنا ، حيث الميدان واسع فسيح لهذا العمل ، ويحسن بنا أن نشير هنا الى بعض المسائل التي يصح أن نسير فيها على المنوال المذكور .

نبدأ بمسألة القطن ، وهو أساس ثروة البلاد ، فأقول إن أماننا فيه ثلاث درجات في سلم التعاون ، اذا اتبعها الفلاح المصرى ، واحدة بعد أخرى ، استفاد منها كثيرا ، ونجا من خيب المتلاعبين بشؤونه .

الدرجة الأولى — وهى أبسط الثلاث ، أن يعمل الفلاحون وهم يد واحدة ، مثل ما عمل فلاحو قرية أبى جرج (القرية من بنى مزار بمديرية المنيا) وهو اعداد القطن للسوق اعدادا تعاونيا . وذلك أنه فى سنة ١٩٢١ أخذ اثنان من أعيان هذه القرية على عاتقهما معا تبعة العمل كوسيطين بين أهالى قريتهما والمصرف ، لأيداع قطنهم فى السوق ، وسحب جانب من المال عليه ، فأخذا يتفاوضان معه على أن تحت يدهما ١٧,٠٠٠ قنطار من القطن يريدان حلجه وكبسه وتكيسه وشحنه الى الاسكندرية حيث يباع القطن المحلوج والبزرة . غير أن المبيع الفعلى أمر متروك لحرية أصحابه من الفلاحين مباشرة ، يخابرون هم بأنفسهم المصرف فى بيع قطنهم على حسابهم متى شاءوا ، وقد تم الاتفاق على ذلك . وهكذا استطاع الفلاحون بالاشتراك والتعاون وبارشاد هذين الذاتين أن يختاروا المصرف الذى يعرض خير الشروط ، وقد اتفق هذا المصرف على أن يعطى للفلاحين على الاقطان ٧٥٪ من ثمن الكوتراتات وقت التسليم اذا كان سعر الكوتراتات أقل من ٣٥ ريالا للقنطار ، واذا كان السعر أعلى من ذلك يدفع ٦٠٪ ، فاذا نزل سعر الكوتراتات عن التسعير وقت التسليم تحتمت "التغطية" على الزارع والا يبيع قطنه .

وقد كان معدّل الفائدة المفروضة على المال الذى يقدم لأصحاب الأقطان بهذه الصورة ٦١٪ . وفى وقت كان فيه متسوقو الأقطان أنفسهم يطلبون ٩١٪ على ما يقدمون . وكانت شروط المصرف الذى اتفقوا معه فى مقابل حلج أقطانهم واعدادها للسوق ٤٥ قرشا عن كل قنطار ، على حين كانت "الفيه" السائدة وقتئذ ٦٠ قرشا .

هذا هو موجد ما قام به أهالى أبى جرج ، وهذا ما جنوه من وراء تعاضدهم فى العمل ، غير أن عملهم كان وقتيا فقط ، وكانت المسؤولية واقعة مباشرة على هذين العيين اللذين فكرا فى الأمر وقاما بتنفيذه . فاذا أنشئت جماعة دائمة تقوم بأعمال تعاونية زراعية مختلفة طول السنة ، كان فى استطاعتها اذا جاء وقت محصول القطن أن تقوم بمثل ما ذكرنا ، وفيه ما فيه من الخير والفائدة . كما أن العمل وفاق النظام التعاونى مما يوزع المسؤولية على كل الأعضاء ، ويعمل الكل متعاضدين فيه قلبا وقالبا ، ولا يحصرها فى أفراد مخصوصين يتحملون كل العبء ، وفى خشيانهم العاقبة ما قد يمنعهم عن الاقدام على العمل .

ربما يخطر على بال القارئ انه كان يجدر بنا أن نذكر هذا العمل في باب "البيع التعاوني" وهو اعتراض حق ، ولكن هناك وجهة انتاجية في الموضوع ، هي تحضير القطن كمادة أولية ^(١) مستخرجة من الغيطان ، واحالته مادة أخرى معدة للترحيل الى معامل القطن في الخارج .

الدرجة الثانية — وهي التي يعمل بها أصحاب جماعات الكنان التعاونية في إيرلندا ، والتي أحيل القارئ الى موضعها من هذا الكتاب ، فانه اذا عمل بها عندنا ، واشترك الفلاحون في إنشاء محالج لقطنهم على النظام التعاوني في بعض بلاد الريف ، كما فعل الارلنديون في إنشاء معامل الكنان ، تحولت كل المكاسب التي يجنيها أصحاب معامل الخليج الحاضرة الى جيوبهم . ولا يخفى ما في ذلك من المزايا التي تنتج من عملية الخليج ، بل ومن وراء صناعة المنتجات الثانوية التي تعقب ذلك كاستخراج الزيت وتكريره ، وعمل الصابون ، وعمل الكسب المستعمل في تغذية الماشية وغير ذلك .

الدرجة الثالثة — ألا يقصر الفلاح مجهوده على بيع القطن محلوجا جاهزا للخارج ، بل يغزله وينسجه في البلاد نفسها ، على النظام التعاوني أيضا . فاذا اتفق مثلا عدد من معامل الخليج التعاونية على إنشاء معمل غزل ونسيج لها ، وأمدته بما تحلجه من القطن ، فحوله خيوطا فاقشة ، فانه يغنم المتعاونون ، زراعيين وصناعا من وراء ذلك مغنا كبيرا .

على أن هذه الدرجة الثالثة لم يصل اليها المتعاونون الارلنديون بعد في معامل الكنان عندهم ، فهم لا يزالون واقفين عند الدرجة الثانية ، ولكنهم يرجون الوصول الى الثالثة مع الزمن .

ولست هذه الدرجة بالأخيرة في سلم التعاون ، بل هناك مرحلة أخرى تأتي في ميدان "البيع التعاوني" وهي بيع الأقمشة المصنوعة في المعامل التعاونية بيعا تعاونيا الى المستهلك ، ويكون ذلك بارسالها الى جماعة كبيرة تعاونية للتجار بالجملة ، وهذه تعامل محال تعاونية متوزعة في البلاد تباع رأسا الى المستهلك .

على هذا الأساس يكون القطن من ساعة خروجه من الأرض الى أن يلبس المستهلك الملابس التي تصنع منه ، في أيدي تعاونية زراعية وصناعية ، تجني ثمار ماتعمل ، ولا يشاركها في ذلك من لا شغل لهم الا أن يعيشوا وسطاء طفيليين على النوع الانساني ، وهم مع ذلك أكثر تمتعا بالثروة التي يعمل غيرهم على إخراجها .

هذا ما نقوله في موضوع القطن ، وما قد نصل اليه اذا نظمنا حياتنا الزراعية والصناعية على المبدأ التعاوني .

(١) وصف الشيء بأنه "مادة أولية" يختلف باختلاف وجهة النظر ، فالفلاح مثلا يعتبر تربة الأرض والبزرة والسماد وغيرها من الأشياء اللازمة لنمو الزرع ، "مادة أولية" ويعتبر محاصيله من قح وقطن وقصب الخ مادة مجهزة ، ويعد صاحب معامل الخليج القطن الذي يأتي به الفلاح مادة أولية ، وما يخرج من معمله مادة مجهزة ، وتعد معامل الغزل هذه المادة الأخيرة مادة أولية ، لانهم يحولونها خيوطا يعتبرها أصحاب معامل النسيج مادة أولية يحولونها أقشة ويعرضونها في الأسواق .

وعلى مثل هذا النظام يمكننا ان نهىء الطريق أيضا لزراعة الكتان وصناعة التيل التى أخذت مصر تهتم بها ، ويرجى لها فيها مستقبل باهر اذا عنى بأمرها العناية الصحيحة . واذا رجع القارئ الى الفصل التاسع ألفى فى جماعات الكتان التعاونية فى إرلندا أسوة طيبة ومثلا صالحا .

وعلى ذكر زراعة الكتان نلفت النظر الى الخطر الذى يهدد حياة البلاد الاقتصادية اذا نحن استمررنا على الاتكال على مورد الثروة الوحيد فى البلاد الا وهو القطن ، كما نفعل الآن . فمن الحكمة أن نعمل من الآن على تعديد مواردنا ، ولا سيما الموارد الزراعية . ولا يغرب عن البال مع ذلك أن هذه الموارد تتأثر بمؤثرات عديدة ، بعضها طبيعى لا قدرة للانسان على التغلب على كثير منه ، وبعضها صناعى من الصعب مقاومته كله ، فلا بد والحالة هذه من تكثير عددها ، حتى اذا قصر واحد منها ، أتى الآخر بخيره . وإنا نرى فى زراعة الكتان موردا عظيما للثروة فى هذه البلاد واذا نظم انتاجه تنظيما تعاونيا على النحو السابق ذكره كان أعود بالثروة على العاملين وهو الشعب سواء أكانوا زراعا أم صناعا ، وفى سعادة الشعب سعادة البلاد .

وما قلناه عن الكتان يصح أن يقال عن زراعة الدخان وصناعة السجائر ، ولا سيما وقد ثبت أنه فى الامكان زراعة أصناف من الدخان يمكن تهذيبها وترقيتها حتى تعادل أجود الاصناف المعروفة ، وفى صناعة السجائر بمصر ما يساعد على رواجها لتناسب الجو ومهارة الصناع .

ولا يفوتنا أن نلفت القارئ فى هذا الصدد الى أنه اذا انتشرت زراعة الدخان ، مع ابقاء معامل السجائر فى يد عدد قليل من أصحاب رءوس الأموال — ولو كانوا مصريين — لم نكن عملنا الا على اسعاد فئة قليلة خاصة ، ولم نعمل للشعب عامة . لأن الرأسماليين ، وهم الذين يعملون لأنفسهم ولا يهمهم غير ذلك بطبيعة مبدئهم ، واحد سواء أكانوا مصريين أم أجنبى ، وعلى ذلك فلا يصح أن يفخر المصريون بأن دمنهور أو دمياط أو غيرها من المدن ليس للأجنى فى ثروتها نصيب ظاهر ، بسبب أن هذه الثروة محصورة فى أيدي عدد قليل من الرأسماليين وليس فى شعبها ذاته . والواجب علينا ونحن على أبواب حياة اقتصادية ستفتحها النهضة المصرية الجديدة ، أن نحصر كل الحرص على أن نجعل الثروة فى يد الشعب نفسه ، والعمل على توزيعها بين الناس ، عملا بروح الديمقراطية التى تشبعت بها كل نفس مصرية ، والتعاون كفيل بذلك .

نرى الشعوب فى أوروبا تن من مظالم الرأسماليين ، مع أن هؤلاء من جنسهم ، ففى انجلترا مثلا يملك عدد قليل من الأشراف مساحات عظيمة من الأراضى ، وفى جهات المعادن يملك كبارهم مناجم الفحم والحديد ، وفى البقاع الصناعية يملك عدد قليل من رجالهم المعامل والمصانع ، وفى المدن الكبيرة يملك أثريائهم المصارف المالية . وهؤلاء الأشراف وال كبار انجليز جميعا كسائر الشعب ، ومع ذلك لا هم لهم ولا رغبة الا جمع الثروة غير مكترئين بما يؤول اليه حال الشعب ، ماداموا يزيدون ثروة فوق ثروة . فاذا كان الحال كذلك فى أوروبا حيث انشر العلم وعمت الحضارة ، فما بالك اذا انشر مذهب الرأسمالية بيننا فى مصر ، حيث الشعب جاهل بحقه ، عاجز عن صلاح حاله . نعوذ بالله من شر ذلك اليوم الذى يستعبد المصرى فيه أخاه المصرى ويستبد برزقه .

من أجل ذلك نقول إننا إذا أخذنا من الآن في نشر كل مذهب اقتصادى يعمل على توزيع الثروة بين الأهالى ، فاننا نكون قد جعلنا الطريق وعرا على أرباب رأس المال ، وحلنا دون استقرار الحالة التى نراها الآن سائدة فى أوروبا سيادة تعمل المذاهب الجديدة على تخفيفها أو تغييرها أو قلبها بطرق مختلفة ، تارة بنشر أفكار اشتراكية بين الناس ، وأخرى بتنظيم قواهم على طريقة نقابات ، وتكوين أنفسهم أحزابا لحزب العمال وهكذا .

ومن حفظنا أننا فى مصر لم ندخل الى اليوم فى مضمار الحياة الرأسمالية بشكل جدى ، فليس بيننا الا القليل من البيوت الرأسمالية الكبيرة ، تجارية كانت أم صناعية أم مالية ، فمن الواجب علينا ، والفرصة سانحة مهياة ، أن نأخذ فى العمل على النظام التعاونى لنقيم مكان هذه البيوت الرأسمالية بيوتا تعاونية كبيرة لتكون مصارفنا ومحال تجاراتنا ومعامل صناعاتنا ملكا للشعب . وفى اعتقادى أننا اذا وفقنا الى ذلك ، أمكننا بفضل النظام التعاونى أن نقوم دعائم الشعب الاقتصادية ، بل نجعله يوجه هذه المزايا فى إصلاح حالته الاجتماعية ، إصلاحا يرتفع به مستوى حياة الشعب ارتفاعا لا يخطر الآن على البال . وفى هذا نهضة الأمة وحياتها وعظمتها .

نعم ان كثيرا من المفكرين يخالفوننا فى رأى ، ويقولون إن الشعوب الأوروبية لم تبتدع الأفكار الاجتماعية التى أفضت الى ايجاد "التعاون" و"نقابات العمال" و"الاشتراكية" وغيرها الا بعد أن ذاقوا الأمرين من أيدي الرأسماليين . كما أن المذهب الجمهورى الذى جاء من فرنسا لم ينشأ الا بعد استبداد الحكم الملكى ، حتى ضاق صدر الشعب فنار قلب النظام . فلا يكفينا فى مصر على رأيهم أن نأخذ دروس غيرنا ، بل لا بد لنا من أن ندوق النار التى ذاقها أوروبا ، حتى يتألم الشعب ، فينهض للدفاع عن نفسه من تحكم الرأسماليين بالطرق التى يجدها أوفق وأصلح من غيرها . ثم يقولون أنه يجب علينا الآن أن نقوى تيار الحركة العاملة على نقل الرأسمالية فى مصر من الأيدى الأجنبية الى الأيدى الوطنية ، وبعد أن يحصل لنا ما حصل فى أوروبا ، وبعد أن يتنبه الشعب كما تنبهت الشعوب فى أوروبا ، وبعد ما يتقبط ، يندفع الشعب من تلقاء نفسه الى العمل على تحرير نفسه بنفسه ، وجنى ثمار أعماله كاملة .

هذا بالطبع مذهب يقول به كثير ، وهو ظاهر الصواب فى سطحه ، ولكنه قول غير منطقي بل هو فى الغالب مذهب الماديين ، الذين لا يؤمنون بالنظريات الثابتة ، ونتائج التفكير الصحيحة . وعندى أننا اذا اتبعناه أضلنا فى أعمالنا كلها ، وقتل فينا روح القومية العامة ، وكان برهانا على أننا لانهم بتاريخ الحركات ، ولا نتعظ ، بل ولا نستفيد من التجارب التى مرت فيها أوروبا ، سواء كانت علمية أم اقتصادية أم اجتماعية . بل لعمرى لئن أخذنا به ، لكنا كمن يترك تربية ولده وتعليمه لظروف الدنيا وتصرفات الحياة فلا يفيد به استفاد من الخبرة أو التجربة حتى تسوء العقبي ويستفحل الخطب .

نعم إن تجارب الدنيا خير التجارب ، ولكن يجب على الانسان أن يتخذ من المواعظ التى تلقىها هذه التجارب بلسان غيره عدة تقيه مصاعب الحياة ، وتبصره بسبيل النجاة والقصد الصواب .

فاذا اتعظ الجمهور المصرى بما قاسى غيره وقرجهده الذى كان عليه أن يقاوم به تلك المصاعب والمصائب ، فصرفه فى طريق الخير بلا تلكؤ ولا اضطراب .

ان الماديين لا يؤمنون بالنظريات المنطقية ، وفى محاولتنا اقناعهم بصواب رأينا بطريق الحجة ، ضياع الوقت سدى . فلنأت لهم بما يؤمنون به ، برهانا ملموسا ، ولنلفت أنظارهم الى مقام إرلندا الحالى فى صناعة الزبدة مثلا ، فان هذه الصناعة نظمت فيها من أول أمرها — منذ ثلاثين عاما — على المبادئ التعاونية مباشرة ، فلم يتطلب الحال دخولها فى دور الرأسمالية قبلا ، كما يرى المخالفون ، بل رأى الشعب بقيادة رجاله التعاونيين أن ينظم هذه الصناعة وتجارتها على المبدأ التعاونى فينجح نجاحه العظيم الذى وصفناه فى الفصل الخامس

يطول بنا المقام ويضيق المجال اذا نحن أخذنا نكتب عن الصناعات والتجارات المرتبطة بالزراعة وما يعود على شعبنا من تنظيمها على المبادئ التعاونية . ولذلك نكتفى بلفت نظر القارئ الى ما حصل فى إرلندا فى هذا المضمار ، ليجد وجوه شبه كثيرة ، وأمثلة متعددة ترتب على الاشتغال بالتعاون ومحاوله جعله أساسا للحياة الشعبية ، فكانت بابا لثروة عظيمة انتفع الناس والبلاد بها ، ودفعت عنهم شرّ الولايات والآلام .

*
* *

التعاون فى الاقراض :

رأينا فيما سبق أن الأساس الذى شيدت عليه ألمانيا بناءها التعاونى هو المصارف التعاونية ، التى هى أعظم المنشآت التعاونية فى تلك البلاد . أما فى إرلندا فالأمر على العكس ، اذ المصارف التعاونية لم تكن الأساس ، بل هى الى الآن فى مؤخرة المنشآت التعاونية هناك . وفى الفصلين السابع والثامن بيان حقيقة الحالين ، والأسباب التى أدت الى ذلك ، وفيها للتأمل وجوه شبه بين إرلندا ومصر ، لأن ظروف إرلندا أقرب لنا فى مصر من ظروف ألمانيا ، وقد نستفيد من التجارب التى خاضتها إرلندا ، والأسباب التى دعت الى تأخر منشآت الاقراض فيها ، اذا نحن درسناها . على أنا نذكر هنا أهم هذه التجارب والأسباب .

(أولا) رأينا من الأسباب التى أفضت الى عدم نجاح المصارف التعاونية فى إرلندا نجاحها المنتظر حرمانها قانونا من حرية الاتجار بلوازم الزراعة كما هو الحال فى ألمانيا . لذلك ولأسباب أخرى أتينا عليها فى الباب الثامن ، نرى أنه اذا أنشئت جماعاتنا التعاونية فى مصر متعددة الأعمال وتولت ضمن أعمالها الاقراض ، فاننا نتغلب بذلك على الصعوبات التى قابلت المتعاونين الارلنديين ، ونستفيد من وراء ذلك فوائد أخرى ذكرناها فى غير هذا المكان .

(ثانيا) من العقبات التى قامت فى وجه إرلندا ، أنه لم يكن بها مصرف مركزى لجماعات الاقراض التعاونية ، ليحدث التوازن بينها ، وليكون واسطة فى توزيع أموالها حيث يكون عليها الطلب . على أنه لا حاجة بنا فى مصر فى بدء الحركة لاييجاد مصرف مركزى ، ولكننا سنشعر

عما قريب بالحاجة الى شئ من هذا القبيل نستعين به في هذا الصدد ، الى أن يأتي الوقت الذي تكثر فيه الجماعات التعاونية المتعددة الأعمال ، وتستطيع إنشاء مصرف مركزي لها يقوم بالخدمات التي تستوجبها مجهوداتها في مضمار الأقرض التعاوني .

(ثالثا) إن المصارف التعاونية الارلندية اعتمدت كثيرا على المساعدة التي قدمتها الحكومة كسلفة لمدة معينة ، وبفائدة قليلة تكاد تكون اسمية ، ولكن هذا الأمر كان خطرا عليها لأسباب ثلاثة : الأول أن المال الذي تسلفه الحكومة معرض للاسترداد في كل وقت تضطرب فيه أحوالها المالية . الثاني أن المصارف تصير تحت رحمة الحكومة ، فإذا رضيت عنها أبقت مالها فيها ، وإذا غضبت سحبته بسبب أو بغير سبب . الثالث ان في هذا الأقرض الحكومي تثبيطا شديدا لهمم الأعضاء عن تكوين رأس مال لمصارفهم يكون لهم عمدة وموردا مضمون الوجود . وإذا ذكرنا ما حدث ، عند شوب الحرب العظمى ، للمصارف الارلندية التي اعتمدت على القروض الحكومية ، من سحب الحكومة لهذه القروض مضطرة ، تاركة اياها على باب الافلاس ، وذكرنا أيضا أن الغرض الأساسي من المصارف التعاونية هو ايجاد مراكز ليوفر الشعب أمواله فيها ، ويثمر بواسطتها في كل إقليم ما يوفره هذا الإقليم ، وأن وظيفة الأقرض التي تقوم بها هذه المصارف ليست في الحقيقة إلا عملا ثانويا بالنسبة للتوفير (ولذا سماها مبدعها راي فايزن مصارف التوفير والأقرض) ، فانتا ننبه المتعاونين المصريين الى أن في الاتكال على موارد الحكومة المالية خطرا عليهم وعلى حركتهم ، يجب الاحتراز منه ، والابتعاد عنه ما أمكن .

ذكرنا أن مستقبل جماعاتنا التعاونية في مصر عند تعدد أعمالها ، فلا ينتظر والحالة هذه انشاء جماعات خصيصا للأقرض ؛ ولذا أصبحت مسألة الأقرض تهم جميع منشآتنا التعاونية على اختلاف أنواعها ، وإذا أردنا بحث هذه المسألة بما يتفق مع مبلغ أهميتها وظروف بلادنا الخاصة ، وجدنا أنفسنا وجها لوجه أمام مشكلة تعاونية هي "مساعدة الحكومة للتعاون مساعدة مالية" .

إن من أهم المسائل المختلف عليها بين النشطين من دعاة التعاون وبين علمائه الثابتين ، مسألة معونة الحكومات للتعاون . فكل من الفريقين أدلى من الحجج في هذا الموضوع بما جعل الناس ينقسمون في ذلك . فمنهم من تبع المذهب القائل بأن على الحكومة واجبا نحو التعاون يحتم عليها أن تمد به بكل المساعدات أدبية كانت أو مادية . ذلك لأن التعاون حركة شعبية تعمل لرفعة الشعب ، فكل ما يبذل في هذا السبيل فرض لازم على كل حكومة رشيدة ، خصوصا اذا كان الشعب غير حائز للكفاءات العلمية والخليقية الكفيلة بتسيير العمل على الوجه المرجو ، أو كان غير قادر على تمويل الحركة بالمال اللازم لتدوير دولاب الأعمال . ومنهم من أخذ بالمبادئ الصميمة للتعاون وقال إن التعاون حركة شعبية أوجدتها مجهودات الشعوب ، ولم يكن للحكومات دخل فيها ، وعلى هذا الأساس أينعت وأزهرت ، وكان لها من الأثر المادي والأدبي ما أصلح من حالة الناس المعاشية ، ورفع مستواهم الاجتماعي ، وأدخل في نفوسهم من الأخلاق المتينة ما جعلهم يعتمدون في أعمالهم على أنفسهم ، ويحذون من تلقاء أنفسهم للعمل لصالحهم ، متبعين في ذلك التعاليم القويمية التي تليها

عليهم المبادئ التعاونية . هذه المجهودات الشعبية قامت في كثير من البلاد المتباينة في العلم والأخلاق والثروة . غير أن بعض الشعوب نظرت الى حكوماتها مستعطفة إياها لمناصرة المتعاونين . ولما بدا لها استعدادها لذلك ، طمعوا في أكثر مما كانوا يتطلعون اليه قبلا ، واستر الحال على ذلك الى أن دخلت هذه الحكومات ميدان التعاون بأكثر مما كان يخطر على بال من يغارون على نشر هذا النظام . وكان ما كان من أخذ الناس في الاتكال على الحكومة في أمر التعاون اتكالا أدخل في نفوسهم من الكسل وخور العزيمة وضعف الإرادة وشبوط الهمم ما لا يصح أن يتصف به أناس منتسبون الى نظام قوامه الاعتماد على النفس .

بدأت مساعدة الحكومات للتعاون من الوجهة التشريعية ، فسنت له من القوانين ما يضمن مصالحه ويمنحه من الامتيازات القانونية ما يسهل نشره ويشجع الناس على الأخذ بتعاليمه وإيجاد منشآته . اكتفت الشعوب النشيطة بهذه المهمة التي قامت بها الحكومة ، الا أن غيرها تطلع الى أكثر من ذلك ، وواصلوا مجهوداتهم لتمدهم الحكومة بالمساعدة المادية . وعملوا بالتأثير عليها للوصول الى هذه الغاية . كما أن غيرها من الشعوب الضعيفة الحول تطلع الى أكثر من ذلك الى درجة أدت الى تولى الحكومة بنفسها تنظيم الحركة التعاونية بأكملها ^(١) .

ليس هذا مقام ذكر البلاد المختلفة والدور الذي لعبته حكوماتها على مسرح التعاون فيها ، ويكفى هنا أن نجعل القول ونقول إن الشعوب التي ركنت الى حكوماتها في تنظيم التعاون وتمويله ، كان انتشار التعاون فيها انتشارا كاذبا أبعد ما يكون من المبادئ التعاونية . ومن ثم صارت مضغة تتشوق باسمها البلاد التعاونية الحقة ، ولا ينتظر أن يقوم للتعاون فيها قائمة حقيقية .

نترك الآن التعاون في الخارج ونرجع اليه في بلادنا ، لنرى ما الذي يجب أن نتبعه حيال هذا الموضوع ، مراعين على الدوام أننا لا نود أن نقلد أحدا تقليدا أعمى ، أو نفعل هذا الأمر أو ذاك ، لمجرد أن هاته البلاد أو تلك فعلته ، بل نتناول موضوع التعاون كأمة لم تعدم رجالا واقفين تمام الوقوف على نظام التعاون وغايته ، عارفين مقدار احتياج البلاد اليه ومبلغ استعداد أهلها للأخذ بتعاليمه . فتحن والحالة هذه مستعدون أن نطبق التعاليم التعاونية على حالة بلادنا ، بتصرف يضمن عدم الشطط عن المبادئ الأساسية للتعاون وفي الوقت نفسه يكفل تسييره تسييرا يوصلنا الى الغاية التعاونية ، وهي تحسين حالة الأهالي الاقتصادية ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية .

نحن نبحث هذا الموضوع ومركزنا يجمع بين الفئتين السابق ذكرهما في أول الأمر ، فكما أننا نتمنى من صميم قلوبنا نشر التعاون في طول البلاد وعرضها ، لما نعلمه من المزايا المادية والأدبية التي تعود على الشعب من ورائه ، كذلك نرجو أن يكون هذا النشر على أساس صحيح من الوجهتين العلمية والعملية حتى لا يتخلله ضعف أو يلحقه فشل .

(١) راجع موضوع " المعونة الحكومية والمعونة الذاتية " في هذه " الكلمة الختامية "

نشطت حكومتنا وسنت للتعاون تشريعا يصح أن يعتبر بعد إدخال بعض التعديلات عليه من أحسن القوانين التعاونية . وكان من الواجب علينا وقتئذ ألا نشير على الحكومة أن تفعل أكثر من ذلك ، غير أنه نظرا لعدم وجود هيئة منظمة عامة للتعاون ، تقوم بث مبادئه وتعليم أنظمتها ونشر جماعاته ورعايتها ، اضطررنا أن نقبل دخول الحكومة كمنظمة للحركة التعاونية .

هذا عمل يعتبر ليس فقط معونة أدبية من الحكومة بل ومادية أيضا . لأنه لولا قيام الحكومة بهذه المهمة ، لكلف هذا العمل المتعاونين كثيرا من المال . وياليت البلاد وقفت عند هذا الحد واكتفت بما قدمته الحكومة من المساعدة ، وانصرفت مجهودات الناس الى العمل الجدى فى هذا الجو المشجع الذى أوجدته الحكومة .

ظن كثير من الناس أنه لن تقوم فى البلاد قائمة للتعاون الا اذا فتحت الحكومة خزائنها للتعاونين يسحبون منها ما يشاءون قرضا عليهم لأجل غير مسمى وبدون فائدة ما . هذا قول لا يصح أن ننظر فيه بتاتا ، لأنه مناف لكل مبدأ تعاونى مهما كانت الظروف التى وجد فيها التعاون .

نعم إن فلاحينا قليلو الثقة بالتعاون ومنشآت ، حديثو العهد بأصوله وبمزاياه ، ولذا لا ينتظر منهم أن يأخذوا بتعاليمه ويمولوا منشآته فى القريب العاجل بالمال اللازم لتسيير دولا ب أعماله على الوجه الذى نرضاه . فليكن ذلك ، وانما لا يمكننا أن نرضى بأن تشتري ثقة الأهالى بالتعاون بمال الحكومة ، أو أن تبسط الحكومة يدها للتعاونين لاعتبارات قد تكون بعيدة عن التعاون وان تحفت تحت ستار خدمته . لأننا لو قبلنا ذلك لخرجنا عن كوننا متعاونين ، ولقضينا على أ كبر أمل يرمى اليه التعاون ، وهو استقلال الناس فى أعمالهم استقلال اقتصاديا ، وقيامهم بأنفسهم بما يرفع مستواهم الاجتماعى .

ليعلم القريب والبعيد أن المنشآت التعاونية ليست جمعيات خيرية تستمد قوتها من إحسان الحكومة ، ولا هى بهيئات تتخذ سلما يرقاه المغرضون نحو مآربهم ، بل هى جماعات وجهتها التعاملية من تجارية ومالية مبنية على أصول اقتصادية محكمة ، ووجهتها الأدبية لا تسمح بالتلاعب بشؤونها . إننا لو خیرنا بين الطريقتين لرضينا السير فى طريق التعاون السوى على مهل ، ننظم جماعاتنا ونموها بقدر ما تسمح به ظروفنا التنظيمية والتمويلية — وفلاحنا أحوج للتنظيم منه الى التمويل — ولفضلنا ذلك على أن ننشر التعاون ونسيره فى طول البلاد وعرضها معتمدين فى ذلك على رغبة الحكومة ورهبتها ، وعلى تنظيمها له وتمويلها إياه .

وانما هناك طريق وسط ، ربما فى اتباعه الخير لنا . نحن رضىنا بأن ننظم الحكومة الحركة التعاونية فى البلاد ، وانما لم نهمل تعليم الأهالى واشراكهم فى العمل ، وتركنا لهم تحت إشراف الحكومة إدارة الجماعات . كذلك يمكننا أن نشرك الحكومة مع الأهالى فى تمويل الحركة التعاونية . ويصح تلخيص ما نراه خير كفيل للوصول الى غايتنا فيما يأتى :

(١) أن تضع الحكومة مبلدا من المال بفايدة معينة فى مصرف ذى صبغة أهلية ، تحت تصرف الجماعات التعاونية المسجلة طبقا لقانون التعاون . هذا المبلغ تقرره وتضع شروط التعامل به

لجنة مشكلة من أعضاء من وزارتي الزراعة والمالية ، ويتناسب مقداره مع الخطة التي ستبذل في نشر الحركة في البلاد ، وكذا مع السياسة التي ستبذلها الحكومة في مساعدتها .

نحن فضلنا أن تتعامل الجماعات التعاونية مع مصرف عن أن تتعامل مع قسم حكومي ، لأننا نعتقد أن المصارف الرأسمالية هي ، عند عدم وجود مصرف مركزي تعاوني ، خير من الحكومة في تدير أمور المتعاونين المالية . لأن نظام هذه المصارف وما اعتادته من السرعة في إنجاز الأعمال ، واتقان الأساليب المالية ، والتدقيق في المعاملة ، أنسب لروح العمل المرتبط بمصالح الشعب . ولا داعي للتذكير بما في نظام الحكومات مما يدعو إلى التعطيل والتأخير ، ومما قد يسبب دخول خلة الاعتماد على الحكومة في نفوس الأهالي الذين يأتون أقسام الحكومة وكأنهم يطلبون حقهم ، وليس كما يدخلون المصارف يطلبون تعاملًا .

وقد اشترطنا في المصرف بأن يكون ذا صبغة أهلية ، لأن أموال مثل هذا المصرف غير معرضة للسحب عند حلول أزمات خارجية ، وفي ذلك ما فيه من الأمان على حياة جماعات التعاونية . دع ما يدخل نفس صغار الفلاحين من الارتياح لمعاملة مصرف أهلي يتفاهمون معه شاعرين على الأقل أن المورد الغير التعاوني الذي دفعتهم الضرورة إلى الالتجاء إليه ، ليس مورداً أجنبياً .

(٢) أن يقرض المصرف الجماعات لا بدون فائدة — فإن عدم تحصيل فوائد يشجع على الاعتماد كلية على هذه القروض المجانية ، فتقل بذلك الغيرة على استقلال الجماعات بماليتها ، ويضعف الحث على التوفير والإيداع ، فتضيع بذلك مزية من أكبر المزايا للتعاون ، وهي إنشاء ملكة الاقتصاد والاستقلال المالي — بل بفائدة يراعى فيها تقليل سعرها ، وبشروط تسهل طرق التسديد .

(٣) أن يكون أقصى قيمة للقرض بنسبة معينة إلى مجموع ما عند الجماعة من المال المتجمع من رأس المال المدفوع من ثمن الأسهم ، وكذا من المال الاحتياطي ، ومن الأموال المودعة لدى الجماعة لمدة لا تقصر عن أجل القرض المطلوب ، كأن يكون هذا القرض مثل هذا المال أو مثليه أو ثلاثة أمثاله تبعاً للقاعدة التي توضع وتلتزم .

(٤) ألا يتعامل المصرف مع الجماعات إلا بعد موافقة وزارة الزراعة على هذه المعاملة ، وكذا على مقدار القرض المطلوب لها ، لأن وقوف هذه الوزارة على دخائل الجماعات يضمن معرفة مركز الجماعة المالي ، ومقدار احتياجها للقرض وقدرتها على الدفع .

(٥) الضمان الذي تقدمه الجماعات لوفاء تعهداتها هو المسؤولية التي يرتبط بها أعضاؤها حسب شروط مبنية في عقد تأسيسها ونظامها الداخلي .

هذا التضامن التعاوني هو الدعامة الكبرى التي تقوم عليها الثقة في معاملة الجماعات التعاونية ، وهو الركن الركين الذي تعتمد عليه في إقراض ما يلزم لها من المال لإدارة دولاها أعمالها .

هذه خطة وهذه شروط من شأنها أن تمد الحكومة يد المساعدة المالية للجماعات التعاون ، وفي نفس الوقت تشجع على إشراك المتعاونين في تمويل جماعاتهم عن طريق ازدياد رأس مالمهم وكذا احتياطهم ، كما أنها تشجعهم على التوفير ، وتزيد ثقتهم في أن يودعوا أموالهم لدى جماعاتهم . وبهذا تتحقق الرغبة الطيبة في موضوع الأقرض .

*
* *

التعاون في بيع الحاصلات :

رأينا أن الحركة التعاونية في إرلندا نجحت نجاحا باهرا في ميدان توريد الحاجات الزراعية والمزلية ، التي يتطلبها أعضاء الجماعات ، ولإنها لم تقف عند حد الاتجار بالقطاعي ، بل تعدته الى الاتجار بالجملة ، فأنشأت الجماعة التي تكلمنا عليها في الفصل الثاني عشر . أما البيع التعاوني فالواقع أن الحركة لم تنجح فيه كثيرا ، لأنها لم تستطع تركيز أعمال هذه المهمة في الجماعة المذكورة ، وعند ما تألفت جماعة مركزية خصيصا لبيع الزبدة المصنوعة في المعامل التعاونية جميعها ، لم تصادف في ميدان البيع ما صادفته من النجاح في ميدان التوريد التعاوني .

رأينا في الفصول السابقة أن "جماعات البيض" "وجماعات الكتان" "وجماعات الخوم" "وجماعات الأسماك" "وجماعات الزبدة" وكلها جماعات انتاج قبل أن تكون جماعات بيع ، تقوم ببيع ما تنتجه . وقد نجحت في هذه المهمة نجاحا تاما . ولكن هذه الجماعات تقوم ببيع مالمديها منفردة ، وفي ذلك مالا يخفى من التراحم والتنافس بين الجماعات ، وزيادة المجهود ، وكثرة النفقات ، ومن شأن هذا أن ينقص ثمن الأشياء في الأسواق ، ويقلل الأرباح . وقد عمل رجال التعاون كثيرا على تركيز البيع التعاوني في جماعة واحدة أو في جماعات قليلة تختص كل منها بعمل من الأعمال ولكنهم لم ينجحوا الا بعض النجاح ، وذلك لأن البيع التعاوني ، كما بينا في الفصل السادس ، هو أصعب أشكال المجهود التعاوني ، لأنه يتطلب كل ما يتيسر من القوة المنظمة بين التعاونيين . وهذا هو السبب الذي جعل البيع التعاوني في مؤخرة المجهودات التعاونية ، رغم انتشار التعاون في أنحاء إرلندا ، وتوطد دعائمه على مدى ثلاثين عاما ، توطدا جعله وضعاً من أوضاعها الثابتة .

هذا ما نقوله في هذا الموضوع عن إرلندا القديمة العهد بالنظم التعاونية ، فإذا نقول عن مصر وهي حديثة عهد بها !

نحن نعلم أن أول درجة في سلم التعاون هو التوريد التعاوني ، وإن ذلك أسهل مجهود تقوم به الجماعات التعاونية ، ومع ذلك فلنا في مصر لم نشئ الا القليل من منشآت التوريد التعاونية ، ولم نعمل شيئا يذكر في هذا الباب .

ومن العجيب أنه لما حلت الأزمة القطنية في مصر ، ونزل سعر محصولنا الوحيد الذي تتوقف عليه ثروة البلاد ، وتحكم فينا لبحار الاسكندرية ولقربول ، وصناع لانكشير عامة ومانشستر خاصة ،

ولما خابت مساعي الأمة في إغراء الحكومة بأن تدخل سوق القطن مشترية كميات عظيمة ، كوسيلة لارتفاع الأسعار في السوق ، توجهت الأفكار إلى "الجماعات التعاونية" واعتقد الناس كبيرهم وصغيرهم أنها هي المنقذ الوحيد للقطن من تدهور الأسعار ، وهو وثوق يتعدى كل الحدود المعقولة . وقد دلت التجارب على تعذر تحقيق مراميه ، فان إرلندا مثلاً وهي التي مضى عليها ثلاثون عاماً تفكر فيها بعقول كبيرة ، وتجد بهم لا تنكّل في ميدان التعاون ، لم تقدر أن تصل إلى بيع أكبر محصول زراعي لديها وهو الزبدة بيعاً تعاونياً كاملاً . نعم إنها توصلت إلى أن تباع كل جهة فيها زبدها على يد معاملها التعاوني ، ولكن هذا لا يكفي بل إنه قطع لنصف الطريق ، إذ البيع التعاوني لا يكون تاماً حتى تتولى جماعة مركزية بيع منتجات الجماعات الفردية . ونحن في مصر نريد أن نبيع قطننا بيعاً تعاونياً يؤثر في السوق العامة تأثيره المرجو ، وليس عندنا من الجماعات التعاونية ما يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة ، على أنها جماعات لا يصح أن يذكر مجهودها في معرض الكلام على التعاون في البلاد المتمدينة ، لأنها ضئيلة جداً ، ولا تجل مقارنتها بالجماعات الأيرلندية في شيء . ربما قال قائل أننا سننشئ جماعات عديدة بعد أن صدر قانون التعاون ، وفي كثيرها ما يقرب ذلك اليوم . ولكن هذا القانون ليس سحراً يغير نفوس الناس في وقت قصير ، أورية تذهب بخلق الأثرة والعمل الفردي الذي كونه العصور الماضية ، وتحل محله الأخلاق التعاونية الكريمة التي تدعوهم إلى التفكير في مصلحة المجموع لا في مصلحتهم فقط "ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" .

لست ممن يتخيلون فيخالون ، وإنما أنا أنظر إلى الواقع الميسور ، ولذا أقول للتعاونيين منا أن اعتمادهم الكلي على التعاون ولا سيما في بيع الحاصلات ، على تقدير أن يأتي بنتائج عاجلة أي أنه يؤتي ثمره على الفور ، هو على حسنة باطل . نعم إن التعاون جدير بكل خير ولكنه من النظم التي لا بد أن تستوفي حقها من الزمن . حتى إذا ما آمن الناس بمبادئه العالية واستقرت هذه المبادئ في النفوس ، جاء بنتائج المرجوة . وبقدر اعتقاد الناس بالمبادئ والعمل عليها بتلك الروح العالية تكون النتائج ، وهذا ولا شك يقتضي وقتاً ليس بالقصير . ولو كان الأمر غير ذلك لنجح التعاون وأتى بخيره يوم أراد اللورد كيتشنر أن ينتشر التعاون في مصر فأمر أمراً عسكرياً بذلك سرعان ما قامت على أثره الجماعات التعاونية قيام الرغبة وسرعان ما قعدت ، فانه لم يمض عليها إلا سنة أو أقل حتى لم يبق لها وجود ، ولم يعيش من الجماعات التعاونية إلا ما أنشأه عمر لطفي وتلاميذه ، وهي الجماعات التي اعتقدت بصحة المبادئ التعاونية فعملت بها بعد ما أخذت روح التعاون تتطرق إليها شيئاً فشيئاً على مدى الزمن الطويل .

بيد أن المبادئ التعاونية لم توضع لرفع أثمان الحاصلات الزراعية ، بل لاعطاء كل ذي حق حقه من الثروة المستخرجة من مجهودات الأمة ، فالمنتج — سواء أكان زارعاً أم صانعاً — والمستهلك كلاهما يأخذ حصته من هذه الثروة بالعدل والانصاف . وهذا هو الجانب الاقتصادي من التعاون . على أنه ليس في المبدأ ولا النهاية إلا مقدمة للجانب الآخر — الاجتماعي . فان تحسين حالة الشعب الاقتصادية ليست إلا أول مدارج الإصلاح لرفع مستوى الحياة الاجتماعية من كل وجوها ، وتمدين الشعب هو الغاية القصوى للحركة التعاونية ، ولا يتم له هذا إلا من طريق تحسين معاشه . لأن ذلك من ضرورات الحياة الراقية .

ولذلك أعود فأقول إنه لا علاج لتدهور سوق القطن على يد التعاون من حيث هو مبدأ وخطئة، ولكن نشر الروح التعاونية بين الزراع ، وما يعود عليهم منه من أسباب الثقافة والحذق والاتحاد في العمل وإدراك الواجبات القومية، من شأنه أن يساعد على انجاح ما قد يخطط من الوسائل الكفيلة برفع السعر عند التدهور . قد يعد بعضهم تدخل الحكومة عوناً على ذلك ، أو يرون الاقلال من زراعة القطن والاهتمام بمحاصيل أخرى كفيلاً بزيادة السعر لتقص المعروض ، أو ليسد هذا المحصول فراغ ذاك . وقد يكون لهذا الرأي أو ذاك من روح المتعاونين الاجتماعية ما يحققه ، أو من علمهم وخبرتهم التي يعنى التعاون بتقريرها فيهم ما يساعد على تخصيصه ، ولكن التعاون نظام ليس قصده الأول رفع أسعار المحاصيل الزراعية ، بل لعمري لو كان كذلك لكان عبثاً على الهيئة الاجتماعية ؛ ولما جاز أن يعضده رجال الاقتصاد الاجتماعيون . ولكننا في مصر لا ندرك صدق هذا القول تمام الإدراك لأن بلادنا زراعية محضة ، ولا مورد لثروتنا غير الزراعة ، ولذلك نعد كل نظرية ترفع أسعار محاصيلنا الزراعية أعظم النظريات وأدعائها إلى القبول والتصديق ، والعمل بكل ما عندنا من قوة الرغبة على تحقيقها ولو على حساب كل خير آخر ؛ ولو كان لنا في مصر صناعات عظيمة أى لو كنا أمة صناعية كما أننا أمة زراعية ، لرأينا بأعيننا أن ليس من العدل ولا من المصاحبة العامة رفع ثمن الحاصلات الزراعية رفعا غير مقيد .

سبق إن بسطت رأيت في مسألة البيع التعاوني لمحاصيلنا الزراعية ، وأشرت على زراعنا ألا يفكروا الآن في دخول جماعاتنا التعاونية في هذا الميدان ، بل لا بد لهم إذا أرادوا نجاح التعاون أن يوجهوا همهم كلها إلى التوريد التعاوني ليتقنوه ، فإذا استقر مبدأ التعاون ، وشغف الناس بمزاياه حتى أصبح لدينا ودينا ، اتسع نطاقه بطبيعة الحال فشمّل وجوه التعاون الأخرى من انتاج وبيع وغير ذلك على مضي الزمن .

إن مسألة البيع حقيقة من أصعب المسائل التعاونية . وليس يمكننا أن ندخل فيها قبل أن نتمنّى على ما هو أسهل منها ، ثم نتدرج من ذلك إليها . ولذلك أعود فأقول لتقن أولاً أبسط الوجوه التعاونية وهو التوريد التعاوني ، ولا ننس في نفس الوقت الوجهة الاجتماعية وفيها مسترد لكل عالم ومخلص ، فإذا عملنا على هذا المنوال فقد وجدنا أنفسنا بعد قليل من السنين قد حسنا حياتنا الاجتماعية أثناء القيام بذلك ، ومرنا أنفسنا على اقتبال ما هو أشق عملاً ، وأصعب تحقيقاً من الأغراض التعاونية الأخرى .

الاتجار التعاوني بالجملة :

حينما يتسع نطاق الحركة التجارية عند الجماعات التعاونية ، يصبح من الضروري وجود هيئة تجارية عامة كما حدث في إيرلندا ، وقد فصلنا ذلك في الفصل الثاني عشر .

أما عندنا في مصر فلم نصل بعد إلى هذه المرحلة ، ولكن ستجد الجماعات القليلة الموجودة الآن وكذا الجماعات التي ستنشأ قريباً ، حاجة إلى ما يقوم مقام مثل هذه الهيئة إلى أن يأتي الوقت الذي تتحد فيه الجماعات نفسها ، وتؤلف جماعة تجارية عامة خصيصاً بها . فأما ونحن كما قلنا في بدء

حركتنا ، فليس أمامنا سوى طريقين على ما بهما من نقص لسد هذه الحاجة في الوقت الحاضر :
أولهما طريق "الجمعية الزراعية السلطانية" وثانيهما "وزارة الزراعة" على أن لكل منهما محاسن وعيوباً
فأما من يؤثرون الطريق الأول فيقولون في تركيبته إن الجمعية الزراعية أول هيئة عنيت بتربية مواشينا
وبتحسين محاصيلنا وفتح أبواب المعارض الزراعية لزراعنا فرغبتهم في ترقية زراعتهم ، وشجعهم على
الابتكار في أعمالهم كما أنها كانت واسطة في تقريب مزايا الأسمدة الكيماوية من أذهان الفلاحين
بل تجاوزته إلى إحضارها وبيعها لهم بأثمان معتدلة فأحسنن إليهم وإلى الزراعة من جهة وحالت
دون عبث السوق بهم وبمزارعهم من جهة أخرى .

فإذا اعتمد المتعاونون عليها في مثل ذلك وشجعوها بالانتجار معها في الأسمدة وفي كل ما يلزمهم
من بنور وآلات زراعية وغاز وشمع وغير ذلك ، تيسر للجمعية بما تناله من الربح من وراء هذه المعاملة
أن تنهض بأعمالها الفنية الأصلية وتتوسع ، فينال الزراع من وراء ذلك مزايا المعاملة مع تاجر أمين
يبيع أحسن البضائع بأرخص الأثمان وقصده الأول مصلحة الفلاح وترقى الزراعة . وقد يتفقون
معهما على أن تعطيهم في آخر السنة جزءاً من الربح بنسبة مشترياتهم . وإذا سار العمل على هذا المنوال
فكان الفلاح يعين نفسه باعائه الجمعية الزراعية إذ هي هيئة زراعية عظيمة تعمل للزراعة وتسهر
على مصلحة المشتغلين بها .

وأما المفضلون طريق وزارة الزراعة فيرون أن الجمعية الزراعية جمعية وجدت لتعمل على ترقية
الزراعة من الوجهة الفنية . فساعدتها بالانتجار معها عدول بها عن قصدها وعن الحد الذي تلتزمه
مثيلاتها في أوروبا وأمريكا . فإن الجمعية الزراعية الملكية في إنجلترا مثلاً لم تتدخل مرة في الأمور
التجارية منذ نشأتها في سنة ١٨٣٨ بل جعلت كل عملها مقصوراً على الأعمال الفنية كغيرها من الجمعيات
العلمية كالجمعيات الجغرافية والاقتصادية والتاريخية وغير ذلك . نعم أن الجمعية الزراعية لم تتدخل
في الأعمال التجارية البعيدة عن قصدها إلا رغبة في مساعدة الفلاح للحصول على أخصب الأسمدة
وأفنعها في أوقات شديدة ولكنها توسعت في هذا العمل بعد ذلك وتجاوزت حدوده ، ثم لم تستطع
أزاء تقلبات الأحوال التجارية أن تحافظ على الغرض الأصلي وهو خدمة الفلاح بدون مقابل بل
تخطته لتتلافى مقادير من خسارة ترتبت على سوء تصرف تجارى وقعت فيه ، ثم دبّ في روحها شيء
من شهوة المكسب والربح حتى أصبحت الآن وكأنها بيت تجارى واسع النطاق له عملاء ووسطاء
قصده الانتفاع من بيع الأسمدة والبذور للفلاح . نعم كان يجب على الحكومة التي أمدت الجمعية
بأموال وعقار لتقييمها وتعينها على عملها الفني أن لا تسمح بدخولها في الأعمال التجارية ، ولكنها إنما
فعلت ذلك لأنه لم تكن توجد هيئة حكومية زراعية تعمل لمصلحة الفلاح في ذلك الوقت . فلما أنشئت
وزارة الزراعة واتضح أن الجمعية أوغلت في الانتجار ، نشطت إلى توريد الأسمدة والبذور للفلاح الصغير
وفضلت لو رجعت الجمعية إلى حظيرتها العلمية لتجرى فيها مجراها السابق الذى لا ينسى أحد ما عاد
على البلد معه من الخير . ولا شك أن الحكومة لا تبغى من وراء ذلك ربها مطلقاً ، لأنها تتبع هذه
الحاجات بتكاليفها فقط ، ولن تكون هذه التكاليف كثيرة ، لأنها لا تشغل عدداً كبيراً من الموظفين

خصيصا لهذه المهمة بل تضيف جانبا عظيما منها الى أعمال موظفيها الحاليين ، وذلك طبعاً مما يوفر في النفقات ، ويخفض من الثمن . وهناك نقطة من الأهمية بمكان عظيم وهى أن الجمعية الزراعية تحتم على الفلاح دفع ثمن ما يأخذه من السماد فوراً عند التسليم ، ولا يخفى أن هذه الطريقة وإن كانت أحسن الطرق وأضمنها إلا أن الفلاح الصغير غير قادر في كل وقت على اتباعها ، فبقى أرضه بلا سماد أو يلجئ الى الاقتراض بفائدة عالية لا يضطراره . وكلا الأمرين ضار بمصلحة هذا الصنف من الفلاحين .

لهذه الأسباب وجهت الحكومة عنايتها ففتحت اعتماداً مالياً في سنة ١٩٣٣ قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لشراء الأسمدة والبذور التي يحتاج إليها صغار الفلاحين وبيعها وإرسالها إليهم الى أقرب محطات السكة الحديد من قرية كل طالب . أما طرق الدفع فهي عند المعسرة بتأجيل التسديد الى أن يخفى الفلاح ثمار أثماره وفائدة ما اشتراه ، ويقوم بتحصيل الثمن صيارفة المالة . فاذا عاملت الجماعات التعاونية وزارة الزراعة فانها ولا شك تستفيد كثيراً ، وتكون المزاياء المادية التي تعود عليها أكثر مما يعود من الجمعية الزراعية .

وفي رأي أن الطريقة الثانية أقرب الى الصواب من الطريقة الأولى للتعاونين وللجمعية الزراعية نفسها . أما أفضليتها للتعاونين فظاهرة من التفسير السابق ، وأما أفضليتها للجمعية الزراعية فذلك لأنها تجعلها توجه اهتمامها الى ما أوجدت له وهو ترقية الزراعة من وجهتها العلمية والعملية تبعاً لقانون الجمعيات الزراعية الأخرى في البلاد المنظمة . ويكفيها ما يكفى الجمعيات الزراعية الأوروبية من اشتراكات كبار الزراع وما تحصل عليه من إقامة المعارض المختلفة . أما مسألة توريد الحاجات الزراعية فهذا أمر ليس من شؤونها ، وما دامت وزارة الزراعة قد نهضت اليه مع ما بيناه من المزاياء فلنتركه في يدها مشكورة حين أن تنشئ الجماعات التعاونية جماعاتها التجارية المركزية فتتولى هذه مستقلة عن مساعدة الحكومة المالية وغير المالية ، جارية بذلك على مبادئ التعاون الخالصة ، فتقومها وتديرها وتهيمن عليها الجماعات نفسها .

*
* *

المعونة الحكومية والمعونة الذاتية :

التعاون حركة اقتصادية اجتماعية قائمة على المجهود الاختياري المشترك للشعب فهي تحمل الأفراد على القيام بأمورهم فتلقى بذلك تبعاتهم على عاتقهم وبهذا تدرهم على الاعتماد على أعمالهم ومواردهم في تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية . ووحدة هذه الحركة هي الشخص ، وقوته هي في الدور الذي يمثله بالاشتراك مع رفاقه من الأعضاء . ولا يظهر هذا الا في المجهود الاجتماعي الذي يبذلونه جميعاً . فالحركة حركة شعبية محضة ولا بد أن تبقى كذلك اذا ظلت محافظة على مبادئها ينظمها الشعب نفسه ويمونها ويديرها . وقد تم هذا في بعض البلدان التي قام الشعب نفسه فيها بما هو أنفع مما تستطيعه أفضل الحكومات وذلك باتحاده الاتحاد المنطوي على العقل والذكاء .

وقد استطاعت الحكومة في بلدان كثيرة أن تمتد الى الحركة يد المعونة فأمدتها فعلا بأشكال مختلفة من المساعدة مدركة أنها بهذا العمل تعين على إظهار كامن قوى الخلق الانساني وموارد البلاد المادية والعمل على تنميتها ، وهذا واجب جوهرى من واجبات الحكومة التى أصدرت قوانين التعاون في بعض البلدان كما حدث في إيطاليا وغرضها من ذلك تمهيد الطريق لنشر التعاون ووقاية المصالح التعاونية .

وذهبت الحكومة الى أبعد من هذا في بلدان أخرى كما وقع في إيرلندا فأعانت التعليم الذى تقوم به الهيئة العامة للجماعات كما تمكنها من توسيع نفوذها وانماء جدارتها . وقدمت الحكومة في غير ذلك من البلدان المساعدة المالية بالفعل على صورة قروض بلا فائدة أو بفائدة قليلة الى الجماعات على يد اتحاداتها المالية والتجارية كما هو الحال في فرنسا . بل ذهبت في الهند الى أبعد من ذلك فتولت تنظيم الجماعات التعاونية في طول البلاد وعرضها .

من هذا يتضح أن الحكومة في كل بلد اذا رغبت في تحسين حالة الشعب من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، لا تعمل طبقا لمبدأ معين بل تبعاً للظروف . على أنها لا تفتر عن اشعار الناس بأن معونتها للتعاون مؤقتة فقط ، بل تدرك أن مبدأ المعونة الذاتية هو من الحركة بمثابة حجر الزاوية ، وأنه ليسر الحكومة يوم ترى التعاون مستقرا على قاعدة وطيذة أن تنسحب وتترك الحركة تسير بمفردها .

ونحن لا نستطيع الجزم بأن أى حكومة محقة في اعانتها حركة قائمة على مبدأ المعونة الذاتية في أدوارها الأولى أو غير محقة ، فقد دللنا التجارب في بلدان كثيرة على وجود حالات حققت على الحكومة اعانة الحركة التعاونية في مناح شتى والى درجة معينة . وقد كاد يكون من المستحيل على الشعوب المتأخرة أن تسيّر الحركة دون معونة الحكومة ، وما كانت هذه الشعوب لتثق بالحركة مالم تظاهرها الحكومة ، ولم يكن سوى الحكومة من يدفعها الى السير . على أنه لا يزال يرن في آذاننا ما يقوله أصحاب النظريات ، من أن وصف حركة تساندها الحكومة بأنها حركة تعين نفسها بنفسها يعد مهزلة . فهم يرون أن السيادة الحقيقية هى لمن يدفع المال ، وأتأنا اذ نسمح للحكومة بأن تدخل الحركة بصفة سيدة تعوقها بالقيود والمطاوله والتلكؤ الحكومى ، نكون قد عرضنا روح الحركة للخطر العظيم وبططنا الهمة الذاتية لأنصار الحركة .

فما الذى نحن متبعوه في مصر حيال هذين الرأيين؟ هل نلتزم تعاليم الحركة ونتابع أصحاب النظريات أم نسمح لأنفسنا بشئ من الانحراف ونزاعى الظروف فندرس معونة الحكومة ، محاسنها ومساوئها ، غير غافلين عن أن معونة الحكومة هى معونة مؤقتة فقط الى أن تستطيع الحركة النهوض على قدميها ؟ على أن المشاهد أنه ما من حركة وجدت إلا وشعر أتباعها أحيانا أنهم مضطرون الى الانحراف قليلا عن تعاليم الحركة الأصلية للملاءمة بينها وبين ظروف الزمان والمكان .

من هذا نستخلص أنه اذا اقتنعنا بأن التعاون في مصر لا يمكن أن يتقدم تقدماً حقيقيا في الوقت الحاضر إلا اذا تلقى المساعدة من الحكومة ، نكون محقين في قبول معونة الحكومة بشروط تضمن تقدم الحركة تقدماً حراً ما أمكن وتجعل سيرها يتمشى مع تعاليم التعاون قدر المستطاع . وإلا فإنه يكون

خرقا منا نحن الذين نعرف الخطة السيئة التي يسير عليها التعاون في مصر الآن أن نرفض معونة الحكومة لمجرد المحافظة على المبادئ التعاونية مع علمنا بأن تلك الخطة تسير بالحركة الى الانحلال وأن الحكومة بنصائحها وإرشادها الحازم سترد التعاونيين الى الطريق المستقيم .

وقد يسألنا سائل لماذا نستعين بالحكومة خاصة ؟ أليس في مصر أشباه من يعرفون في أوروبا بالمصلحين الاجتماعيين مستعدين للعمل بنشاط وإخلاص بعيدين عن الظهور مضحين بأنفسهم لخير الشعب ؟ وهذه لعمر الحق مسألة يتعذر الاجابة عليها بيد اني لا أكون محقا اذا نفيت بتاتا وجود صنف هؤلاء الرجال في مصر، ولكن لا يدرك الصعوبة التي يصادفها هؤلاء الرجال في أعمالهم إلا الذين يعرفون مصر وأهلها جيدا اذ الحكومة هي الكل في الكل هنا وستظل كذلك الى أن يتكوّن خلق الشعب من جديد وهذا يحتاج الى سنوات عدّة تنفق ومجهود متواصل يبذل في تعليم بني مصر وبناتها تعليما صحيحا ناجعا في هذا العصر الديموقراطي الحديث .

أما الكلام عن قيام جماهير مصر بتنظيم أنفسهم بأنفسهم الآن فهو على حد المثل الانجليزي "وضع العربّة أمام الحصان" اذ لا بد أولا من التعليم وترقية الأخلاق . وفي اعتقادي الجازم أن التعاون ينفع كثيرا في تحقيق هذه الغاية فيجب إذن أن نقنع في الوقت الحاضر بقبول معونة الحكومة وقيامها بتنظيم تلك الحركة الى أن يصلح الشعب لتسلم قيادها .

ومعونة الحكومة تأخذ شكلين أحدهما معونة مادية والأخرى معونة أدبية ، ورأينا في ذلك قد بسطناه عند الكلام في هذه "الكلمة الختامية" على "التعاون في الاقتراض" وكذا على "الاتجار بالتعاون بالجملة" . وهنا نزيد على ما بسطنا شيئا آخر أوحى به ما قامت به الحكومة الارلندية من إنشاء "مصرف الأراضي الأهلي" الذي شرحناه في الفصل الحادى عشر .

فانه لما أنشئت في إرلندا حكومة أهلية كان أول عمل قامت به أنها أسست مصرفا أهليا للأراضي حل معضلة اقتصادية زراعية شرحناها في الفصل المذكور وهي نقل ملكية الأراضي الارلندية من أيدي العناصر الأجنبية الى أيدي العناصر الوطنية وقررت لهذا العمل الجليل اعتمادا قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه .

وهذا المصرف هو مصرف تعاوني يعمل مع جماعات تعاونية لتحقيق مسألة قومية في إرلندا في عهدها الجديد . فهل لنا نحن في مصر أن نقوم بحكومتنا بشئ من ذلك في عهدها الجديد ، وبيننا وبين إرلندا وجوه شبه كثيرة ؟

نعم إن أكثر أراضينا في حوزتنا والحمد لله ولكن هناك من البرارى والأراضي البور ما لا يملكه مصرى ولا أجنبي ، بل شخص آخر ليس من النوع الانسانى هو وحش القلاة . وهذه الأراضي يمكن إصلاحها لاستغلالها وزيادة ثروة البلاد وخلق مرتزق واسع للعاطلين وأشباههم من إخواننا . فهل تنشط حكومتنا الى إنشاء مصرف كالمصرف الارلندى مهمته المساعدة على استعادة الأراضي التي في أيدي الفضاء وأخذ الأهالى الأراضي البور لإصلاحها واستثمارها ؟ على أن خير طريقة لذلك هي أن تتفق الحكومة مع جماعات تعاونية فتعطيها هذه الأراضي بلا ثمن أو بثن قليل وتتفق

مع المصرف المذكور على صيغة الاقراض والتسديد ، وفي هذه الحالة يجب على الحكومة أن تقدم أقصى ما تستطيع من وسائل المساعدة مثل تسهيل المواصلات للجهات المتطرفة والبعيدة عن العمران ومثل تنظيم طرق الري بحفر الترع والمصارف ومنح امتيازات خاصة لهذه الأراضي حتى يتسنى للجماعات التعاونية أن تعمرها ، ومثل امدادها بالأسمدة والبذور والأشجار والماشية الجيدة بنظام يسهل على أعضاء هذه الجماعات تحقيق أغراضهم . وعندى أنه اذا استمر العمل على هذا الأساس عشا أو عشرين سنة عمر كثير من الأراضي البائرة التي لا ينتفع بها الآن أحد . وأماننا من أعمال شركة أبو قير ومن أعمال شركة كوم امبو برهان على امكان تحقيق هذه الفكرة .

أما الأيدى العاملة فهى وافرة عندنا ، وها نحن أولاء نرى عددا كبيرا من أهالى الأرياف يأتون الى المدن ولا عمل لهم فيها الا الضئيل من المهن الحقيمة ، بل أن منهم كثيرين يضطرون الى التشرذم لعدم وجود شغل لهم . وفي اعتقادى أن هؤلاء ” العاطلين “ اذا قادهم جماعات من الشبان المتعلمين المتخرجين من المدارس الزراعية يستطيعون أن يفيدوا أنفسهم والبلاد معا ، بل يوجدون أعمالا حرة شريفة لهذا الفريق من المتعلمين الذين يضطرون بسبب قلة المشروعات الى التماس أبواب الحكومة وهيئات أن يجدوا بها من الأمكنة قدر عددهم المتزايد المتصاعد .

أما استفادة الحكومة مباشرة من ذلك فغير خفية ، اذ بالاكثار من مساحات الأراضي الزراعية يكثر على الأقل دخلها السنوى من ضرائب الأراضي ، هذا الى الفوائد العمرانية الأخرى التي تترتب على عدم وجود عاطلين فى بلادها . نعم إنه اذا تعاونت الحكومة مع الشعب على تحقيق تلك الأمنية كثر ثروة البلاد واتسع المجال للأفراد وكانت جماعات الفلاحة التعاونية هذه وسيلة لاكثار ثروة البلاد ونشر التعليم والمدنية فى البرارى والقفار على أساس اقتصادى اجتماعى متين .

أما معونة الحكومة الأدبية فأعظم ما تقوم به تنظيم الحركة التعاونية فى هذا القطر ، ولا أعنى بذلك أن تسير الحكومة الحركة بحذاقها كأنها مصلحة حكومية ، بل أن يعين لكل من الشعب والحكومة قسط خاص من العمل يقوم به كل منهما على أن يزداد قسط الشعب على مر الأيام بينما يصغر قسط الحكومة شيئا فشيئا الى أن يأتى الوقت الذى تصبح فيه الحركة حركة شعبية بحثة لا دخل للحكومة فيها بتاتا . وفى رأى أن هذه الخطة جديرة أن تتبع فى مصر وفى البلدان الناهضة المتأخرة فى موكب الأمم العاجزة عن تنظيم شؤونها الاقتصادية بنفسها . على أنه يجب أن تجرى هذه الرقابة الرسمية المؤقتة بطريقة تحث الخلق الاستقلالى فى الحركة ، وذلك بأن تحول القوة والابتكار تدريجيا الى التعاونيين أنفسهم .

*
* *

الوجهة الاجتماعية للحركة :

اذا رجعنا الى هذا الموضوع فى كلمتنا الختامية دون أن نذكر شيئا عن الوجهة الاقتصادية فما نحن بمستصغرين هذا الجانب من الحركة التعاونية ، وانما يجلنا على العودة الى الجانب الاجتماعى إهمال المتعاونين إياه إهمالا يختلف مقداره باختلاف البلاد وانصرافهم عنه الى الجانب الاقتصادى وجعلهم

إياه في المحل الأول لضعف في النفس أو غريزة اكتسابية قديمة تأتت الى النوع الانساني من طول عنايته بالمادة وتقديره اياها تقديرا ليس وراءه مزيد : واذا ذكرنا مصر وجدنا الناس فيها قد تعالوا في ذلك حتى جعلوا الجانب الاقتصادي من التعاون هو الأول والآخر .

وقد أبنا في الفصل الخامس عشر عظيم أهمية الجانب الاجتماعي للتعاون ، وأنه كفيل بترقية العضو وتهذيب نفسه وتبصيره بمخاتق القومية الفاضلة وبحقوقه وواجباته وتمكينه من القوة اللازمة له في حياة المدنية والعلم ، فلا داعي للخوض في ذلك هنا بيد أني أريد أن ألفت النظر الى انه اذا لم تجعل الجماعات التعاونية رائدها وقصدها الأعلى من مجهودها لإصلاح النفوس وتهذيب الأخلاق وخلق نمط راق من أعضائها ، اذا لم تفعل ذلك وقصرت همها على إحراز الثروة وتكثير المادة ، فلتعلم أنها مخففة في مهمتها الأولى ؛ ألا وهي ترقية الشعب وتقديمه في موكب الأمم . اذ لا قدرة للأمة على الرقي والتقدم ما لم يكن أفرادها من الادراك والرعى بحيث يجعلون كل تفكيرهم منصرفا الى مصلحة الأمة وسعادتها : يومئذ تكون سعادة الفرد ورفاهيته ولا سعادة بغير ذلك .

وأعود فأكرر القول بأن هذه الأمنية العالية يتوقف تحقيقها على المتعاونين وحدهم . ولينقوا ن حركتهم كفيلة بتحقيق ما تعد ، على شريطة أن تنفذ تعاليمها بالروح الحقيقية ، روح القومية النبيلة والعلم النائر على الفوضى ، الراغب في تنظيم الحياة الدنيا على أساس الحق والاخاء والسلام .

مصر أحوج الشعوب الى إصلاح حياتها الاجتماعية . فاذا استمر رجالنا التعاونيون على إهمال الجانب الاجتماعي من حركتنا التعاونية وتركوا الأمور فوضى كما هو الشأن الآن ، فليعلموا أن الحياة الاقتصادية مهما بلغت من الكمال لا تستطيع أن تعوض على بلادنا شيئا من أمرها الاجتماعي .



مكان المرأة من الحركة :

قال كاتب عظيم "المرأة آخر مخلوق يمدينه الرجل" وقد كتب هذا عن الغرب حيث المرأة "محررة" فإذا يقال عن الشرق والمرأة لا تزال فيه محرومة حتى من أبسط تعاليم الحرية ؟ وسنأخذ في تناول موضوع المرأة المصرية والدور الذي ينبغي أن تمثله في الحياة القومية عموما ثم نعطف على مكانها في الحركة التعاونية خصوصا ولكن لا بد لنا من القول هنا أنه ما من أمة تاقست الى العظمة ، فبلغتها الا وكان في قلبها من الثقة والايمان بما يستطيع أن يفعله جنسها رجالا ونساء معا فوق ما بلغت . — ألا تدري أنه قبل أن يشيد معبد من المعابد الرائعة الجاليلة كان يتمثل هذا المعبد في مخيلة واضعه أجل وأروع ؟ — فما قولك اذا ذهب من هذه الثقة نصفها بانعدامها في النساء .

وانى لشاعر كل الشعور بأن الكلام عندنا عن المرأة علانية أمر لا يعد لائقا . وقد شاء العرف أن تظل المرأة بعيدة عن فكر الجمهور ، ولا يلوح أن للنساء أية مطالب قومية ، اللهم الا في السنين الأخيرة لما قامت حركة نسائية مباركة تدافع عن المرأة المصرية ، وتطالب بحقوقها ، ولكن هذه الحركة لا تزال في عهد نشأتها .

ولست في حاجة الى تذكير القارئ بالموقف الذى وقفته الحكومة أخيراً في إبانها على المرأة حق الانتخاب على الرغم من الخدمات القيمة التى أدتها في النضال القومى من أجل الحرية السياسية . وهذا في اعتقادى تحريم تشريعى لا لزوم له بتاتا ، وما أحسبنا نخشى من المرأة الآن أن تسلط على الحياة العامة وهى الضعيفة التى لا تستطيع السيطرة على بيتها . ولا بد أن يكون قد فات مشرعينا المصريين أن من الخطر أن نجعل جانبا كبيرا من الشعب يعتقد أنه غير صالح بطبيعته لأن يمثل دورا في حياته القومية . وكان ينبغى حقا أن يتعلموا الدرس القائل بأنه "لا قبل لإنسان بالعمل لأتمته دون أن يحدوه الرجاء في أن يبلغ جنسه أقصى ما بلغته الانسانية وأبعد من هذا" كذلك لا يستطيع امرؤ أن يعمل لبلاده ما لم يحده الأمل في أن يبلغ هو ذاته أقصى ما بلغه مواطنوه وأبعد منه . فان هذا الأمل يستأصل من نفوس الأهلين الارتياح بأنفسهم ويبعث فيهم الثقة بقواهم ، والثقة بالنفس بشير النجاح ورائد الفوز .

وأظن أنه يحسن ألا يغيب عن أذهان قادة الشعب أن مصر تجتاز الآن مرحلة انتقال وأنه ينبغى أن ينظروا وجه الصواب من أن تتاح للمرأة المصرية فرصة لإثبات قيمتها والاهتداء بنفسها الى العمل الذى يجب أن تقوم به في الحياة العامة . ولا فائدة من جمود حقيقة واقعة هى أن الإصلاح في مصر قائم على قاعدة أوروبية . فنظمنا السياسية وطرقنا التعليمية وحكومتنا المحلية وسياستنا الدولية بل ومبادئنا العليا لم تعد ذات صبغة شرقية . وقد قال هذا القول اسماعيل منذ أعوام خلت وأيدت الحقائق أقواله . لهذا يجب ألا نغمض أعيننا أو نصم آذاننا كلما عرضت مسألة المرأة وتحريرها على بساط البحث ، فانه لا بد يوما ما أن نواجه هذه المشكلة ، فلماذا لا نواجهها الآن ونجتهد في حلها من تلقاء أنفسنا بعقل واسع وصدر رحب ؟ أليس خيرا أن ندرس هذه المسألة من الآن ونزيم الخطة القومية التى تحرر نساءنا تدريجيا ، وتعلمهن وترفع مستواه وتعدهن للعمل الذى ينبغى أن يقمن به مع الرجال في تشييد مصر الكبرى ؟

إن النساء في أوروبا لسن بمعزل عن أعمال الرجال وأمثلتهم العليا وأما نهم . وكلا الفريقين هنالك رفيق للآخر يعمل معه في وفاق ويشاطره عبء البيت والوطن . كلاهما مستعد بطبيعته للقيام بواجبات معينة في حياته الخاصة والعامة ، ولكل وجهة في النظر الفكرى ، ولكل موهبة نامها واجبه ، فاذا لم ينتفع بهذا كله في تشييد مصر الكبرى فستضيع أمتنا بين هذا وذاك . ولتحول وجهنا شطر الغرب وننظر العمل الذى تقوم به النساء هناك وبخاصة في إنجلترا وأمريكا ، فانه اذا أقصيت النسوة المتعلقات عن ميدان الإصلاح الاجتماعى شلت حركة العمل فيه . وأنه لا مشاحة في أن عملهن في الهيئات العامة والمجالس المحلية والأنظمة الاقتصادية والأعمال الاجتماعية ذخر عظيم لبلادهن .

أما هنا في مصر فالحال على حد المثل الانجليزى القائل "أشع عن الكلب مرض الكلب يلق حتفه" ^(١) فانه يكفى أن يقال عن انسان ان امرأة ربه ليقضى على سمعته . على أن موظفا بريطانيا

(١) "Give a dog a bad name & hang him."

كثيرا في هذا القطر حدثت مرة عن أولاده الذين كانوا يعرفون في دائرتهم العائلية "بالدردنوطات" لاقدامهم وشجاعتهم ، فقال لى "ان الفضل في تربية أولادى يرجع الى أمهم وحدها" وانى لتارك للقارئ مغزى هذين الموقفين القوميين .

ان من يعرفون أوروبا منا جيدا — ولا أعنى أولئك الذين استمتعوا ببضعة عطلات فيها فعرفوا شوارعها الكبرى ومشاربها العديدة وفنادقها الفخمة وملاهيها العظيمة ، بل ولا من قضوا جانبا من عهد الشباب يدرسون هذا العلم الخاص أو ذاك مدة خمس سنين وان شئت فقل عشرة ، لست أعنى هؤلاء ولا هؤلاء ، بل أعنى أولئك الذين عاشوا في أوروبا بالمعنى الحقيقى ودرسوا الثقافة الأوروبية دراسة حقيقية استغرقت أمدا طويلا وخبروا أسبابها ومسبباتها — أولئك وحدهم هم الذين يستطيعون أن يحكموا على الدور الحيوى الذى تقوم به المرأة في الغرب في حياتها الخاصة والعامة .

وأود أن تدرك مصر أن مستقبل أية بلاد لا يتوقف على نظمها العامة توقفه على بيوت أفراد الشعب حيث تسيطر المرأة ، فهى التى تهى الجيل المقبل إما للخير وإما للشر وفى يديها يستقر مصير الأمة . فالبيت هو مهد الأمة .

وينبغى أن لا تقتصر أعمال المرأة على أمورها المنزلية بل يجب أن يكون لها وجهة قومية أيضا . وفى هذا الميدان الأخير يجب أن تكون قادرة على القيام بدورها كبر أم صغر تبعا لظروفها وتعلمها ومواردها وشخصيتها .

وأخشى أن أكون ضربت بعيدا فى محاولتى بيان الأهمية الجوهرية المترتبة على إعطاء المرأة المصرية فى الوقت الحاضر فرصة للدخول فى الحياة العامة متساوية مع الرجل . فان هذا ينفع خلقها بصفقتها امرأة وبصفقتها من أفراد الشعب المتساوين فى الحقوق والواجبات كما ينفع البلاد بأكملها .

ولقد نجح ساستنا فى إقصاء المرأة عن السياسة فعمل اقتصاديينا يكونون أوسع عقلا فيسهلون لها الدخول فى الميدان الاقتصادى ولا سيما ذلك الذى تسود فيه الحركة التعاونية حيث الرجال والنساء فى مستوى واحد . فقد كانت هذه القاعدة الديمقراطية متبعة حيثما وجدت الحركة . ونجاحها فى كل البلدان يتوقف على إدراك العضور رجلا كان أم امرأة واجباته ، ولكل منهما لعمري واجبات ^(١) . فعلى نساءنا فى مصر واجبات فى هذه الحركة اذا أريد لها أن تتقدم تقدما حقيقيا . فهل يخرجن وملؤهن الشجاعة والثقة والرجاء ويقمن بدورهن ؟ إنه ليس ثمة ما يحول بينهن وبين الحركة التعاونية ، فهن حزات فى البحث لأنفسهن عن المكان الذى هو مكانهن والقيام بقسطهن الى جانب الرجال فى تحسين الأحوال الاقتصادية ورفع الحياة الاجتماعية بين الشعب المصرى رجالا ونساء على السواء .

(١) قد أتنا فى الفصل الثالث عشر أعمال المرأة الارلندية فى الحركة التعاونية الزراعية .

وإنه ليتعذر أن تجدد في أوروبا أمة تقدم فيها التعاون الا وهي حاصلة على نظام تعاوني للنساء يحكمن فيه أنفسهن ويعملن بواسطته لخير الشعب ويسعين على أساس المساواة في العضوية بين الرجال والنساء الى اقامة الهيئة الاجتماعية على قاعدة أعدل وأعظم مساواة مما هو حادث الآن . وهذه هي الروح التي يشعنها في أعمالهن سواء في الريف أو الحاضرة . واني لأوصي أنصار التعاون بالاتصال بأعمال النظم النسوية في مختلف البلدان ، وحسب هؤلاء أمثلة على النظم التعاونية النسوية المختلفة في أوروبا وأمريكا ^(١) "جماعات التعاون النسوية" في إنجلترا واسكتلنده و"الارلنديات المتحدات" في إيرلندا و"جماعات النساء" في كندا وبلجيكا و"اتحاد بروسيا الشرقية لجماعات نساء المزارع" في ألمانيا وغيرها .

ان في مصر لعملا عظيما معدا لأيدى النساء في الريف والحاضرة في هذه الحركة التعاونية . ومع أن النساء من كل الطبقات سيجمعن متساويات فان هذا العمل لأسباب ظاهرة في مصر ستولاه نساء متعلقات رخيات العيش يملكن الفراغ من وقتهن . فيجدن بهن أن يبدأنه ويفتحن الطريق . وأظن أن هذه الجماعات ستبدأ بداية حسنة في مصر في الأقاليم ، فان الفلاحة المصرية تشاطر زوجها حياتها بالمعنى الغربي أكثر مما تفعل أختها الحضرية . فهي تعمل معه وتصحبه الى السوق ولها كلمة في شؤونها المنزلية وهي لا تتقنع . نشطة قادرة كدودة متمتعة بالصحة تصلح ان تكون مادة أولية للعمل الذي نبحثه هنا أكثر مما تصلح المرأة الحضرية .

ومن الطبيعي أن هذا الجانب من عملنا سيتأخر الى حين تستقر الجماعات التعاونية على أساس صحيح . وسيستغرق هذا بضع سنين يجب في أثناءها أن تبدأ حركة لبث الدعوة بين النساء كي يألفن الموضوع ويعددن أذهانهن له حتى اذا آن الأوان نكون قد أعددنا أرضا خصبة للبذرة التعاونية .

وستكون المراكز العامة لهذه النظم النسوية حين تأتي ، في مدن الأقاليم ويكون لها فروع هنا وهناك في القرى والبلدان أشبه بالفروع الارلندية التي فصلناها ، وتكون هذه الفروع بمثابة مراكز لتنظيم نساء كل إقليم تبعا لحاجاته الخاصة به وتمكينهن من تحسين مركزهن الاقتصادي وحياتهن الاجتماعية . وستقوم هذه الفروع بتعليم أعضائها تعليما تعاونيا في الاقتصاد وقواعد حفظ الصحة وتجاهد في إيقاظ النفوس للتقدم الاجتماعي ، وبذا تساعد على وضع أساس المدنية القروية في الريف . وفي هذه الأثناء تكون المراكز العامة للندن الإقليمية قد مهدت الطريق لتشكيل جمعية كبيرة مركزية لها في العاصمة ، تمثل فيها . وستكون هذه الجماعة لها بمثابة "برلمان تعاوني" وتكون لجماعاتهن بمثابة "الاتحاد" لجماعات التعاون عموما .

بهذه الوسيلة تستطيع نساؤنا أن يقمن بدور فعلي في تحسين مركزهن اقتصاديا واجتماعيا ، ويساعدن في الوقت نفسه على اظهار الكامن من قوى افرادهن ، وينشطن من خمود حياتهن ذلك الخمود الذي لا يتناسب مع الطبيعة ، فاذا آن هذا الأوان أصبحت لهن شخصيات حقيقية في بيوتهن

(١) انظر في كتابي "مصري في إيرلندا" صفحات ١٤٨ - ١٥٠ و١٦٨ - ١٧٣ و٢٦٤ - ٢٦٧ و٢٧٥ - ٢٨٢

واستعملن قواهن لرفع حياة البيت المصرى وتهذيبها بدلا من أن يكن كقطع الأثاث مجردات من قوة الارادة والشخصية والثقافة . يومئذ يكن محررات قادرات على القيام بدورهن من الواجبات المدنية بدلا من أن يكن ألعوبة فى أيدى الرجال . يكن نساء يعددن رجالا ، لا نساء يعددن بوجهلن وجهلن أبناء ضعافا يفضون بالجنس المصرى الى الانحطاط .

ولن يكون شعب مصر صاحب الشأن الحقيقى فى بلاده ، ولن تكون بلاده سائرة فى طريق التقدم حتى يتعلم كيف يستخدم الروح التعاونية استخدما كاملا بواسطة تلك النظم الرجلية والنسوية معا كما أسلفنا ، وانى لا أبالغ فى القول اذا قلت أن شعب مصر فى الوقت الحاضر يكاد لا يعد الا خليطا من السكان فقط ، لأنه فى المجاميع المنظمة تسترعى مصالح الشعب أنظار الفرد بصفة مباشرة ويعنى الشعب من جهته بخير الفرد . وهذا النظام فى الأمة يساعد على خلق رأى عام معين يكون حياة الشعب . أما فى الشعب الغير المنظم كما هو الحال فى مصر حيث لا يعنى الأفراد بمصالح الجماهير ولا يؤثر الأفراد غير المنظمين تأثيرا كبيرا فى تكوين الهيئة الاجتماعية فليس الحال كما ذكرنا .

إن تنظيم الأمة يبدأ من البيت ، فالبيت هو الوحدة التى يجب أن تنظم أولا فمن الواجب والحالة هذه أن يربى الفرد على أن يكون عضوا جليلا فى بيته ، ومن ذا الذى يربيه سوى أمه ؟ فاذا لم تستطع الأمهات أن يقمن بدورهن على أتمه فلن يكون نصيب المدرسة — مهما حسنت وسائلها — الا الاخفاق . وفى رأى أنه يجب أن يكمل عمل المدارس بقيام هيئات من الرجال والنساء الى جانبها تكون مهمتها القيام عمليا بما تعلمه المدارس نظريا ، واعتقادى أنه اذا سارت الحركة التعاونية على القواعد التى سردناها فى هذا الكتاب ، ساعدت بجهودات نظمها الرجلية والنسوية على تحقيق تكوين الشعب المصرى فى صورة متمدينة . وسيكون التعليم الالزامى هو المجهود الذى تبذله الحكومة ، والتعاون الاختيارى هو المجهود الذى يبذله الشعب لتحقيق نظام اجتماعى سام فى مصر — حقق الله الآمال

فريد نويس

۹۴۹/۱۰/۱۵



(NEC)
HD1491
.A3
R374
1926
vol.1